

نظام الخلافة بين أهل السنة والجماعة



د. مصطفى حلمي

أستاذ بكلية دار العلوم
جامعة القاهرة



نظام الخلافة

بين أهل السنة والجماعة

تأليف كاتب نظام المعرفة في الفكر الإسلامي

مطبعة ومطبع

بمطبعة

٨٨٦١ هـ - ٨٠٤١ هـ

الكتاب من مؤلف

أستاذ بكلية

في

بمطبعة

نظام الخلافة
بين أهل السنة والجماعة

كافة حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

دار الدعوة

للطباعة والنشر والتوزيع

٢ شارع منشأ - محرم بك (الاسكندرية)

ت : ٤٩٠١٩١٤

تلفون ٢٢٢٢٢٢٢٢
مخبر ٢٢٢٢٢٢٢٢

نظام الخلافة

بين أهل السنة والشيعة
مختصر كتاب نظام الخلافة في الفكر الإسلامي

الدكتور مصطفى حليمي

أستاذ بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون (١٠٢) واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا ، واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداءً فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً ، وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها ، كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون (١٠٣) ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون (١٠٤) ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم اليّنات وأولئك لهم عذاب عظيم (١٠٥) ﴾ .

(سورة آل عمران)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا
وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن
لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله .

أما بعد :

فقد كنا نحس بالخرج عندما طبعنا كتاب (نظام الخلافة في الفكر
الإسلامي) لأول مرة ، ظنا منا أن الخلاف بين أهل السنة والشيعة قد انمحي بفعل
القرون ، وانقضى بسبب ضراوة الاستعمار الغربي الذي لم يفرق بين السنة
والشيعة عندما غزا الديار ونهب الأموال وأذل العباد ، فالكلمة مسلمون يمثلون في
ذاكرة الاستعماريين العدو التقليدي الذي أذلهم في الحروب الصليبية ، وظل
يتحداهم ويدخل في قلوبهم الرعب أيام سلطان الخلافة العثمانية وامتداد نفوذها إلى
أوروبا في عقر دارها .

كنا نحس بالخرج ، ثم رأينا أنه لا بأس من نشره خدمة للحق ، ووفاء بما
للتراث علينا من واجب التوضيح والبيان ، لا سيما أن مضمون الكتاب يذكر
أجيال المسلمين المعاصرين بنظام الخلافة الإسلامية ، ويحملهم مسؤولية العمل
لإعادتها من جديد ، إذا أريد للأمة الإسلامية أن تنبأ مكانتها في العالم مرة
أخرى (١) .

(١) ينظر مقدمة الكتاب (غياث الأمم في التياث الظلم للإمام الجويني) ص ٢٦ طبعة دار الدعوة
إسكندرية . ١٤٠٠ هـ - ١٩٧٩ م .

وعندما قامت الثورة الإيرانية التي أعلنت أنها (إسلامية) ، وحققت نجاحا في التخلص من الشاه بمفاسده ومظالمة وتكبره وتجبره ، وبرهنت على حيوية النظم الإسلامية بجوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بتطبيقها في الداخل وأنها لا تتعارض مع العصر ، وتوافق ذلك كله مع رفع شعارات الجهاد وأداء الصلوات في جماعة ، والقيام بالحج ، فظننا أن هناك تغيرا قد حدث في صميم عقيدة (الإمامة) التي كانت تقضى بأنه لا جهاد ولا جمعة ولا جماعة ولا حج إلا بعد ظهور الإمام الغائب المنتظر !

ثم انتظرنا هذه السنوات نرقب وتتساءل ونبحث ونحاول تفسير الأحداث المتتالية التي أخذت تزج الصورة الجميلة شيئا فشيئا ، حتى كشف الستار عن حقائق ووقائع ذاعت وانتشرت ولم تعد خافية ولا يمكن إنكارها ، مما جعلنا نعيد النظر في فكرتنا الأولى ونتخذ الموقف المتفق مع ما يحلّيه الواقع الفعلي المؤيد بالوثائق ، بدلا من التحليق في آفاق الآمال والعواطف .

والأسئلة المطروحة أمامنا كثيرة وتشمل جوانب متعددة ، منها :

- ١ - اضطهاد علماء السنة وإقارهم بالسجون .
- ٢ - التحول الظاهر للبيان من الواجهة (الإسلامية) إلى (المذهبية الشيعية) الضيقة التي لا تقبل في صفوفها حتى أصحاب الرأي المعتدل من علماء وزعماء الشيعة أنفسهم . وانعكس أثر ذلك عمليا في حصار الفلسطينيين بלבان ، وكف المساعدة عن المجاهدين الأفغان .
- ٣ - التعاون مع النظام الناصري السوري .
- ٤ - التعاون مع النظام الليبي الناصر للسنة الجاحد لنبوينا محمد ﷺ .
- ٥ - الاصرار على سب الصحابة رضي الله عنهم وفي مقدمتهم أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم وعدم الاعتراف بشرعية خلافتهم .
- ٦ - اصدار الكتب التي تهاجم عقيدة أهل السنة والجماعة علنا وتسب علماءهم

وتسفه معتقداتهم وآراءهم^(٢) .

٧ - استمرار الحرب بالرغم من الخسائر البشرية والمالية ، وربما فاقت الخسائر المعنوية غيرها من الخسائر لأنها باستمرارها بالرغم من العروض الكثيرة لإيقافها قد أساءت إلى سمعة الإسلام والمسلمين وعاونت أجهزة الاعلام العدائية على تشويه صورتنا ، وربما صلت عن اعتناقه في الوقت الذي أصبحت فيه ظاهرة اعتناق الإسلام قد اتسعت في الغرب أمام أزماته الروحية الباحثة عن الخلاص .

٨ - تكفير مخالفهم من أهل السنة . وقد بلغت المأساة ذروتها بنسف المنصة التي كان يحاضر عليها الأستاذ إحسان الهادي - رحمه الله تعالى - وهو معروف بكتبه عن السنة والشيعة ، وفضحه للباطنية والبهائية والقاديانية . وكان يلتزم بالمنهج العلمي مدافعاً عن عقيدة أهل السنة والجماعة . هذا في الوقت الذي يعلن فيه أحد علمائهم الدعوة إلى التقارب بين السنة والشيعة^(٣) !!!

والرأي الراجح أن أصابع الشيعة وراء هذه المأساة .

إذن ، فنحن لسنا أمام تاريخ انقضى بمآسيه ، ولكن أمام قضية عقدية تلح علينا - لا لبيان صحتها فإن ذلك جلي لا يحتاج إلى بيان - ولكن للتحذير من الانسياق وراء العواطف والانفعالات التي جرفتنا ومعنا الكثير من قبل - والدعوة إلى إعمال الفكر المبني على دعائم منهجية لتعرف ما يُراد بالإسلام . والإسلام يعني

(٢) صدر حتى الآن فيما نعلم كتابان أحدهما بعنوان (مع الوهابيين في شغلهم وعقائدهم) ويتضمن هجومًا - لا أصفه بالقسوة - ولكن أصفه بأنه امتداد لأفكار الخلق الذي عارضه ابن تيمية بكتابه (المنهاج) كل ما هنالك أن مؤلف الكتاب استبدل اسم الوهابية باسم أهل السنة . وما أشبه الليلة بالبارحة ! والكتاب الثاني بعنوان (التوحيد والشرك في القرآن الكريم) وهما للشيخ جعفر سبحاني . طبعة طهران - مؤسسة الفكر الإسلامي ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م . وقد حاول فيه الدفاع عن بناء (المشاهد) والأضرحة والالتجاء لطلب الحاجات من الموتى وغيرها من القضايا بمنهج تأويل الآيات القرآنية تأويلاً متعسفاً غير مقنع ومخالف عقيدة التوحيد .

(٣) وهو المؤلف المذكور .

الكتاب والسنة ، ويعبر عنه علماء أهل السنة والجماعة وفي مقدمتهم الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم .

وها نحن نعلن نداءنا إلى ذوى العقول النيرة ، والضمائر الحية :

أولاً : أن الاصرار على فرض عقيدة الشيعة بالقوة وتكفير المخالفين من أهل السنة سيؤدى إلى التفور بل المقاومة العنيدة انطلاقاً من مفاهيم إسلامية مضادة .
وفي ضوء متغيرات العصر وانتشار الثقافة الإسلامية والوعى الإسلامى فقد انقضى العصر الذى تحققت فيه الخلافة الباطنية (الفاطمية) مستغلة جهل الجماهير وسناجهم .

ثانياً : ينبغي التعامل مع حقائق العصر ومنها دور الجماهير فى نجاح أو اخفاق أى نظام سياسى ، ومن ثم فإن كان هناك حرص على وحدة الأمة الإسلامية وجذب جماهير أهل السنة ، فلا مجال لتوسيع نطاق المذهب الشيعى خارج نطاق أرضه مع قبول حقيقة تواجد عقيدة أهل السنة وأتباعها وهم الغالبية إن أريد الاسهام فى حركة اليقظة الإسلامية العالمية وليس اجهاضها وعرقلة خط سيرها .

ويعد ، فإن هذا الكتاب يعبر عن جهد متواضع نهدف به توضيح الحقيقة بالأدلة عن تصور عقيدة (الإمامة) عند كل من أهل السنة والشيعة لوضع الأمور فى نصابها ، وتوعية المسلمين من أهل السنة والجماعة بما يدور حولهم .

اللهم إني قد بلغت ، اللهم فاشهد ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ،،،

مصطفى بن محمد حلمي

إسلام آباد فى : ٢٤ ربيع آخر سنة ١٤٠٨ هـ

١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٨ م

الفصل الأول نظام الحكم في عصر النبوة

- تمهيد .
- مذاهب الحق الإلهي وحكم الرسول ﷺ .
- دعامة حكم الرسول ﷺ :
 - البيعة .
 - الشورى .

(١)

نظام الحكم في عصر النبوة

* تمهيد :

إن النظريات السياسية التي صاغها مفكروا الإسلام تدور حول موضوع الإمامة ، وقد اتجه أهل السنة والشيعة على السواء إلى حكم الرسول ﷺ لكي يستملوا من تجربة الماضي نظرياتهم .

وتتفق الفرقتان على أن النبي ﷺ جمع بين السلطتين الدينية والسياسية ، وبهذا أرسيت قواعد الحكومة الإسلامية ، فالإسلام دين جامع للعالم والدين ، أو بعبارة أخرى ، إنه جامعة كبرى تنظم علاقة الفرد بمجتمعه وتربطه بخالقه في آن واحد ، فالحياة الدنيا دار إنتقال يعيش فيها المؤمن وقتاً محدوداً ينتقل بعدها إلى الحياة الآخرة وهي دار البقاء والخلود حيث الحساب والجزاء ، ولا يتصور والأمر كذلك أن يترك نظم الحياة الأولى سدى وإنما أرسل الله تعالى الكتب وكلف الأنبياء والرسل لإبلاغ بهي الإنسان التكاليف والعبادات لربط صلتهم بخالقهم ، كما بين هم أيضاً أحكام معاملاتهم ، وتدرجت الرسالات السماوية حتى اكتملت بواسطة خاتم النبيين محمد ﷺ .

وقد أصبح رسول الله ﷺ بهذا نبياً مبعثاً لرسالة ربه ومؤسساً لدولة يتصرف في الدين بمقتضى التكاليف الشرعية التي أمره الله بتبليغها ويصرف سياسته الدنيا بمقتضى رعايته لمصالح الناس في العمران البشري على حد تعبير ابن خلدون .

هذا هو الاتجاه الذي ينبغي عليه الإجماع .

أما ما نادى به الشيخ على عبد الرازق وأعله في كتابه (الإسلام وأصول الحكم ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٥ م) (*) فقد أثار صدمة كبيرة لدى المسلمين بسبب

(*) كتب الدكتور محمد صبيح الدين الرئيس أستاذ التاريخ الإسلامي بحثاً مؤسساً على لوائح العلمية والتاريخية حتى هذا الكتاب وصاحبه ، وصدر في سنة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م من (الدار السنوعية بمكة) في كتاب صوان (الإسلام والخلافة في العصر الحديث - بعد كتاب الإسلام وأصول الحكم) أثبت فيه أن كتاب الشيخ عبد الرازق هذا مخلوق بالفرغم والأباطيل ، وأنه حصة مقصدة بالهتد والكرهية بالإسلام وتسمين لا يكتفى ويشترها إلا عدو ، أو ملحد أو كافر

يقول الدكتور الرئيس : « وقد عرف جمعية الآراء التي حوّلها كتاب الشيخ على عبد الرازق ، وبها هدم لكثير من مقومات الإسلام والمجتمع الإسلامي ، وأنها دعوة ما كان يمكن أن يقول به مسلم مصلحاً عن عام وشيخ من خريجي الأزهر ، وقاصر بحكم هذا الشرع الذي صار يكره - كما يكره القضاء كله ، ويريد أن يشوه طبيعة الإسلام فيطل جانباً يسمى ، فلا يكون له أثر في تحقيق مصالح الناس أو في نظم المجتمع بل إن الشيخ أكثر من ذلك من مقام لرموز فضل يتساءل هل كان النبي رسولاً أم كان رسولاً ومنكراً ، وأدعى أن جهاده لم يكن جزءاً من رسالته ، وبذلك ذلك مما لا ينبغي أن يقال في حق رسول وما هو مصادق لمصانف ربه طعناً في الصحابة وإلى خليفتي لرموز - أن يكره وعمر - وهم المثل العليا للمسلمين بأن ادعى بأنهم كانوا يعملون من أجل الدنيا والفتنة والاستعمار لا من أجل الدين وأن أن يكره كان أول حدث في الإسلام ، ثم تبعه لخطأ بل الملوك ، فهم جميعاً كانوا يخدعون الناس باسم الدين - كما طعن في التاريخ الإسلامي كله ، فقال إنه لم يكن إلا قهر وغلبة واستبداداً وحكماً بالسيوف ، وكان شرّاً وفساداً ومكة على الإسلام والمسلمين ... »

ثم يهين الدكتور الرئيس مثلاً : « كيف يقول الشيخ عبد الرازق هذه الآراء ، أو كيف يقولها مسلم ؟ »

إن هذه الأقوال - بل بطلان لا يمكن أن يقولها إلا رجل يكره الإسلام - مما نعتبره هذا التناقض أو السر ؟ وما حل الشيخ على أن يذهب إلى هذه الآراء ، ويصرحها في مجلس ، ويطعن في دينه وقومه وتاريخه ؟

ثم يقدم لنا الإجابة : « فحيث كانت الغاية النهائية لهذه الآراء أو لكتاب كله هي مهاجمة الخلافة ، ومحاولة إثبات عدم وجودها في الإسلام ، والدعوة إلى هدمها ، وقد أثبتنا من بعض نصوص في الكتاب - أنه وضع في أثناء الحرب العالمية الأولى ، والحرب مستعنة بين بريطانيا من جهة وتركيا أو دولة الخلافة من جهة أخرى ، وكان الشيخ عبد الرازق وأسرته يشعرون إلى حرب الأمة لدى كان موافقاً للإنجليز ، وكان متعاقباً معهم في مبدأ كراهية الخلافة وتركيا - الحمتة عمداً - فإن دعوة الشيخ إذن كانت مسيحية مع هذا المبدأ ونعميداً له ، وكان هناك تضاد بين هذه الدعوة وسياسة بريطانيا ، التي كانت تعمل هدم الخلافة والقضاء على تركيا . »

ثم يعود محققاً إلى التساؤل : « إن لتعصب لمبادئ حزب الأمة أو الولاء للإنجليز لم يكن كافياً وحده لأن يدفع إلى هذا التطرف ، إلى حد تجاوز دائرة المعقود والمخروج عن الحدود المصرح بها في الإسلام وأحياناً فإن الأسلوب الذي صيغ فيه الكتاب عنيف ، وأسهجة عنائية ضد الإسلام - بحيث لا يتصور -

خروجه على هذا الإجماع ، إذ نزع عن رسول الله ﷺ قيامه بتأسيس دولة ، ونهى عنه أداء هذا الدور بمثل قوله : (وإنما كانت ولاية محمد ﷺ على المؤمنين ولاية الرسالة غير مشوبة بشيء من الحكم)^(١) أو بعبارة أدق : (جعل من الشريعة الإسلامية شريعة روحية محضة لا علاقة لها بالحكم والتفويض في الدنيا)^(٢) وهي نفس العبارة الواردة في صيغة الحكم لدى أصلته هيئة كبار علماء الأزهر في ذلك الوقت .

واستند المعارضون في نقد الشيوخ على عبد الرزاق على آيات من القرآن الكريم ، وهي تنص صراحة على أمر الحكم بما جاء بالكتاب . سمختر منها الآيات البينة بداتها على المعنى . يقول تعالى : ﴿ إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ﴾ ، ﴿ ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء ﴾^(٣)

= أنها تصور عن مسلم ، بل الأقرب للمعقول أن تصدر عن خصم يحمل ضماً أو حقداً على الإسلام ، فما الإجابة عن هذه الأسئلة أو الاعتراضات كلها ؟ .
وتأتي الإجابة في صفحة (٢٣٧) من كتاب (حقيقته لإسلام وأصول الحكم) للشيخ محمد نجيب الذي كان مقيماً في القاهرة المصرية والذي رد به على الشيخ عبد الرزاق يقول المفتي في هذه الصفحة :
« لأنه عندما من كثيرين من يرددون على المؤلف أن الكتاب ليس له فيه إلا وضع اسمه عليه فقط فهو منسوب إليه فقط ، ليحسمه وإصعوه من غير تسمين صحبه هذا العار ، وأليسوه ثوب الخزي والعار إلى يوم القيامة .. »

ويبقى المذكور ايرس تخيله لما جاء في كتاب الشيخ بحيث بالإجابة على السؤال الآتي
فمن يكن إذن هذا لشخص غير المسلم الذي كتب عن اختلافه بهذه الصورة ؟ فلا
« الأظهر أنه كان أحد المستشرقين الأعجميين ، ويعجب على النظر أن يكون هو المستر (مرجيوث) اليهودي الذي كان أسداً للغة العربية في بريطانيا . وتدل كتاباته عن الإسلام على أنه كان صهيوباً معادياً له والمسلمين ، ويكتب عن الإسلام بجهالة وبرعة حمدة . وقد فندنا عن رأيه عن النبوة الإسلامية في كتابنا (المفريات السياسية الإسلامية) وأثبتنا جهلها وبطلانها بالأدلة القوية وبما جهه أو صالاه » (فصل من هو المؤلف من ص ١٦٦ إلى ص ١٧٥) .

[راجع بتوسع هذا المبحث القيم]

- (١) الشيخ على عبد الرزاق : (الإسلام وأصول الحكم) ص ٨٠ .
- (٢) هيئة كبار العلماء - حكم هيئة كبار العلماء في كتاب الإسلام وأصول الحكم ص ٥ (صدر هذا الحكم في ٢٢ محرم ١٤٤٤ هـ - ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٥ م) .
- (٣) الآية ١٠٥ من سورة النساء والآية ٨٩ من سورة النحل .

وآيات أخرى ، منها قوله عز وجل : ﴿ يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم ﴾ (٤) ، وبقية الآية تحض عن العمل بما جاء به الرسول ﷺ بأمر الله : ﴿ فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً ﴾ (٥) .

وآيات أخرى كثيرة ظاهرة الدلالة على قيام رسول الله ﷺ بإرشاد المسلمين إلى ما فيه صلاح دينهم ودنياهم وأدائه لدور الرياسة المدنية في نواحيها العديدة من معاملات بردية واجتماعية وإقامة الحدود والعقوبات وقتال الأعداء وتحديد الموارد المالية ، إلى غير ذلك من المهام التي أداها وقام بها كأحسن ما يقوم بها رجل الدولة (فمظاهر الدولة كنه متوفرة في نظام الشريعة الإسلامية وأعظمها الحرب والصبح والعهد والأسر وبيت المال والإمارة والقضاء وس القوانين والعقوبات) (٦) .

وقد أقر المستشرقون في دراساتهم للإسلام بهذه الحقيقة فذهب أرنولد إلى أن الإسلام قد س نظاماً سياسياً بقد ما هو نظام ديبى (٧) .

ولا خلاف بين فرقتي الإسلام الكبيرتين كما قدما . أهل السنة والشيعة على إعطاء الإسلام هذه الصفة الجامعة لحيات الدنيا والآخرة . ولكن المشكلة تبدأ بين هاتين الفرقتين الكبيرتين عند تناول موضوع الخلافة - إذا تكلمنا بعبارة أهل السنة - أو الإمامة ، إذا استعرنا اصطلاح الشيعة .

ويعتقد أهل السنة والجماعة (٨) أن الرسالة المحمدية أبلغت إلى أهل الأرض كافة على يد محمد رسول الله ﷺ عن طريق الوحي المنزل الذي يصمه كتاب

(٤) الآية ٥٩ من سورة النساء

(٥) الآية ٥٩ من سورة النساء .

(٦) محمد الطاهر بن عاشور . نقد على كتاب الإسلام وأصول الحكم ص ٢٤

(٧) ب . أرنولد : الدعوة إلى الإسلام ص ٣٧ .

(٨) يعرف الإمام مالك أهل سنة بهم . الذين ليس لهم لقب يعرفون به . لا جهمي ولا رافضي ولا فري . وسنعود إلى هذا التعريف لتوضيحه بشيء من التفصيل .

الإسلام إجمالا ، وفصله بأقواله وأفعاله صلوات الله عليه ، وهو ما اصطوح على تعريفه بالسنة ، مصداقا لقول الله تعالى : ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً ﴾ (٩)

يقول الشاطبي (٧٩٠ هـ - ١٣٨٨ م) : وثبت أن النبي ﷺ لم يميت حتى أتى ببيان جميع ما يحتاج إليه في أمر الدين والدنيا ، وهذا لا يخالف عليه من أهل السنة (١٠)

ولكن الشيعة الإثني عشرية - وهي أكبر فرقهم المعاصرة - تعتقد أنه لا بد من النص على الإمام بواسطة النبي ﷺ ليخلفه ويكون حجة الله على الأرض بعده ، وجعلوا منصب الإمام قريبا من مكانة النبوة ولكن الفرق بينهما أن الله تعالى يختار النبي ويوحى إليه بينما الإمام يبلغ عن النبي ، فالإمامة (منصب إلهي كالنبوة فكما أن الله سبحانه يختار من يشاء من عباده للنبوة والرسالة ويؤيده بالمعجزة التي هي كنص من الله عليه ، فكذلك يختار للإمامة من يشاء ويأمر نبيه بالنص عليه وأن ينصبه إماما للناس من بعده للقيام بالوظائف التي كان يقوم بها) (١١)

ويعتبر الكيني وهو أحد مصنفى كتب الحديث عند الشيعة - (٣٢٨ أو ٢٢٩ هـ - ٩٢٩ أو ٩٤٠ م) أن الفرق بين الرسول والنبي والإمام هو أن الأول يتلقى الوحي عن طريق جبريل فراه ويسمع كلامه ، وربما سمع النبي الكلام ورأى الشخص ولم يسمعه ، أما الإمام فهو الذي لا يرى الشخص ولكنه يسمع الكلام . أي الوحي . والأئمة عنده لا يفعلوا شيئا إلا بأمر من الله لا يتجاوزونه (١٢)

(٩) الآية ٣ من سورة المائدة

(١٠) الشاطبي : الاعتصام ص ٢٨ .

(١١) الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء : أصل الشيعة وأصولها ص ٧٣

(١٢) الشيخ عبد الله علي القصيمي : الصراع بين الإسلام والوثنية ص ١ .

ويستمد الشيعة هذا التصور من الاعتقاد بأن الله لا يحل الأرض من حجة على الناس من نبي أو وصي . لهذا تبرر معالم نظرية الحق الإلهي Doctrines Theocrofique لخولة تطبيقها على عصر رسول الله ﷺ الأمر الذي يستتبع القول بتوارث الأئمة المصوص عنهم لخلافته صلوات الله عليه في هذا المنصب الإلهي !!

ولقد حاول بعض الباحثين العربيين سبة نظام الحق الإلهي إلى عصر الرسول ﷺ ، وانقلابه إلى حكم مطلق (أتوقراطي) تنتقل فيه السلطة إلى قبضة الخلفاء تأسيساً على مبدأ الديني القائل بأن الحكم هبة من الله (١٣) . ويميل الشيعة إلى ترديد مثل هذا الرأي في كتاباتهم ، كما يبرزها من تصدى لبثت نظرية الإمامة عندهم . يقول الأستاذ موسى جار الله : (لم تكن حكومة الإسلام أصلاً وأبداً لا في عصر الرسالة ولا في عصر الخلافة الراشدة حكومة ثيوقراطية وإن ترهم كثير من أهل العلم عربيون ومتعربون أنها ثيوقراطية) (١٤) .

وسنعرض لنظام الحق الإلهي كنظام من أنظمة الحكم على بساط البحث ، لنرى إلى أي مدى يصبح معه القول بأن طبيعة الحكم وقت النبي ﷺ كان كذلك .

• مذاهب الحق الإلهي وحكم الرسول ﷺ :

تعرف مذاهب الحق الإلهي - الثيوقراطية - اصطلاحاً بأنها (المذهب القائلة بأن السلطة مصدرها الله وأن الدولة إنما هي نظام إلهي أي نظام من صنع الله) . ويقول الأستاذ دوجي أن هذه المذاهب تعمل على تقسيم وتبرير السلطة السياسية وذلك عن طريق تدحل سلطة سموية (١٥) .

وقد مرت فكرة الحق الإلهي بأدوار ثلاثة : الدور الأول وكان يدعى الحاكم صفة الألوهية وأنه إله على الأرض أو يشترك مع الإله في ألوهيته كما ادعى ملوك

(١٣) الأستاذان جب ومسيون وجهة الإسلام ص ٢٧ .

(١٤) موسى جار الله : الوشعة في نقد عقائد الشيعة ص ٣ .

(١٥) دكتور عبد الحميد متولي : القانون الدستوري والأنظمة السياسية ج ١ ، ص ٣٢ .

الفرعنة قديماً وما فعله أباطرة اليابان حتى العصور الحديثة . ثم ظهرت نظرية الحق الإلهي المباشر في القرنين السابع عشر والثامن عشر (يقابهما على وجه التقريب القرنان العاشر والحادي عشر من الهجرة) في فرنسا وخاصة في عصر لويس الرابع عشر ، وظلت الفكرة باقية في ألمانيا حتى أوائل القرن العشرين ، فقد جاء على لسان غليوم الثاني امبراطور ألمانيا في عام ١٩١٠ م (١٣٢٨ هـ) أنه يستمد سلطته من الله ولذلك لا يحفل بالرأى العام أو مشيئة البرلمان . ثم تطورت النظرية في الدور الثالث ها في شكل نظام الحق الإلهي الغير مباشر ، فالمنادون بالحكم في ظلها يدعون بأن الله قد هيأ لهم الظروف الملائمة لكي يتولوا الحكم .

وبتبيين لنا من هذا التعريف أن النظرية في صورها المختلفة - وخاصة في المرحلة الثانية ها - اتخذت سلاحاً لتبرير السلطة المطلقة للملوك وتدعيم العسف والاستبداد ، وبالرغم من أن المسيحية الكنسية كما صاعها « بولس » وقدمها لأوروبا فصلت ما بين الدين والدولة عملاً بقول المسيح : (دع ما لقيصر وما لله) إلا أنه قد نادى به البعض بعد انتشار المسيحية بعدة قرون .

فهو مذهب في حقيقته لا يستند إلى الدين المسيحي (الخالص) أيضاً بل يصح أن يعد صد هذا الدين^(١٦) فهل تنطبق هذه الظروف مع عهد رسول الله ﷺ ؟ وهل تنفق أوصاف هؤلاء الملوك مع صفات النبي ﷺ ؟ .

قبل الإجابة على هذا السؤال يظهر للباحث لأول وهلة أنه من التصسف تطبيق مذهب نشأ في ظروف مغايرة وعصر له ملامحه وشخصياته ومقوماته وأحداثه على عصر آخر يختلف تماماً من كافة النواحي .

ويزداد الرأى القائل بتطبيق مذهب الحق الإلهي على نظام حكم الرسول ﷺ ضعفاً إذا ما ناقشناه في ضوء الاعتبار الآتية :

أولاً : ابتدعت نظرية الحق الإلهي المباشر كأسلوب من أساليب الحكم في

(١٦) دكتور عبد الحميد متولى القانون الدستوري والأنظمة السياسية ج ١ ، ص ٣٤ وما بعدها
ولدكتور محمد طه بدوي : النظم السياسية ج ١ ، ص ٤٧ و ٤٨ .

زمن متأخر جداً ، أى يقرب من عشرة قرون بعد عصر الرسول ﷺ ، ويختلف كل الاختلاف كما قدمنا . ونضيف بأنه يكفى لرفض هذه النظرية من جلورها أن نقول بأنها نشأت لتبرير حكم ملوك مسيحيين في أوروبا حتى يتبين ما مدى التعارض الشديد بين وجهى المطابقة .

ثانياً : تعارض فكرة فرض السلطة وتبريرها مع صفات الرسول ﷺ كمؤسس دولة ، وهى صفات بعيدة عما عرف عن شخصيته وطبيعته ومثاليته التى انعقد الإجماع على الاعتراف بها بواسطة من لم يفر بينوته ولمن آمن بها على السواء . فمن رأى ببدل أن رسول الله ﷺ قد توافرت فيه الصفات الطيبة (كسرعة التأثر ولطف الطبيعة وبعد النظر وطيبة القلب ومعرفة طبيعة الناس وحسن السياسة والاستعداد التام لتضحية مصاحبه الشخصية بل روحه العزيزة في سبيل المصلحة العامة) (١٧) . ويذهب تولستوى إلى أن النبى ﷺ هدى الوثنيين إلى معرفة الإله الواحد وأعلن تساوى جميع الناس أمام الله تعالى ، ومع هذا لم يدع لنفسه النبوة وحده وإنما اعتقد أيضاً نبوة موسى والمسيح عليهما السلام ولم يكره اليهود والنصارى على ترك دينهم (١٨) ، فهو إن لم يدع الانفراد بالنبوة فكيف يقال أنه فرض نفسه حاكماً ؟ ولا يغيب عن ذهن الباحث في هذا الصدد أن من أعراض رسالة النبى ﷺ محاربة مثل نظام الحق الإلهى الذى يتمثل في تأليه الأشخاص في صوره المختلفة . مبوكا كانوا أو أباطرة أو قساوسة وأحباراً ورهباناً ، وتخليص البشر من عبادة الأوثان وتوجيه العقول إلى كشف أسرار الوجود وحقائقه للاهتمام إلى وجود الله الواحد (الأحد) (١٩) .

ثالثاً : لم يرث الرسول ﷺ حكماً أو ادعى لنفسه ملكاً وإنما شق طريقه في سبيل نشر الرسالة بصعوبة بالغة وعانى من العذاب ألواناً لقد كان النظام الجاهلى العتيد والعبادات المتوارثة في قبائل العرب جيلاً عن جيل والمراكز المرموقة

(١٧) بدلى : من تاريخ الحركات الفكرية في الإسلام ج ١ ، ص ٢٢ .

(١٨) لبون تولستوى : حكم النبى محمد ﷺ ص ٦ و ٣٠ .

(١٩) لشيخ محمد الصادق عرجون رسالة محمد ﷺ سبع عظمت ص ١١ .

لرؤساء القبائل من الناحيتين السياسية والاقتصادية ، كل هذه الظروف تكافئت لتجعل من أداء الرسول ﷺ لمهمته أمراً شاقاً عسيراً . فالخطأ في القول بتطبيق مذهب الحق الإلهي على الحكم في عصره عليه السلام كالخطأ الذي وقع فيه أصحاب السلطة من رؤساء القبائل حيث عرضوا عليه صلوات الله عليه الملك ، فأطبق قوله الشهير : « والله لو وضعوا الشمس عن يميني والقمر عن يساري فلي أترك هذا الأمر حتى أهلك دونه » ، ولدينا من الوثائق أيضاً ما يؤكد رصده ﷺ هذه لفكرة . فقد كتب إليه مسيلمة نكذاب يدعى الاشتراك معه في الأمر على أن يتصفا نصف الأرض ولقرش نصف الأرض الثاني ، فرد عليه بقوله ﷺ : « السلام على من اتبع الهدى . أما بعد فإن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين » (٢٠) .

وابعا : يبدو أن إطلاق مذهب الحق الإلهي حرافاً على عهد الرسول ﷺ جاء نتيجة الخلط بين فكرة الحق الإلهي المصطلق - هذه النظرية التي وضعها فلاسفة السياسة - وبين الوحي الإلهي ، وهو مجرد رسالة من الله لبشر عن طريق الأنبياء والرسل .

خامساً : إننا لا نغتر فيما بين أيدينا من مصادر تتناول سيره الرسول ﷺ مع كثرتها ودقتها على قول واحد للرسول ﷺ يدل على ادعاء الملك بل العكس هو الصحيح . إنه كان يؤكد في مناسبات شتى صفته كإسكان وعيد الله إلى جانب كونه نبياً . فس أقواله الدالة على أنه ليس ملكاً له أنه الملك وخيلاؤه وكبرياؤه ما طمأن به رجلا أصابته رعدة حين رآه فقال له ليطمئنن : « هون عليك فإنما أنا ابن امرأة من قريش كانت تأكل القديد » (٢١) ، كما عرف عنه أنه لم يكن يعصب لأدى يلحق بشخصه ، فمن طبيعته التسامح والعفو والخدم لأنه ليس ملكاً يدافع عن عرش متوارث يحرص سلطانه على الناس بالقوة وإنما ينفذ أمر ربه القائل له : ﴿ ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هي أحسن إن

(٢٠) الدكتور محمد حميد الله الحيدر آبادي : مجموعة الوثائق السياسية من ٢٩

(٢١) ابن قتيبة : عبود الأجل من ٢٩٦

ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين ﴿٢٢﴾ وقد أصابت السيدة عائشة حين وصفت بأنه ما بين مه شيء فانتقمه من صاحبه إلا أن تنتهك محرم الله فإذا انتهكت محرم الله لم يقم لغضبه شيء حتى ينتقم الله ﴿٢٣﴾ .

سادسا : هناك عامل جوهري غاب على من يطابق بين نظم الحكم أيام النبي ﷺ ونظام الحق الإلهي وهو أن رسالته لم تنقض بموته بل ما زال واجب الطاعة شأنه أثناء حياته . أنه لم يكلف زمر معين ولا لأمة خاصة من الأمم وإنما كلف لجميع العصور والأمم كافة ، فالشريعة الإسلامية واجبة التطبيق في كل زمان ومكان وهي قائمة على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ . وهذه العقيدة التي يعتنقها أهل السنة عارصوا الشيعة الذين يذهبون إلى ضرورة وجود الإمام لأنه حجة على الخلق وأن الزمر لا يخبروهم (وللدلت ارتكب بعضهم عند هذا الإلزام القول بإبطال التواتر .. وارتكب بعضهم إبطال الإجماع) ﴿٢٤﴾ . وقد تنه ابن تيمية (٧٢٨ هـ - ١٣٢٧ م) إلى هذا ، وذهب إلى أن أسى ﷺ لم تجب طاعته لكونه إماماً بل لأنه رسول الله إلى الناس فإن هذا المعنى ثابت له حياً وميتاً ، وهو في إصداره الأحكام في أعيان معينة لم يخصها بل إنها ثابتة في الظاهر والأمثال حتى يوم القيامة ، وهو السبب الذي من أجله كان يقول : « ليلبلغ الشاهد الغائب » . فالاختلاف بينه وبين الإمام أن الإمام إما له أعوان وشوكة ، أو تلقى العهد ممن سبقه أو غيرها من الأسباب التي توجب طاعته . ولكن طاعة النبي ﷺ تختلف عن كل هذا فطاعته واجبة ولو كذب الناس جميعاً ولا تنقضي رسالته بموته كما ينقض حكم الأئمة بموتهم ﴿٢٥﴾ .

إنه إذاً نظام سوية يعرّف بأركانه وطبيعته الخاصة مما سواه من أنظمة الحكم ومن الخطأ إحصاءه للتمريرات والمقاييس السياسية التي أسيغها فلاسفة السياسة

(٢٢) الآية ١٢٥ من سورة البحل

(٢٣) ابن تيمية : الصارم المسلول على شاتم الرسول من ٢٣٥ .

(٢٤) «نقاصي عبد الجبار» ٤١٥ هـ - ١٠٢٤ م : المجلد ٢ ، ص ٣٧ .

(٢٥) ابن تيمية : منهاج السنة ج ١ ، ص ١٨ .

لمد الملوك بسلاح السيطرة على شعوب لا تملك حق الشكوى . فشتان بين هذا وذاك .

نستطيع أن نستنتج أنه (ﷺ) لم يفرض السلطة ولم يستبد ، وأن أصحاب فكرة الحق الإلهي الذين يحاولون تطبيقها على حكم الرسول ﷺ قد جابوا الصواب وسبب هذا هو تأثيرهم بفكرتهم السابقة عنها فحاولوا تطبيقها بخلافها مما لا يتفق مع المنهج العلمي . فالرسول ﷺ كما أسلفنا توضيحه لم يفرض سلطاناً بالقوة العاشمة ولم يرث ملكاً أو يستخلفه عن سببه ، وإنما شق طريق الرسالة وسط ظروف شديدة الصعوبة ، ومضى في كفاحه حتى دخل الناس في دين الله أفجاءاً . لقد لاقت دعوى البوة في البداية ولمدة سبعين طويلة جحوداً وعناداً من الأكثرية الساحقة لسكان مكة وعلى رأسهم أشرف القبائل وأصحاب النفوذ فيها ، ثم تمكن الرسول ﷺ في النهاية من الإطاحة بأصنام الوثنية وأطاح معها بنفوذ رؤساء البيوت الذين كانوا يتولون السلطات الدينية والمدنية ، (وكان أصحاب مناصبها الرئيسية يتولون مناصبهم إرثاً عائلياً حسب طريقة كانت جارية عندهم) (٢٦) . فكان من نتائج رسالة النبي ﷺ هدم هذه البيوت لا المحافظة عليها ووراثتها والمناداة بحقه الإلهي ١١ ن حكمها ، بحيث يمكن القول بأنه كان ضد نظام الحق الإلهي - لا العكس - لأن رسالته قضت على كهنة الأصنام والمسيطرين على مكة الذين استملوا سلطتهم ونفوذهم من دعوى حماية تلك الآلهة وكانت طبيعته البشرية صلوات الله عليه موضع دهشة العرب كما سجدوا القرآن الكريم في إحدى آيات سورة الفرقان إذ يقول تعالى : ﴿ وقالوا مال هذا الرسول يأكل الطعام ويمشي في الأسواق لولا أنزل إليه ملك فيكون معه نذيراً ، أو يلقى إليه كنز ، أو تكون له جنة يأكل منها ، وقال الظالمون إن تبصرون إلا رجلاً مسحوراً ﴾ (٢٧) . ولآية أخرى يتأكد فيها بشرية الرسول ﷺ : ﴿ قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلي أنما ألحكم إله واحد فمن كان يرجو

(٢٦) محمد عزة دروزة : عصر النبي ﷺ وبعثته قبل ليلة من ٢٢٠ .

(٢٧) الآيتين ٧ و ٨ من سورة الفرقان .

لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً ﴿٢٨﴾ .

* دعاءنا حكم الرسول ﷺ :

ولكى نتقدم خطوة أخرى في البحث ، ينبغي أن نشق طريقاً آخر ،
فتتعرّف على الطريقة التي تم بها الحكم في عهد رسول الله ﷺ لتستكمل البرهان
على خطأ تطبيق مذهب الحق الإلهي . فإن الملوك الذين حكموا وفق نظرية الحق
الإلهي لم يلجأوا إلى شعوبهم لتلقى البيعة ، وهم أيضاً لم يطلبوا المشورة من أحد
وإلا لدحضوا بأنفسهم دعواهم في الحكم بالتفويض من السلطة الإلهية التي
لا معقب لحكمها ولا راد لأوامرها ، بهم في غنى بها عن مشورة رعاياهم .

أما المنهج الذي انتهجه رسول الله ﷺ فإنه يجعل الباحث يقف طويلاً أمام
ركنين بارزين ودعامتين أساسيتين كانا لهما المصيب الأوفر في طريقته في الدعوة
الإسلامية . وهما : طلبه البيعة ممن اعتنقوا الدين الجديد ، ومشورته للصحابة
خاصة والمسلمين عامة في المسائل التي لم يزل بها الوحي .

وسنحرص ههنا الركنين ، وهما مربطان بشخصية الرسول ﷺ السياسية
بصورة بارزة في شخصيته كصاحب دعوة ورسالة ، لنتبين من خلالها أيضاً
مدى حرص الخلفاء الراشدين من بعده على اقتناء أثره ﷺ . ثم محاولة مفكّري
أهل السنة إقامة نظرياتهم السياسية قياساً على أساليب الحكم التي سار عليها
الأوائل ، وخاصة فيما يتعلق بها بموضوع الإمامة أو الخلافة .

— البيعة :

يعرف ابن حنبلون البيعة بأنها العهد على الطاعة . ويشرح مضمونها بأن
المبايع يفوض الأمر بالظر في أمره وأمور المسلمين ويعاهده على الطاعة فيما يكلفه
به في المنشط والمكره ، ويشبه البيعة بعمية البيع ولشراء حيث تتلاقى رعية
الطرفين ، فيقول : « وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده

تأكيداً للعهد فأشبه ذلك فعل البائع والمشتري فسمى البيعة (٢٩) .

ويرى السمرت . أنزولد أن البيعة تعد بمثابة عقد أيضاً ولكنه يتضمن ثلاثة أطراف :

الخليفة نفسه في طرف والقائمون بالبيعة في الطرف الثاني ثم الطرف الثالث أو الركن الثالث وهو تعهد الخليفة بتقيده بمحود الشريعة .

وقد تلقى رسول الله ﷺ بيعته العقبى بعد الإقناع بالحسنى والموعظة الحسنة للدخول في الإسلام ، فلما قبل المسلمون وأعلنوا الشهادة أحد منهم البيعة وفق مبادئ محددة وهى : ألا نشرك بالله شيئاً ولا نسرق ولا نرني ولا نقتل أولادنا بهتان نعتريه من بين أيدينا ولا أرجلنا ، ولا نعصيه في معروف (٣٠) .

ويستحق الأمر وقفة عند معنى « لا نعصيه في معروف » فإنه ﷺ لم يشترط في البيعة عدم العصيان على الإطلاق بل حددته فقط « في المعروف » .

ونضيف إلى هذا أن البيعة لم تتم لشخصه ﷺ وإنما كان يدعوهم إلى الله ويؤكد لهم أنه ليس بمكافئهم شيئاً على بيعتهم وإنما أمرهم إلى الله ، فإنه يقول لهم : « فإن وليتم فلکم الجنة ، وإن غشيتم شيئاً من ذلك فأخذتم بحده في الدنيا ، فهو كفارة له وإن سترتم عليه إلى يوم القيامة ، فأمرکم إلى الله إن شاء عذبکم وإن شاء غفر لکم » (٣١) ومع هذا ، فلم تتم المبايعة كتعويض من المسلمين لرسول الله ﷺ وإنما كان في الطرف الآخر المعابر تعهده بالوقوف في صفهم ، فهي أشبه برباط يوثق به طرفان ينشئ حقوقاً وواجبات لكلا الطرفين .

نستنتج هذا الرباط الوثيق من رد النبي ﷺ عندما سأله أبو الهيثم مالك ابن النخعي عن موقفه ﷺ إذا ما قامت الحرب بين قومه من الخرج وبين اليهود بالمدينة مستفسراً عما إذا كان سيقبض معهم أم هو تاركهم فرد الرسول ﷺ

(٢٩) مقدمة ابن خلدون : الفصل التاسع والعشرون .

(٣٠) صحيح البخاري : ج ٤ ص ٢٢٨ .

(٣١) بن هشام السيرة النبوية ، القسم الأول ص ٤٢٤ صحيح البخاري ج ٢ ص ٢٢٨

يقوله : « بل الدم الدم ، الهدم الهدم ، أنتم مني وأنا منكم ، أحارب من حاربهم وأسلم من سالمهم » .

ويشبه الدكتور الرئيس يعنى العقبة بالعقود الاجتماعية التي افترض بعض فلاسفة السياسة في العصور الحديثة حدوثها ، بل إنه يرى أن « العقد الاجتماعي » روسو لم يكن إلا مجرد وهم فيقول : « أما العقد الذي حدث مرتين عند العقبة وقامت على أساسه الدولة الإسلامية فهو عقد تبريحي تم فيه الاتفاق بين إرادات إنسانية حرة وأفكار واعية ناضجة من أجل تحقيق رسالة سامية » (٣٢) . فالحقيقة أن فكرة العقد الاجتماعي لروسو كانت تبريراً - ميتافيزيقياً - غيبياً لا نصيب له من الواقع لجأ أصحابها إليها مخاربة سلطة الحاكم الفرد (٣٣) .

ولم يقتصر مبدأ البيعة على الرجال وحدهم ، بل شمل النساء الراعيات في الإسلام أيضاً ، وهن اللاتي فررن من الوثنيين بعد صبح الحليبية ، على أساس نفس الأسس التي تقوم عليها بيعة الرجال مع اختلاف طفيف يتمثل في أن البيعة للرجال تتم بالمصافحة وبيعة النساء بالكلام (٣٤) .

الشورى :

أمر الله الرسول ﷺ بمشاورة المسلمين بقوله تعالى : ﴿ وشاورهم في الأمر ﴾ (٣٥) كما تضمن الكتاب آيات كثيرة للدلالة على ما لقاعدلة الشورى في الحكم من ضرورة وأهمية . وهذا تنبيه أهل السنة إلى الخوض على الشورى ، فكان الأمر باعثاً لتقليب هذا اركان من كافة وجوهه لتوصل إلى أسبابه ومغزاه ، فقد وضع الملوذي (٤٥٠ هـ - ١٠٥٨ م) شروط الشورى كأحد الشروط

(٣٢) الدكتور الرئيس : النظريات السياسية . ص ١٦

(٣٣) الدكتور محمد طه بدوي : النظم السياسية . ج ١ ، ص ٦٢

(٣٤) ابن قيم الجوزية : أعلام الموقعين عن رب العالمين . ج ٣ ، ص ٦٢ .

(٣٥) من الآية رقم ١٥٩ من سورة آل عمران ونصها ﴿ فاعف عنهم واستغفرهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين ﴾

الواجب توافرها في الإمام ، فينبغي عليه أن يطاور ذوي الرأي والمخبر في المشاكل والصعوبات التي تعترضه ليقترب من الصواب في كل خطوة ، كما تعرض الماوردي لما اختلف فيه المفسرون عن الحكمة من أمر الله ﷻ بالمشاورة مع ما أمده به من التوفيق والتأييد ، فأحمل أوجه الاختلاف في أربعة : أولاً الأمر بالمشاورة في الحرب للاعتناء إلى الرأي الصحيح ليعمل به وهو تفسير حسن البصري بقوله : « ما شاور قوم فقد إلا هدوا ، لأرشد أمورهم »^(٣٦) ويفسر قتادة هذا الأمر بأن الله أمره بالمشاورة لتأييدهم وتطبيب نفوسهم . والوجه الثالث الذي قال به الصحاك للمنافع التي تعود من اتباع المشاورة يرجع إلى حض المسلمين على اتباع هذه الوسيلة لأن النبي ﷺ كان في عسى عن مشورة

وقد ردد ابن الطقطقي (٧٠١ هـ - ١٣٠١ م) نفس هذه الحجج ، ويبدو أنه نقلها عن الماوردي فيقول : « واحتلف المتكلمون في كون الله تعالى أمر رسوله بالاستشارة مع أنه أيده ووقفه »^(٣٧) ثم أورد التفسيرات الأنف ذكرها .

أما بنو الدين بن جماعة (٨١٩ هـ - ١٤١٦ م) فقد أعطى لموضوع الشورى إيضاحات أخرى غير النصح والاعتناء إلى الصواب واجتماع الكلمة ، فأضاف إليها بأن الشورى كانت أيضا من عادة الأنبياء ، وصرح مثلا لذلك إبراهيم الخليل عليه السلام حيث طلب الشورى من ابنه عندما أمره الله تعالى بذبحه^(٣٨) .

وقد تمسك المسلمون بهذا المبدأ بعد الرسول ﷺ في مواقف الحاسمة ، فعندما قتل عثمان بن عفان ، طلب أهل البصرة والكوفة من وجوه الصحابة بالمدينة اختيار من يصلح للخلافة بقولهم : « أنتم أهل الشورى وحكمكم جائز

(٣٦) الطبري جامع البيان في تفسير القرآن . ج ٤ ، ص ٩٤ و ٩٥ الماوردي الأحكام السلطانية ص ٤٣

(٣٧) ابن الطقطقي : الفخرى . ص ٢٢ .

(٣٨) القاصي بنو الدين بن جماعة - تحرير الأحكام في تدبير أهل لإسلام (مخطوط) الباب الحادي عشر في فصل الجهاد .

على الأمة فاعقلوا الإمامة وكنكم تبعاً (٣٩) ولم يخرج المسلمون بهذا المنهج عن سالف عهدهم أيام الرسول ﷺ ، لأهم في ذلك الوقت كانوا يراجعونه ﷺ في الاجتهاد في الأمور الدينية التي تتصل بمصالحهم ، وربما سألوه للتثبت ومعرفة العنة .

فمن الوقائع التي استشار فيها رسول الله ﷺ ، موقعة بدر ، وهي أول حرب يخوضها المؤمنون إذ سأل خباب بن المنذر الرسول بقوله : « يا رسول الله ، أرايت هذا المرل الذي يرثه أهو مرل أنزلكه الله فليس با أن نتعدها ؟ أم هو الرأي والحرب والمكيدة ؟ » فمما أجابه النبي ﷺ بالإيجاب ، أشار عليه بتعبير المكان فقبل ﷺ وتحول إلى غيره .

كذلك لما عزم الرسول « مصالحه » قبيلة عطفان عام الخندق على نصف تمر المدينة ، فسأله سعد بن معاذ بصحبة طائفة من الأنصار : « يا رسول الله ، بأني أنت رأي ، هذا الذي تعظمهم شيء من الله أمرك فسمع وطاعة لله ولرسوله أم شيء من قبل رأيك ؟ » فلما أجاب رسول الله ﷺ بتوضيح رأيه في المسألة ، قدم سعد حججه التي وافقه عليها النبي ﷺ فمزقت صحيفة الاتفاق .

ويستدل ابن تيمية من هاتين الواقعتين على أن مراجعة المسلمين للنبي ﷺ لم تكن تعدو وجهين ، أحدهما : الأمور السياسية التي يستساع فيها الاجتهاد كما ظهر في هاتين الحادثتين . أما الوجه الثاني . فهو ما كان من قبيل الرأي والنظر في الدنيا كقوله ﷺ عندما سئل عن تلقيح الحبل : « ما أظن يعني ذلك شيئاً إنما ظننت فلا تؤاخذوني بالظن ، ولكن إذا حدثكم عن الله بشيء فخذوا به ، فإنني لن أكذب على الله » ، أو حديث آخر نصه : « أنتم أعلم بأمور دينكم ، فما كان من أمر دينكم فإلني » (٤٠) .

من كل هذا يتضح لنا أن مبدئي اليعة والشورى كانا حجراً الزاوية في عهد رسول الله ﷺ ، وهما في الوقت عينه يدلان دلالة واضحة على تعارضهما مع

(٣٩) الطبري تاريخ الأمم والملوك . ج ٥ ، ص ١٥٦

(٤٠) ابن تيمية لصدر المسود على شاتم الرسول . ص ١٩١ و ١٩٢ .

طبيعة حكم الملوك والأباطرة الذين يرفضون مبدأ البيعة لأنهم يدعون أنهم يستمدون حكمهم من الله ، فلا ضرورة والأمر كذلك من وجهة نظرهم إلى طلب البيعة من الخاضعين لحكمهم . كذلك لم يطلبوا الشورى في أمر من أمورهم ، وإنما هو الحكم النافذ الذي لا شورى فيه ولا مشاورة .

ولكن كانت دعوة الحق الإلهي لا تتفق مع واقع الحكم وطبيعته أمام رسول الله ﷺ ، فإن المكركة المضادة التي نادى بها الشيخ على عبد الرازق قد جنحت به إلى الشطط والتعسف في الرأي إذ يقول أنه : « ما كان إلا رسول كإخوانه الخالين من الرسل وما كان ملكا ولا مؤسس دولة ولا داعياً إلى ملك » (١١) .

أما انظرة الشاملة التي أصابت الحقيقة وتمثل رأى أهل السنة في طورها الأخير ، فتلك التي دلنا عليها الدكتور الرئيس ، إذ نرى أن عصر النبوة كان الفترة المثالية التي تحققت فيها المثل العليا للإسلام بأكمل معانيها ، وهي كذلك مرحلة (تأسيس) لأن الجماعة اعتنقت فيها مبادئ الإسلام وتحققت بها الوحدة .

ثم يقرر بعد ذلك بأن « عصر الرسول انقضى بين الوحدة والعمل والتأسيس وأوجد الروح التي تسيطر على الحياة السياسية وأقام النموذج للقدوة والقياس » (١٢) .

وهذا ما سنكتشف تحققه بصفة خاصة على أيدي الخلفاء الراشدين من بعده صلوات الله عليه .

١١) الشيخ على عبد الرازق : الإسلام وأصول الحكم . ص ٦٤ .

١٢) الدكتور محمد صياح الدين الرئيس : النظريات السياسية الإسلامية . ص ١٢ .

الفصل الثاني
خلافة أبي بكر الصديق
(١٣هـ - ٦٣٤م)

- تمهيد .
- اجتماع السقيفة .
- صحة خلافة أبي بكر .
- خطبة أبي بكر : مغزاها ، وصدائها عند الشيعة .
- الإجماع علىبيعة أبي بكر .

(٢)

خلافة أنى بكر الصديق

(١٣ هـ - ٦٣٤ م)

• تهديد :

يبدأ فى إجمال خلال الفصل السابق أظهر الملامح التى يتميز بها عصر الرسول ﷺ من الناحية السياسية ، وألفينا الضوء على المزايا السياسية التى كان يتمتع بها ، فوضح لنا ما كان يتبعه فى شأن قيادة المسلمين . لقد أحسن ﷺ ربط نظامه السياسى ، وطالما كانت صورة الحكم التى وضعها باقية فى عهد الخلفاء ، فقد ظلت هذه الحكومة واحدة تماماً ، وكانت حكومة جيدة ^(١) .

وسعرض فى هذا الفصل موقف المسلمين من موضوع الخلافة أثناء اجتماع السقيفة الذى عد من أخطر الاجتماعات السياسية حيث وصعت فيه الأسس لنظريه الخلافة عند أهل السنة . ثم نبين كيف انتقلت الخلافة إلى أنى بكر بعد وفاة الرسول ﷺ ، وموقف أهل السنة والشيعه من الفصاح الأول ، وظهر نظرية الاجماع عند أهل السنة كدليل على ثبوت الإمامة عن طريق الاختيار - لا النص - لأنه ثبت عندهم أن خلافة أنى بكر كانت صحيحة شرعية .

• اجتماع السقيفة :

كان خير انتقال الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى فجيحة كبرى اشتدت وطأتها على نفوس المسلمين وأصابهم بالذهول حتى أن عمر بن الخطاب نفسه لم

(١) روسو : العقد الاجتماعى . ص ٧٢٢ .

يصدق لأول وهلة ووقف يهدد الناقين لمخبر ويتوعدهم بقوله : « ما مات محمد ولا يموت حتى يقطع أيدي رجال وأرجلهم »^(٢) . ومن ملاح صورة المسلمين التي تثير انتباه الباحث ، تلك التي نقلها لنا السيلة عائشة في وصفها لحال المسلمين فتقول : « أخرس بعضهم فما تكلم إلا بعد العد وحلط آخرون ، ولائوا الكلام بغير بيان » . ولم يقف المسلمون على الحقيقة إلا بالقول المأثور لأبي بكر الذي أعلنه ملوياً فأصاب الحقيقة : « من كان منكم بعد محمداً فإن محمداً قد مات ومن كان منكم يعبد الله فإن الله حي لا يموت » ، وقد اعتبر أهل السنة هذه الصيحة من مآثر أبي بكر التي انفرد بها لأنه أدخل السكينة على قلوب المسلمين في هذا الموقف العصيب وتبته إلى الحقيقة قبل غيره من الصحابة . وقد تلقف اناس الآية التي تلاها أبو بكر مرددين لها لكي تدخل الطمأنينة على نفوسهم في قوله تعالى : ﴿ وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئا وسيجزي الله الشاكرين ﴾^(٣) .

ثم ظهرت الحاجة إلى البحث فيمن على الأمر بعد ارسول صلوات الله عليه ، وهرع المسلمون دون إبطاء إلى اجتماع السقيفة للتشاور والنظر .

ولكن الأسراع إلى الاجتماع في السقيفة كان موضع تعليق بواسطة الشيعة لأن المجتمعين تركوا أمر تجهيز الرسول ﷺ وتوهموا على البيعة وما يتصل بها . يقول القاضي عبد الجبار (٤١٥ هـ - ٦٠٢٤ م) دفاعاً عنهم : « وكان للقوم عذر في المبادرة إلى البيعة ، لأنهم خافوا من التأخر فنة عظيمة »^(٤) . واتكلموا في أمر رسول الله ﷺ على أبي بن صائب وغيره من أهل البيت . وقد اتحد أهل السنة بعد هذا من واقع الأسراع في البيعة للخلافة دليلاً على وجوب الخلافة وأهمية هذا المنصب لتصرف شؤون المسلمين .

(٢) ابن تيمية : منهاج السنة . ج ٣ ، ص ١٣٤ .

(٣) الآية رقم ١٤٤ من سورة آل عمران

(٤) القاضي عبد الجبار : المغني ج ٢٠ ، القسم الأول . ص ٢٨٦ .

اجتمع الأنصار في سقيفة بني ساعدة أول ما اجتمعوا حيث طلب سعد ابن عبادَةَ الأمر لنفسه ، وسرعان ما لحقهم المهاجرون إلى هذا الاجتماع ودارت المناقشات بينهما على من له الحق في تولي الخلافة بعد الرسول ﷺ . وكانت نظرية الأنصار كما وردت على لسان سعد بن عبادَةَ أن لهم سابقة في الجهاد ورفع شأن الدين والدفاع عن لرسول ﷺ ، بينما عجز المهاجرون من وجهة نظرهم عن الإيذاء عنه وقصروا في نصرته وهو منهم وشأ بينهم .

أما رد المهاجرين فقد تناوله أبو بكر حيث دافع عنهم من حيث أهم أول من صدق رسول الله ﷺ وصبروا معه على الشدة والبلاء ، مع اعترافه بفضل الأنصار لما قاموا به من دور هام في نصر الدعوة الإسلامية وحماية صاحبها صلوات الله عليه . وقال أبو بكر : « نحن الأمراء وأنتم الوزراء ، لا تفتون بمشورة ولا نقضي دونكم الأمور » . أما خطاب عمر بن الخطاب فكان أشد لهجة حيث أصر على أنه لا ينبغي أن يتولى الأمر أحد من غير المهاجرين .

فلما رأى أبو بكر احتداد المناقشات وظهور الخلاف سافراً ، صرح بحديث القرشية ووقف طالباً قيام المسلمين للاختيار بين عمر بن الخطاب أو أي عبيدة بن الجراح . وكما كان له الفضل قبل ذلك في إدخال الطمأنينة على قلوب المسلمين حينما أكد وفاة الرسول ﷺ ، كما يرى الباقلاني (٤٠٣ هـ ١٠١٢ م) ، فقد ظهر فضله للمرة الثانية في حسم الخلاف بين المهاجرين والأنصار . ولكن قام الاثنان - عمر وأبو عبيدة - طالين من أي بكر أن يبسط يده لبياعته لأنه أفصل المهاجرين وثاني اثنين في العار وخليفة رسول الله ﷺ على الصلاة والصلاة أفصل دين المسميين . فتابعهما قيس بن سعد من الأنصار - ليباع أبا بكر فكان أوههم ، فقبل الأنصار مشورته وتتابعوا عن طيب خاطر للمبايعة ، وكانت دعامة موقفه ما قاله لهم : « كرهت أن أبازع قوماً حقاً جعله الله لهم » .

وهكذا امثل الأنصار لدعوة أي عبيدة حين اعترف بفضل الأنصار من حيث أهم أول من نصر وأرر فلا يصح أن يكونوا أول من يبذل ويعمر . ولم يتحلف أحد عن بيعة أي بكر من الأنصار سوى سعد بن عبادَةَ وهو الذي يمثل

امعارضة العنيفة في الاجتماع وكان يطالب استخلافه الأمر بدلا من أبي بكر . أما
تأخر على بن أبي طالب عن البيعة فسببته في موضعه .

هذه هي ملامح اجتماع السقيفة التي تكاد المصادر السنية تتفق في إيراد
تفاصيلها . ومن المهم أن نعرض الملاحظات التي نستطيع أن نستقيها من اجتماع
السقيفة فيما يلي :

أولاً : أنه أول اختلاف يحدث بين اسمين عقب انتقال الرسول إلى
الرفيق الأعلى ، فهو كما يصفه الإمام أبو الحسن الأشعري (٣٣٠ هـ - ٩٤١ م)
بأنه : « أول ما حدث من الاختلاف بين المسلمين بعد نبهم ﷺ اختلافهم في
الإمامة » (٥) . ولكن الاختلاف هنا كان سياسياً محضاً وليس دينياً ، ولم يتسع
لأكثر مما حدث وببساطة آتياً إذ سرعان ما عاد عامل الدين بسلطانه القوى فأدى
دوره في عهدنة النفوس والمباينة لأبي بكر .

ثانياً : تمت البيعة لأبي بكر بالإجماع - فيما عدا سعد بن عباد - الذي
كان يطلب الولاية لنفسه ، وهذا يقول القاضي عبد الجبار : « وقد قال شيخنا
أبو علي ما يدل على أن خلاف سعد لا يؤثر ، أنه إنما خالف على سبيل طلب
الإمامة لنفسه وقد صح كونه مبطلا في ذلك » (٦) .

ثالثاً : لم يتم الأمر لأبي بكر بالعنف أو الإكراه وإنما كان نتيجة مناقشة
مفتوحة بين المهاجرين والأنصار ، وأتيحت الفرصة كاملة لكلا الفريقين ليدلي
برأيه في حرية تامة . ويصف الأستاذ الدكتور لريس هذا الاجتماع بأنه كان شبيهاً
بجمعية وطنية أو تأسيسية فوضها المسلمون لبحث في مصير الأمة للأجيال
المنقبلة ، وفي رأيه أن هذا الاجتماع بما حوى من أسس جوهرية لمساجلات حرة
لرأى جعل كاتياً غريباً يشهد بأنه « يذكر إلى حد بعيد بمؤتمر سياسي دارت فيه
المناقشات وفقاً للأساليب الحديثة » (٧) .

(٥) أبو الحسن الأشعري : مقالات الإسلاميين ، ج ١ ، ص ٣١

(٦) القاضي عبد الجبار : المغني ، ج ٢٠ ، القسم الأول ، ص ٢٨١

(٧) الدكتور الريس : النظريات السياسية الإسلامية : ص ٢٥ .

وابها : إن البيعة تمت أولاً في اجتماع السقيفة بحضور خاصة المسلمين ثم كانت بيعة العامة في اليوم التالي على المنبر ، ولعل هذه الطريقة هي أساس نظرية أهل السنة في إنعام البيعة بواسطة أهل الحل والعقد أي خاصة المسلمين ، وهم ذوى الدين والعلم والرأى .

نحاصها : اتسمت المناقشات بطابع فريد في نوعه لا نجد له شبيهاً في المجالس السياسية للمجتمعات التي بلغت أرق درجات الرقى في العصر الحديث ، فيها هي المعارضة بما تمثله من مخالفة في الرأي لا تلبث أن تخضع في سهولة ويسر لاحتساس الاخوة في الدين وتمثل لمبدئه فيعترف كل منهما بأفضال الطرف الآخر بالرغم من الاختلاف في الرأي ، كما في قول أبي بكر واصفاً الأنصار : « أنتم يا معشر الأنصار من لا يكر فضلهم في الدين ولا سابقتهم العظيمة في الإسلام » ، أو قول ابن الجراح : « أنتم أول من نصر وآزر ... » وهكذا قدموا لنا نموذجاً مثالياً للسلوك في المجال السياسية .

* صحة خلافة أبي بكر :

اتفق الشيعة على أن الرسول ﷺ نصر على علي بن أبي طالب بعده ، وأن أبا بكر أخذ الخلافة منه بغير حق ، وقد حاولوا البرهان على نظريتهم بآيات قرآنية وأحاديث نبوية تؤلوها لتخدم هذا المعنى . ولم يقف أهل السنة مكتوفي اليدين أمام الحجج الشيعية بل قابلوها بما يضاهاها من أسانيد من هذا القبيل لإثبات صحة إمامة أبي بكر وتولية الخلافة برضى المسلمين كافة وانعقاد الإجماع على بيعته .

ونذكر أولاً تلك الواقعة المشهورة ، وهي طلب النبي ﷺ أثناء مرضه من أبي بكر أن يصلى بالناس ، فاعتبر أهل السنة إمامه الصلاة إشارة إلى انتقال الخلافة إلى أبي بكر بعده ﷺ ، ولا غرو فقد اتفق المسلمون كافة - أهل السنة والشيعة - على أن الصلاة هي أهم مطالب الدين وأول أركانه العملية ، بيد أن أهل السنة قاسوا الإمامة الكبرى - وهي الخلافة - على الإمامة الصغرى ، وهي الصلاة ، إذ ليس في أركان الإسلام بعد التوحيد أفضل من الصلاة ، ولهذا فإن أمر النبي ﷺ لأنى بكر بأن يصلى بالناس في مرضه ، وقيامه بالصلاة خلفه كان قصداً من الرسول ﷺ لتبنيه المسلمين إلى أن « الصديق أحق بالرياسة في الدين بعده وأنه

لا مطلع لأحد بعده غير الصديق (٨) .

وقد ربط فكر أهل السنة بين الحديث الخاص بإمامة الصلاة وبين خلافة
أبي بكر لأن قيامه بالإمامة الصغرى جعلته صالحاً ليكون صاحب الخلافة
فالحديث يرتب من هم أكثر استحقاقاً لإمامة الصلاة حسب الترتيب الذي وضعه
رسول الله ﷺ بحديثه : « إذا كنتم ثلاثة فليؤمكم أكثركم قرآناً وأقرؤكم لكتاب
الله فإن كنتم في القراءة سواء فأقدمكم هجرة فإن كنتم في الهجرة سواء
فأعلمكم بالسنة فإن كنتم في السنة سواء فأكبركم سنأ » . وعلى هذا فإن إمامة
أبي بكر للمسلمين في الصلاة حال حياة النبي ﷺ لما دلالتها في جمعه للفضائل
التي تؤهل لإمامة الصلاة كما وضعها الرسول ﷺ ، فظهرت العبارة على لسان
المسلمين في ذلك الوقت قائلين : « اختاره رسول الله ﷺ لديننا فاخترناه لديننا » ، أو
قولهم : « أولاه رسول الله ﷺ صلاتنا فزكأتنا تبع لصلاتنا وهما معظما أمر
الدين » .

وأصبحت إمامة أبي بكر للصلاة إحدى الوقائع الهامة التي يتعلق بها أهل
السنة لإثبات حقه وصلاحيته للخلافة ، لأنه لم يظهر معارض واحد حيثئذ بين
المسلمين يطالب منه أن يتخفى عن إمامة الصلاة « ولا قال رجل من الأنصار منا
مصل ومنكم مصل كما قالوا ما أمير ومنكم أمير فإن كان الناس مع كثرة الخير
والشر فهم تركوا مجاراته ومدفعته في قيامه مقام رسول الله ﷺ لتبريره عليهم
عند أنفسهم فكفا بذلك دليلاً على الفصل ومحجة على الاستحقاق » (٩) .

وقد تركت إمامة الصلاة أثرها في مفهوم الإمامة الكبرى فارتبطت فكرة
الخلافة بالدين لأن الصلاة أهم مطالبه فوجب أن يكون الخليفة متولياً لشئون
الشرعية ، فتعريف أهل السنة للإمامة أنها « موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين
وسياسة الدنيا » (١٠) .

(٨) أبو بكر محمد بن حاتم بن رجبويه : الروض الأنيق في إثبات إمامة أبي بكر الصديق ورقة رقم
٣٩ مخطوط بحر سنة ٧٤٣ هـ ١٣٤٢ م (مكتبة بلدية الاسكندرية رقم ٣٦٠٣ ج) .

(٩) ابن رجبويه : الروض الأنيق ، ورقة ٣٩ .

(١٠) الخازن : الأحكام السلطانية . ص ٢ .

حياته وبعد مماته أيضاً ، فهو إذا أقام لهم من يتولى أمورهم بعد وفاته قسداً هذا الاختيار عن رضى واطمئنان لأنهم يثقون فى اختياره كما وثقوا به إماماً أثناء حياته .

الثانية : أجمعت الأمة على حوار هذا العهد وانعقاده كما تم بواسطة أبى بكر لعمر بمحضر من الصحابة فأجاروه وأرجبوا على أنفسهم طاعة عمر ، وكما عهد عمر فى الشورى إلى الستة ففوض بعضهم إلى بعض حتى أفصى ذلك إلى عبد الرحمن بن عوف ، وانعقد الأمر فى النهاية إلى عثمان بن عفان وأوجب المسلمون طاعته « والملا من الصحابة حاصرون للأولى والثانية ولم يسكره أحد منهم فدل على أنهم متفقون على صحة هذا العهد عارفين بمشروعيته والاجماع حجة » (١٠) .

ويتوسع بن خلدون بعد ذلك فى طريقة العهد فيجبر أن يعهد الإمام إلى أبيه أو ابنه إذ لا ينبغى فى هذه الحالة أن يتهم بأنه يفضل دوى القرى عما أنه مأمون على رعاية شئوهم أثناء حياته فبالتالى فلا يحتمل الخروج عن الحدود التى أزم بها نفسه أثناء حياته . ويظهر بوضوح من خلال هذه الفكرة أن ابن خلدون خاضع للظروف السياسية إبان عصره .

أما السير أرنولد فإنه ذهب إلى أن طريقة العهد لا تحلو من المخاطرة إذ لا يمكن الاطمئنان إلى حسن نيتها ويحتمل الخطأ فى الاختيار (١١) ولكن الحقيقة أن بحث ما دار من مساجلات فى الرأى بين أبى بكر والصحابة تبعد احتمال الخطأ إلى حد اعداًمه ، فالمسلمون جميعاً يعرفون عمر حبر المعرفة ويثقون فى اختيار أبى بكر كما أسلفنا ، لأنهم على يبة من نواياه وعذر السير أرنولد فى اتجاهه أنه لم يستطع تقدير عامل الدين وقوة تأثير المثل العليا فى نفوس المسلمين فى ذلك الوقت فقد كان الوارع دينياً فعده كل أحد وارع من نفسه فعهدوا إلى من يرتضيه الدين فقط وآثروه على غيره ووكلوا كل من يسموا إلى ذلك إلى واره » (١٢)

(١٠) ابن خلدون : المقدمة . ص ٢١٠ .

(١١) The Caliphate, Sir T W. Arnold

(١٢) المقدمة : ص ٢١١ .

ويمكن الرد أيضاً على اعتراض السير رنولد بأن أصوات المعارضة ارتفعت في وجه أنى بكر تصف عمر بن الخطاب بالعظمة ، فقد أعلنوا ما يرونه في وجه الخليعة دون خشية أو محاباة لكي يعيد النظر في العهد إذا أثبتوا له أنه على خطأ ، ولكم « لم يحابوا الصديق في عهده لعمر مع شدته ، ومن شأن الناس أن يراعوا من يرشح للولاية فيحاربونه خوفاً منه أن يتقم منهم إذا ولى ؛ ورجاء له ، وهذا موجود ، فهؤلاء لم يحابوا عمر ولا أباه بكر مع ولايتهما » (١٣) .

ومع قيام أنى بكر باختيار عمر ، فقد ظل يراود نفسه محاولاً التثبت من صحة اختياره . ولا نجد صعوبة في استنتاج هذا المعنى من بعض فقرات كتاب العهد نفسه . إذ يقول في إحداها : « إني استعملت عبيكم عمر بن الخطاب ، فإن ير وعدن فذلك عمنى به ورأى فيه ، وإن جار وبدل فلا علم لى بالعيب ، ولخير أردت ، ولكل امرئ ما اكتسب » وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون » (١٤) .

ويعلق القاصى عبد الجبار على ما جاء بهذه الوثيقة بقوله : « وهذا كلام من يشتد اهتمامه بالدين واحتياطه لمسلمين » (١٥) .

وإدليل على صحة إمامة عمر بن الخطاب أنه التأم في عهده شمل المسلمين ، وهى ظاهرة الخلية في أيام خلافة الشيخين ، استمراراً لأيام الرسول صلوات الله عليه ، إذ يقرر النوبختى (٢١٠ هـ - ٩٢٢ م) أنه : « صار مع أنى بكر السواد الأعظم واخمهور الأكثر مشوا معه ومع عمر مجتمعين عنهما راضين بهما » (١٦) .

(١٣) ابن تيمية : منهاج السنة ، ج ٢ ، ص ١٦٦ .

(١٤) الطبرى : ج ٤ ، ص ٥٤ ، ابن تيمية : لإمامة والسياسة . ج ١ ، ص ١٩ . الآية رقم ٢٢٧ من سورة الشعراء .

(١٥) القاصى عبد الجبار الملقى ، ج ٢٠ . القسم الثانى من ٧ .

(١٦) النوبختى : فرق الشعة ، ص ٤ .

واختلفت وجهات النظر ويتناقل أهل السنة ما جاء على لسان علي بن أبي طالب حين رفض طلب العباس أن يسأل الرسول ﷺ قبل موته فيمن يمل الأمر إذ قال علي : « أنا والله لئن سألتها رسول الله ﷺ فمعناها لا يعطيناها الناس بعده وإني والله لا أسأله رسول الله ﷺ » (١٩) . ولعل في محاولة أهل السنة إثبات هذه الواقعة بحمل في طياته نفهم القاطع لوجود النص على إمامة علي وبالتالي تفويض أساس المذهب الشيعي في الإمامة وإحلال نظريتهم في القول باختيار الإمام محلها .

وتنقل لنا مصادر أهل السنة أنه حدث اختلاف أثناء مرض الرسول ﷺ في وجوب تنفيذ رغبة الرسول ﷺ أو الامتناع عن ذلك إشفاقاً عليه من المعاناة في كتابة هذا الكتاب وهو طرح الفراش ، ولسان حالهم يقول : « عندكم القرآن حسينا كتاب الله » ، فلما زاد اختلافهم ولغظهم أمرهم الرسول ﷺ بمعادة المكان . ويعلق على ذلك ابن عباس بقوله : « إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب لاختلافهم ولغظهم » (٢٠) .

ويستنتج ابن خلدون من هذه الحادثة أن أمر الإمامة لم يكن مهماً لأن الإمامة من المصالح العامة المعوضة إلى المسنين كافة ولم يستخلف فيها الرسول ﷺ لأنها أقل أهمية من الصلاة ، فإن إمامة الصلاة تأتي في المرتبة الأولى قبل الاستخلاف ، ولهذا السبب استدل الصحابة في شأن أبي بكر باستخلافه في الصلاة على استخلافه في الإمامة بقولهم : « ارتصاه رسول الله ﷺ لديننا أفلا نرصاه لديننا ؟ » ويؤكد ابن خلدون ذلك بقوله : « فلو لا أن الصلاة أرفع شأنًا وأكثر خطراً من السياسة لما صح القياس » (٢١) .

أما ابن تيمية فقد راد على ذلك بما يراه من أن الإمامة ليست أهم مطالب الدين ، بخلاف ما يراه الشيعة ، ويقيم رأيه على عدة براهين منها :

أولاً : أن الإيمان بالله ورسوله ﷺ في كل زمان ومكان أهم من مسألة

(٩) ابن هشام - السيرة - القسم الأول ص ٦٥٤ . صحيح البخاري ج ٣ ، ص ٦٧

(٢٠) صحيح البخاري : ج ٣ ، ص ٦٠ .

(٢١) مقدمة ابن خلدون : ص ٢١٩ .

الإمامة ذلك أن الرسول ﷺ قد أمر بأن يقاتل الكفار حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسوله ويقبضوا الصلاة ويؤتوا الزكاة .

ثانياً : لم يذكر الرسول ﷺ الإمامة لأحد من الناس حين كان يدعوهم إلى الإسلام .

ثالثاً : إن كانت كذلك أى كما يعتقد الشيعة - فكان من الواجب على الرسول أن يبين للمسلمين أمور الصلاة والزكاة والصيام والحج وسائر الواجبات الدينية ، وكما عين أمر الإيمان بالله وتوحيده واليوم الآخر .

رابعاً : أن أهم أمر في الدين هو الصلاة والجهد ، وبيست الإلمار ، لكثرة الآيات القرآنية والأحاديث المتعلقة بهما والتي تحت عليهما وتعتبرهما أهم الفروض على الإطلاق^(٢٢) .

ويقول ابن تيمية : « أن النبي ﷺ لما رأى الشك قد وقع علم أن الكتاب لا يرفع الشك فم يبق فيه فائدة ، وعلم أن الله يجمعهم على ما عزم عليه »^(٢٣) .

كما نجد تفسيراً حديثاً لسبب عدم استخلاف الرسول ﷺ يرجعه إلى خشيته صلوات الله عليه من ظن المسلمين أن من استخلفه قد استمد الأمر على المسلمين بوحى من الله^(٢٤) .

وقد فند الدكتور الرئيس آراء اثنين من المستشرقين هما فيرث وأرنولد إذ يرى الأول أن مرض الرسول ﷺ هو الذى حال دون كتابته ذلك الكتاب بينما يذهب الثانى^(٢٥) إلى أن السبب يرجع إلى عدم رغبة الرسول محالفة التقاليد العربية

(٢٢) ابن تيمية منهاج السالكين ج ١ ، ص ١٦ وما بعدها والسياسة الشرعية : ص ٢٠ وما بعدها .

(٢٣) ابن تيمية . منهاج السالكين . ج ٢ ، ص ١٣٥ .

(٢٤) الدكتور محمد حسين هيكل : القاروقى عمر . ج ١ ، ص ٨٩ .

(٢٥) T W. Arnold Cellphate p.20

التي كانت متبعة في عصره ومنها أن القبيلة كانت تترك حرة لتختار من يجمعها ،
وينقض الدكتور الرئيس هذين الاستنتاجين لسببين :

الأول : لم يقم مانع من خلال السنين السابقة على وفاة الرسول ﷺ
لكتابة ذلك الكتاب كما لم يكن المرض من الشدة بحيث يعوقه عن الكتابة فيما
لو أراد .

الثاني : لم يكن هناك تقليد واحد معين للقبائل العربية قبل الإسلام ، بل
اختلفوا في تقاليدهم وعاداتهم فضلاً عن أن الإسلام قد محاه وحلت الرابطة
الدينية محلها .

ومعارضة هذين الرأيين ، يقيم الدكتور الرئيس رأيه على أساس جديد ،
وهو أن هناك حكمة من عدم تقييد الجماعة الإسلامية بقوانين جامدة لا تتفق مع
التطورات إذ أن المشرع « حرص على أن تظل القوانين الإسلامية مرنة حتى تعطى
مرونتها الفرصة للعقل للتفكير وللجماعة أن تشكل نظمها وأوضاعها بحسب
المصالح المتعددة »^(٢٦) . وستجد عند تناولنا هذه الناحية من موضوع الإمامة
أى نقص فكرة النص التي يذهب إليها الشيعة - أن أهل السنة تخلصوا من كل ما
من شأنه أن يجعل من هذا الموضوع قيداً للمسلمين كما فعل الشيعة بعقائدهم عن
أمثال فكرة النص أو الوصية أو العصمة .

ويتفق الشيخ أبو زرعة أيضاً فيما ذهب إليه الدكتور الرئيس لأن الإسلام في
رأيه يقوم على أصول ثلاثة هي : العدالة والشورى والطاعة في طاعة الله ، وبذلك
استوفت الشريعة لدعائم التي يقوم عليها الحكم الإسلامى ، ولا ضرورة لتعيين
النبي ﷺ طريقاً محدداً لاختلاف الشعوب ونظمها^(٢٧) .

« خطبة أبى بكر : مغزاها وصددها عند الشيعة .

اشتملت خطبة أبى بكر بوجه عام على آيات بالغة من الحكمة وسداد
الرأى وتمسك بالدين وحث على الجهاد في سبيل الله ، وإرشاد المسلمين إلى ما فيه

(٢٦) . دكتور الرئيس : النظريات السياسية . ص ٢١

(٢٧) الشيخ محمد أبو زرعة : المذهب الإسلامية . ص ٣٨ وما بعدها .

صلاح دينهم ودنياهم ويعتدنا أن تقتطف منها القواعد الأساسية التي قيد أبو بكر بها نفسه ، فقد اتخذ من رسول الله ﷺ قدوة . وقد اتضح لنا من الفصل السابق أن المسلمين الأوائل كانوا يبايعونه ﷺ على المبادئ المحددة التي ذكرناها ، مع حرصه صلوات الله عليه على طلب الشورى في معالجة شؤون دينهم فيما لم يغير به الوحي ، وسلاحظ هنا أن أبا بكر تعهد في خطبته على اتباع نصوص المنهج لا يحيد عنه قيد أمثلة .

ومما قاله في الخطبة أنه حثيع رسول الله ﷺ وليس بمبتدع ، ولا غرو ، فهو الذي وقف معارضاً كل من حاولوا صرفه عن حروب الردة فأعلن أنه ملزم بتطبيق قواعد الإسلام كما تلقاها من الرسول ﷺ ، وأعلن ضرورة تحصيل الزكاة لأنها ركن من أركان الدين ثم تساءل : « أأرأيت لو سألوا ترك الصلاة ؟ أأرأيت لو سألوا ترك الصيام ؟ أأرأيت لو سألوا ترك الحج ؟ فإذا لا تبقى عروة من عرى الإسلام إلا انحلت » (٢٨)

وقد استشهد الدكتور السنهوري بهذه الفقرة من خطبة أبي بكر لاثبات أن الخليفة ليس مطلق السلطة وإنما هو مقيد تقيداً شديداً بقواعد الشريعة (٢٩) .

كما طالب أبو بكر المسلمين في سياق خطبته بمصارحته ونقله ومعارضته إذا ما انحرف عن المنهج القويم بمثل قوله : « إن استقممت فتابعوني وإن رغت فقوموني » ، وأعلن أنه لا يفرق بين الأقوياء والضعفاء من المسلمين فإن الجميع عنده سواء من حيث ضرورة حصولهم على الحقوق المشروعة دون النظر إلى العوارق الاجتماعية بينهم . وأمرهم بالطاعة ظالمًا أنه هو نفسه في طاعة الله ورسوله ﷺ ، فإذا عصى الله ورسوله فلا طاعة له عليهم ، وهذا يبين لنا مدى حرصه على اتباع السنة بمخالفها ، ولكنه من وجهة نظر الاستشراق عد متسماً بسممة المحافظة (٣٠) ، وهو تعبير يدل على التأثير بروح العصر وعدم فهم تأثير الإيمان القوي في صاحب الأول .

(٢٩) Le Califat, A.Sanhoury (٢٩)

(٢٨) الماوردي الأحكام السلطانية ص ٥٨

(٣٠) دائرة المعارف الإسلامية : المجلد الأول مادة أبو بكر ص ٣١١ خطبة أبو بكر : المصدر :

ابن هشام . السيرة النبوية . القسم الأول . ص ٦٦١ .

أما الشيعة فكان لهم مع الخطبة شأن آخر إذ التصطروا عبارات معينة منها لمحاولة الطعن في إمامته وإظهار عدم استحقاقه للخلافة ، مما دفع مفكرى أهل السنة للقيام بالدفاع عنه في كل ما أثاره الشيعة من مطاعن .

يذكر الباقلاني أن الشيعة تردد بأن رسول الله ﷺ كان ممتحناً بأبى بكر على نفاق له وثقة منه ، ويعارض هذه الفكرة بما يراه من أن الرسول ﷺ لعلمه بسبق أبى بكر وهجرته وعلمه للأحاديث المروية الكثيرة عن الصعوبات التي يجب أن تتوفر فيمن يؤم المسلمين ، فقد قدم أبى بكر مصداقاً لحديثه ﷺ : « من تقدم على قوم من المسلمين وهو يرى أن فيهم من هو أفضل منه ، فقد خان الله ورسوله والمسلمين » . ويؤكد الباقلاني تقديم الرسول ﷺ لأبى بكر في الصلاة عند مرضه وأنه لم يدعه عن موضعه أو ينكر تقديمه كما يردد الشيعة في أخبارهم التي تعد من باب التمسى إلى جانب أنها أخبار آحاد التي ينبغي التحقق من مصادرهما ودحضها بما يعارضها من أخبار متواترة . فالحقيقة أن أبى بكر عدة فصائل امتاز بها ، منها أنه ذكر المسلمين بالآيات القرآنية التي تخبر بموت الرسول ﷺ فجمع المسلمين بعد أن كادوا يفترون . وهو الذى أنفذ جيش أسامة وخالف بذلك الخائفين على من في هذا الجيش من نقباء المهاجرين والأنصار حيث رد على عمر بقوله : « أبوليه رسول الله ﷺ وتأمرنى أن أصرفه ؟ » فكان في هذا التصرف متمسكاً بالسنة التي خطها الرسول دون الخوف من المخاطرة . وكذلك محاربه لأهل الردة حين سألوه الصلح على ترك الزكاة فخرج لمناضلتهم بنفسه وبمن معه .

ولا يقلل من شأن أبى بكر قوله : « إن استقمتم فاتبعوني وإن ملت فقوموني » كما لا يقلل هذا الطلب من شأنه ولا يخضع عنه صفة الإمامة ، بعكس ما يراه الشيعة ، لأنهم يستمدون معارضتهم له بوحى من عقيدتهم في عصمة الإمام ، والإمام لا ينبغي أن يكون معصوماً .

وإذا قال الشيعة أن أبى بكر استحل الأمر لنفسه بالرغم من اعترافه بأن له شيطانياً يعتربه فإن هذا أيضاً لا يقلل من استحقاقه للخلافة لأن الآيات القرآنية مليعة بذكر الشيطان ، وإقرار الرسول ﷺ بأن ما من أحد إلا وله شيطان ، وأن

أبا بكر باعتراه يوموسة الشيطان يطلب من المسلمين أن يتقوا وقت غضبه الذي يأتيه بفعل الشيطان وبسببه .

ويفسد الباقلاني سبب قول أبي بكر : « ولينكم ولست بخيركم » على أوجه عدة : منها أنه ليس بخيرهم قبيلة وعشيرة ، أو يجوز عليه الخطأ والسهو ومما يجوز عليهم فهو ليس معصوماً ، أو أن الله هو الذي فضله عليهم وهو ليس بخيرهم . وأخيراً قد يقصد أن هناك من هو أفضل منه ولكن الإجماع انعقد عليه هو « لكي يذهب على جواز إمامة المفضول عند عارض يمنع من نصب الفاضل » (٣١) .

أما قوله : « أقيلوني ، أقيلوني » فدليل على عزوفه عن الخلافة وعدم السرور بها لأنه إذا أظهر السرور قد يلقي في ظنهم سوء . وإذا طعن الشيعة في أبي بكر استناداً على قول عمر : « إلا أن بيعة أبي بكر كانت طنة وفق الله شرها » فمردود أيضاً لأن عمر كان يعتقد أن أبا بكر هو المبرر بالفصل على المسلمين جميعاً حيث أنه وهو يستحقها هذا السبب « وأن من بعده متقاربون في الرتبة والفضل لا يستحقونها على ذلك الوجه ولذلك جعلها شورى في ستة » (٣٢) .

أما القاضي عبد الجبار فقد أورد دفاع شيوخه أبي علي ، إذ يرى الثاني أن الفلانة ليست هي الذلة والخطيئة وإنما تعني لبيعة من غير روية أو مشاورة . ويقصد عمر بقوله : « من عاد إلى مثلها فاقتلوه » أن من عاد إلى الطريقة التي تمت بها البيعة لأبي بكر من غير مشاورة أو عذر ولا ضرورة ثم طلب من المسلمين البيعة فينبغي قتله (٣٣) . فالواقع أن البيعة يجب أن تتم بعد مشاورة وإتفاق دون استبداد ، أما إذا بايع رجل الآخر بغير رجوع إلى الجماعة لإسلامية فإن معنى هذا تطاهر منهما بشق عصا الطاعة والخروج عن الجماعة ، ومع ارتكابهما هذه الفعلية يحق قتلها (٣٤) .

(٣١) الباقلائي : التمهيد . ص ١٩٥ .

(٣٢) الباقلائي : التمهيد . ص ١٩٦ .

(٣٣) القاضي عبد الجبار . المضي ج ٢٠ - القسم الأول . ص ٣٤٠ (وقد ضمن هذا الكتاب

أيضاً دفاعه عن أبي بكر ببشوات التي أثارها الشيعة . ص ٣٣٨ إلى ص ٣٤١) .

(٣٤) تعليقة رقم (١) من هامش كتاب أسيرة النبوة لابن هشام - القسم الأول ص ٦٥٨

« الإجماع على بيعة أبي بكر :

كان تأخر عن بيعة أبي بكر مثار بحث ومجادلة بواسطة أهل السنة والشيعة ، إلا أن مصادر أهل السنة كافة تجمع على قيامه بالبيعة لأبي بكر والترحيب بها بمثل قوله : « والله لا نفيك ولا ستفيلك أبداً ، قد هُدمت رسول الله ﷺ لترحيد ديننا فمن ذا الذي يؤحرك لتوجيه ديننا ؟ » ، أما الشيعة فيذهبون إلى أن بيعته لأبي بكر كانت على تقية .

وقد أثبت الإمام الأشعري صحة إمامة أبي بكر استناداً على إجماع المسلمين كافة على مبايعته وخلافته ، فهم - كما يقسمهم الأشعري - ثلاث أقسام : قسم ينادى بإمامة عليّ ، وآخر يقول بإمامة العباس ، وثالث يرى إمامة أبي بكر . ولكن الثابت أن عبياً والعباس بيعة أبا بكر وانقادا له وقالوا له : « يا خليفة رسول الله »^(٣٥) ولا يجوز الادعاء بأن باطهما يختلف عن ظاهرهما لأن جواز ذلك يقضي على مستند الإجماع . إلا أن لإمام الأشعري بوضعه لهذا التقسيم الذي طرحه لمناقشة قد أوضح اختلاف الفرق كما هو ظاهر في عصره ، ولكن الباقلاني اهتم بتعنييد الأخبار الواردة في تخلف عليّ ، فهو يرى أنها وردت وروداً ضعيفاً وشاداً وتعارضها أخبار كثيرة عن قيامه بالبيعة لأنه ما من أحد روى تأخر عليّ عن البيعة إلا وعاد فروي رجوعه إليها .

ويحرص القاضي عبد الجبار على إظهار الأخبار التي تؤكد مدح عليّ بن أبي طالب لأبي بكر ، منها آخر خطبة له يقول فيها : « ألا ونخبر هذه الأمة بعد نبينا ، أبو بكر وعمر ، ثم الله أعلم بالخير أين هو »^(٣٦) . أما من تأخر عن البيعة كسلمان الفارسي وأبي ذر وحذيفة ولقداً وعمار ، فإنهم عادوا إلى مبايعته وبذلك حصل الإجماع .

ومع تأكيد أهل السنة لاتمام الإجماع لبيعة أبي بكر ، فإنهم يستدلون بواسطة الإجماع هذا على أن النقل تواتر عن السلف والصحاب « أنهم كانوا

(٣٥) الأشعري : النعم . ص ١٨٤

(٣٦) القاضي عبد الجبار : المغني . ج ٢٠ . القسم الأول ، ص ٢٨٨

الفصل الثالث

خلافة عمر بن الخطاب

(٢٤هـ - ٦٤٤م)

- تمهيد .
- عهد أبي بكر لعمر رضي الله عنهما .
- تفنيد اعتراضات الشيعة على إمامة عمر .
- موقف أهل السنة والشيعة من خلافة عمر .
- تفنيد ورد شيخ الإسلام ابن تيمية على :
الطعنون الموجهة إلى خلافة عمر .

(٣)

خلافة عمر بن الخطاب

(٢٤ هـ - ٦٤٤ م)

• تمهيد :

بحثنا في الفصل السابق كيف أثبت أهل السنة صحة إمامة أبي بكر ،
وسنحاول في هذا الفصل أن نبحث موقفهم في الدفاع عن إمامة عمر
ابن الخطاب ، لأن الشيعة في طعنهم في صحابة الرسول ﷺ - باستثناء علي بن
أبي طالب - جمعوا بين الصاحبين فقدحوا في إمامتهما معاً . وكذلك فعل
الراوندية - وهم الذين تراءوا من أبي بكر وعمر - ، ورأوا أن أحق الناس بالإمامة
بعد الرسول ﷺ عمه العباس بن عبد المطلب وأجازوا بيعة علي لأن العباس
أجازها بقوله : « هم إلى أبياءك فلا يختلف عيث إشان »^(١)

لهذا اتجهت أبحاث مفكرين أهل السنة إلى إثبات إمامة الصاحبين للتسوية
بينهما ، ولأنه لا خلاف أن أبا بكر إذا صلح للإمامة وثبتت إمامته أن عمر
مثله ،^(٢) .

ولكن ، ما السبب في انتقال الخلافة إلى عمر بن الخطاب بالعهد بواسطة
الصاحب الأول ؟ وكيف أقر متكلموا أهل السنة ومن تبع مذهبهم في الاستدلال

(١) البغوي ، (٣٤٦ هـ - ٩٥٧ م) - مروج الذهب : ج ٢ ، ص ١٥٧ .

(٢) القاضي عبد الجبار : المتقى ، ج ٢٠ ، رقم القائل من ٣

هذه الوسيلة كأحد الطرق التي ثبت بها الإمامة مستنديين على انعقاد إجماع الصحابة على صحتها ؟

هذا ما سنحاول عرضه خلال هذا الفصل .

« عهد أبي بكر لعمر رضي الله عنهما :

نولى أبو بكر الخلافة عن طريق البيعة بعد المجالات التي دارت في اجتماع السقيفة ، فلما أحس بسوء أجله دعى الصحابة وأقصى إليهم بما يحول في خاطره ، قال : « قد حضرت من قضاء الله ما ترون ، وأنه لا بد لكم من رجل يلى أمركم ويصلى بكم ، ويقاتل عدوكم ، ويقسم فيكم »^(٣) إن الصديق تذكر ما حدث في اجتماع السقيفة وحشى على المسلمين إذا تركهم دون ولي من أن ينفرط عقد الجماعة بصورة أخطر مما تمت عقب وفاة الرسول ﷺ ، لأن الاختلاف حينئذ كان محصوراً بين المهاجرين والأنصار ، ولكن المسلمين في عهده انتشروا يجاهدون في العراق والشام ، ويواجهون فارس والروم . فإذا استخف « وجمع كلمة المسلمين عن من استخلفه فقد اتقى ما يخشى »^(٤) .

ويمثل هذه الكلمات التي عبر بها أبو بكر عما يدور في نفسه ، اعتمد أهل السنة فيما بعد أسس نظريتهم في ضرورة نولي الإمام أمر المسلمين ، أو بعبارة أخرى نظرية وجوب الإمامة سمعاً ، استدلالاً بالأمر بواقع أيام الخلافة الراشدة . فإن عبارة أبي بكر تتضمن أبرر المهام التي تناط بالإمام وهي :

أولاً : أداء الصلاة ، وهي الركن الجوهرى في الإسلام ، وقد بينا كيف كانت إمامة الصلاة هي أحد الاستدلالات التي أثبت بها أهل السنة صحة خلافة أبي بكر . ولا بأس من أن نسجل هنا حرص صاحب الشأن على أدائها حتى ساعاته الأخيرة ، إذ استجاب لنداء الصلاة وهو يقول : « نعم ، لا حظ لأمري ، في الإسلام إن أضاع الصلاة » ، فصلى والجرح يثعب دماً^(٥) .

(٣) ابن قتيبة : إمامة وسياسة . ص ١٩

(٤) دكتور محمد حسين هيكل : التاريخ عمر . ج ١ ص ٧٦

(٥) ابن خنوز : تاريخ عمر بن الخطاب . ص ٢١٧

ثانياً : قتال الأعداء واللود عن ديار المسلمين .

ثالثاً : تقسيم العتائم تفادياً للمعارعات والخصومات

وقد ظلت هذه المهام إجمالاً هي التي رسم حدودها أهل السنة قياساً على الأسس التي وصفت إبان الخلافة الأولى . يقول إمام الحرمين : « الإمامة رئاسة عامة وزعامة عامة تتعلق بالخاصة والعامة في مهمات الدين والدنيا ، متضمنها حفظ الخوذة ، ورعاية الرعية ، وإقامة الدعوة بالحجة والسيف ، وكف الجف والحيف » (٦) .

٦- تفنيد اعتراضات الشيعة على إمامة عمر :

وقد طعن الشيعة في إمامة عمر بسبب عهد أي بكر له . ولكن الباقلاني يتصدى لهذا الطعن فيوضح أن العهد تم بحضور من الصحابة والمسلمين ، فأثروه جميعاً وصوبوا رأيه ، ولو كان ذلك خطأ في الدين لراجعوه فيه . والدليل على ذلك أن المراجعة انصرفت إلى صفة من يعهد إليه بقول القائل : « أتولى عليك فطاً غيبظاً ؟ » ، ولم تكن مصيبة على صحة العهد نفسه . فهم يجمعون على صحة العهد من الإمام إلى غيره ، فالعهد ليس إذاً خطأ في الدين لأن الأمة لم تجتمع في عصر الصحابة - ولا في غيره من العصور - على خطأ . ولهذا فإن عهد أي بكر صحيح وهو يجري مجرى العقد لعمر بن الخطاب ، ولأن الإمام العدل - وهو شخص واحد ضمن الرعية - يصح له أن يتلىء العقد لمن يصلح للإمامة ، فكيف يحرم من هذا الحق لكونه إماماً ؟

أما الاعتراض الثاني الذي يضعه الشيعة فهو تحريمهم للعهد من الإمام بغيره لموضع التهمة من العاهد ونحويز ميله إلى المعهود إليه وإيثاره لولايته . ولكن إمام المسلمين - وهو أبو بكر - كان ظاهر العدالة مشهوراً بها ولم تدس أفعاله على خيانة للأمة ، بل كان منصفاً لها أيام ولايته ، فلا يقبل أن يسقط عليهم بعد موته

(٦) إمام الحرمين : غيث الأمم في الثبات انظم - بحقيق د - فؤاد عبد الحمود - مصطفى حمي .

ج ١ ، دار الدعوة اسكندرية .

ظالماً أو جاهلاً بأمورهم ، بل إن إثم المسلمين لإمامهم الذى عرفوه بالصلاح والتقوى بمثل هذا الاتهام يعود عليهم بالذنب الذى يوجب عليهم التوبة والاستغفار .

أما الدليل الذى يراه الباقلانى على إثبات إمامة عمر بن الخطاب ، فهو أن أبا بكر عهد إليه أمام حلة الصحابة ، فقبلوا رأيه بعد أن خطب خطبته التى وصف فيها عمر بصفاته كلها وخلاصتها أنه شديد فى غير عفو ، لين من غير ضعف ، وإذا كان طليحة قد احتج على توليته بقوله لأبى بكر : « تولى علينا فقطاً غيظاً ، ماذا تقول لربك إذا لقيناه ؟ » فقد حدث أن اعترف بعد ذلك بفصله وقال لعمر : « لقد استقامت العرب عليك وفتح الله على يديك » ، ثم اشترك مع عثمان وعبد الرحمن فى طلب العهد من أبى بكر لعمر لأنه أهل لها^(٧) .

وبهذا صار عمر بن الخطاب إماماً للمسلمين بعهد أبى بكر إليه لأنه وقع برضا الجماعة وإجماعهم على ذلك يكشف عن صحة الطريق الذى صار به إماماً^(٨) .

ولقد قاس معكروا أهل السنة على ذلك فجعلوا من توبة العهد مسلكاً فى إثبات الإمامة فى حق المعهود إليه لأن أبا بكر خليفة الرسول ﷺ لما عهد إلى عمر ، أقره الصحابة على ذلك^(٩) .

ويستند ابن خلدون (٨٠٨ هـ - ١٤٠٥ م) فى مشروعية العهد على دعائتين :

الأولى : بما أن حقيقة الإمامة هى النظر فى مصالح الأمة لأمر الدين والدنيا ، فإن الإمام على هذا هو الولى الأمين الذى يتولى شئون المسلمين أثناء

(٧) رد الباقلانى عن الشيعة يشمل الصفحات ١٩٧ وما بعدها من كتابه (التمهيد : ...) .

(٨) القاسى عبد الجبار : المفسر . ج ٢٠ . القسم الثانى ص ٦ .

(٩) الجوينى غياث الأمم فى التياث الظلم بتحقيق د . فؤاد عبد المنعم ود . مصطفى حلى . دار الدعوة ، إسكندرية .

حياته وبعد مماته أيضاً ، فهو إذا أقام هم من يتولى أمورهم بعد وفاته قبلوا هذا الاختيار عن رضى وطمئنان لأنهم يثقون في اختياره كما وثقوا به إماماً أثناء حياته

الثانية - أحضرت الأمة على جوار هذا العهد واعتقاده كما تم بواسطة أنى بكر لعمر محض من الصحابة فأجاروه وأوجبوا على أنفسهم طاعة عمر ، وكما عهد عمر في الشورى إلى الستة فعوض بعضهم إلى بعض حتى أفصى ذلك إلى عبد الرحمن بن عوف ، واعتقد الأمر في النهاية إلى عثمان بن عفان وأوجب اسمون طاعته ، والملا من الصحابة حاصرون للأولى والثانية ولم يكره أحد منهم قتل على أنهم متفقون على صحة هذا العهد عارفون بمشروعيته والاجماع حجة (١٠) .

ويتوسع ابن خلدون بعد ذلك في طريقه العهد فيجيز أن يعهد الإمام إلى أيه أو أبيه إذ لا يسغى في هذه الحالة أن يتهم بأنه يحصل دوى القرنى بما أنه مأمون على رعاية شئوسهم أثناء حياته فباتالى فلا يحتمل الخروج عن الحدود التى ألزم بها نفسه أثناء حياته . ويظهر بوضوح من خلال هذه الفكرة أن ابن خلدون حاضع لظروف سياسية إبان عصره .

أما السير أرنولد فإنه ذهب إلى أن طريقة العهد لا تخلو من المخاطرة إذ لا يمكن الاطمئنان إلى حسن نتيجتها ويحتمل الخطأ في الاختيار (١١) ولكن الحقيقة أن بحث ما دار من مساجلات في الرأى بين أنى بكر والصحابة تبعد احتمال لخصاً إلى حد انعدامه ، فالمسلمون جميعاً معروفون عمر بخير المعرفة ويثقون في اختيار أنى بكر كما أسلفنا ، لأنهم على بينة من نواياه . وعذر السير أرنولد في اتجاهه أنه م يستطع تقدير عامس الدين وقوة تأثير المثل العليا في نفوس المسلمين في ذلك الوقت فقد كان الوارع دينياً فعد كل أحد وازع من نفسه فعهلوا إلى من يرتضيه الدين فقط وآثروه على غيره ووكنوا كل من يسموا إلى ذلك إلى وازعه (١٢)

(١٠) ابن خلدون المقدمة . ص ٢١٠ .

(١١) The Caliphate, Sir T.W. Arnold

(١٢) المقدمة : ص ٢١١ .

ويمكن الرد أيضاً على اعتراض السيد أربولد بأن أصوات المعارضة ارتفعت في وجه أبي بكر تصف عمر بن الخطاب بالعلظة ، فقد أعلنوا ما يروونه في وجه الخليفة دون حشيه أو محاباة لكي يعيد الطر في العهد إذ أثبتوا به أنه على خطأ ، ولكنهم « م يحابوا الصديق في عهده لعمر مع شدته ، ومن شأن الناس أن يراعوا من يرشح للولاية فيحاربونه خوفاً منه أن ينتقم منهم إذا ولي ؛ ورجاء له ، وهذا موجود ، هؤلاء لم يحابوا عمرأ ولا أبا بكر مع ولايتهما » (١٣) .

ومع قيام أبي بكر باختيار عمر ، فقد ظل يرود نفسه محاولاً اثبت من صحة اختياره . ولا نجد صعوبة في استنتاج هذا المعنى من بعض فقرات كتاب العهد نفسه . إذ يقول في إحداها : « إلى استعملت عليكم عمر بن الخطاب ، فإن ير وعدك عدك علمي به ورأى فيه ، وإن جار وبدل فلا علم لي بالغيب ، واخبر أردت . ولكل امرئ ما اكتسب » وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون » (١٤) .

ويعتق القاضي عبد الحار على ما جاء بهذه الوثيقة بقوله : « وهذا كلام من يشتد اهتمامه بالدين واحتياطة للمسلمين » (١٥) .

والدليل على صحة إمامة عمر بن الخطاب أنه التأم في عهده شمل المسلمين ، وهى الظاهرة الجلية في أيام خلافة الشيخين ، استمرراً لأيام الرسول صلوات الله عليه ، إذ يقرر النجاشي (٢١٠ هـ ٩٢٢ م) أنه : « صار مع أبي بكر السواد الأعظم والجمهور الأكثر فلبثوا معه ومع عمر مجتمعين عليهما راضين بهما » (١٦) .

(١٣) ابن تيمية : مهاج السنة . ج ٣ ، ص ١٦٦ .

(١٤) الطبري : ج ٤ ، ص ٥٤ ، ابن قتيبة : الإمامة والسياسة ج ١ ، ص ١٩ . الآية رقم ٢٢٧ من سورة الشعراء .

(١٥) القاضي عبد الحار : المغنى . ج ٢٠ . القسم الثاني من ٧ .

(١٦) النجاشي : فرق الشيعة ، ص ٤ .

واختلفت وجهات النظر . ويتناقل أهل السنة ما جاء على لسان علي بن أبي طالب حين رفض طلب العباس أن يسأل الرسول ﷺ قبل موته فيمن يلى الأمر إذ قال علي : « أما والله لن أسأله رسول الله ﷺ فمعهنا لا يعطيها الناس بعده وإلى الله لا أسأله رسول الله ﷺ » (١٩) . وعل في محاولة أهل السنة إثبات هذه الواقعة بحمل في طياته نفهم انقطاع لوجود النص على إمامة علي وبالتالي تقويض أساس المذهب الشيعي في الإمامة وإخلال نظريتهم في القول باختيار الإمام محلها .

وتنقل لنا مصادر أهل السنة أنه حدث اختلاف أثناء مرض الرسول ﷺ في وجوب تعميد رغبة الرسول ﷺ أو الامتناع عن ذلك إشفاقاً عليه من المعاناة في كتابة هذا الكتاب وهو طرح القرأش ، ولسان حالهم يقول : « عندكم القرآن حسينا كتاب الله » ، فلما راد اختلافهم ولعظهم أمرهم الرسول ﷺ بمغادرة المكان . ويعلق على ذلك ابن عباس بقوله : « إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب لاختلافهم ولعظهم » (٢٠) .

ويستنتج ابن خلدون من هذه الحادثة أن أمر الإمامة لم يكن مهماً لأن الإمامة من المصالح العامة المفوضة إلى المسمين كافة ولم يستخلف فيها الرسول ﷺ لأنها أقل أهمية من الصلاة ، فإن إمامة الصلاة تأتي في المرتبة الأولى قبل الاستخلاف ، ولهذا السبب استدلل الصحابة في شأن أبي بكر باستخلافه في الصلاة على استخلافه في الإمامة بقولهم : « ارتضاه رسول الله ﷺ لدينا أهلاً نرضاه لدينا » . ويؤكد ابن خلدون ذلك بقوله : « فلو أن الصلاة أرفع شأنًا وأكثر خطراً من السياسة لما صح القياس » (٢١) .

أما ابن تيمية فقد زاد على ذلك بما يراه من أن الإمامة ليست أهم مطالب الدين . بخلاف ما يراه الشيعة ، ويقيم رأيه على عدة براهين منها :

أولاً : أن الإيمان بالله ورسوله ﷺ في كل زمان ومكان أهم من مسألة

(١٩) ابن هشام السيرة . القسم الأول ص ٦٥٤ . صحيح البخاري . ج ٢ ، ص ٦٧ .

(٢٠) صحيح البخاري : ج ٣ ، ص ٦٠ .

(٢١) مقدمة ابن خلدون : ص ٢١٩ .

الإمامة ذلك أن الرسول ﷺ قد أمر بأن يقاتل الكفار حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسوله وقيموا لصلاة ويؤتوا الزكاة .

ثانياً : م يذكر الرسول ﷺ الإمامة لأحد من الناس حين كان يدعوهم إلى الإسلام .

ثالثاً : إن كانت كذلك - أى كما يعتقد الشيعة - فكان من الواجب على الرسول أن يبينها كما بين للمسلمين أمور الصلاة والزكاة والصيام والحج وسائر الواجبات الدينية ، وكما عين أمر الإيمان بالله وتوحيده واليوم الآخر .

رابعاً : أن أهم أمر في الدين هو الصلاة والجهاد ، وليست الإمامة ، لكثرة الآيات القرآنية والأحاديث المتعلقة بهما والتي تحت عليهما وتعتبرهما أهم الفروض على الإطلاق^(٢٢) .

ويقول ابن تيمية : « أن السبى ﷺ لما رأى الشك قد وقع علم أن الكتاب لا يرفع الشك فلم يبق فيه فائدة ، وعم أن الله يجمعهم على ما عزم عليه »^(٢٣) .

كما نجد تفسيراً حديثاً لسبب عدم استحلاف الرسول ﷺ يرجعه إلى حشيته صنوات الله عليه من طن المسلمين أن من استخلفه قد استمد الأمر على المسلمين يوحى من الله^(٢٤) .

وقد فند الدكتور الرئيس آراء اثنين من المستشرقين هما فورت وأرنولد إذ يرى الأول أن مرض الرسول ﷺ هو الذى حال دون كتابته ذلك الكتاب بينما يذهب الثانى^(٢٥) إلى أن سبب يرجع إلى عدم رغبة الرسول مخالفة التقاليد العربية

(٢٢) ابن تيمية : مهاج السنة ، ج ١ ، ص ١٦ وما بعدها ، والسياسة الشرعية : ص ٢٠ وما بعدها

(٢٣) ابن تيمية : مهاج السنة ، ج ٢ ، ص ١٣٥ .

(٢٤) دكتور محمد حبيب هيكس : الفاروق عمر ، ج ١ ، ص ٨٩ .

T W Arnold Calliphale p.20 (٢٥)

وذكر الخلی أن عمر بن الخطاب أخطأ في ثلاثة مواضع .

الأول : جعل لأمر شوری مخالفاً من تقدمه فلم يعهد أو يترك الأمر لاختیار المسلمين .

الثاني : سوى بين الفاصل والمفصول ومن حق الأول التقدم على الثاني .

الثالث : طعن في الستة الأشخاص الذين اختارهم للشوری . وذكر أنه يكره أن يتقلد إمامة المسلمين ميتاً كما تقلده حياً ، ثم عاد فتقلده ميتاً بأن جعل الإمامة في ستة^(٢٤) .

• تفيد ورد شيخ الإسلام ابن تیمیة على الطعون الموجهة إلى خلافة عمر :
وقد تناول ابن تیمیة هذه الطعون الثلاثة بالتفنيد والرد . وسعصرها حسب ترتيبها .

أولاً : جعل الأمر شوری :

كان عمر بن الخطاب كثير المشاورة لأصحابه فيما لم يرد فيه نص ، ولهذا السبب إلتجأ إلى الاجتهاد . فإذا كان الخلی قد ذكر أن الإمام منصوب عليه وهو معصوم ، فكيف يكون هذا الإمام أعظم من الرسول ﷺ ، الذي كان ينزل القرآن مصححاً لأفعاله مثمناً فعل حبيبا ولی ﷺ أوليد بن عقبة فزلت الآية فيه : ﴿ إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ ﴾^(٢٥) .

كما كان النبي ﷺ يحكم في القضية المعينة باجتهاده ، ولذلك سمي المحكوم له أن يأخذ ما حكم له به إذا كان الباطل بخلاف ما أظهره . ولما كان عمر ابن الخطاب إماماً للمسلمين . فإنه اجتهد في استخلافه الأصحح ، ورأى أن هؤلاء الستة أحق من غيرهم ، ولم يعين واحداً منهم بالدلت خشية أن يكون غيره أحق منه وأصبح لولاية « وهذا أحسن اجتهاد إمام عادل ناصح لا هوى له »^(٢٦)

(٢٤) ابن تیمیة : صهاج السنة . ج ٢ : ص ٢٥٨ .

(٢٥) الآية رقم ٦ من سورة الحجرات

(٢٦) ابن تیمیة : صهاج السنة . ج ٢ : ص ١٦٢ .

لأنه بذلك قد بعد ما أمرت به الآيات القرآنية من المحصن على الشورى والعمل بها . وقد فضل عمر عدم تعيين واحد من الستة حتى لا يحدث الاختلاف والمنازعة ، إذ جبل على ذلك البشر جميعا بما فيهم أولياء الله المتقين ، قرأى الفصل متقاربا في الستة ، ورأى أيضا أنه إذا عين واحداً قد لا يحسن القيام بإمامة المسلمين ليصبح عمر نفسه مسئولا عنه نسبته إليه ، فترك تعيين واحد منهم خوفاً من التقصير حيث رأى في كل واحد من الستة ما معه من تعيبه وتقديره على عمره ، وقصد المصلحة في أن يديموا واحداً منهم باختيارهم (٢٧) .

ولما راجعه المسلمون ليستخلف شخصاً بعينه بالاسم رفض قائلا : « إن الله تعالى لم يكر بضيق دمه ولا خلافته ولا الذي بعث به نبيه ﷺ ، فبذلك ترك الأمر لهؤلاء الصحابة الذين مات عنهم الرسول ﷺ وهو راضٍ ، يختارون من بينهم الذي يجمعون عليه . وله في النبي ﷺ أسوة حسنة ، إذ أنه ﷺ حينما رأى المسلمين يجمعون على أبي بكر استغنى عن كتابة الكتاب الذي عزم أن يكتبه لأبي بكر ؟ كما أنه ليس هناك دليل على الاستحلاف .

وهكذا قام عمر بأداء أكثر الأمور مصلحة وأقلها معسدة : « فإن الله تعالى بعث الرسل وأزل الكتب ليكون الناس على غاية ما يمكن من الصلاح لا لرفع الفساد بالكلية ، فإن هذا مممتع في الطبيعة الإنسانية إذ لا بد فيها من فساد » (٢٨) .

ثانياً : الجمع بين الفاضل والمفضول :

وكان هؤلاء الستة متقاربين في الفضيلة ، فقد كان الصحابة في عهد النبي ﷺ يفاضلون أبا بكر ثم عمر ثم عثمان ولم ينكر الرسول ﷺ ذلك حينما يبلغه . هذا هو التفضيل الثابت بالنص . أما التفصيل الثاني فقد ثبت بإجماع المهاجرين والأنصار ، وكما ظهر لما توفي عمر بن الخطاب فإمامهم أجمعوا على مبايعته

(٢٧) ابن تيمية : منهاج السنة - ج ٣ ، ص ١٦٢

(٢٨) المرجع السابق ، ص ١٦٤ .

عثمان من غير رغبة ولا رهبة ، فإنه لم يعط أحداً منهم مالا ولا ولاية ، ولم يكن لبس أمة شوكه حيثش ، وقد قال الإمام أحمد بن حنبل تعليقاً على ذلك : « لم يجتمعوا على بيعة أحد كما اجتمعوا على بيعة عثمان »^(٢٩) ، لأنه لم يسكر أحد من الستة - أو غيرهم - ولاية عثمان في ذلك الوقت ، مع أن فيهم كافة الصحابة أمثال عمار بن ياسر وصهيب وأبو ذر وامتداد بن الأسود وابن مسعود ، وفيهم أيضاً العباس ابن عبد المطلب ، ومن انقباء مثل عبادة بن الصامت ، وفيهم مثل أبي أيوب الأنصاري ، وهم جميعاً من الصحابة الذين وصهم الله تعالى بأنه : ﴿ يَحِبُّهُمْ وَيُحِبُّوهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾^(٣٠) ، وقد يابغوا النبي ﷺ على أن يقولوا الحق حيثما كانوا لا يخافون في الله لومة لائم حسب باقي نص الآية السالف ذكرها : ﴿ يَجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ﴾ ، ولم يسكر منهم أحد ولاية عثمان^(٣١) .

ثالثاً : طعنه في الستة أشخاص :

إن طعن عمر بن الخطاب فيهم لا يعنى أنه يفضل غيرهم عليهم في الإمامة بل كره أن يتقلد غيرهم الإمامة لأنه لا أحد أحق بالإمامة منهم . ولا تبعة عليه لأنه احتار الستة لخشيته من تعة تعيين واحد منهم . أما كراهته في تقلد الأمر حياً ، فإن هذا المعنى يفسر على غير حقيقته ؛ لأنه تقلد الأمر باختياره ، فليس حوفه إذاً إلا من تبعة الحساب مصداق لقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَأْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجَلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ ﴾^(٣٢) ، مخوف عمر إذاً من التقصير في الطاعة يعنى كمال طاعته لله ، فإنه كان يستطيع أثناء حياته مع نوابه مما يكرهه منهم لأنه كان متمكناً من مراقبتهم وتعقب أفعالهم ، أما بعد موته فإنه لا سلطان له عليهم ، فككره تقلد الأمر ميتاً لهذا السبب^(٣٣) .

(٢٩) المرجع السابق ، ص ١٦٦ .

(٣٠) الآية رقم ٥٤ من سورة المائدة .

(٣١) ابن تيمية : مهاج الستة . ج ٣ ، ص ٦٦ .

(٣٢) الآية رقم ٦٠ من سورة المؤمنون .

(٣٣) ابن تيمية . مهاج الستة . ج ٣ ، ص ١٦٧ .

وينفى ابن تيمية أن عمر جعل الأمر في أربعة ثم في ثلاثة ثم في واحد لأن هذا عمر ثابت من وجهة نظر ابن تيمية ، لأن الملل اثبت في صحيح البخارى يدل على أن الستة أنفسهم هم الذين حصروا الأمر في ثلاثة ثم جعل هؤلاء الثلاثة لاحتياز إلى عبد الرحمن بن عوف ، ولا دخل لعمر بن الخطاب في ذلك .

كما يستعد ابن تيمية ما ذكره الخي من تفصيل عمر لعثمان ، وحتى إن فعل ، فهو لا يعنى محاباة عثمان وإلا لكان ولاه بدلاً من تعيين الستة ، لا سيما أنه من المعروف عن عمر أثناء حياته حرهته في الحق حتى أطبق عليه الشيعة أنفسهم (فرعون هذه الأمة) ، ولو أراد تعيين عثمان ابتداءً لفعل دون الالتجاء إلى مثل هذه الحيلة « فإذا كان في حياته لم يخف من تقديم أى بكر والأمر في أوله والنفوس لم تتوكل على طاعة أحد معين بعد النبي ﷺ ، ولا صار لعمر أمر ، فكيف يخاف من تقديم عثمان عند موته والناس كمنهم مضيعوه وقد تمروا على طاعته ؟ » (٢٤) ، كما أنه ليس بينه وبين عثمان من أسباب الصلة أكثر مما بينه وبين على سواء من جهة القبيلة أو غيرها ، وقد أخرج عمر ابنه وابن عمه من الأمر ، فليس هناك سبب إذا يدعو إلى تفصيل عثمان أو على أو غيرهم إذ لا يحتاج إلى واحد منهم لا في أهله ولا في دينه . وقد يستساع قول هذا التصرف من عمر لو أراد محاباة أحدهما لا حاجته إليه . فإذا لم تكن الحاجة قائمة فما الذى يدعو إلى التفصيل لا سيما عند الموت وهو الوقت الذى يسلم فيه الكافر ويتوب فيه الفاجر ؟

ليس إذاً لعمر مانع دنيوى يدفعه إلى ذلك .بقى الدين ، فهو كان اسدياً يقتضى ذلك لفعله وإلا فليس من المقبول أن يقدم على فعل ما يعلم أنه يعاقب عليه في الآخرة ، ولا ينتفع به في دنياه أو آخرته . ولم يكن عمر من ناحية أخرى يخاف على أهله بعد وفاته لأنه صرف الأمر عنهم ، وهو على يقين من أن عبداً أعدل وأتقى من أن يظلمهم لو ولى الأمر بعده .

وإذا قيل أن عبداً وعثمان لا يجتمعان على أمر واحد فهو قول منسوب كذباً إلى عمر ، فهم يكن بينهما براع أثناء حياته ، بل كان أحدهما أقرب إلى صاحبه من

سائر الأربعة إليهما لأيهما من بني عبد مناف ، ووقائع التاريخ تدل بوضوح على اتفاق بني العباس وبني أمية في أول الأمر على عهد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر ووقعت الفارقة بينهما فيما بعد عندما ولي أبو العباس وصار يسهم ويؤيد بعض بني أبي طالب الاختلاف (٣٥) ، كما ينفي ابن تيمية صلة القرابة بين عبد الرحمن وعثمان لأن الأول من بني رهرة والثاني من بني أمية .

(٣٥) ابن تيمية : مهاج السنة ، ج ٣ ، ص ١٧٠ .

الفصل الرابع
حياة عثمان بن عفان
(٥٣٥هـ - ٦٥٥م)

- تمهيد .
- كيف تم استخلاف عثمان رضي الله عنه .
- الأدلة على صحة العقد .
- الطعن في إمامة عثمان .
- رد أهل السنة .
- مقارنة بين موقف أهل السنة والشيعة .
- عثمان ونظرية خلع الإمام .

(٤)

خلافة عثمان رضى الله عنه

(٣٥٥ هـ - ٦٥٥ م)

• تهيد :

أجمع المسلمون الأوائل . كما قلنا . على الانقياد لأبي بكر وعمر ، واستطاع متكلموا أهل السنة إثبات صحة إمامتهما ، وانعقد الإجماع على إمامتهما . بيد أن كل منهما تولى الخلافة بطريقة معاكسة للآخر ، فبينما تم اختيار صاحب الأول بطريقة الانتخاب ، تولاها خليفة الثاني بواسطة العهد .

والآن ، سنبحث خلافة عثمان بن عفان . كيف لجأ عمر بن الخطاب إلى طريقتي الانتخاب والتعيين معاً ، ثم ما قام به أهل السنة من إثبات صحة العقد لمخليفة الثالث . وسنحاول بصيغة خاصة توضيح الأخطاء التي طعن بها الخوارج والشيعة في إمامته ورد مفكرى أهل السنة عليها .

• كيف تم استخلاف عثمان رضى الله عنه :

عندما طعن عمر بن الخطاب ، هرع إليه بعض الصحابة يطلبون منه أن يستخفى ، ولكنه أبى بأدى الأمر بقوله : « إن استخفى فقد استحل من هو خير مني . يعني أبا بكر . وإن أترك فقد ترك من هو خير مني - يعني رسول الله ﷺ - ولن يضيع الله دينه » .

لكنهم أعادوا عليه الكرة ، فعوض الأمر إلى الستة الذين مات رسول الله ﷺ وهو عنهم راض : عبي بن أبي طالب وعثمان بن عفان وسعد بن أبي وقاص

وعبد الرحمن بن عوف والربيع بن اعموم وطليحة بن عبيد الله وعبد الله بن عمر على ألا يكون له من الأمر شيء وأوصى بأن تكون الخلافة للذى يقع عليه الاختيار من الفريق الذى فى صفه ابنه عبد الله فى حالة تساوى الأصوات ، واصعباً لهم أسس الشورى والخطوات التى يسعى عليهم اتباعها ، ثم أوصاهم قائلاً : « فإذا وليتم والياً فأحسنوا مؤازرته وأعينوه » (١) .

وبعد وفاة عمر ، اجتمع هؤلاء الرهط فجمع عبد الرحمن نفسه ، فابتعد عن منافسة الباقين وحصص لمشيتهم إذا أرادوا تفويض الاختيار له ، فقبلوا أن يعمل ذلك .

واستشار عبد الرحمن بن عوف كل من كان حاضراً من وجوه المهاجرين والأنصار وأمراء الأجناد الذين حصروا الخج مع عمر قبل وفاته . ثم اجتمع بالرهط الذين عيهم عمر واحداً فواحداً ، وبعد مشاورات ومجادلات بينهم ، اختصر الاختيار فى نهاية المطاف بين عثمان وعلى . قال عبد الرحمن موجهاً الكلام إلى على بعد استقرار الرأى على عثمان . « أما بعد يا على بنى قد نظرت فى أمر الناس فسم أراهم يعدلون بعثمان ، فلا تجعل على نفسك سبيلاً » (٢) .

هذا ما يذكره لنا البخارى . ويلاحظ أنه حصص علياً وحده بالكلام مما يدل على أنه كان يفاضل بينه وبين عثمان لانحصار الأمر بين الاثنين وحدهما فى النهاية دون الباقين . وهذا ما يذكره البخارى أيضاً بسند المسور بن مخرمة إذ يقول : « ثم دعانى يقصد عبد الرحمن بن عوف - فقال ادع لى علياً فدعوته فناداه ثم قام على من عنده وهو على طمع ، وقد كان عبد الرحمن يخشى من على شيئاً » (٣) .

وأهم ما يسترعى انتباه الباحث فى تفصيل هذه الأحداث ، أن عثماناً قبل التقيد بمهج سلفيه - أبى بكر وعمر - فضلاً عن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ

(١) الطبرى : ج ٥ ، ص ٣٥

(٢) صحيح البخارى : ج ٤ ، ص ١٢١

(٣) صحيح البخارى : ج ٤ ، ص ١٢١ .

بطبيعة الحال . أما على فقد تحفظ ، إذ سأل عبد الرحمن : « عليك عهد الله وميثاقه لتعمل بكتاب الله وسنة رسوله وسيرة الخليفتين من بعده » فكانت إجابته : « أرجو أن أفعل مملع علمي وطاقتي » . أما عثمان فقد أجاب بالإيجاب على الفور دون تعليق على العلم ومدى الطاقة كما فعل على .

وكان هذا الاختيار - أي لعثمان دون على - موضع اهتمام أهل السنة أنفسهم قبل الشيعة . فقد تسام أبو وائل - كما ذكر الإمام أحمد بن حنبل في مسنده - حيث سأل عبد الرحمن بن عوف عن السبب الذي من أجله بايع الصحابة عثمان دون على ، فأجاب : « ما ذنبي ؟ فقد بدأت بعلي فقلت أبايعك على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وسيرة أبي بكر وعمر فقال فيما استطعت ، ثم عرضت ذلك على عثمان فقال نعم » (٤) .

كما تلقف الشيعة أمثال هذه التفاصيل فيما روى عن الواقعة للنفذ في حق عثمان على نطاق واسع تحقيقاً للغرض الذي يرمون إليه في التدليل على فساد العقد الذي تولاه عبد الرحمن بن عوف لعثمان وهو ما يحتاج إلى عرصه بشيء من التفصيل .

• الأدلة على صحة العقد :

عرض القاصي الباقلاني لما أثاره الشيعة فصدده ورد عليه في النقاط الآتية :

١ - أن الصحابة شاوروا بيناً وأياماً ونظروا في أمرهم ورضوا بعبد الرحمن أمياً ومشيراً في هذا الباب ؛ وعبد الرحمن في فضله وبله وسابقته وعلمه معروف وهي فصائل يصلح من أجلها لعقد هذا الأمر ، بل هو من جنة أهل الحل والعقد ويجب أن يطرح ما روى عنه من صفات تخالف ذلك جانباً لعدم ثبوت صحتها (٥) .

٢ - روى عن الشيعة أن علياً سأل عبد الرحمن : « أعذر هذا يا عبد الرحمن ؟ » وأنه بايع عثمان في تقية من الباقين . ولكنها روايات غير طاهرة

(٤) السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص ١٥٤

(٥) لباقلاني التمهيد ، ص ٢٠٨

الصحة ، لأن الصحيح في هذا ما روى أن عبداً قال لعبد الرحمن بن عوف بعد أن عرّص عليه الشيعة على الشرط الذي وضعه فأباه على والتزمه عثمان ، قال له على « بايع أحاك فقد أعطى الرضا من نفسه واستحضر بالله وأصعق على يده » (٦) .

٣ - لا يعقل أن يعبر على عما يكره نحو عثمان بهذا القول ثم يطلق الشيعة على لسانه قولاً آخر نصه : « شددتكم بالله هل فيكم من فيه النبي ﷺ . من كنت مولاه فعلى مولاه غير ؟ » لأن الثابت صحته عنه أنه نفى عن نفسه تهمة قتل عثمان بشدة وعن قتله ، وقبل أن يخلف لبي أمية عبد الحجر الأسود أنه لم يقتله إذا طلبوا منه أداء هذا القسم فإذا كان قد عزم بالنص على إمامته من النبي ﷺ « لو جب أن يكون عبداً بأن عثمان باع مستحق القتل ولم يجز أن يعين قتلته ، وإذا كان باعياً مستحقاً للقتل » (٧) .

٤ - يطعن الشيعة في قبول عثمان الحكم بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ وسنة الشيخين من بعده ، لأن التقيد من العالم لغيره حرام ، بينما رفض على هذا التقيد بقوله : « ليس مثلي من استظهر عليه ولكن أجتهد رأيي » (٨) . ويجعل الباقلاني ذلك باحتمالات ثلاثة : أولها : إذا كان التقليد حراماً فإن الصحابة أعلم بدلت وأنقى لله من أن تفعل الحرام وتحيزه . وإذا كان على قد امتنع عن التقليد بالشرط الذي وضعه عبد الرحمن لقال قولاً آخر غير الذي فعل مثل : « هذا حرام في الدين لا يحل فعله » (٩) .

والاحتمال الثاني : إن صحت الرواية ، قد يكون قصد عبد الرحمن تقيد الشيخين في السير بالعدل والإصاف دون التقليد في الأحكام . لأن سورة أبي بكر وعمر ترك التقليد ، وما يؤكد هذا أن أحكام أبي بكر وعمر في كثير من القضايا مختلفة ، فقبل عثمان لما فهمه من هذا القصد .

(٦) المصدر السابق ، ص ٢٠٩ .

(٧) المصدر السابق ، ص ٢٠٩ .

(٨) الباقلاني : التمهيد ، ص ٢٠٩ .

(٩) المصدر نفسه ، ص ٢١٠ .

أما الاحتمال الثالث : فهو أن عبد الرحمن لم يشك أيضاً في أن عبداً سيسلك طريق الخليفةين في عدلها وإنصافهما وإنما قال ذلك ليقرره ويؤكد به وليقع الرضا من الجماعة ويستميل قلوب السامعين . وقدر على أنه دعاه إلى التقليد في الأحكام ، بما يعلم أن عمر لم يقبل أبداً بكر في مسائل الحرام والحلال ، فلم يقبل أن يدعوه عبد الرحمن إلى التقليد وترك الاجتهاد فامتنع عن قبول الشرع .

والحكم بالتقليد جائز عند الفقهاء ، فهي مسألة اجتهاد فلعل عثمان وعبد الرحمن كانا يريان جوار التقليد ولا يرى على ذلك . وعلى هذا « يكون عبد الرحمن مصيباً في اشتراطه وتقريره وتأكيد الأمر ، ويكون على مصيباً في الامتناع منه ويكون عثمان مصيباً أيضاً في قبول الاشتراط » (١٠) .

و يدعى الشيعة قولاً لعبد الرحمن : « ما علمت ، وإذا شئتم ، أخذت سيفي على عاتقي وأحدثم أسيافكم وقتلنا هذا الطاغية وأزناه عن الأمر » (١١) حيث أنكر على عثمان ونقم كثيراً من أفعاله وهذا القول أيضاً من الروايات المختلفة لأن ما ثبت عنه أنه رضى به واختاره حيث قال : « إني رأيت الناس لا يعدلون بعثمان أحداً فوليته » (١٢) .

وحتى لو صح القول الأول لما اخلع عثمان ، لأن الإمامة إذا ثبتت بعقد صحيح لم ينزع الإمام بالقذف فيه أو التأويل عليه وإنما ينخلع بأجل المعلوم من الأحداث الثابتة الظاهرة ، والذي ينبغي عمده هو النظر فيما أنكره عبد الرحمن وما نقمه القوم عليه ، فإن كان مما يوجب خلع الولاية وسقوط الطاعة صرنا إليه وطالبناه بموجبه ، وإن كان خطأ في التأويل وقدفاً بالباطل أصربنا عنه ولم نحمل به (١٣)

٦ - إذا لم تقتنع الشيعة بهذه الأدلة على صحة عقد عثمان لأنه تم في

(١٠) المصدر نفسه والصفحة عيها .

(١١) التمهيد : ص ٢١٠ .

(١٢) التمهيد : ص ٢١١ .

(١٣) التمهيد : ص ٢١١ .

الأصل طوعاً واحتراراً عن رأى ومشورة الصحابة الذين لم يعدلوا بعثمان بديلاً ، فإن هذا الموقف سيوجب القدح أيضاً في إمامة علي لأنها كانت بغير إجماع الصحابة ، بل أنكرها طلحة والزبير وعائشة حيث اختاراه الأولان مرعبين كما روى على لسان عن عنهما قال : « بايعاني بالمدينة وحلاني بالعراق » وردهما : « بايعاك على أن تقتل قتلة عثمان » وقول طلحة : « بايعت واللع على قتي » والزبير . « بايعته أيدياً ولم تباعه قلوباً » . فإذا كالت بيعهما على كره منهما فإيهما أعذر في خلعهما لعلي من عبد الرحمن في خلعه لعثمان^(١٤) . ولكن الباقلاني يقر الحقيقة الواضحة وهي أن الحق كان في يد علي ومعه دون كل من خالفوه . أما عند المقارنة بين موقف كل من عثمان وعلي عند الفتنة ، فالأمر يبدو مختلفاً . لأن الأول أبقى علي من يريد مناصرته أن يستل سيفه دفاعاً عنه ومعهم من ذلك وكانوا على استعداد ليلذ أنفسهم دفاعاً عنه قاتلين . « دعنا نكن أنصار الله مرتين » . بينما قعد عن نصرة علي كثير ممن دعاهم إلى القتال معه من جلة الصحابة : « فيجب أن يكون ذلك أظهر في القدح في إمامته وأجرد مما تعلق على عثمان »^(١٥) .

٧ - ويختم الباقلاني هذا الدفاع عن عثمان ببراهنه من الله من القدح في إمامة علي ويوم الشيعة لأنها البادئة في فتح هذا الباب الذي لا قبل لهم بدفعه ، لأن إمامة علي لا تقصد بخلق من عقدها له ولا بالتأويل أنها عقدت على شرط كما لا يوهنها نعود من قعد عنها .

وبالمثل لا تبطل إمامة عثمان بما حكى عن عبد الرحمن أو سعى أهل الفتنة وتعديهم عليه لأن إمامته صحت وثبتت فلا يقدح فيها شيء^(١٦) .

ولن هذا أيضاً يذهب القاصي عبد الحبار ، إذ يرى أن إمامة عثمان ثابتة صحيحة لأن الأخبار تواترت بأن لبيعة له تمت بعد مشاورة ، وأن أهل الشورى

(١٤) التمهيد : ص ٢١١ و ٢١٢

(١٥) التمهيد : ص ٢١٢

(١٦) التمهيد : ص ٢١٢

مكثوا أياماً يتشاورون ، فكانت بيعته معللة للكافة . وكانت الطريقة التي تمت بها ادعى للمسلمين كافة أن يهتموا بها ويتابعون أخبارها . ولم يقع في ذلك اختلاف إلى أن نسب إليه ما نسب من الأحداث^(١٧) بل إن القاضي عبد الجبار يستدل بما حدث أثناء المشاورة بأنه لا نص على إمامة علي ، لأنه دخل فيها راضياً . إذ لو وجد النص لوجب أن يقال لعمر بن الخطاب في ذلك الوقت : « وأين نذهب عمن نعين الحق له ؟ وكيف يجوز أن يجمع بينه وبين من لا حق له في الأمر ؟ »^(١٨) وكانت الحاجة شديدة حينئذ لإظهار مثل هذا النص مثلما حدث في اجتماع السقيفة وأعلن أبو بكر أن الإمامة في قريش فسكت الأنصار . فالحقيقة إذاً أن الإمامة تتم بالاختيار مع اختلاف طريقة الاختيار . وقد رأى عمر ابن الخطاب أن الستة الذين عهد إليهم بالشورى هم أفضل المسمين لأن رسول الله ﷺ شهدهم بالفضل فحصر الاختيار فيهم .

• الطعن في إمامة عثمان :

إن أبرز ظاهرة يقاسمها الباحث في خلافة عثمان هي هذا العدد الكبير من الأخطاء التي نسبت إليه لنيل منه والطعن في إمامته ، فكانوا واصعوها تعقبوه في كل تصرف من تصرفاته ليحسبوا عيبه اهتبات ، ويظهر القصد المتعمد في الطعن على عمر أساس لا العاد ، في موقف كتحلقه عن بيعة الرضوان مثلاً ، الذي كان هو نفسه سببها - كما سيبين لنا عند سرده في موضعها - .

هذا إلى جانب ما يلاحظ من اضطراب تاريخ الخلافة منذ هذا العهد بالصف وإراقة الدماء فكانت فاتحة للمآسي التي أخذت تترى ، وظهور الخلافات العبيدة بين الفرق الإسلامية في معتقداتها وأفكارها .

ويرى أهل السنة أن عثمان قتل شهيداً مطبوعاً ، وأن ما ميل عنه من تصرفات قام بها هي محض افتراء . يقول الأشعري : « وأكر قوم عليه في آخر أيامه أعمالاً فيما نعموا عليه من ذلك مخطئين وعن سنن المحجة خارجين فصار ما

(١٧) القاضي عبد الجبار : المغني ، ج ٢٠ . القسم الثاني - ص ٣

(١٨) المرجع السابق : ص ٢١

أنكروه عليه اختلافاً إلى اليوم ، ثم قتل رصوان الله عليه ، قتله قاتلوه ظلماً وعدواناً ، وقال قائلون بخلاف ذلك ، وهذا اختلاف بين الناس إلى اليوم » (١٩) .

وعلى هذا التبع يعضي أهل السنة فيكذبون أغلب هذه الوقائع ، إما لأنها سردت مرسنة ، أو أنها أخبار آحاد أو لضعف سندها ، مع إلقاء اللب على التاريخ لأنه « يسطر ما يلى عليه المجتمع ، وكان مجتمع عثمان ساحطاً ثائراً فأحصيت عليه هذه التوافه وجعلت أحداثاً جساماً وقع من أجلها أخطر انقلاب عرفه التاريخ » (٢٠) .

أما التعليل الذى يورده الجاحظ (٢٥٥ هـ ٨٦٨ م) فيذهب فيه إلى أن الذى عظم صغيراً ما كان من أمر عثمان ، أنه كان مسبوهاً بعمر بن الخطاب الذى عرف بشدة الرأى والخشونة واليقظة وتقيداً شديداً بمذهب صاحبيه قبله ، ولهذا قيل : ما قتل عثمان غير عمر ، لأن المرق كان كبيراً بين طريقة عمر ابن الخطاب فى الحكم وطريقة عثمان (٢١) .

ولا يعوتنا أن نذكر أيضاً ما أسهم به المستشرقون فى هذا الميدان ، فإن فلهاورن - الذى يبدو أنه تأثر غاية التأثير بآراء علاة الشيعة والخوارج - يقرر أن « بدء الخلاف فى الإسلام الثورة على عثمان ، فى سبيل الله ، صد الخليفة ، ومن أجل الحق والعدل صد فساد الحكم وظلمه . وهى كلمات لم تستعمل ضد عثمان وحده ، بل ضد كل حاكم يصل عن سواء السبيل » (٢٢) .

ولكن ما يؤخذ على فلهاورن هنا أنه قرر هذه النتيجة كمسلمة وضعها فى بداية بحثه عن « الخوارج والشيعة » دون أن يحلل لنا الأسباب التى امتد إليها . ولا شك أنها طريقة تجافى المنهج العلمى . ومع هذا ، فلا يستغرب صدور مثل هذا الحكم منه ، لأنه قد يكون صادراً عن نية مبيتة لتعريض بالإسلام وأهله ،

(١٩) الأشعرى : مقالات الإسلاميين . ج ١ ، ص ٤٧ .

(٢٠) الشيخ محمد صادق عرجون : الخبيثة المفترى عليه . ص ١٠١ .

(٢١) الجاحظ : العجائب . ص ١٨٤ .

(٢٢) فلهاورن : الخوارج والشيعة . ص ٢٧ .

فهو الذي يعبر في تصرف الرسول ﷺ نفسه في موضوع تقسيم العاثم^(٢٣) .

أما جولدتسبير فإنه لم يجد مناصاً من إنصاف عثمان فيقول : « من الإجحاف أن نتهم عثمان بضعف الإيمان أو بفتور الحماس للإسلام »^(٢٤) .

ويجمع الخوارج ، على اختلاف مذاهبهم وتعددتها ، على تكفير علي وعثمان والحكمين وأصحاب الجمل وكل من رضى بتحكيم الحكمين . ويضيف الأشعري إلى هذا أنه فضلاً عن تكفير كل هؤلاء فإن الخوارج يضيفون إليهم كل من صوب الحكمين أو أحدهما^(٢٥) . ولكن المظالم (٢٣١ هـ - ٨٤٥ م) لم يصل إلى هذه الدرجة من العلو ، وانحصر فيما عابه على عثمان من تصرفات ، إيوائه للحكم بالمدينة ، واستعماله الوليد بن عقبة على الكوفة حتى صلى بالناس وهو سكران ، والاستئثار بالحمى^(٢٦) . ولعل أقصى ما يثير دهشة الباحث وسط كل هذه الفرق ، من أكر حادثة قتله بالغلبة والقهر ، فكأنهم يستكثرون عليه استشهاده على هذا النحو الذي يرفع من شأنه ، فيرعون عنه هذه الفضيلة ، بزعمهم أن شردمة قليلة قتله بعتة ومن غير حصار مشهور ، وهم أتباع هشام بن عمرو العوطي (٢٢٦ هـ - ٨٤٠ م)^(٢٧) .

لهذا كله انبرى أهل السنة يؤكدون أن عثمان قتل مظلوماً ، وهو أحد المبشرين بالجنة لأن الرسول ﷺ قد بشره بها فيما روى عنه بصحيح البخاري . كما يدافعون عنه دفاعاً حاراً لأنه ضحى بنفسه رافضاً كل من تقدم حاملاً السلاح ليدافع عنه « فهو الذي صبر حتى قتل فكان صبره من أعظم فضائله عند المسلمين »^(٢٨) ، بل إن استشهاده كان مثار فخر واعتزاز كبيرين لأنه اقتدى دماء

(٢٣) المصدر السابق ص ٣٦ .

(٢٤) جولدتسبير : العقيدة والشرعة ، ص ١٦٩ .

(٢٥) الرافضي : مختصر الفرق بين الفرق للبنددي . ص ٦٦ .

(٢٦) المصدر السابق ، ص ١٠٦ و ١٠٧ .

(٢٧) نفس المصدر . ص ٩١٢ .

(٢٨) ابن تيمية : مهاج السنة . ج ٣ ، ص ٢٠٣ .

أمته بدمه مختاراً فما أحسن انكثرون ما جراؤه وأن أوروبا وأمريكا تعبدان بشراً
بزعم القلاء ولم يكن فيه مختاراً» (٢٩).

ولكثرة ما نقم على عثمان من أفعال ، ولتشعب الآراء المؤيدة والمعارضة على
السواء فضلاً عن الاختلاف البين بين أهل السنة والشيعة في النظرة إليها - فهو لاء
يكفرونه ولوليث يؤكثون صحة إمامته ويصعوبه في المرتبة الثالثة بعد
الصاحبين - لكل هذا ، فإنه من الضروري أن تعرض على يساط البحث هذه
الأحداث بالتفصيل ، وهي كما يلي (٣٠) :

- ١ - ضربه لعمار حتى فتق أمعاءه .
- ٢ - ولأبن مسعود حتى كسر أضلاعه ومنعته عطاءه .
- ٣ - وابتدع في جمع لقرآن وتأليفه وفي حرق المصاحف .
- ٤ - وحمل الحمى .
- ٥ - وأجل أبا ذر إلى الرينة .
- ٦ - وأخرج من الشلم أبا اللداء .
- ٧ - ورد احكم بعد أن نفاه رسول الله ﷺ .
- ٨ - وأبطل سنة القصر في الصلوات في السفر .
- ٩ - وولى معاوية وعبد الله بن عامر بن كريز ، ومروان ، والوليد بن عقبة
وهو فاسق ليس من أهل الولاية .
- ١٠ - وأعطى مروان خمس إفريقية .
- ١١ - وكان عمر يضرب بالصرة وضرب هو بالعصا .

(٢٩) مح الدين الخطيب في تعليقه رقم ١ بهامش ص ١٣٧ من كتاب العواصم من القواصم

(٣٠) كما ذكرها القاضي أبو بكر بن معروف (٥٤٣ هـ = ١١٤٨ م) بكتابه (العواصم من

القواصم) ص ٦١ و ٦٢

١٢ - وعلا على درجة الرسول ﷺ وقد انحط عنها أبو بكر وعمر .

١٣ - ولم يحضر بدرأ وانصرف يوم حنين وغلب عن بيعة الرضوان .

١٤ - ولم يقتل عبيد الله بن عمر بالهرمزان .

١٥ - وكتب مع عبده على جمعه إلى ابن أبي سرح في قل من ذكر فيه .

وسنعرض رد أهل السنة على هذه الأحداث تفصيلاً فيما يلي :

٩ - ضربه لعمار حتى فشق أمعاءه :

يذكر الباقلاني أن سبب ضربه عماراً أنه قال للطاعين عليه : « اكتبوا ما تشكونه من عثمان في كتاب وأعطونيهِ حتى أدخل عليه وأوقفه عليه » فلما دخل عليه علف له ل القول واقتري واستحلف بسلطان الخليفة فحق عليه العقاب ، وقد أخطأ عمار حين رمى عثمان بالكفر حتى رده على يقوله : « أتكفرياً عمار برب آمن به عثمان ؟ » فأجيب بالنفي ولا يستحق عثمان الخلع بسبب تأديبه عمار إن كان هذا صحيحاً ، لأنه بمثابة الردع ، فيكون عثمان صائباً في فعله وعمار مرتكباً هفوة في حق الخليفة^(٣١) ، وقد أيد أبو علي الجبائي (٣٠٣ هـ - ٩١٥ م) أيضاً خطأ عمار فيقول : « وبو ثبت أنه ضربه للقول العظيم الذي كان يقوله فيه لم يجب أن يكون طعناً لأن للإمام تأديب من يستحق ذلك ، وما تبعه صحة ذلك أن عماراً لا يجوز أن يكفره .. لأن الذي يكفر به الكافر معلوم »^(٣٢) .

وقد تكون قصة ضربه باطلة غير صحيحة ، وهو ما يراه انقاصي أبو بكر ابن العري لأنه لو فشق أمعاءه ما عاش أيداً^(٣٣) .

وعن تكفير عمار لعثمان وما نقل عن دفاع عبي والحسن بن علي عن عثمان فإن ابن تيمية يهون من شأن هذه الأحداث لأن الرجل المؤمن قد يظن كفر

(٣١) الباقلاني : التمهيد ص ٢٤٦

(٣٢) انقاصي عبد الجبار : المنى - ج ٢ ، القسم الثاني ، ص ٥٤

(٣٣) أبو بكر بن العري : المعاصم من القواصم ، ص ٦١ .

صاحبه المؤمن ويكون محطاً في اعتقاده دون أن يؤدي هذا إلى القدح في إيمان واحد منهما ويستشهد بما قاله أسيد بن حضير لسعد بن عبادَةَ النبي ﷺ إذ قال : « إنك مافق تُجادل عن المافقين » ، وكما قال عمر بن الخطاب لحاطب ابن أبي بسة : « دعني يا رسول الله أنصرب عنق هذا المنافق » فقال النبي ﷺ : « إنه قد شهد بذكرك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم » ٢ .

وعنى هذا فإن حجة عمر فيما قاله لحاطب أظهر من حجة عمار . « ومع هذا فكلاهما من أهل الحجة ، فكيف لا يكون عثمان وعمار من أهل الحجة وإن قال أحدهما للآخر ما قال » (٣٤) .

ثم يضيف ابن تيمية إلى ذلك ، أنه من المحتمل عدم صدور هذا القول من عمر لأن طائفة من العلماء أنكروا أن يكون عمار قال ذلك .

والاتجاه الغالب لأهل السنة هو إنكار صدور مثل هذا الفعل بواسطة عثمان . ما شاب التاريخ الإسلامي خصوصاً في مراحل الاضطرابات والانقلابات السياسية - من شوائب وروايات مختلفة دون نقد أو تمحيص من جهة ، ولما عرف من أخلاق عثمان الذي عرف بالحياء ودمائة الطبع مع ما له من مكانة في الصحبة والجهاد من جهة أخرى ، بحيث يستبعد أن يتصرف مثل هذا التصرف مع واحد من أصحاب الرسول ﷺ - وهو عمار بن ياسر - مهما كان بينهما من اختلاف في الرأي (٣٥) .

٢ - ضربه لابن مسعود حتى كسر أضلعه ومنعه عطائه :

وينفي الباقلاني هذه الواقعة أيضاً في أول الأمر ، أما إذا صحت فإنه مع ثبوت عدانة عثمان وإيمانه ، فقد قصد بالنصرب التأديب والردع لا المسامحة ابن مسعود عن إخراج المصحف إلى عثمان ، وكان الخليفة الثالث يهدف من جمع

(٣٤) ابن تيمية : مباح السنة ، ج ٢ ، ص ١٩٢

(٣٥) محمد الصادق بروجون : الخليفة المعترى عليه . ص ١٥٢

المصحف حسب فنية الاختلاف في القراءة وجمع الكلمة على مصحف واحد متفق عليه (محفوظ مخروس يكون العماد في هذا الباب) ، فإذا امتنع ابن مسعود عن إخراج ما تحت يده ، فإذا لم يفعل ، حق برهانه بشيء من الصرب ، إن صح ما فعله عثمان ، ولم يكن بذلك مأثوماً (٣٦) .

ويعطى القاضي عبد الحبار الحق لعثمان في صربه لابن مسعود إن صح الخبر ، إلا أنه يؤيد شيخه أبو علي الحنبلي في أن واقعة الصرب لم تثبت ، ويرى أنه من المحتمل أن بعض موالى عثمان هم الذين صربوا عماراً لما سمعوا منه الواقعة في عثمان : « فأنما أن يكون هو الذي صربه أو أمر بصربه ثم يصح عدنا » (٣٧) .

وفيما يتعلق بالعطاء فإنه من المحتمل أن عثمان رأى من هو أحق منه أو لعله استعصى عنه ، أو اعتقد فيه شبهة تمنع من حصوله عليه ، أو لم يستحق أكثر مما أعطاه . وكل هذا مردود على اجتهاده . أما معه العطاء لسنتين فلم يشت وجتبي إن صح فدعه كره أن يأخذ أو لعل عثمان صرفه إلى غيره لأنه أوثق منه وهو مصيب في ذلك إذا أداه اجتهاده إليه . « ومثل هذا لا يثبت بأخبار الآحاد ولا يتوصل به إلى القدر في الأئمة وفصل الأئمة » (٣٨) .

وقد ذكر الحنبلي أن عثمان صرب ابن مسعود حتى مات فيكتب ابن تيمية الخبر لأنه لما تولى عثمان الخلافة أمر ولاية ابن مسعود على الكوفة ولم يمت من صرب عثمان ، وحتى إذا فرض رقام عثمان بضرب عمار أو ابن مسعود فإن هذا « لا يقدح في أحد منهم فإنما يشهد أن الثلاثة في الجنة وأهم من أكابر أولياء الله المتقين » .

ليس هذا محسب ، ولكن ما حدث بين عثمان وابن مسعود ينبغي ألا يحوز فيه ، بل من الأفضل الإمساك عنه وترك أمرهما إلى الله لأسأ لا يسأل

(٣٦) التمهيد : ص ٢٢١

(٣٧) المصنوع : ج ٢ . قسم ٢ ، ص ٥٢ .

(٣٨) التمهيد : ص ٢٢١ .

عن ذلك ، فقد قال عمر بن عبد العزيز : « تلك دماء طهر الله منها يدي فلا أحب أن أنخضب بها لساني » (٣٩) .

ويقول القاضي أبو بكر بن العربي : « أما ضربه لابس مسعود ومنعه عطاءه فرور » (٤٠) .

٣ - جمع القرآن :

وأما جمع القرآن ، فذلك حسنة العظمي ، وخصيته الكبرى ، وإن كان وجدها كاملة ، لكنه أظهرها ورد الناس إليها ، وحسم مادة الخلاف فيها . وكان يعوذ وعد الله بحفظ القرآن على يديه (٤١) لأن عثمان خشي من الاختلاف بين القراء وعدوان بعضهم على بعض ، أو الظعن في الدين ولم يكن أول من جمع القرآن لأنه جمع في أيام الرسول ﷺ ، وفي أيام أبي بكر وعمر أيضاً حيث جمع في الخلود والخوف وغيرها ولم تكن الحاجة إلى جمعه طاهرة قبل عثمان لأنه لم يحدث حينئذ اختلاف في لقراءة بين القراء فليس جمعه معصية كما يرى الشيعة لأن العكس هو الصحيح « وليس من نص الكتاب أو السنة الثابتة أو إجماع الأمة أو حجج العقول ما يحظر جمع القرآن ويقضى على عصيان فاعله » (٤٢) .

فانثابت عن الأئمة جميعاً ، أن أبا بكر كلف ريد بن ثابت ليتبع القرآن ويجمعه لكتايبه الوحي لرسول الله ﷺ ، وقد تتبع القرآن جمعه حتى وجد آخر سورة التوبة مع خزيمة الأنصاري حيث لم يجدها مع غيره . وكانت الصحف عند أبي بكر وعمر ثم حفصة بنت عمر حتى حدثه حذيفة بن اليمان عن الاختلاف في القراءة ، ورجاه أن يدرك الأمة الإسلامية قبل أن تختلف في كتاب الله اختلاف اليهود والنصارى ، فطلب عثمان الصحف من حفصة بنت عمر لنسخها ثم ردها إليها ، وأمر ريد بن ثابت ، وعبد الله بن الزبير ، وسعيد بن العاص ، وعبد الرحمن

(٣٩) منهاج السنة : ج ٣ ، ص ١٦٢ .

(٤٠) العواصم من القواصم : ص ٦٣ .

(٤١) المرجع السابق : ص ٦١ .

(٤٢) التمهيد : ص ١٢٢ .

ابن الخارث بن هشام فمسحوها في المصاحف وقد أمرهم عثمان في حالة الاحتلاف أن يكتبوا بلسان قريش لأن القرآن نزل بلسانهم فإذا ما انتهوا رد عثمان المصحف إلى حفصة وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما مسحوا ، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة ومصحف أن يحرق (٤٣)

يقول الطبري : « فاستوثقت به الأمة على ذلك بالطاعة ورأت أن فيما فعل من ذلك المرشد والهادي » (٤٤).

وأما ما روى أنه حرق المصاحف إذا كان في بقائها فساد ، أو كان فيها ما ليس من القرآن ، أو ما مسح منه ، أو على غير نظمه . فقد سمع له في ذلك النصحية كلهم باستثناء ما روى عن ابن مسعود أنه خطب بالكوفة فقال : « أما بعد فإن الله قال : ﴿ ومن يغفل يأت بما غل يوم القيامة ﴾ وإلى غل مصحفى ، فمن استطاع منكم أن يعلى مصحفه ليعمل به ، وقد أكرهه عثمان على رفع مصحفه وبما رسمه فلم تثب له قراءة أبد ، وبصر الله عثمان واحتق محوها من الأرض » (٤٥).

ويضيف الباقلائي إلى ذلك أن ما حمل عثمان على حرق المصاحف ، لو صح أخير - نفعل ذلك للمصاحف التي حوت ما لا تحل قراءته ، ونظراً لتكون عثمان من أهل العلم غير معاند للنبي ﷺ ، فإنه يجب أن يكون قد حرق ما يجب إحراقه ولم يرو عن أحد من الصحابة أنه قد استنكر هذا العمل منه بل شاهدوه دون أن يعترضوا عليه ، وقد ثبت عدلة عثمان وطهارته ، فلا متعلق في ذلك » (٤٦).

٤ - حمى الحمى :

وكان النبي ﷺ قد احتص الحمى بإبى الزكاة المخصصة لنجهاد والمصالح العامة حيث قال : « لا حمى إلا لله ورسوله » ، وقد استمر الحال كذلك في

(٤٣) أبو بكر بن لغز : العواصم من العواصم ، ص ٦٩ و ٧٠

(٤٤) الطبري : جامع ليك في تفسير القرآن ، ج ١ ، ص ٢١

(٤٥) لعواصم ، ص ٧١

(٤٦) التمهيد ، ص ٢٢٢

خلافة أبي بكر ، ثم اتسع الحمى في زمن عمر بن الخطاب ، وهدج عثمان منجهما لاتساع رقعة الدولة وازدياد التوحاح في عهده . وقد دافع عثمان عن نفسه في مسألة الحمى أمام جمع من الصحابة لدعل هم أنه اقتصر في الحمى على صدقات التسمين لحمايتها ، أما دفاعه عما قد ينصق به في هذا الموضوع ، فقد أوضح لهم أنه كان أكثر العرب بعراً وشاه ، ثم أمسى وليس له غير يعبرين لحجته . ثم سأل من يعرف ذلك من الصحابة فأيدوه على صدق حديثه . ولقد فإن عثمان راد فيه لما رادت برعية ، وإذا جار أصله للحاجة إليه جازت الريادة لريادة الحاجة (١٧) .

وما كان أبو بكر وعمر قد حميا دون أن يكر عليهم أحد ذلك ، فإن عثمان وسع حمى لكثرة إسن الصدقة وماشيتها وكثرة الخصومات بين رعاة ماشية الصدقة فلا إثم عليه (١٨) .

٥ - أجلى أبا ذر إلى الرينة .

٦ - وأخرج أبا البرداء من الشام :

كان أبو ذر راهداً ، وكان يهاجم عمال عثمان فيسبو عليهم . ﴿والذين يكترون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم﴾ (١٩) ، ويكر عليهم ما توسعوا فيه من المراكب والملابس وقد اضطدم لهذا السبب بمعاوية في الشام ، فلما قابله عثمان قال له : « لو اعتزلت » فقصد إلقاء الفتنة التي قد تحدث من صدامه مع ولاته ، لأن في كلام أبي ذر ما يقتضى ما أن يفر بنفسه لكلا بشر المازعات ، وإما يسلم لكل بما له مما ليس بحرام في الشريعة .

وقد خرج أبو ذر إلى الرينة زاهداً فاضلاً (٢٠) .

وعلى هذا النحو من تفسير هذه الحادثة بمضى الباقلاني فيقول بأنه اختار

(١٧) العواصم : من ٧٢ و ٧٣

(١٨) التمهيد : من ٢٢٢ .

(١٩) الآية رقم ٢٤ من سورة التوبة

(٢٠) العواصم : من ٧٤

الخروج إلى الريلة ولم يبعد إليها كما تروى أخبار الشيعة بالباطل (٥١) :

أما القاضي عبد الجبار فيذهب إلى أن خروج أي ذر إلى الريلة لم يكن ظلماً له بل ربما كان إشفاقاً عليه حتى لا يلحقه ضرر من أهل المدينة لما كان يحسه من آراء (٥٢).

أما ابن تيمية فإنه يتوسع في المعنى الفقهي لحق الأموال ، ويعتبر أنها در غير بحق في الصحيح التي أوردها من الكتاب والسنة حيث جعل الكنز ما زاد عن الحاجة . وقد استشهد ابن تيمية بحديث للرسول ﷺ وأقوال الصحابة ، ويرى طبقاً للتعريف الذي أورده بعض الصحابة أن الكنز هو المال الذي لم تؤد حقوقه . كما مستند إلى تقسيم الله للموارث في القرآن ، مما كان من شأن بعض الصحابة الذين امتلكوا المال سواء من المهاجرين والأنصار ، بل إن أكثر من واحد من الأسياء كانوا يمتلكون أموالاً . وتفسر أي ذر : يريد أن يوجب على الناس ما لم يوجب الله عليهم ويذمهم على ما لم يذمهم الله عليه مع أنه مجتهد في ذلك مثاب على طاعته رضي الله عنه كمناظر المجتهدين من أمثاله (٥٣) .

والدليل على أن أبا ذر قد احتنف في التفسير مع معاوية دون أن يؤدي هذا الاختلاف إلى أبعاده قسراً كما تزعم الروايات ، أن معاوية قد عرف بحلمه وصبره ، فإذا كان قد استغفر ولجأ إلى الشكوى من أي ذر ، فلا بد أن السبب كان خطيراً حيث قدره معاوية في ضوء تجربته في حكم أهل الشام .

وقد قرع عثمان أبا ذر لأنه كتب إليه مباشرة ليقدم إلى المدينة بقوله : « أقبل إلينا فنحن أرعى لحقك جوار لك من معاوية » فأطاعه وقدم إلى عثمان . فحلالة القصة كيما صورت لا تخرج إذاً عن أنها : « مظهر من مظاهر تقرير سلطان الرياسة العليا للدولة وتوطيد دعائم الحكم ، ولوياً من ألوان سياسة الأمة » (٥٤) .

(٥١) التمهيد : ص ٣ .

(٥٢) امضى : ج ٢٠ ، قسم ١٢ ، ص ٥٥ .

(٥٣) ابن تيمية : مہاج السنة ، ج ٣ ، ص ١٠٨ و ١١٩ .

(٥٤) صديق عرجوب : الخليفة المقتدى عليه . ص ٩٩ و ١٠٠ .

وكذلك الحال في قصة أبي الدرداء . فإنه كان زاهداً فاضلاً ، حاول تطبيق ما كان يعمل به عمر بن الخطاب في قوم لم يحتملوا هذه الطريقة ، فلما عزل خرج إلى المدينة : « وهذه كلها مصالح لا تقدر في الدين ، ولا تؤثر في مصلحة أحد من المسلمين بحال » (٥٥) .

٧ رد الحكم بعد أن نفاه الرسول ﷺ :

إن هذا الخبر قد أنكره الكثيرون قائلين أن الحكم استأذن في الخروج إلى أهله فأذن له رسول الله ﷺ كما حدث اختلاف في رواية الطرد . منها أنه كان يحاكي الرسول ﷺ في مشيته أو يحاكيه خيف الصفوف (٥٦) .

وروى أيضاً أن عثمان طلب رده من أبي بكر وعمر لأنه كان قد استأذن رسول الله ﷺ فأذن له ، ولكن الخيفتين طيباً منه شاهداً آخر معه ، فلما لم يجد هذا الشاهد وولى الحكم بعد ذلك رده بعمله وهو مما يجوز له فعله كحكم (٥٧) .

وما كان عثمان ليصل مهجور رسول الله ﷺ ولو كان أبوه ، ولا لينقض حكمه (٥٨) .

ولا يقتضى ابن تيمية بالطعن في مصادر الخبر ، لأنه ليس في الصحاح ولا يعرف به إساد ، بل يحمل معناه ، ولا يراه طرداً من مكة إلى المدينة - إن صححت الرواية - لأن الحكم بن العاص كان من مسلمي الفتح وكان ابنه مروان صغيراً إذ ذاك ، ولم يكن الطلقاء يسكنون بالمدينة في حياة النبي ﷺ ، فإن صح الطرد فقد يكون طرده من مكة لا من المدينة وإن طرده من المدينة لنفاه إلى مكة ، كل هذا مع أن كثيراً من أهل العم طعموا في صحة الرواية قائلين أنه ذهب باختياره . ويقول : « وإذا كان النبي ﷺ قد عزز رجلاً بالنفى لم يلزم أن ينفي

(٥٥) المواضع : ص ٧٧ .

(٥٦) التمهيد : ص ٢٢٣ .

(٥٧) التمهيد : ص ٢٢٣ .

(٥٨) المواضع من القواعد : ص ٧٧ .

مفياً طول الزمان فإن هذا لا يعرف في شيء من الأدب وم تأت الشريعة بدب
يقى صاحبه منعياً دائماً بل غاية المعنى المقدر سنة وهو معنى الرأى والمخت حتى
يتوب» (٥٩).

فإذا كان قد ناه الرسول ﷺ فإن ذلك قد تم في آخر الهجرة وم تطل
مدته بخلافه أنى بكر وعمر نقصرها ولكنها طالت في عهد عثمان وقد حدث أن
شمع عثمان في عهد الله بن أنى سرح إلى لبي ﷺ وكان قد هدر دمه لارتداده
عن الإسلام بعد أن كان كاتباً لوحى ، فؤد له . وهذه الرواية ثاسة بالإسناد ،
فكيف يقبل الرسول ﷺ العفو عن عبد الله بن أنى سرح وهدر دمه -
ولا يبدل لعثمان يرد الحكم مع أن دبه دون ذنب لأول ؟

ومع ما عرف من فصائل عثمان التى تقصع بأنه من أولياء الله المتقين ، فإنه
كان محمداً في رد من ناه النبي ﷺ ما تبين له توبته سيما لم يتبين لأنى بكر وعمر
توبته ، وأن أقصى ما يمكن أن ينحمل مسئوليته عثمان هو الخطأ في الإجتهد . ومع
هد فإن نقل الخبر لا يعرف له إسناد ولا كيف وقع ، بل هى تهمة تلقى على عاتق
عثمان بواسطة الشيعة ابتغاء الفتنة (٦٠) .

٨ - إبطال سنة القصر في الصلوات في السفر .

إن النبي ﷺ كان يتم صلاة أثناء الصلاة تارة ويقصر تارة أخرى .
وكانت السيدة عائشة تفعل ذلك وغيرها من الصحابة فم يعترض أحد حيثد فهو
إذا قول باطل عن عثمان وهو دليل على العباد في خصوصيته وكان استناد عثمان في
إطالة الصلاة على سبعين !

أحدهما قوله : « كان أهلى بمكة قصرت في حصر وخرجت عن حكم
المسافر » والثانى . « بمعنى أن العرب انصرفت إلى مياهها وصت ركعتين
وقالت : إن الصلاة قصرت فحفت دخول الشبهة عندهم » (٦١) .

(٥٩) مباح السنة : ج ٢ ، ص ١٩٦ .

(٦٠) المصدر السابق : ص ١٩٧ .

(٦١) التمهيد : ص ٢٢٣ و ٢٢٤ .

عترك القصر إذا اجتهد من عثمان ، إذ جمع افتتاح الناس بقصر الصلاة حتى أدوها أيضاً في منازلهم لا في السفر وحده ، ورأى أن هذه السنة قد تؤدي إلى إسقاط الفريضة نفسها فتركها خوفاً من الدريعة (٦٢)

٩ - تولية :

(أ) معاوية .

(ب) عبد الله بن عامر بن كريز :

(ج) مروان بن الحكم .

(د) الوليد بن عقبة .

(أ) معاوية :

إن معاوية كان من أمراء عمر ولم يعترض عليه أحد في زمان عمر (٦٣) وقد جمع له عمر الشامات كلها و استمر في أيام خلافة عثمان ، بل إن الذي ولي معاوية هو أبو بكر الصديق لأنه كان قد ولي أخاه يزيد في الشام فلما استخلفه يريد ثم يعترض على ذلك أبو بكر ، وجاء عمر فأقر ولاية معاوية (٦٤) .

وكانت سيرة معاوية مع رعيته من حيار سير الولاة ، لأنهم كانوا يحبونه ويحبهم ، وقد ظهرت الأحداث بعد قتل عثمان حيث شملت الفتنة أكثر الناس دون أن يختص بها معاوية وحده ، وكان معاوية أطلب للسلامة من كثير منهم وأبعد من الشر من كثير منهم (٦٥) .

(ب) عبد الله بن عامر :

إن من أظهر مرايا عبد الله بن عامر افتتاحه خراسان كلها ، وأطراف فارس ، وسجستان وكرمان كما قصي على يزيدجرد بن شهريار آخر ملوك

(٦٢) العواصم : ص ٧٨ و ٧٩

(٦٣) التهيد : ص ٢٢٤

(٦٤) العواصم : ص ٨٠ و ٨١

(٦٥) منهاج السنة : ج ٣ ، ص ١٨٩

الفرس . وهذا فقد أحرق قلوب أهل النزعة الجوسية و الإسلام فظنوا يحاربونه - كما حاربوا عثمان - بسلاح الكذب والفساد والبغضاء . أما صادقوا الإسلام فهم يحبونه ويحبونه (٦٦) .

ولا عصمة لغير الأنبياء ، وإذا أخطأ مثل عبد الله بن عامر فإنه حسناته الكبيرة تغفر له مخطئته ، وإذا فعل منكراً ، فإنه يتحمل وحده ، ولم يرص عثمان بفعله (٦٧) .

(ج) مروان بن الحكم :

إن مروان من كبار الأئمة عند الصحابة والتابعين وفقهاء المسلمين (٦٨) .

وكان ابن المطهر الحلي قد أخذ عن عثمان توليته مروان أمره وأنه ألقى إليه مقاليد أموره ودفع إليه خاتمه وحدث بسبب هذا قتل عثمان وما وقع من فتنة بين الأمة (٦٩) ، ولكن ابن تيمية في جوابه على هذا يعزل قتل عثمان وافتة بصفة عامة لا لسبب مروان وحده ولكن لأسباب عديدة تجمعت وتكاثفت ، ومنها أمور تنكر من مروان بن الحكم . وقد يرجع السبب أيضاً إلى كبار سن عثمان ، فكان الولاة أحياناً يعلمونه بما يفعلونه وأحياناً أخرى لا تصل هذه الأخبار إلى سمعه . فلما تقدم المفسدون الذين أرادوا قتله أزال لهم أسباب شكواهم ، فعزل من يريدون عزله ، وأعطى مباحث بيت المال لمن يختارونه ، وتعهد ألا تصرف أية أموال من بيت المال إلا بعد مشاورة الصحابة وموافقتهم .

فلما اتهموا مروان بأنه كتب الكتاب الذي يحض على قتلهم - بعد إنكار عثمان أنه صدر منه - طمبوا تسليمهم مروان ، فأبى . وكان عثمان محقاً في هذا ، لأنه إن كان مروان قد أذنب بما أراده من قتلهم ، فإن هذا الفعل - أي قتلهم - لم يتم ؛ فلا يسعى قلبه إذا لهذا السبب ، وإنما يكفى تأديبه بأية وسيلة « أما الدم فأمر عظيم » (٧٠) .

(٦٩) منهاج السنة ج ٣ ، ص ١٩٠

(٧٠) منهاج السنة ج ٣ ، ص ١٩٠

(٦٦) العواصم : خامس ص ٨٤ .

(٦٧) منهاج السنة ج ٣ ، ص ١٩٠ .

(٦٨) العواصم من القواصم : ص ٨٦

ويحقق الشيخ محمد صادق عرجون هذه المؤامرة كما أوردها الطبري ، ولا يخرجها عن احتمالين : الأول ، أنه لم يكتب هذا الكتاب قط وإنما هو مجرد أكلوبة افتراها المفترون وتصايحوا في المدينة ليؤلبوا العامة ، ومما يؤيد هذا الاحتمال قول علي بن أبي طالب : « هذا أمر أبرم بالمدينة » والاحتمال الثاني : أن هذا الكتاب كتبه الثاقبون أنفسهم وديروا المؤامرة بكامل تفاصيلها من النقش على خاتم عثمان إلى سرقة إبل الصدقة وإغراء علام عثمان أو مروان ، ويؤيد هذا الاحتمال أن هذا الراكب كان يعتمد التعرض للثائرين أثناء رجوعهم ثم يفارقهم تارة أخرى ليثير انتباههم . فمما لا يتصور عقلاً أن يولى عثمان محمد بن أبي بكر مصر ويبعث معه جماعة من المهاجرين والأنصار ثم يأتي مروان أو غيره لينقض ما أبرمه الخليفة ويكتب كتاباً يأمر به بقتلهم ، وهو الأمر الذي أثار تساؤل علي ابن أبي طالب حين سأل الثائرين : « كيف علمتم يا أهل الكوفة ويا أهل البصرة بما لقي أهل مصر ، وقد سرتهم مراحل ثم طويتم نحونا ؟ » ولهذا السبب استنتج أن المؤامرة أيرت بالمدينة كما تقدم . وكانت إجابتهم له : فصعوه كيف شتم . لا حاجة لنا في هذا الرجل ، ليعتزلنا وظهرت بيتهم الميئة :

فهو إذاً تدبير خبيث كان لحرب السببيين فيه اليد الطولى ، لتقويض الخلافة الإسلامية وتفريق شمل الأمة .

ولا يستغرب ما حدث من تزوير الكتاب على عثمان لأنه سبق أن زور على السيدة عائشة كتاب الخروج على عثمان ، وعلى عمر بن الخطاب لاختلاس المال من بيت مال المسلمين ، كما روى ابن عساكر والبلاذري^(٧١) .

(د) الوليد بن عقبة :

روى بعض المفسرين أن الله سماه فاسقاً : ﴿ إن جاءكم بنياً فبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة ﴾^(٧٢) ، عندما أرسله النبي ﷺ إلى بني المصطلق ، فأحبر عنهم ارتدادهم ، ولكن خالد بن الوليد قد تثبت من الأمر فتبين له بطلان

(٧١) الخليفة المفترى عليه : عن ٨٧ - ٩٠

(٧٢) الآية رقم ٦ من سورة الحجرات

قول الوليد ، واختلفت الرواية من ناحية أخرى : إذ أن الوليد كان صبياً يوم الفصح ، وعلى هذا فإن من يكون في هذه السن لا يولد في مهمة كهذه « وبعد الاختلاف يسقط العلماء الأحاديث . وكيف يعسق رجل بمثل هذا الكلام ؟ فكيف برجل من أصحاب محمد ﷺ » (٧٣) .

ولكن ابن تيمية يميل إلى تصديق التفسير الأول ، ويأخذ دفاعه وجهة أخرى ، فيرى أنه إذا كان أمره قد خفي عن رسول الله ﷺ فكيف لا يخفى على عثمان ؟ وقد ولاه عثمان بعد أن تاب لأن باب التوبة مفتوح وإن أقصى ما يقال عن عثمان أنه ولاه مع وجود الأفضل منه ، ولكن عذر عثمان في هذا أنه حين ولاه لم يظهر عليه ما يدل على المسق - كشرب الخمر - وإن ظهر بعد ولايته ، وقد أقام عليه الحد في شرب الخمر ؛ وتوليته كان اجتهداً من عثمان وميلاً لأقاربه مما لا يقدح فيه لأنه ظن أنهم أحق من غيرهم (٧٤) .

١٠ - أعطى مروان خمس أفريقية :

إن هذا الخبر لم يصح ، ولكن الذي صح هو أن عثمان أعطى خمس الخمس لعبد الله بن أبي سرح جراء جهاده في غزو أفريقية « وقد ذهب مالك وجماعة إلى أن الإمام يرى رأيه في الخمس ، ويفقد فيه ما أداه إليه اجتهداه ، وإن أعطاه لواحد جائز (٧٥) » .

ولكن الشيع صديق عرجون يرى أنه بعد أن فتح أبو سرح أفريقيا وعم معام كثيره قسمها على الحد وأرسل الخمس من الذهب إلى الخسفة وكان خمسمائة ألف دينار . ولما بنى من الخمس ما لا يمكن نقله اشتره مروان بن الحكم بمائة ألف درهم وسدد أكثر هذا المبلغ ، إلا أن عثمان وهب له مالا بدفعه وكان قليلاً وذلك لعدم بشره بحبر الفتح لأفريقيا ، وكان اسمعيل حميعاً مشعويين بهذا العزو لبعده عن بلاد العرب ، وهذا من حق الإمام ، فقد نقل أبو بكر خالد بن الوليد فلسوة اهرمران وكانت تقدر بمائة ألف (٧٦) .

(٧٥) المواصم : ج ٩٠ - ٩٣ .

(٧٦) (٧٥) المواصم : ج ٩٠ - ٩٣ .

(٧٦) (٧٥) المواصم : ج ٩٠ - ٩٣ .

١١ - وكان يضرب بالعصا بينما ضرب عمر بالدرة .

وهذا اتهام باطل أيضاً^(٧٧) ، ويكشف عن تحط المهاجرين عثمان ، فهو 'حيثاً في نظر الثائرين ضعيف مستضعف ، لأنه سمع رمام الأمور إلى ابن عمه مروان بن الحكم وبعض أذريه ، وهو في زعمهم أيضاً قاسياً شديداً القسوة يضرب بالعصا . وإن صح هذا فإنه قد أدب ، ببعض طرائق الأدب الذي يوجه عليه منصبه ومكانه من المسلمين ، بعض من رأى تأديبه ولأنه ساس بعض رعيته سياسة تدفع عن الأمة صرراً محققاً لو تركت الأمور للمصادفات » ، وم يتدع عثمان أمراً جديداً في هذا التأديب ، بل سبقه إليه عمر بن الخطاب الذي حقق سعد بن أبي وقاص بالدرة حينما اقتحم المكان عليه غير هياب ، كما قص من عمرو بن العاص لرجل من رعيته ، وأمر عمر أبا موسى لأشعري أن يجلس لرجل من رعيته ليقتضيه - بن عمر بعض الولاء والقواد الكبار وأحل مكانهم غيرهم . فكيف يكون التصرف هذا مباحاً لا يعترض عليه ، وبالنسبة لعثمان بهذا وقوة وشدة بأس^(٧٨) ؟

١٢ - علا على درجة الرسول ﷺ وقد انحط عنها أبو بكر وعمر :

لم يثبت هذا أيضاً عن عثمان ، وحتى إن صح فإنه لا يحل معه دم عثمان لأنه إذا هداه اجتهاده إلى أن لصعود فيه مصلحة ، وأكثر رهبة لعدو ، وأبلغ للقول ، وقمع للطامع في إدلال الإمام ، جاز به أن يفعل ذلك

ومن المعلوم أن عثمان لم يتقدم عن أبي بكر وعمر فضلاً عن الترفع عن النبي ﷺ^(٧٩) ، بن كان مسجد لرسول ﷺ صيق المساحة أثناء خلافة أبي بكر وقد وسعه عمر بن الخطاب . ثم زاد في مساحته عثمان لزيادة عدد المصلين ، ومن الجائز أن عثمان قد ارتفع بالنسبة لما رآه من ضرورة ذلك ، ولم ينكر عليه أحد من الصحابة هذا التصرف^(٨٠) .

(٧٧) العواصم من القواصم : ص ١٠٢

(٧٨) الخليفة المفترى عليه : ص ٩٧ و ٩٨ .

(٨٠) العواصم : ص ١٠٣ والمهاشي .

(٧٩) التمهيد : ص ٢٦ .

١٣ لم يحضر بدرأ ، وانصرف يوم حنين ، وغاب عن بيعة الرضوان .

تقف مصادر أهل السنة^(٨١) في صف واحد في مواجهة هذه الوقائع الثلاثة ، وتسد في دفاعها على نفس الحجج ، فإن سبب تغيبه عن موقعة بدر هو مرض بنت رسول الله ﷺ وهي روجة عثمان وكان صلوات الله عليه يقول . « إن قوماً بالمدينة تخلقوا وما تخلقوا عما نحن فيه » . وقد عرف من حوله حيث أنه يقصد عثمان ، لأن الرسول ﷺ جعل لعثمان فصل المخاريق وحرب له سهمه من غنيمة بدر .

أما إذا كان قد تخلف بعد عمر عمر مقلول ، لاستحق الدب والتب عليه سوء فعله « وهذا عائد بالطعن على النبي ﷺ بالتهمة دون غيره »^(٨٢) .

أما عن يوم حنين ، فمن الثابت أنه لم يصرف انصراف المهزم ، وإنما كان متحرراً لقتال ومنتزاً لفرصة . وقد روى أن ما بقي مع الرسول ﷺ في هذا اليوم عمه العباس وأبيه عبيد الله بن العباس وقشتم ، أو نفر يسير في حير آخر ، وقد اشترك في الانصراف باقي الصحابة ، فلم يقع هذا الدب على عاتق عثمان وحده ، ومع هذا فإنه قال : « فإن كان الأمر على ما وصفت ، فقد عفا الله عني وعن المصرين »^(٨٣) حيث يقول تعالى : ﴿ ولقد عفا الله عنهم ﴾^(٨٤) وقال أيضاً : ﴿ ثم يتوب الله من بعد ذلك على من يشاء ﴾^(٨٥) .

أما القول بأنه تعيب عن بيعة الرضوان فهو دليل على الرغبة في السجاج بل والجهل أيضاً بالمقصود بهذه البيعة ، ذلك لأن رسول الله ﷺ قد أوفده إلى مكة ليحمل رسالة إلى أهلها ، وقد اختاره دون غيره لأن له شوكة تحميه هناك ، وهم

(٨١) صحيح البخاري ، التمهيد للباقلي . المواسم من القوامص ، مباح السنة .

(٨٢) التمهيد : ص ٢٢٧

(٨٣) التمهيد : ص ٢٢٦ ،

(٨٤) سورة آل عمران : الآية ١٥٥ .

(٨٥) سورة التوبة : الآية ٢٧ .

بنو أمية من أشراف مكة ، فلما وصلت أخبار تفيد قتلهم عثمان ، أحد نبي ﷺ البيعة من لصحابة للقتال حيث قال : « والله لن كانوا قتلوه لأضرمتها عليهم ناراً » ، ثم أحد البيعة له قائلاً : « هذه ثمالي عن يحيى عثمان ، وهي خير له من يمينه » .

وهذا كان عثمان سداً في بيعة الرضوان وعصب الرسول ﷺ ، فكيف يكون بتأخره عنها متقوصاً^(٨٦) ؟

١٤ - لم يقتل عبيد الله بن عمر بالهرمزان :

لم يترك عثمان قتل عبيد الله إلا بعد أحد المشورة ، وكانت هذه المشورة تنصح بالأبى يقتل لأن أباه قتل من قبل ، فإذا قتل عبيد الله أيضاً فسيحدث به لباس جميعاً ، وفي ذلك ما يوهن من شأن الدين ويند سلطان المسلمين ، لما له من وقع في غير بلاد الإسلام . يقول القاصي عبد الحبار : « وللولي أن يعفو كما له أن يقتل ، فحار لعثمان أن يعفو ، ولم يفعل إلا ما جاز له ، وروى أنه سأل المسلمين أن يعفو وأن يتركوه فأجابوه إلى ذلك ولما أراد عثمان بترك قتله وبالعفو عنه ما يعود إلى عز الدين ، لأنه خاف أن ينعى انعدو قتله ، فيقال : قتلوه وقتلوا ولده »^(٨٧) .

ومن الجائز أن بعض الصحابة كانوا يرون الاقتصاص من عبيد الله بقتله كما قتل الهرمزان ، ولكن عثمان لم يشاركهم هذا الرأي خشية ما يمكن أن يتكرر من أفعال بواسطة أشخاص مثل هرمزان فيستهان بالأئمة ، ويتوثب عليهم قتلاً^(٨٨) .

وكان الهرمزان من المخاريق في صفوف كسرى ضد المسلمين ، فلما أسره المسلمون وجيء به إلى عمر أعفاه .

وللموضوع سابقة تجعل عبيد الله يقع في الشبهة ، لأن عبد الله بن عباس - وهو أقره من عبيد الله بن عمر وأدين وأفضل بكثير - قد استأذن في قتل الفرس

(٨٦) التمهيد : ص ٢٢٧ .

(٨٧) المصنف : ج ٢٠ ، قسم ٢ ، ص ٥٦ .

(٨٨) التمهيد : ص ٢٢٤ .

الدين يحضرون إلى المدينة جميعاً عندما شاع منهم الفساد ، فكيف لا يعتقد عبيد الله جواز قتل الهرمزان (٨٩) ؟

وكما اختلف الفقهاء في قتل المشتركين في قتل الأشخاص العاديين ، تازعوا أيضاً في قاتل الأئمة - هل يقتل قاتلهم حداً أو قصاصاً ؟ فهم من المفسدين في الأرض ، وفسادهم أكبر من قاطعي الطرق الذين يجب قتلهم ، وعلى هذا خرجوا فعل الحسن بن علي رضي الله عنهما لما قتل ابن مسجم قاتل علي وكذلك قتل قتلة عثمان (٩٠) .

ولهذا سبب أيضاً يجب قتل الهرمزان لإعدامه على قتل عمر . وإذا كان عبيد الله بن عمر قد قتل قتله بنفسه ، دون أن يترك لولي الأمر قتله ، فقد فعل هذا متأولاً بشبهة ، فتدبراً هذه الشبهة القصاص عنه . كما حدث مع أسامة بن زيد فقد عرره رسول الله ﷺ بالكلام لعنته رجلاً بعد قوله لا إله إلا الله لأنه كان متأولاً وتأويل عبيد الله أصبح بالمثل شبهة تمنع من وجوب القصاص منه .

واستشهاداً بالحديث الذي رواه مسلم ونصه : « من جاءكم وأمركم على رجل واحد يريد أن يفرق جماعتكم فاضربوا عنقه بالسيف كائناً من كان » ، يرى ابن تيمية أنه أمر بقتل الواحد المرید تفريق الجماعة ، ومن قتل إمام المسلمين فقد فرق جماعتهم (٩١) . فإذا كان قتل الأئمة - عمر وعثمان وعلي يعتبر محاربة لله ورسوله وفساد في الأرض ، كذلك الدين يشتركون في لقتل - كالهرمزان يجب قتلهم أيضاً وهذا يحل قتله لإعاقته على قتل عمر (٩٢) .

ومما يثير دهشة ابن تيمية الدفاع عن الهرمزان ، هذا الذي اشترك في قتل عمر ، بينما لا يجعل لدم عثمان حرمة ، وهو إمام المسلمين (٩٣) .

(٨٩) منهاج السنة ج ٣ - ص ٢٠٠

(٩٠) منهاج السنة : ج ٣ ، ص ٢٠٠

(٩١) منهاج السنة : ص ٢٠١

(٩٢) منهاج السنة ج ٣ ، ص ٢٠٢

(٩٣) منهاج السنة : ج ٣ ، ص ٢٠٢

١٥ الكتاب الموجه إلى ابن أبي سرح لقتل المذكورين فيه :

إن العلام لم يكن علامة وإنما هو أحد رعاة إبل الصدقة ، ولكثرتهم وتبدهم ، فإن رؤسائهم لا يعرفونهم فضلاً عن أمير المؤمنين . ومن اليسر استجاره بواسطة أحد النائرين لتحقيق أغراضهم ، لا سيما وأن اثنين ممن كانوا على رؤوسهم - وهم الأشتر وحكيم بن جبلة - تخلعا في المدينة بعد أن اقتنع أهل الأمصار بدعائهم عن عثمان ، وعز عليهما أن تحمد الفتنة على هذا النحو ، وتعود الطوائف من حيث أتت ، فديرأ أمر هذا الكتاب . وهما صاحباً مصلحة في تجديد الفتنة^(٩٤) .

وقد طلب عثمان من النائرين أن يقيموا شاهدين ، وحلف لهم بأنه لم يكتب هذا الكتاب وهو الصادق المعروف بصدقه ورفض تسليم مروان لأنه لو سلمه لهم لكان صلياً إذ يسغى أن يطلبوا حقهم عليه على مروان أو سواه . وأمثلة ما روى في قصته أنه تألب عليه قوم لأحقاد اعتقدوها ، ممن طلب أمراً فلم يصل إليه^(٩٥) ، وكان على رأس هؤلاء جميعاً العافقي المصري وكنانة ابن بشر التجيبي وهما من أتباع ابن سبأ ، وسودان بن حمران الذي تسور دار عثمان ، وكان آتياً من اليمن قائد لإحدى فرق الفتنة ، وعبد الله الخراعي ، وحكيم ابن جبلة الذي عرف عنه تخلفه عن الجيوش ، وإغاراته على أهل الدمة بشكوه إلى عثمان ، فأمر بالآل يخرج من البصرة ، فحتمها في نفسه ثم كان عوياً لابن سبأ ، ومانك بن الحارث الأشتر الذي عرف أيضاً بمساهمته في الفتنة . فهم جميعاً من ذوي الأحقاد والضغائن ، ولم يسلم أحدهم من النقائص - سواء الساق أو الاشتراك في الفتنة .

ومما يثبت أن نيتهم كانت مبيتة على قتله قبل العثور على الكتاب ، أنه كان يناقشهم فيما حموه عليه من نقد ، فرد عليهم وأجابه على كل ما استفسروا بشأنه : « فأحلوا ميثاقه ، وكتبوا عليه ستاً أو خمساً ، أن المنفى يعاد ، والمحروم

(٩٤) العواصم من القواصم : هامش من ١٥٦ تحقيقه عبد الله الخطيب

(٩٥) العواصم من القواصم : من ١١١

يعطى ، ويوفر الفىء ، ويعدل فى النقسم ، ويستعمل ذوو الأمانة والقوة ، فكتبوا ذلك فى كتاب ، وأحد عليهم أن لا يشقوا عصاً ولا يفرقوا جماعة (٩٦) .

وبالرغم من كل هذا فقد أعادوا الكرة عليه احتجاجاً بالكتاب المزعوم ، وأنكروا دفاعه عن نفسه بالرغم من رده الممنعة ، مثل قوله : (أشهدكم الله ، هل سمعتم رسول الله ﷺ يقول : « لا يجل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : كفر بعد إيمان ، أو زنا بعد إحسان ، أو قتل نفس بغير نفس ؟ ») ثم استشهاده بأئمة أخرى . كقيامه بتوسيع المسجد بالمدينة ، ونهجه جيش العسرة ، وشرائه البئر للمسلمين ، وقيامهم بالتصديق على هذه الأفعال كلها ، فسألهم : « فما بالكم تمنعون الصلاة فى المسجد ؟ وما بالكم آمنون وأنا خائف ؟ » (٩٧) .

ولما مضى منهم لىبىء عن طول باعهم فى الفتن ، فقد أبعدها من المدينة إلى الشام ، فلما أبعدهم معاوية من الشام ، انتهى بهم المطاف إلى الجزيرة ، وكان أميرها عبد الرحمن بن خالد بن الوليد ، الذى استطاع قمعهم وكان من أقواله لهم : « يا حزب الشيطان .. قد انصرف الشيطان محسوراً وأنتم فى ضلالكم تترددون ، أنا عبد الرحمن ، أنا ابن خالد بن الوليد ، أنا ابن فائق عيس الردة . لم لا تقولون لى ما كنتم تقولونه لمعاوية وعبد الله بن عثمان ؟ » (٩٨) ، وتوعدهم وساسهم بالحزم والشدة فأظهروا التوبة والندامة لطعهم على عثمان ، وجددوا التوبة على يد عثمان ، فغفا عنهم ، وتركهم يختارون البلاد لئى يجوبوا الإيواء إليها ، إلا أنهم عادوا هذه المرة يكيلون لعثمان ، بصور وعرة ونفوس حانقة لم يتعوا إلا بالاصرار على قتل الخليفة الثالث .

وينفى ابن تيمية حادثة قتل محمد بن أبى بكر التى قيل أن عثمان قد أمر به فى هذا الكتاب ، إذ أن « كل ذى عزم بحال عثمان وإنصاف له يعلم أنه لم يكن ممن

(٩٦) المراسم ص ١٢٥

(٩٧) التمهيد : ص ٢١٥

(٩٨) التمهيد : ص ٢١٤ و ٢١٥ .

بأمر بقتل محمد بن أنى بكر وأمثاله ولا عرف عنه قط أنه قتل أحداً من هذا
الضرب» (١٩٩)

وابن خضون أيضاً ممن ينهون صدور هذا الكتاب عن عثمان ، ويصف
الناظرين عليه بأنهم من الفروعاء م يكن مقصدهم كالظاهر من أقوالهم ، ولكم
كانوا يضمرون قتله ، لأنه بعد أن نفذ لهم ما يطالبون به رجعوا ثانية « وقد لبسوا
بكتاب مدلس ، يزعمون أنهم لقوه في يد حامله إلى عامل مصر بأن
يقتلهم» (١٠٠).

١٦ - إيثار أهله بالأموال :

ويرى القاضى عبد الجبار أن ما يدحض هذا الطعن هو أنه كان موثراً ،
فلا يستبعد أنه كان يعطى أهله من ماله الخاص (١٠١).

أما ابن تيمية فإنه يورد مذاهب الفقهاء في الموضوع ، وله تأويلان ،
أحدهما : أنه ما أطعم النبي ﷺ طعمة إلا كانت طعمة لمن يتولى الأمر بعده ،
وأن دورى القرى في حياته ﷺ دورى قرياه ، وبعد موته هم ذورى قرى من يتولى
الأمر بعده . وكان لعثمان أقرب أكثر ممن لأبى بكر وعمر ، وهم مما يستحقون من
بيت المال مما جعله الله للزوى القرى ، خاصة وأهم يناصرون ولى الأمر ويناصعون
عنه ، وهذا ما لا يفعله غيرهم « فإن لم يكن الناس مع إمامهم كما كانوا مع
أبى بكر وعمر احتاج ولى الأمر إلى بطانة يطمئن إليهم وهم لا يد هم من
كفاية» (١٠٢) والتأويل الثانى : أنه كان يعمل فى المال وقد قال الله تعالى :
﴿ والعاملين عليها ﴾ ، وإذا كان العامل على الصدقة ، وولى اليتيم ، وناظر
الوقف يأخذون أجورهم فإن عثمان أيضاً يستحقه لأنه ولى المال (١٠٣).

(١٩٩) منهاج السنة : ج ٢ ، ص ١١٨

(١٠٠) المقدمة : ص ٢١٦

(١٠١) المغنى : ج ٢٠ ، قسم ٢ - ص ٥١ .

(١٠٢) منهاج السنة : ج ٢ ، ص ١٦١ .

(١٠٣) منهاج السنة : ج ٢ ، ص ١٩١ .

١٧ - زاد الآذان الثاني يوم الجمعة :

سمع على بن أبي طالب هذا الآذان ولم يعترض عليه أو ينكره ، كما أنه لم يأمر بجمعه بعد أن صار حليفة . وإذا كان هذا بدعة ، كما يرى ابن المطهر الحلي ، لكان على عليّ إزالتها وهو الذي أمر بعزل معاوية وعمره . فإذا قيل أنه أمر بإزالة الآذان ولكن الناس لم يوافقوه على هذا ، لدل على أنهم استحسوه واستحبوه وفهم أكابر الصحابة الذين لم ينكروه (١٠٤) .

مقارنة بين موقف أهل السنة والشيعة :

إنه لأمر يدعو إلى التساؤل : كيف جمع الشيعة ، أو الخوارج ، أو هما معاً - لأن أغلب المراجع لا يبين له مصدرها - هذا الحشد الكبير من التهم الموجهة إلى عثمان ، فزعموا بها عنه كل فضيلة ، ولم يسيبوا إليه قط أية حسنة ، بل وقلبوا الفضائل إلى ردائل ، كموضوع جمعه لقرآن . وجعلوا من حصومتهم للحبيفة الثالث موضوع جدل أدخلوه ضمن حججهم العقائدية

ويبدو لأول وهلة من مجرد تجميع هذه الأفعال المنسوبة إليه ، والتي تقموا عليه من أجلها ، وطعنوا في إمامته بسببها - أن هذه العملية قد بلغت حداً يفوق التصور ، إذ لم يميزوا بين الحسن والسيء من الأفعال ، بل كان العرض حشدها وتجميعها ، وفيها ما يعتبر من مفاخر عثمان لدى أهل السنة وعند نسبته إليه . فقد أخفى حصومه فضائله في الفتيا والرواية والجهاد في سبيل الله وانفراده بأن رسول الله ﷺ قد بايع عنه وحده بيساره عن عيين عثمان في بيعة الرضوان كما ذكرنا وله هجرتان وسابقة وصهر مكرر - لقب من أجله بلقي النورين ، وهو معبود من أهل بدر ، ولو لم يحضرها .

ويذكر له ابن حزم أيضاً فتوحاته في الإسلام ، وعدم تشبهه بسفك دم مسلم ، وهو من المباحين تحت الشجرة الدين بشرهم الله تعالى : ﴿ فاعلم ما في

(١٠٤) مهاج لسنة ٣٠٠ ، ص ٢٠٤ .

قلوبهم فأنزل السكينة عليهم ﴿١٠٥﴾ مع أبي بكر وعمر وعثمان وعلى وطلحة ولرير وعمار ومنيرة بن شعبة رضى الله عنهم ﴿١٠٦﴾ .

وهكذا ، جمع ابن حزم كما يفعل أهل السنة بينهم جميعاً كصحة وحلة فاضلة مع أن لعثمان خصميين ليسنا لأبي بكر ولا لعمر ، صبره على نفسه حتى قتل ، وجمعه الناس على المصحف ﴿١٠٧﴾ . وهو الذى قال عنه سيد التابعين سعيد بن المسيب - (٩٣ هـ - ٧٠٩ م) : « قتل عثمان مظلوماً ، ومن قتله كان ضالماً ، ومن خذله كان معذوراً » ﴿١٠٨﴾ .

ويبدو أن موقف الشيعة والخوارج من عثمان ، وإدخال هذه الشبهات ضمن المسائل الجدلية التى تحفل بها كتبهم ، أدى إلى أن يجاريهم أهل السنة فيدافعون عن عثمان بنفس الحرارة ، حتى أدخل الجدال فى كتب علم الكلام ، إذ تناولوه بالمناقشة والنقد والرد كما يفعلون فى المسائل الاعتقادية سواء بسواء ، ولكن دون المساس بعلى أو الطعن فيه ، فعلى عندهم له الفضائل والمعارف التى تفوق المؤلف ، وهو « ربانى هذه الأمة » كما لقبه الحسن البصرى ، وهو أيضاً « أشودة ، لإسلام الكبرى » لأنه كان حليفاً بكل محبة وإجلال وبكل صورة لهييم والعشق فى قلوب المسلمين ﴿١٠٩﴾ .

وعملنا بطريقة أهل السنة فى الجدال ، ينسب ابن حزم الفضائل إلى المسلمين الأوائل جميعاً ، منذ بداية عهد المهاجرين والأنصار ، إلى بيعة الرضوان ، لأنهم مؤمنون صالحون كلهم ، ماتوا على الإيمان والهدى والبر ، مستشهداً بالآية : ﴿ لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما فى قلوبهم فأنزل السكينة عليهم ﴾ ﴿١١٠﴾ .

(١٠٥) الآية رقم ١٨ من سورة الفتح .

(١٠٦) ابن حزم : المفصلة بين الصحابة - ص ٢٠٢ .

(١٠٧) السيوطى : تاريخ الخلفاء - ص ١٦٢ .

(١٠٨) السيوطى . تاريخ الخلفاء - ص ١٥٧ .

(١٠٩) الدكتور نشر شأب الفكر ج ٢ ص

(١١٠) الآية رقم ١٨ من سورة الفتح

فالاختلاف إذاً واضح بين هؤلاء وأولئك ، ففريق يسرف في التبرجح والخصومة ويصل بها إلى أبعد مدى كما ذكرنا ، بل ويفخر الخوارج « بقتل عثمان ويرون أن الإقرار بهذا العمل الذي كان حجر الزاوية في الثورة هو بمثابة الشهادة »^(١١١) ، وفريق أهل السنة الذي « أعلن الحب وتولى الجميع »^(١١٢) ، فينظرون إلى الصحابة نظرة متسامحة تتفق مع روح الدين وتعفو عن الهفوات إن وجدت باعتبارها مواضع اجتهد . وإذا اضطروا إلى الالتجاء إلى منهج المقارنة بين الصحابة ، فعلوا ذلك لئلا يرد على الخصوم فحسب ، لا لعرض آخر ، ويرفق ، لا يلبث أن يقدم عه الاعتذار ، بل ويفصلون عدم الخوض في الخلافات التي نشبت بينهم . قال عمر بن عبد العزيز : « تلك دماء طهر الله منها يدي فلا أحب أن أخضب بها لساني »^(١١٣)

أما إذا اضطروا إلى ذكرها ، فإن الدافع حينئذ هو أنه « إذا ظهر مبتدع يقدح فيهم بالباطل فلا بد من الذب عنهم وذكر ما يبطل حججه بعلم وعدل »^(١١٤) . وهنا يظهر المذهب الوسط لأهل السنة في أجلى صورة .

عثمان ونظرية خلع الإمام :

بعد أن انتهينا من إيضاح رد أهل السنة على الشبهات التي أُلقيت على إمامة عثمان ، ينبغي أن نتناول الموضوع من جانب آخر ، لنرى إلى أي مدى يحق قتله وما هو موقف أهل السنة من خلعه ، وهل يتفق الذي أقدم عليه الثائرون مع نظرية خلع الإمام ؟

أول ما يلاحظ أن الوفود التي تأثرت بالفتنة عندما ذهبت إلى الخليفة الثالث تطلب طرد عامله على مصر ابن أبي سرح ، رجعت من حيث أتت راضية مطمئنة . وهو ما يدل دلالة قاطعة على استجابة عثمان للرأي العام ورغبته في علاج

(١١١) فلهرون : الخوارج والشعة . ص ٣٢

(١١٢) نشأة الفكر : ج ٢

(١١٣) مباح السنة : ج ٣ . ص ١٩٢ .

(١١٤) مباح السنة : ج ٣ ، ص ١٩٢ .

أسباب الشكوى ، فلم يتعت مصرأ على موقفه ، فاختر لهم محمد بن أبى بكر حسب اختيارهم . وقد رفض عثمان بإباء أن يدافع عنه أحد ممن حوله وأمرهم جميعاً بأن يلقوا السلاح ، كما رفض أن يترك دار هجرته وجوار الرسول صوات الله عليه ، فكان يضع نصب عينيه إتقاء شر الفتنة وما تجره على المسلمين ، وتجمع أغضب المصادر على ذكر هذه الحقائق^(١١٥) مما دفع بيروكيمان إلى إقرار هذه الحقيقة فقال : « مما لا شك فيه أن الخليفة أكر أنه علم بالرسالة التي أطلعه عليها ، ولكنه طوّل بالتنازل عن الحكم .. وقد رفض هذا التلميح بكرامة ، وحوصر في بيته الذي تحرسه أقاربه وبعض العبيد والموالي »^(١١٦) .

وقد ظهر تأثير التيارات الخارجية في الفتنة ، إذ وجد أتباع ابن سبأ الفرصة سانحة لتأليب المسلمين على حليفهم مدعين اغتصابه حق الخلافة من علي ، ومن أهل السنة من يلقى التبعة على عبد الله بن سبأ وحده ، ومنهم من علل الحركة بما يكفه العرس من حق وعيظ دعير على الإسلام . وسواء صح هذا الاحتمال أم ذاك ، فالمصادر تشير إلى أصابع عربية عن المعتقدات الإسلامية الخالصة التي كان يروج لها ابن سبأ . فقد نادى علي بن أبى طالب « أنت أنت » فجعله إلهاً ، ونفاه على لهذا السبب إلى المدائن . كما أنه أول من « أظهر القول بالنص بإمامة علي ومنه اشتجبت أصناف الغلاة ورعموا أن علياً حي م يقتل وفيه الجزء الإلهي »^(١١٧) وتمتد دائرة المؤامرة لتشمل من أسسم من لفرس تظاهراً . يقول ابن حزم : « وكانت العرب أقل الأمم عند الفرس خصباً فتعاطفهم الأمر وتضاعفت لديهم المصيبة وراموا كيد الإسلام بالمخارية في أوقات شتى »^(١١٨) . وهكذا أظهر بعضهم الإسلام مستمليين أهل لتشييع بإظهار محبتهم لآل البيت والظعن في الصحابة ، ومنهم الخليفة الثالث . ولا ينمى صحة وجود تيار غريب عن

(١٥) منها الإمامة والسياسة المنسوب لأبي قتيبة . ج ١ ص ٣٦ و ٣٧ وتاريخ الخلفاء بسيوطي

ص ١٦١

(١١٦) Histoire des Peuples et des Etats Islamique (p. 64)

(١١٧) الشهرستاني : ج ٢ ص ١١٥

(١١٨) الفصل . ج ٢ ص ١١٥

الإسلام . ما يراء فلهوزن حيث يقول : « بيد أنه يلوح أن مذهب الشيعة الذي ينسب إلى عبد الله بن سبأ أن مؤسسه إنما يرجع إلى اليهود أقرب من أن يرجع إلى الإيرانيين »^(١١٩) ، لأنه على أية حال - أشار إلى عامل خارجي للفتنة لم ينبع من المسلمين الخالص . وقد عملت هذه التيارات للنيل من الفكر الإسلامي الخالص بما أغرقت به طائفة السنية كتب التفسير والحديث سعيًا وراء هدم الإسلام « فاشتغلت به العقول بين رفض وقبول »^(١٢٠) :

أما الصلة بين كل هذا وبين حق الثائرين في خلع عثمان ، فقد بحثه المتكلمون بعناية - ونقصد متكلمي أهل السنة ومن اتبع نفس استدلالاتهم . وموضوع خلع الإمام من النظريات التي انفرد بها أهل السنة عن الشيعة لأن العصمة لا تستتبع الوقوع في الأخطاء والمعاصي وبالتالي لا ينتج عنها خلع الإمام . أما نظرية أهل السنة في الإمامة التي تصع ضمن أسسها أن الإمامة تتم عن طريق الاختيار ، عندئذ يصبح خلع الإمام في الحالات التي توجب ذلك ، موضع بحث ونظر . وقد ناقش المتكلمون موضوع خلع عثمان ، وهل فعل حقاً ما يستحق الخلع من أجله ؟ ثم من هم أصحاب الحق في خلعه إذا صحت الشبهات ؟

يرى الباقلاني أنه لم يصدر من عثمان ما يوجب القتل ، ومن سعى في قتله هم أهل فتنة دون حجة يستدلون إليها . فإنه مع ما ثبت عن عثمان من فضائل ، فضلاً عن صحبة إمامته وثبوت البيعة له ، فإنه ينبغي الطاعة له وعدم الخروج عليه . ومع هذا ، فإن ثبت أنه فعل ما يستحق به الخلع ، لم يكن مبيحاً لقتله على النحو الذي فعله قتلته ، لأنه لم يحرم داراً ويمتنع على المسلمين ، ولا نصيب الحرب بينه وبين من سار إليه^(١٢١) ، وكان لهم اختيار إحدى الطريقتين - إما القبض عليه وإبعاده عن المدينة ، أو خلعه لو كان مستحقاً للخلع . أما قتله دون أن يبدأهم بالحرب ، فإنه لا محالة ظلم جائر ، وخروج بقصد الفتنة .

(١١٩) الخوارج والشيعة : ص ٢٤٤ .

(١٢٠) سعد حسن : المهدية في الإسلام . ص ٩٢ .

(١٢١) المجهود : ص ٢١٣ .

وحتى لو استحق الخلع أو القتل ، لما كان ينبغي أن يتم هذا أو ذلك بواسطة هؤلاء النفر الذين ساروا إليه لأهم ليسوا من أهل الحل والعقد ، ولا يحق لرعية إقامة الحد على أقل الناس قدراً فكيف بقتل عثمان ؟ ولم يكن إذاً الغرض من إجماع الثائرين إلا « لأجل إمرة طلبوها ، ولأجل غيظ منهم على أمرائه ، ولأن بعضهم كان طفلاً في حجره ، ولأن بعضهم حرمه بعض طلبه » (١٢٢) وكانت مصلحة المسلمين العليا بعيدة تماماً عن أذهانهم .

ويقل لنا القاضي عبد الجبار رأى شيخه أبي علي وخلاصته أنه لو كانت المطاعن صحيحة لوجب أن يطلبوا رجلاً ينصب للإمامة لأنه متى ظهر من الإمام ما يوجب حله ينبغي إقامة غيره « فلما علمنا أن طلبهم لإقامة الإمام كان بعد قتله ، ولم يكن من قبل . واتمكّن قائم ، فذلك من أدل الدلالة في الجملة على بطلان ما أضافوه إليه من الأحداث » (١٢٣) .

ولم يؤد الثائرون دور الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما يزعمون ، لأن قتلهم لعثمان أدى إلى تفرق الأمة وإيقاد نار الفتنة ، ولم يستحق عثمان أن يقتل وتحرق داره وينهب تراثه . حتى لو استحق القتل بأحد الأسباب الموجبة له ، كالارتداد عن دينه أو إزني بعد الإحصان . فلا شك أن قتله بهذه الصورة كان ظلماً بيناً ، وأن واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو مهمة أمثال من أهل الحل والعقد (١٢٤) .

وإذا قال الخوارج أن هذه الأحداث وقعت في الست الأواخر من حكم عثمان ، فإن الرد عليهم يتضمن أنه كان ينبغي الخلع منذ بداية ما حدث « وألا ينتظر حصول غيره من الأحداث ، لأنه لو وجب انتظار ذلك لم ينته إلى حد وينتظر غيره . ودلت يؤدي إلى ألا يخلع أبداً » (١٢٥) .

(١٢٢) التمهيد - ص ٢١٤ .

(١٢٣) المنقذ - ج ٢٠ ، قسم ٢ - ص ٤١ .

(١٢٤) التمهيد - ص ٢١٧ .

(١٢٥) المنقذ - ج ٢٠ ، قسم ٢ - ص ٤٢ .

بقى بعد هذا أن نذكر صدى مقتل عثمان في قلوب المسلمين . فقد بكوه طويلاً ، كما فعلوا حين قتل على بعده ، ونظمت في رثائه القصائد ، اخترنا منها ما قاله كعب بن مالك لأنه يلخص وجهة نظر أهل السنة . قال :

فكف يديه ثم أعلق بابه	وأيقن أن الله ليس بغافل
وقال لأهل الدار لا تقتلوهم	عما الله عن كل امرئ لم يقاتل
فكيف رأيت الله صبب عليهم الـ	عداوة والبغضاء بعد التواصل ؟
وكيف رأيت الخير أدير بعده	عن الناس إدار الرياح الجوافل (١٢٦) ؟

والحق أن مقتل عثمان هو أحد حادثين بارزين كان لهما التأثير البالغ في انفراط عقد الجماعة الإسلامية ، إذ يعتبر حادثة اغتيال الخليفة الثالث ممهدة للحادث الجلل الثاني ، وهو استشهاد علي بن أبي طالب .

وننتقل بعد هذا إلى عرض خلافة علي بن أبي طالب وما أحاط بها من أحداث ، إذ نرى لزماً علينا توضيحها بشيء من التفصيل ، لأنها كانت موضع بحث وعناية مفكرى الإسلام ، وترددت أصداؤها فيما بعد في أبحاث الفقهاء والمتكلمين وتناولتها كافة الفرق الإسلامية بالتحليل والتفنيد .

(١٢٦) السيوطي : تاريخ الخلفاء . ص ١٦٤ .

الفصل الخامس

حلافه على بن أبي طالب

(٤٠هـ - ٦٦٠م)

- تمهيد .
- الصعوبات التي واجهت استخلاف علي رضي الله عنه .
- البيعة لعلي بن أبي طالب .
- نظرة تحليلية .. لموقف طلحة والزبير من بيعتهما لعلي .
- أم المؤمنين عائشة والفتنة .
- موقعة الجمل ..
- وانتهائها بندم طلحة والزبير وأم المؤمنين .
- تناول الفرق الإسلامية للموقعة .
- الصواب مع علي .

خلافة علي بن أبي طالب

(٤٠ هـ - ٦٦٠ م)

• تمهيد :

تبين لنا في الفصول السابقة أن الخلاف في اجتماع السقيفة كان ضعيف الأثر ، سرعان ما حسمه المسلمون ببيعة أبي بكر ، وكذلك كان الحال عند خلافة عمر الذي وقع عليه الاختيار بواسطة الخليفة الأول ، فاجتث جنوره ولم تترك أثراً ذا بال في النفوس .

ولما عهد عمر إلى السنة ، اتفت وجهات النظر حول عثمان وعلي وانحصر الأمر في النهاية بينهما إلى أن اجتمعت لأغلبية على الأول ، ففاز بالخلافة على الحو الذي فصلناه آنفاً ، وهكذا التأم شمل المسلمين إلى أن قتل الخليفة الثالث على تلك الصورة المروعة البشعة ، وأطل الشيطان على المشاهد الدامية التي بدأت تأخذ مكانها لبث الفرقة في مجتمع كان قد التفت حول راية الرسول صوات الله عليه وعلى الخلاء من بعده بشر لدين وإعلاء كلمه الحق ، وتوطيد دعائم الإسلام

حيث ظهر الاختلاف على أشده . وكان بحق كما يرى ابن تيمية أنه أول نزاع ظهر على الإمامة . إذ اعتبر ما جرى من قبل لم يكن نزاعاً بالمعنى الحقيقي « إلا ما جرى في اجتماع السقيفة وما اتصلوا حتى اتفقوا ومن هذا لا يسمى نزاعاً » (١) .

(١) منهاج : ج ١ ص ٢٦ .

وقد شق الخلاف طريقه تاركاً آثاره العميقة زمناً طويلاً ، وهرق المسلمون
شيعاً وأحزاباً وصيغ الخلافات بين الدماء وانثقت آراء ومعتقدات جديدة
معروفة من قبل .

الصعوبات التي واجهت استخلاف علي رضي الله عنه .

والخلافة على سمات خاصة انعقد بها على الخلفاء الثلاثة الأول وهي :

١ - اتهامه باطلا بقتل عثمان ومطابته بذمه وكانت الزعامة في هذه الثورة
معقودة بطبحة والريز والسيدة عائشة ثم معاوية ، كما تأخر عن البيعة « قوم من
الصحابة بغیر علر شرعى ، إذ لا شك في إمامته »^(٢) .

٢ - الإنكار الجماعى من بنى أمية ، وعلى رأسهم معاوية بن أبى سفيان

٣ - وقوف المسمين - أهل الحجاز وأهل الشام - وجهاً لوجه في
اصطدام مسلح لم يسبق له مثيل . بينما ظهرت طائفة محايدة أعياها البحث عن
الحقيقة فيما يحدث حولها .

فهناك من بايعه على أثر مقتل عثمان حتى لا تتسع دائرة الفتنة ، وحذله نفر
من المسمين ومهم من أنكر عليه الخلافة . ويخص الإمام الأشعرى الموقف
فيقول :

« ثم بويع على بن أبى طالب رضوان الله عليه فاختلف اسس في أمره فمن
بين مكر لإمامته ومن بين قاعد عنه ومن بين قائل بإمامته لخلافته وهذا اختلاف
بين الناس إلى اليوم »^(٣) .

ونفى على صعوبات جمّة لا من معارضيه فحسب بل ومن مؤيديه وأتباعه
أيضاً إذ مهم من امتنع عن مناصرته ومهم من لم يستمع لنصحه ومنهم من حرج
جهاراً على حكمه .

(٢) ابن حزم : جوامع السيرة ص ٢٥٥
(٣) الأشعرى : مقالات الإسلاميين ، ص ٣ .

لقد حذله أنصاره في الموقف الحاسم أعني موقعة صفين - لأنه نصحهم بالألا يقبلوا مباداة حزب معاوية حين رفعوا المصاحف ، وقال « أنها مكيدة وليسوا بأصحاب قرآن » . ثم اضطرا اضطراراً إلى قبول التحكيم لأنه حتى امسراق أصحابه^(٤) وترتب على هذا ما كان من افراد معاوية بعد ذلك بالحكم فيما كان على بين قوسين أو أدنى من النصر الحاسم على أهل الشام .

وظل في نفسه شيء كثير من أثر مخالفتهم إياه وعدم استجابتهم لنصائحه إلى أن مات فكان يتهل إلى الله في دعائه قبل موته قائلاً . « اللهم ابدليهم من هو خير لي وأبدلهم لي من هو شر لهم مني »^(٥) .

وإن أبرر ما يظهر وصحاً في كل ما حدث هو أن لراخ المسلح قد ترك أثره في المعتقدات الدينية ، ووضع أمام المسلمين لأول مرة مشاكل لم يكن لهم بها عهد من قبل . فاصطبح الدين بالسياسة كما تلوت المطالب السياسية واستندت في بعض المواقف على الدين . ومع استعمالها لهذا اللفظ السياسة فلا يسعى أن يصرف البصر إلى معنى السياسة تفهوماً للحديث إذ أن الفصل بين أمور الدين من جهة والسياسة لم يكن معروفاً في ذلك الوقت .

فاختلجوا اشتطوا في تفسير القرآن الكريم والأحاديث النبوية بما يتقدم موقفهم إزاء على ومعاوية ، وكان للشيعة فيما بعد أيضاً حججهم في الاعتقاد بالنص على إمامة علي وما ترتب على ذلك من نظريتهم في الإمامة كركن من أركان العقيدة الإسلامية .

وعلى هذا النحو كانت لأصول الخمسة التي وضعها المعتزلة وهي بالإجمال : التوحيد ، العدل ، الوعد والوعيد ، المصلحة بين المصرتين ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، تختلط فيها أمور الدين بالسياسة فالواضح منها أن القاعدة الخامسة تعتبر مبدأ سياسياً ، « فاعتبار الأمر جراً من الإيمان له أهمية الكبرى وتترتب عليه نتائج ذات بال »^(٦) .

(٤) تاريخ اليعقوبي : ص ١٦٥ .

(٥) مقاتل الصالين : ص ٤٠ و ٤٥ .

(٦) د - الرئيس : التطريعات السياسية ص ٦٥ .

أم مسألة مرتكبة الكيفية التي وضع واصل بن عطاء صاحبها في « مرة بين امرأتين » ، فلا يمكن القطع بأن المقصود به هو الخروج على الإمام (٧) ، وإنما الأقرب إلى القول أن يعتبر البحث في هذا المبدأ قد أنشأ « كنتيجة لتكوين الأحكام على أعمال الصحابة وتبعهم » بوجه عام (٨) .

و لدى يعين هذا في تناول الاعتزال كموقف سياسي ، هو أن أحد المصادر قد ائتمرد بإرجاع بشأنهم - لا إلى اعتزل واصل شيعة الحسن البصري كما هو معروف وإنما قبل هذا . فكانت النشأة منذ أن بايع الحسن بن علي معاوية « فكان هؤلاء المعتزلة من أصحاب علي ، فدمروا مزارهم ومساجدهم وقالوا تشغلوا بالعلم والعبادة فسموا بذلك معتزلة » (٩) .

وبيعة الحسن إلى معاوية قرية العهد جداً بمقتضى على فالأحداث إذ متقاربة ونتائجها على مختلف الفرق تكاد تتشابه وتلتحم عند بؤرة واحدة هي هذه الأحداث لصخمة وبعارها الطاحنة التي تركت نتائج بقدر ما أتت على أصحابها ، وأظهرت من الأفكار والمعتقدات بقدر ما ألقت من بذور الفتن والاضطرابات .

ومن الجهود التي تندر عث محاولة البحث فيما إذا كانت الاختلافات حينئذ قد بدأت دنيية أم سياسية ، ذلك لأن الإسلام م يفصل بين أمور الدنيا والدين ، بل ربط بين الدنيا كدر عمل وجهاد وعبادات - والآخرة كدار بقاء يلقى فيها يمو الإنسان جزاءهم عن أعمالهم في دنياهم الأولى . « إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارح إلى اعتبارها بمصالح الآخرة » (١٠) .

وقال الشافعي : لا سياسة إلا ما وافق الشرع .

ويشرح أبو الوفا بن عقيل هذه القاعدة ، فالسياسة عنده هي الفعل الذي

(٧) كما يذهب إلى هذا معنى الدكتور بهير نصرى نادر في كتابه (أهم الفرق الإسلامية) والكلامية

ص ٤٨ .

(٨) د . الرمزي : النظريات السياسية ، ص ٦٥

(٩) التبيين والرد على أهل الأمواء والبدع ص ٤١ ويؤيده الشيخ الكوثري في هذا المعنى .

(١٠) ابن خلدون - المقدمة ، ص ١٩١

يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد وإن لم يصنعه الرسول صلوات الله عليه ولا نزل به وحي .

فإن كان الشافعي قد أراد بقوله : « إلا ما وافق الشرع » أنه لم يخالف ما نطق به الشرع فتفسير صحيح . أما إذا كان يقصد بهذا المعنى ما نص عليه الشرع ، فيعتبر هذا التفسير خطأ وتغليباً للصحة لأنه جرى من الخلفاء الراشدين من الأفعال ما لم ينص عليها الشرع كإحراق المصاحف بواسطة عثمان وتحويل علي للزنادقة ونفى عمر بن الخطاب نصر بن الحجاج^(١١) .

ومن الأمثلة التي نقدمها لتوضيح التحام موضوعات الدين وسياسة معاً ما نلاحظه من موقف المسلمين أراء هذه الأحداث الجسام .

فإن إقرار المأمون مذهب خلق القرآن صاحبه تفصيل على أي بكر وعمر ، فلما أبطل المتوكل هذا المذهب ، أعلن أفصلية الشيخين^(١٢) وكان من الآثار العميقة لحركة الاصطهاد الديني التي تزعمها المأمون أنها قررت طابع أهل السنة الذي اتخذته الإسلام في كافة العصور التالية^(١٣) .

ومثال آخر :

كانت حجة على في مواجهة من قعدوا عنه وتحلفوا عن حرب الحمل وصفين : أن قال لهم : « أستم تعلمون أن الله عز وجل قد أمركم أن تأمروا بالمعروف وتنهوا عن المنكر^(١٤) فقال تعالى : ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله ﴾^(١٥) .

(١١) سيد محمد صدر حسين عماد بهادر : ط ١٣٩٤ (بهوال) . أكمل الكرامة لـ عبيد

الإمامة : ص ٨٠

(١٢) ولتر باتون : أحمد بن حنبل ونسخة . ص ٩٦

(١٣) المصدر السابق : ص ٣٤ .

(١٤) نصر بن مزاحم (متوفى سنة ٢١٢ هـ - ٧٢٧ م) : وقعة صفين . ص ٦٣٥

(١٥) الآية ٩ من سورة الحجرات .

وكان ممن تخلف عن علي سعد بن أبي وقاص فقال له : « يا علي اعطني سيفاً يعرف الكافر من المؤمن أخاف أن أقتل مؤمناً فأدخل النار » (١٦) .

ولكن علياً لم يقنع بهذه الحجة بل قارعها بما هو أقوى منها ، ذلك لأن من تخلفوا عنه استندوا في التحصن على قتل عثمان وجهلهم بما إذا كان قد أحل أم لا « وقد كان أحدث أحداثاً ثم استبنموه فتاب فلما دخلتم في قتله حين قتل فلسا نرى أصبتم أم أخطأتم » (١٧)

وبنح رد على من الشمول والإحاطة ما يربط بين أمور الدين والسياسة بمرى متينة مستنداً إلى آية من كتاب الله ومعتمداً على رسوخه في ميدان الفقه .

قال لهم :

« ألسنتم تعلمون أن عثمان كان إماماً بايعتموه على السمع والطاعة ؟ فعلام خدبتموه إن كان محسناً وكيف لم تقاتلوه إذا كان مسيئاً ؟

فإن كان عثمان أصاب بما صبح فقد علمتم إذ لم تنصروا إمامكم وإن كان مسيئاً فقد ظلمتم إذ لم تعينوا من أمر بالمعروف ونهى عن المنكر . وقد ظلمتم إذ لم تقوموا بينا وبين عدونا بما أمركم الله به » ثم تلا عليهم الآية السابقة (١٨) .

فهذا عني بقرر المبادئ التي رسمها القرآن الكريم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فلم يحدد في أي ميدان يتم فهما - فليس إذاً هناك فاصل بين أمور الحياة الأولى والآخرة لأن هذه القاعدة تعني في جميع أمور الحياة من دينية ودنيوية سياسية كانت أم غير سياسية .

وهو يخصهم على الانضمام إن صفة عملاً بما جاء في الآية التي ذكرها لهم من ضرورة اتخاذ موقف إيجابي في الانحياز والمقاتلة مع لطائفة التي يطهر معها الحق .

(١٦) وقعة صفين : ص ٣٦٥ .

(١٧) وقعة صفين : ص ٣٦٥ .

(١٨) المرجع السابق ، ص ٦٣٦ .

ولا يعدم أيضاً دفاع سعد بن أبي وقاص الحجة في خشبته من عقاب ربه .
فأمور الدين والدنيا إذا عده سواء ، يخشى أن يؤدي به الانخراط في صف أحد من
الفرقتين - مع عدم تيقنه في صاحب الحق فيهما - إلى التهلكة .

وقد تنبه المستشرق نلليو إلى الأثر الذي انعكس على المسلمين من جراء
الاختلاف الذي حدث بين متكلمي الخوارج ومتكلمي أهل السنة حول مسألة
مرتكب الكبيرة من جراء الثورات التي قام بها الخوارج ، إذ ترتب على هذه
المسألة نتائج خطيرة لا تتعلق بالوجهة السياسية فحسب بل ترتبط ارتباطاً وثيقاً
بالدين أيضاً ، وهنا نجد أنفسنا أمام نفس القضية - أي لا انفصام بين دعوى
الدين والسياسة حشد - ذلك لأن التسليم بمذهب الخوارج في اعتبار مرتكب
الكبيرة كافراً لأصبح خارجاً على الأمة الإسلامية وبهذا لا يعدد بزواجه بمؤمنة
ويقع باطلاً كما لا تقبل شهادته ويستباح دمه . ومن الناحية السياسية أصبح واجباً
على المسلمين قتال بني أمية لأنهم عصاة الله .

وبخلاف هذا إذا نظرنا إلى المسألة من وجهة نظر أهل السنة ، فإن فيه
تخفيفاً من هذا التشدد والغلو الذي يتخذه الخوارج لأن الفاسق لا يعد عندهم
كافراً وبالتالي لا يجعل رواجه بمؤمنة وتصح شهادته ، ولا يصبح الخروج على
بني أمية واجباً دينياً^(١٩) .

ويرى نلليو أن الرأي المحايد في هذه المسألة هو رأي المعتزلة لأن موقفهم
كان شبه حياد بين الرأيين السابقين بقولهم أن الفاسق أو صاحب الكبيرة ليس
بمؤمن ولا بكافر ، وإنما هو في منزلة بين المنزلتين ، وترتب على هذا حيادهم في
النزاع السياسي ، وابتعادهم عن المنازعات القائمة بين المسلمين .

ويستند نلليو في هذا الرأي إلى رأي المسعودي ويميل إلى الأخذ به ، لأن
الأخير يرى أن اسم المعتزلة أطلق للدلالة على موقفهم كأناس متعددين محايدين بين
طرفي رجال الدين والسياسة^(٢٠) .

(١٩) عبد الرحمن بندي التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية (دراسات تكبير المستشرقين)

ص ١٨٠ و ١٨١

(٢٠) نفس المصدر : ص ١٨٣ .

ومهما يكن الأمر فإن الموقف السلبي الذي اتخذته المعتزلة لا يعتبر موقفاً وسطاً . فالحق أن الخوارج تشددوا وتعسفوا وكهروا ما شاء لهم أن يفعلوا وأصبح المجتمع الإسلامي نهياً لحروبهم وقتلهم التي ذهبت بالطمانينة وهرت كيان المسلمين ، إلى جانب الأخذ بأرائهم المتطرفة من هدم المجتمع الإسلامي هدماً . فإذا اتخذ أهل السنة موقفاً آخرأ بعدم تكفيرهم مرتكبي الكبائر والاعتداد بكافة تصرفاتهم فإن هذا هو الموقف الوسط الحقيقي .

أما الانعزال والحياد فإنه سلبية مطلقة لا تعنى اتخاذ الموقف الوسط بأي حال .

اليعة لعل بن أبي طالب :

هرع المسلمون إلى علي بعد مقتل عثمان يطيبون تولى قيادتهم في هذه الظروف العصيبة ، لإجماعهم على تفضيله على باقي الصحابة . ويقارن سعد بن أبي وقاص بينه وبين غيره ، ويجمع لـ إيجاز ميراث علي على سائر القادة حينذاك بتفضيله من خطاب له إلى معاوية يقول فيه : « غير أن علياً قد كان فيه ما فيها ولم يكن فيها ما فيه » (٢١) .

وبمثل هذا الإيثار والتفضيل تكاثف المسلمون على بيعة علي يرغبونه في قبولها وهو عنها معرض ولم يقبل إلا بعد إلحاح الناس عليه والتلويح له بالفتنة المنتظرة لو لم يحسم أمره ويقودهم في تلك الآونة الخطيرة .

فلم يكن علي إذاً مقبلاً على الخلافة مرحباً بها ساعياً إليها ، وإنما ترخر كتب التاريخ بما يشبه إرغامه على قبولها تحت ضغط فتنة مقتل عثمان التي رزمت بها الأمة الإسلامية . فقد هرع إليه وجوه المهاجرين والأنصار « وناشدوه الله يعمل على حفظ الأمة وصيانة دار الهجرة .. ورأى القوم ذلك لعلمهم وعنده بأنه أعلم من بقي وأفضلهم وأولاهم بهذا الأمر » (٢٢) .

(٢١) تاريخ الخلفاء : ج ٢ ، ص ١٦٢ .

(٢٢) الباقلائي : التمهيد ، ص ٢٢٩ و ٢٣٠ .

ومع هذا فإنه أصر على أن تتعقد البيعة به وفقاً لمبدأ الشورى الذى سار على نهجه الأولون « فمن رضى به أهل الشورى وأهل بدر فهو الخليفة فنجتمع وننظر فى هذا الأمر » (٢٣).

وكان أول من بايعه طلحة .. ثم تلاه الزبير طالباً البيعة لعل « وقد تشاورنا فرضينا عليها فبايعوه وأما قتل عثمان فإننا نقول فيه إن أمره إلى الله » (٢٤).

وقامت بيعة طلحة والزبير نيابة عن المهاجرين ، كما انعقدت له بيعة الأنصار على لسان ممثلهم وتمخلف عن البيعة ثلاثة من قريش هم : مروان بن الحكم وسعيد بن العاص والوليد بن عتبة .

وكان عذر المتخلفين ما ورد على لسانهم إجمالاً ، حيث وضعوا شروطاً للبيعة هي أن : « تضع عما أصابنا وتعمى لنا عما فى أيدينا وتقتل قتلة صاحبنا » (٢٥).

وكانت هذه الشروط فى الواقع هي أول ما علقته به بيعة فى أثناء تولي خلافة الخلفاء الراشدين الأربعة . إذ أن ما دار من مناقشة وتشاور الستة قبل وقوع الاختيار على عثمان من قبل ، كذلك ما كان من اشتراط عبد الرحمن بن عوف على كل من عثمان وعلى للعمل بكتاب الله وسنة الرسول والخليفين على النحو الذى بيناه آنفاً فى الفصل السابق - فلا يسمى شروطاً وإنما تحديداً لخط لسير ووضع معالم الخطوط العريضة للسياسة التى ألزم الخليفة باتباعها حينذاك .

أما هنا فإننا أمام شروط مفصلة لا تتم البيعة إلا بعد قبوله لها . وهو ما لم يرضاه فليس من طبيعة شخص كهلى امتاز بصفات قل أن يوجد مثله فى غيره . من حيث العلم والتقوى والشجاعة أن يقبل أن يحيد عما حطه كتاب الله وسنة الرسول ﷺ ويأتى أن ينقاد إلى الخلافة باغراء كهذا يحمله على ترك الحق وهو الذى كان يرفض توليها .

(٢٣) الإمامة والبيعة ، ص ٤٣ ، ج ١ المنسوب لابن تيمية

(٢٤) المصدر السابق : نفس الصفحة ، (٢٥) يعقوب ج ٢ ، ص ١٥٤ .

وقد ألقى في وجوههم بيعتهم المعلقة على تلك الشروط : « فمن ضاق
عنه الحق فالباطل عليه أضيق وإن شئتم فاحقروا بملاحقكم » (٢٦) .

أما فيما يتعلق بمطالبتهم إياه بقتل قتلة عثمان فإنه رد عليهم بقوله :

- « فلو لزمى قتلهم اليوم لزمى قتالهم غدا ، ولكن لكم أن أحملكم على
كتاب الله وسنة نبيه » (٢٧) واستيع هذا بوضعه تخطيطاً أسامياً لسياسته المبنية على
تدعيم حقوق الله وتنفيذ العدالة بوضوح لا يحتمل اللبس فيقول :

« أما وصي عنكم عما في أيديكم فليس لي أن أصع حق الله .. وأما
دعائي عما في أيديكم فما كان لله والمسلمين فالعدل يسعكم » (٢٨) .

ومع هذا كله فإن الباقلاني ينرى لمثل هذه الاعتراضات ووضع الشروط
أو حتى التخلف عن بيعة علي ، فيرى أن إمامة علي منعقدة بالرغم من كل
ما حاول البعض من فرض شروط أو تقاعس آخريين عن البيعة « وليس تفسد
إمامة علي بخمس من عقدها له ولا بالتأويل عليه بأنها عقدت على شروط فيها ولا
بوهنها تعود من قعد عنها » (٢٩) .

وبقي أن نستدل من كافة هذه الوقائع - سواء عن طريق الاستدلال
بترتيب خطوات البيعة أو بتتبع أقوال علي ومؤيديه - على فكرة النص أو الوصية
بواسطة الرسول صلوات الله عليه .

فيها هو الاتساق التاريخي المنظم الحلقات من واقع أحد المصادر الشيعية
نفسها وهو تاريخ العقبى يؤكد امتناعه أول الأمر عن البيعة فلم يتلهف ولم
يصالب .. وإنما حرص كل الحرص على أن تعتقد له بنفس الطريقة التي سار على
منوالها سابقوه ورفض بإباء وشمم المصالب والشروط .

(٢٦) تاريخ العقبى : ص ١٥٥

(٢٧) نفس المصدر والصفحة

(٢٨) المرجع السابق : نفس الصفحة

(٢٩) الباقلاني : التمهيد ، ص ٢١٢ .

كما أنه لم يرد ذكر النص أو الوصية على لسانه قط . فإذا وجدت بعض الأقوال التي يحتمل تأويل الشيعة لها فيما بعد - وهي متناثرة هنا وهناك ، فمن الملاحظ أنه لا رابط بينها بل وتقدم المصادر الشيعية ما ينفيها ويقضيها .

فإنه جاء على لسان خطيب الأنصار :

« والله يا أمير المؤمنين لئن كانوا تقدموك في الولاية فما تقدموك في الدين ، ولئن كانوا سيقوك أمس لقد لحقتهم اليوم ، ولقد كانوا وكنت لا يخفى موضعك ولا يحفل مكانك ، يحتاجون إليك فيما لا يعلمون وما احتجت إلى أحد مع علمك » (٣٠) .

أما ما ورد بواسطة على نفسه في كلام طويل موجه إلى ابنه الحسن في مجال الدفاع عن نفسه لمقتل عثمان كقوله : « وأيم الله يا بني ما زلت مبغياً على منذ هلك جدك » (٣١) .

فإن تخرج مثل هذه العبارات والأقوال لا يبرهن على ستناد الشيعة إلى نظرية النص لأنه لو كان الأمر كذلك لظهر من السياق الوارد لواقعة البيعة بواسطة هذا المصدر الشيعي .

ومما يناقض هذه الأقوال وما يستخرج منها من معاني ، وما نفاه صراحة .

« إما أن يكون عندي عهد من رسول الله ﷺ فلا والله ، ولكن لما قتل الناس عثمان نظرت في أمري فإذا الخليفة اللذان أحداها من رسول الله ﷺ قد هبكا ولا عهد لهما وإذا الخليفة الذي أخذها بمشورة المسلمين قد قتل وخرجت ربقة من عنقي لأنه قتل ولا عهد له » (٣٢) .

أو من أقواله التي جمعها اليعقوبي مثل :

(٣٠) تاريخ اليعقوبي : ج ٢ - ص ١٥٥ .

(٣١) الإمامة والسياسة : ص ٤٥ و ٤٦ .

(٣٢) الإمامة والسياسة : ص ٧١ .

- والأئمة من قريش ، خيارهم على خيارهم ، وشرارهم على شرارهم (٣٣) .

ويثبت الدكتور المشار بما لا يدع مجالاً للشك أن كلمة الشيعة لم يرد ذكرها عن الإطلاق حتى هذه المرحلة من تاريخ الإسلام إذ لم يذكرها أى من العقول أو المسعودى وهما مؤرخان شيعيان (٣٤) .

والدليل الأول على أن ما وضع بشأن النص أو الوصية إنما أتى فى زمن متأخر . على أن أول ماسجاء ذكرها فى الكتاب الذى وجهه الشيعة إلى الحسين بعد موت الحسن فيما يلى نص هذا الكتاب :

« بسم الله الرحمن الرحيم .. للحسين بن على من شيعته وشيعة أبيه أمير المؤمنين ما أعظم ما أصيب به هذه الأمة عامة وأنت وهذه الشيعة خاصة هلاك ابن الوصى وابن بنت النبى علم الهدى ونور البلاد المرجو لإقامة الدين وإعادة سير الصالحين .. ونحس شيعتك المصابة بمصيبتك المحزنة يحزنك المسرورة بسرورك السائرة بسيرتك المنتظرة لأمرك .. » (٣٥) .

وان وجدت مثل هذه الوصية لحرص على أن يتولاها أبناؤه من بعده ولكن وصيته النبى أوصى بها المسلمين على أثر طعنة يد اللعين ابن ملجم لا تشير بكلمة واحدة إلى هذا المعنى ، وإنما يحرص الحرص كله على التمسك بكتاب الله وسنة نبيه صلوات الله عليه بشأن أقرانه من الصحابة الأولين .

أنه أوصى بالشهادتين ، وخص ولديه وأهل بيته ومن بلغ كتابه بتقوى الله وجتماع الشمل دون الفرقة .

كما حرص على الوصية بدوى الأرحام والأيتام والجيران .. وشدد فى التمسك بكتاب الله وفروض الدين من إقامة الصلاة وحج البيت وصيام رمضان والجهاد فى سبيل الله والزكاة .

(٣٣) تاريخ العقول : ج ٢ ، ص ١٨٧

(٣٤) نشأة الفكر : ج ٢ ، ص ١٥

(٣٥) تاريخ العقول . ج ٢ ، ص ٢٠٣ .

وحدث على إقامة العدل ودحض الظلم في أمة الإسلام . وأوصى بالفقراء
والمساكين وأصحاب النبي ﷺ .

وجمع في وصيته أيضاً الخبز على التحل بلخصال الحميدة من التواضع
والبر .

وهكذا لم يترك مبدأ من المبادئ القويمة التي أقي بها الإسلام إلا وأوصى بها
وحدث على التمسك بها وحرض أهله وأهل بيته خاصة والمسلمين عامة على فعل
المعروف والنهي عن المنكر ، وجاءت هذه الوصية خالية تماماً من العهد لأحد
من أولاده أو لشخص آخر من المسلمين . فإن ما استحوذ على اهتمامه في هذه
الساعات التي يقترب فيها من الموت هو تأكيد المعاني السامية التي وضعها الإسلام
وإظهار الأسس القويمة التي بنى عليها فهو يوصي : (بتقوى الله ربنا ولا تموتن إلا
وأنتم مسلمون واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا فإني سمعت رسول الله ﷺ
يقول : « إصلاح ذات البين أفضل من عامة الصلاة والصيام » .. وكقوله :
« الصلاة الصلاة . لا تغفلوا في الله لومة لائم فإنه يكفيكم من بنى عليكم
وأرادكم بسوء قولوا للناس حسناً كما أمركم الله ولا تتركوا الأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر فيروى الأمر عنكم وتدعون فلا يستجاب لكم » (٣٦) .

ولا غرو فإن المدرسة التي خرجت أصحاب رسول الله ﷺ لم تعد عن
الخطوط التي وضعها لهم معنهم الأول ﷺ وظلت تعض عليها بالواجد إبان
حياتها وتلقى بها لمن يلحقها .

فهل لو كان على تلقي مثل هذه الوصية من النبي ﷺ لأنكرها أثناء حياته
وعند مماته ؟ إن هذا أمر بعيد عن التصديق .

وسدعم هذه الملاحق فيما بعد بالأدلة التي قسمها لما أهل السنة تبعاً ، إذ
أجمعوا على نفي وجود الوصية أو النص على خلافة علي ، وبرهوا على ذلك بأدلة
دامغة ستأتي في موضعها من البحث .

(٣٦) مقاتل العبايين : ص ٤٥ (الوصية من ص ٣٨ إلى ٤٠) .

نظرة تحليلية لموقف طلحة والزبير من بيعتهما لعل :

كان طلحة أول من صعد المنبر فبايع علياً كما قلعنا ، وإن لم تصدر بيعته عن طيب خاطر كما يبدو ، واعتذر فيما بعد بأنه أرغم على ذلك بحد السيف . ثم تلاه الزبير فكان ترتيبه عقب طلحة مباشرة

ولهذا يبدو غريباً عودتهما لإعلان الحرب على عليٍّ ومطالبته بدم عثمان ، ولهذا السبب أيضاً تضاربت الأسباب التي يقدمها الباحثون في تعليل نكث البيعة .

فمن قائل أن « الزبير مغلوب بغلبة أهله ويطلبه بذنبه » ، أو أن طلحة « لو يجد أن يشق بطنه من حب الإمارة لشقه » (٣٧) .

أو أن طلحة كان يأمل ولاية اليمن بينما لا يشك الثاني في العراق ، وهو السبب الذي من أجله صرف على عنهما ولاية هذين القطرين إذ يقول : « ولولا ما ظهر لي من حرصهما على الولاية لكان لي فيهما رأي » (٣٨) .

كما يسط لنا ابن قتيبة نقاشاً دار بينهما وبين علي ، يستنتج منه أن هدفهما من البيعة أن يكونا شريكاه في السلطة ، وهو ما أثار دهشة علي لاستبعاده تماماً مثل هذه المشاركة ولأن البيعة تمت في اعتقاده على السمع والطاعة كما ينبغي أن تكون ، « أما الشركة فهي في القول والاستقامة والعون على العجزة والأولاد » (٣٩) .

ومن المحتمل أن هذه الأسباب المتشابكة بين المطالبة بدم قتلة عثمان ، والرغبة في ولاية إمارتي اليمن والعراق ، ومشاركة علي في الحكم وتصريف أمور المسلمين ، هي التي أوجدت التضارب في النتائج عند الباحثين المحدثين .

(٣٧) الإمامة والسياسة : ص ٤٤ .

(٣٨) ارجع السابق : ص ٤٨ . الإمامة والسياسة : ٢ . نفس المصدر ص ٤٧ .

(٣٩) علي إبراهيم حسن : بناء من لي التاريخ الإسلامي نصيب . ص ٣ .

وقد كثرت التعليقات والتحميات ، فهي إما أن « كلا من طلحة والزبير يريد الخلافة لنفسه »^(٤٠) أو أن طلحة والزبير - وهما على رأس خصوم عثمان - استطاعا الاستفادة من الاستياء العام « مع أنهم كانوا يعتبرون من واجهم الدفاع عن الثيوقراطية الصحيحة ضد إدارة عثمان الديوية فلم يجرأوا على النضال جهاراً ، بل تركوا هذه المهمة البغيضة لأهل الأمصار الذين تركرت في أيديهم قوة الإسلام المادية على كل حال »^(٤١)

وهذا الرأي الأخير الذي استحدثه بروكلمان حيث وصع هذه الشخصيات في نماذج جاهزة فكأن الموضوع ينحصر في خطط ومؤامرات تحاك على موال ما يتم على مسرح السياسة في العصر الحديث مع بعد الشقة واختلاف الشخصيات وظروف الحياة ويجهل بروكلمان - أو يعذر بمعنى أصح - في عجزه عن تقدير مثل هذه الشخصيات التي تسبحت بليجان فريد في نوعه وكان لتصرفاتها بواعث أخرى لا يسهل على باحث عرق البيئة الثقافية تقديرها^(٤٢)

(٤٠) غي إبراهيم حسن : تلاء هن في التاريخ الإسلامي نصيب . ص ٣٠

(٤١) بروكلمان : تاريخ الشعوب الإسلامية - ج ١ ص ٢٥

(*) وموجه عبدة الباحثين في لتاريخ الإسلامي لد سيج لدى حظه الأستاذ سيد قطب - رحمه الله تعالى - في كتابه (في التاريخ فكرة ومبدأ) حيث يقول : « لإدراك معومات النفس البشرية جيداً روحية وفكرية وحيوية ومعومات حياة البشرية جميعها : معوية ومادية ، وأد يتح روحه وفكره وحسه للحادثة ويستجيب لوقوعها في مداركه ولا يرفض شيئاً من استجاباته ما إلا بعد تحقيقه ونقد فاما إذا كان يتفاهل بأدء دى يسه وهو معطل الروح أو الفكر أو حس عن عمد أو غير عمد ، فإن هذا التعطيل المتعمد أو غير المتعمد ، يحرمه استجابة معينة للحادثة لتاريخية أى أنه يحرمه عنصر من عناصر إدراكها وفهمها على الوجه الكامل ومن ثم يجعل تصرفه لها محطك أو ناقصاً

هذه الاستجابة الناقصة هي أول ظاهرة نسم بها بحوث العربية عن الموضوعات الإسلامية ، ذلك أن هناك عنصراً ينقص الطبيعة العربية بصفة عامة لإدراك حياة بشرية بصفة عامة ، و«حياة الإسلامية على وجه الخصوص عنصر لروحية لحييه - وبخاصة في لعصور الحديثة بعد غلبه النظريات المادية والطريقة التجريبية على وجه أخص - وكلمت كاتب هذه الموضوعات الإسلامية ذات صبه وثيقة بالفترة الأولى من حياة الإسلام كان نقص الاستجابة إليها أكبر في اسقلية العربية الحديثة

وبذلك يتضح أن : « ما في تناول المؤرخين العربيين لتاريخ الإسلامى من نقص طبيعى في الإدراك ونقص طبيعى في تفهم ، ونقص طبيعى في التصور والتصور ، فالتعادم عنصر من عناصر الاستجابة للحادثة =

وهو يتعرض لمثل هذه الشبهات العملاقة في التاريخ الإسلامي وإصداره الحكم المتسرع بماقص نفسه ، لأنه في مقدمة كتابه (تاريخ الشعوب الإسلامية) يرى أن كتابة تاريخ الدول الإسلامية لا يزال ضرباً من المعلول الخطرة لأن المصادر لم تُعد بعد في يد الباحثين كما أنها لم تخضع للتحليل النقدي بعد ، وليس يجزؤ فرد واحد على النهوض بهذا العبء (١٢) .

« أو ضعفه ، لا بد أن يقابله نقص في القدرة على النظر إلى الحادثة من شتى جوانبها وصياح عنصر من عناصر التقويم والحكم ، لا يؤمن معه سلامة هذا الحكم ، أو على الأقل لا يسم على علته هذا النقص بعد عيب في منهج العمل لتاريخي ذاته ، وليس مجرد خطأ جزئ في تفسير حادثة أو تصوير حاله ومن ثم فاسيح الأورفي في البحث بسبب تعطيل أحد عناصر الاستجابة سواء كان ذلك ناشئاً عن الطبيعة لعربية دينها ، وملاسات حياتها البيئية والتاريخية ، أو ناشئاً عن تعمد المؤرخ الأورفي تعطيل هذا العنصر ، استجابة لتهيج معين في الدراسة هذا المنهج غير صالح لتناول الحياة الإسلامية وثمة سبب للشك في قيمة الدراسات التاريخية لعربية للحياة الإسلامية ، ذلك أنه لا يحق أن كل امرئ يختص في شكله باختلاف رايه الرؤية ، وكذلك لشأن في الأحساب والوقائع والأورفي بطبيعته مبال إلى اعتبار أوربا هي محور العالم ، فهي نقطة الرصد في نظره ، ومن هذه الزاوية ينظر إلى الحياة والناس والأحداث .

وإذا كان بيتياً أن أوربا لم تكن هي محور العالم في كل عصور التاريخ ، وكان الأورفي لا يملك اليوم أن يتخصص من وهم وضعها العناصر حين ينظر إلى الماضي أدركته مدى انحراف الزاوية التي ينظر بها الأورفي للحياة الإسلامية التاريخي ، ومدى أخطاء الرؤية التي يصطر عليها اضطراراً ، ومدى أخطاء التصوير والحكم الناشئة من هذه الرؤية المعيبة .

دلت كلمة على افتراض الراحة العلمية المطلقة ، ونقاء الأسباب التي تؤثر على هذه الراحة فإذا نحن وضعنا في الحساب ما لا بد من وضعه ، وما لا يمكن جدياً إغماله من أسباب ملحة ظاهرة عميقة طويلة الأجل ، متجددة البراءت تؤثر في نظرة الأورفي للإسلام ، وللحياة الإسلامية وبلغام الإسلام ، من اختلاف في المعيلة ، إلى كراهية هذا الدين وأهله ، بل ذكريات تاريخية مريرة في الأندلس وفي بيت المقدس وفي الأستانة وفي سواها ، إلى صراع سياسي واقتصادي واستعماري ، من ثروات شخصية والتوجعات فكرية . إلى آخر تلك البواعث القديمة المتجددة أهدأ .

إن نحن وضعنا في الحساب ذلك كله ولا بد أن نصنع لتصبح الأمور في مصابي - وأضعا إليه خطأ المنهج وعيباً امريئة أمكن أن نقرر قيمة الدراسات لأوربية في الحقل الإسلامي وخاصة في التاريخ - قدرها الصحيح ، وأن نحرر التحرر المعنى الواجب لا من قبول هذه الدراسات على عللتها ، بل من قبول المنهج لدى قامت عليه ، أو محاولة إتباعه في دراساتنا الإسلامية على وجهه خطي .

[من ص ٣٧ إلى ص ٤٦ طبعه دار الشروق]

(١٢) مقدمة كتابه (تاريخ الشعوب الإسلامية) .

فندقى إدا بتعليلاته جانباً ، وعود إلى الوقائع الثابتة تاريخياً كما حدثت لأنها تهديم استنتاجاته :

فإنه بمجرد ظهور الحقيقة أمام كل من طلحة والزبير كفا عن القتال ، فإن طلحة ارتج الأمر عليه بشأن قتل عثمان لأنه يقول : « تالله ما رأيت كالوم قط شيئا من قریش أصبح منى إلى والله ما وقفت موقفاً قط إلا عرفت موضع قدمي فيه إلا هذا الموقف » .

وعندما ذكر على الزبير بكلام رسول الله صوات الله عليه انصرف عن المعركة (٤٣)

ويقرر الأستاذ سعيد الأفغاني في بحثه القويم عن هذا الموضوع في كتابه (عائشة والسياسة) أن طلحة والزبير أحلصا في نيتهما في الصلح بدليل هذه الحجة التي تملكتهما كما كانا صادق البية في طلبهما الثأر لدم عثمان .

فهما يقبلان في عزم وقوة على الاستقلال توبة إلى الله بما قصرا في حق عثمان بدليل أنه لم يتمكن أحد من ردهما عما اعتزمناه بالرغم من المحاولات التي بذلت لاستئصال الفتنة قبل وقوعها ، كما وقع أيضاً في حجة قاتلة (٤٤) أما سعد بن أبي وقاص الصحابي المعاصر لهما فيقول :

« ولو لزما بيوتهما لكان خيراً لهما » (٤٥) .

السيدة عائشة أم المؤمنين ؛ (٥٦ أو ٥٧ أو ٥٨ هـ / ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ م) والفتنة :

كانت السيدة عائشة على رأس المطالبين بدم عثمان ، وساهمت باليد الطولى في معركة الجمل لما لها من تأثير في قلوب المسلمين ، فأجمعت حولها أهل البصرة

(٤٣) تاريخ اليعقوبي ؛ ج ٢ ، ص ١٥٨ و ١٥٩ .

(٤٤) عائشة والسياسة لسعيد الأفغاني ص ١٥١

(٤٥) تاريخ اليعقوبي ؛ ج ٢ ، ص ١٦٣ .

لما لها من هبة ورأى نافذ وحجة قوية في الرأي وامتلاكها ناصية البلاغة في
الخطابة : « ولولا وجودها في الجيش إلى جانب طسحة والوزير لما اجتمع حول
الأتين جمع ولا انتظم لهما شمل » (٤٦) .

وبقيت السيدة عائشة في مكة تندب عثمان وتؤلب الناس على قتلته
وتقول : « قتل عثمان مظلوما لأطلين بعده » (٤٧) .

وعوتبت أم المؤمنين لأنها كانت تعارض عثمان فيما قبل ثم نادى بقتل
القتلة . فسأها غمار بن ياسر : « أنت بالأمس تحرضين عليه ثم أنت اليوم
تبيكين » (٤٨) وقد دافعت عن نفسها فقالت : « أسهم استأبوه ثم قتلوه » (٤٩) . كما
حنفت بالذي « آمن به المؤمنون وكفر به الكافرون ما كتبت إليهم بسوداء في
بيضاء حتى جلست مجلبي هذا » .

فرأى البعض أن تزويراً حدث بواسطة دعاة الفتنة وسبب إليها (٥٠) .

وكان لثأر أم المؤمنين في نفوس الملتفين حولها السلاح الفعال في المعركة
ضد علي ولا غرو فهي العلة في الفقه الراوية للحديث حتى كان الأئمة يقولون
عها : « حدثني الصديقة بنت الصديق البرية المبرأة كما كان أكابر الصحابة
يسألونها عن الفرائض » (٥١) .

وهي التي أفرد لها الإمام الزركشي كتاباً تضمن ما استلركته على الصحابة
من أمور لعقه على رأسهم أبو بكر وعمر وعن عبد الله بن عباس إلى جانب
الاستدراكات العامة .

يقول الزركشي في مقدمة كتابه :

-
- (٤٦) عمر أبو النصر : حل وعائشة ، ص ٥١ .
(٤٧) الطبري : ج ٣ ، ص ٤٧٧ .
(٤٨) البلاذري : أسباب الأشراف ، ج ١ ، ص ٧٠ .
(٤٩) الطبري : ج ٣ ، ص ٤٧٧ .
(٥٠) نفس المصدر : ج ٣ ، ص ٤٦٨ (طبري) .
(٥١) ابن سعد : كتاب الطبقات الكبير ، ج ١ ، ص ٤٤ و ٤٨ .

« وبعد ، فهذا كتاب أجمع فيه ما تفردت به الصديقة رضى الله عنها أو خالفت فيه سواها برأى منها أو كان عندها فيه سنة بيّنة ، أو زيادة علم متقنة ، وأنكرت فيه على عمماء زمانها أو رجح فيه إلها آجلة من أعيان أوانها ، أو حررتة من فتوى ، أو اجتهدت فيه من رأى رأته أقوى » .

كما ضم بين دفتى هذا الكتاب من ضمن محتوياته فصلا بأكمله عدد فيها اثنين وأربعين من خصائص هذه الشخصية لهذه^(٥٢) .

هذا في عرض ما تميزت به أم المؤمنين السيدة عائشة من خصال ومواهب فضلا عما هان من مكانة في قلوب المسلمين .

موقعة الجمل وانهاؤها بندم طلحة والزبير وأم المؤمنين :

من التحليلات التى فصلناها آنفاً يبدو أن قيام هذه الحرب كان وراءها من الأسباب والدوافع أكثر مما يعرضه المؤرخون بهذه البسطة ، أى مجرد المطالبة بدم عثمان .

فلا شك أن الظروف هيأت لهذا النزاع ، وأن من الطوائف من سعت سعياً حثيثاً إلى وقوعه لنيل من المسلمين وأصعاف الدين الجديد الذى بدأ يتشرب وينمو على نطاق واسع ، ومما لا شك فيه أيضاً - من واقع التفاصيل الدقيقة المتشابكة التى تذكرها المصادر التاريخية - أن محاولات للتوفيق بذلت بين الطرفين لم يكتب لها النجاح ، إما بدخول من رغبوا فى إشعال نار الفتنة ، أو بقصور من جانب المحاولين لإصلاح ذات البين ، أو بعد العالوية العظمى من المسلمين عما حدث فإن السكان من بين مكة والمدينة والبصرة لم يعلموا بالموقعة إلا بما يقل إليهم النور من الأيدي والأقدام^(٥٣) .

(٥٢) الاجابة لإيراد ما سدرته عن عائشة عن لصحابه للر كشي (المقدمة من ٣١ و ٣٢ / ومن

٧٩ إلى ١٦٧ من ومن من ٤٦ إلى من ٧٦) .

(٥٣) لابن الأثير : الكمل ، ج ٣ ص ١١١

ويقف على رأس الراغبين في استمرار وقوع الفتنة حزب المسيئين ومن
مألهم من قتلة عثمان ولم يرضوا بأن يقبل الطرفان على الصلح وكان يوشك أن يتم
« فأسرعوا وباغتوا الطرفين بإشباب القتال » (٥٤).

واستتاج هذا الدور قائم على أن رأى الأطراف المتنازعة ألا يقتلوا حتى
يبدءوا يطلبون بذلك الحجة على الآخرين ، وقد نادى مبادئ كل من الفريقين
ألا تقتلوا مديراً ولا تجهزوا على جريح (٥٥).

بل أن على ذهب إلى أبعد من هذا في نفوره من بدء القتال ، فقد طلب من
أحد مؤيديه أن يحمل مصحفاً لينور به على أصحاب الفريق الآخر ، فلما تقدم
متطوع لهذه المهمة أمره أن يعرضه عليهم قائلاً : « هو بيننا وبينكم من أوله إلى
آخره ، والله في دمائنا ودمائكم » .

فحمله هذا المتى وظل يؤدي هذه المهمة العسيرة إلى أن قطعت يده اليمنى
فحمل المصحف بالمسرى ثم أدخله بصلره لما قطعت المسرى أيضاً . ثم قتلوه
حيثذ فقط قال على : « الآن حل قتالهم وطلب لكم لضراب » (٥٦).

فلم يكن القتال إذاً بادئ ذي بدء « من نية أحد الفريقين غير السعيين ،
لكنه لم يكن ينشب حتى نحى عن عدد من الضحايا لم يكن ليتوقعه أحد قط ، وكان
من خلف الفريقين حنفهما من أهل المدد واليوادى لا يشكون في أن القوم
خرجوا إلى الإصلاح لا ييغون قتالا » (٥٧).

ولهذا فإن القاضي ابن العرفي يضع وزر نشوب هذه الحرب على عاتق قتلة
عثمان ، استناداً على ما روى عن الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية ، والطبري في
تاريخه من أن الفريقين كانا يرغبان في الصلح . فبعث على عبد الله بن عباس ،
وبعض أصحاب الجمل محمد بن طلحة هادفين جميعاً إلى الصلح ولكن قتلة عثمان

(٥٤) سعيد الأماني : عائشة والسياسة

(٥٥) الطبري : ج ٢ ، ص ٥١٨

(٥٦) نفس المصدر : ص ٥٢٠ و ٥٢٢

(٥٧) سعيد الأماني : عائشة والسياسة ص ١٨٥ و ١٨٦ .

لم يتفق وما يتوه من فتن لكي يثقفوا وسط هذه المنة فاجتمعوا في السر على إنشابه الحرب ، فلما أنشبوها ظن كل فريق من الفريقين أن الآخر غدر به فنشب القتال بينهما « فاشتجرت الحرب ، وكثرت الفوغاء على البوغاء ، كل ذلك حتى لا يقع البرهان ، ولا يقف الحال على بيان ، ويخفى قتلة عثمان ، وإن واحداً في الجيش يفسد تدبيره فكيف بألف ١١ » (٥٨) .

ويذهب القاضي الباقلاني إلى نفس هذا الرأي ، لأن الفريقين لم يعترضا الحرب بعد أن تم الوفاق واتفقا على الصبح ، فلم يرض قتلة عثمان برفع راية السلام خشية الاستدلال عليهم ، فاجتمعوا وتشاوروا وتم اتفاهم على أن ينقسموا قسمين : منهم من ينضم إلى هذا الفريق بينما ينضم الباقي إلى الفريق الآخر من المعسكر ، فيصبح هنا أن طلحة والزبير قد غدرا ، ويصبح من في الجانب الآخر أن علي قد غدر ، وبهذا نشبت الحرب .

ويرى الباقلاني أنه لما كان كل فريق منهم دافعا لمكروه عن نفسه ، وامناعاً من الإشاطة بدمه فهذا صواب من الفريقين وطاعة لله تعالى ، إذا وقع القتال والامتناع منهم على هذه السبيل ، فهذا هو الصحيح المشهور ، وإليه نميل ، وبه نقول » (٥٩) .

ومما يبرهن أيضاً على أن طسحة والزبير والسيدة عائشة لم يهضوا في معارسة على بغرض الحرب منذ البداية ، لأنهم لم يصعدوا في إمامة على أو جرحوها كما أنهم لم يبايعوا شخصاً آخر غيره « فإنهم لم يهضوا إلى البصرة لحرب على ولا خلافاً عليه ولا نقضاً لبيعتة ولو أرادوا ذلك لأحدثوا بيعة غير بيعته » (٦٠) .

فقيامهم إذاً في وجه الإمام على لسد الفتق الذي وقع بمقتل عثمان ، فاجتمعوا في البداية ولم يبدأوا بالقتال ، وعلم قتلة عثمان بأن لسلام سيحل محل الفرقة والخضام وأنهم سيقعون تحت طائلة العقاب فاندسوا بين صفوف الفريقين ،

(٥٨) المواقم من المواقم : ص ١٥٧

(٥٩) التمهيد : ص ٢٣٣

(٦٠) ابن حزم - الفصل ، ص ١٥٨

فظنت كل طائفة منهما أن الأخرى هي البائدة ومن ثم نشب القتال « واختلط الأمر اختلاطاً لم يقدر أحد على أكثر من الدفاع عن نفسه والفسقة من قتلة عثمان لا يعترفون من شن الحرب واضرامه ، فكنتا الطائفتين مصيبة في غرضها ومقصدها مدافعة عن نفسها » (٦١) .

فإن الزبير سرعان ما رجع تاركاً الحرب ، واختلط على طلحة الأمر لا يدري أين الحقيقة في الاختلاط الكبير فأنه سهم ققتله .

أما السيدة عائشة فقد صاحبها الندم إلى آخر حياتها على اشتراكها في هذه الحرب ، واعتكفت بعدها لا تشارك في الحياة السياسية بل اتزوت تعبد وتحيب على من يسألها في أمور الدين .

ولهذا فإنها كانت عندما تقرأ آية : ﴿ وَقُرُونِ فِي يَوْمِكُنَّ ... ﴾ تبكي حتى تبل بحارها (٦٢) كما أنها إذا ذكرها أحدهم بموقعة الجمل ظلت تبكي حتى يظن من رآها أنها لن تسكت (٦٣) .

وظلت نادمة تائبة ما ترجع بذاكرتها إلى هذا اليوم إلا تملكها الحزن والجزع إلى أن ماتت . فلما سألوها عن رغبتها في الدفن مع رسول الله ﷺ قالت : « لا ، إني أحدثت بعده ، ادفنوني مع أزواج النبی في البقيع » (٦٤) .

ومن عباراتها التي تحمل أشد معاني الندم :

- ليتني لم أخلق .
- يا ليتني كنت شجرة أسبح وأقضى ما عني .
- والله لو ددت إلى كنت شجرة ، والله لو ددت إلى كنت مدبرة .

(٦١) المصدر السابق : نفس الصفحة (١ - الفصل) .

(٦٢) الذهبي : سير النبلاء - ج ٢ ، ص ٦ .

(٦٣) الطبري : ج ٣ ، ص ٥١٩ .

(٦٤) ابن سعد : الطبقات الكبير - ج ٨ ، ص ٥٠ .

لوددت أن الله لم يكن خلقني شيئا قط^(٦٥) .

ويقول ابن تيمية تعليقا وشرحا لما حدث :

« فإن عائشة لم تقاتل ، ولم تخرج لقتال ، وإنما خرجت بقصد الإصلاح بين المسلمين ، وظنت أن في خروجها مصلحة للمسلمين . ثم تبين لها فيما بعد أن ترك الخروج كان أولى . فكانت إذا ذكرت خروجها تبكي حتى تبل جفاتها .

وهكذا عامة السابقين ندموا على ما دخلوا فيه من القتال فتندم طلحة والزبير وعلى رضى الله عنهم أجمعين . ولم يكن يوم الجمل لهؤلاء قصد في القتال ، ولكن وقع الاقتال بنير اختيارهم^(٦٦) .

تناول الفرق الإسلامية للموقعة :

إن انقضاء معركة الجمل بعد وقت قصير من بدئها ، وانقضاء القوم بعودة الصفاء والوثام إلى النفوس بالصورة التي انتهت بها هذه الحرب فلم تترك ذيوها لها مثلما فعلت موقعة صفين فيما بعد .

فقد شرحنا موقف كل من طلحة والزبير ، وكذلك السيدة عائشة التي رجعت بعد المعركة نادمة تائبة ، بعد أن عززها على وكرمها واعترفت له بالإقامة بقولها : « قدرت فأسجح^(٦٧) » ثم قالت عنه فيما بعد : « إنه والله ما كان يبنى وبين على في القديم إلا ما يكون بين المرأة وإحمائها وأنه عندي على معتبتي لمن الأخيار » .

فقال على لما سمع حديثها : « أيها الناس ، صدقت والله وبرت ، ما كان يبنى وبها إلا ذلك ، وإنها لزوجة سيكم في الدنيا والآخرة^(٦٨) »

(٦٥) بعض المصنف والصيغة .

(٦٦) استقى من سراج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال للدهلي ص ٢٢٢ و ٢٢٣

بمقتضى حب الدين الخطيب - المطبعة السلفية سنة ١٣٧٤ هـ .

(٦٧) تاريخ المغفور : ج ٢ ، ص ١٥٩ .

(٦٨) الطبري : ج ٣ ، ص ٤٤٧ . ابن الأثير : الكامل - ج ٣ ، ص ١٠٢ .

وقد بدع على قمة التسامح والخلق الكريم إراء مقاتليه في هذه الموقعة جميعاً فقد ترحم عليهم وأمر بدفهم ، ودعى لقتلاهم بالرحمة والمفطرة من ربهم ، اللهم اعفر لنا ولهم ، وأمر أصحابه بالألا يقتلوا مذبذباً ولا يجهزوا على جريح ولا يكشفوا سترًا ولا يأخذوا مالا وعندما سئل عن سبب إحلال دمائهم دون أموالهم رد بقوله : « من صمغ عنا فهو منا ونحن منه ، ومن يخ حتى يصاب فعتاله منى على الصدر والنحر وهذه السنة في أهل القبلة » (٦٩) .

ولما سئل أيضاً عما إذا كان قتل الجمل مشركين أو منافقين ، أجاب : « من الشرك مروا ، إن المنافقين لا يذكرهم الله إلا قبيلاً ، إنما هم إخواننا بقوا علينا إنما اقتتلوا عن البغي ولم تقتل على التكفير » .

وقال الحارث بن حوط مرة لعل هذه العبارة : « أظن طلحة والزبير وعائشة اجتمعوا على باطل » فقال علي : « يا حارث ، إنه ملبوس عليك ، وإن الحق والباطل لا يعرفان بالناس ، ولكن .. اعرف الحق تعرف أهله ، واعرف الباطل تعرف من أتاه » (٧٠) .

انتهت الموقعة ولم تسفر عن الانشقاق الذي حدث في أعقاب موقعة صفين ونجم عنها فرقة الخوارج بنظيرتها في الخلافة . فحرب الجمل إذا لم يكن لها شأن في إيجاد معتقدات جديدة أو تحرب ومواقف ذات منهج خاص ونظرة مختلفة ، بخلاف ما كان من أمر حرب صفين التي انبثق عنها فرقة الخوارج بمعتقداتها ونظرياتها وتفكيرها ذي اللون الذي يميزها تمييزاً خاصاً ويشق بها صريقاً لم يسلكه أحد من قبلها .

وعلى هذا فإن حرب الجمل لم تترك إلا آثار بصماتها على الفرق الإسلامية التي تناولت أصحابها بالبحث والنظر فصبوت البعض وحطت البعض الآخر ومنها من تفرد بنظرة خاصة :

(٦٩) ابن عبد ربه : العقد الفريد . ج ٣ ، ص ١٠٥

(٧٠) تاريخ اليعقوبي ١ ج ٢ ، ص ٢٤٨

١ - فلما أهل السنة صوبوا علياً في حروبه بالمواقع الثلاثة ، أى الجمل
وصمير والنهروان ، واعتزوا بإمامة علي إبان خلافته لأنه صاحب الحق فيها ،
واعتقدوا بتوبة كل من طلحة والزبير لأشهما رجعا عن الحرب ، فقد قتل الزبير
بإحدى السباع بيد عمر بن حرموز بعد نصرانه ، وقتل طلحة بسهم رماه به
مروان بن الحكم لما هم في الأثر بالانصراف . وأن السيدة عائشة هي الأخرى لم
تخرج إلا بقصد الإصلاح ، فعنها هو صبة والأرد على رأيها وقاتلوا علياً دون إدتها
حتى كان من الأمر ما كان . (٧١)

٢ - وما يتفق عليه الخوارج على تعدد مرفهم زعمهم أن علياً وعثمان
وأصحاب الجمل والحكمين وكل من رضى بالحكمين كفروا كلهم (٧٢)

وأورد البغدادى هذا المعنى بشيء من التفصيل فذكر أن الكعبى اعتبر
ما يجمع الخوارج مع اختلاف ملابها « أكفار على وعثمان والحكمين وأصحاب
الجمل وكل من رضى بتحكيم الحكمين .. والاكفار بارتكاب الذنوب ...
ووجوب الخروج على الإمام الجائر » ثم قدر بين ما ذكره الكعبى وبين ما يراه
الإمام الأشعرى فيقول : « وقال شيخنا أبو الحسن الذى يجمعهما تكفير على
وعثمان وأصحاب الجمل والحكمين ، ومن رضى بالتحكيم وصوب الحكمين
وأحدهما ووجوب الخروج على السلطان الجائر ، وم يرض ما حكاه الكعبى من
إجماعهم على تكفير مرتكبي الذنوب » .

ويعلق البغدادى على هذا بأن الصواب في جانب الإمام الأشعرى أما
الكعبى فقد أخطأ في دعواه (٧٣) .

إلا أن الخوارج في تكفيرهم لعل بمصنوعين بين مرحلتين :

١ - المرحلة الأولى التى حارب فيها طلحة والزبير وعائشة وأتباعهم في

(٧١) البغدادى : الفرق بين الفرق ، ص ٢٤٢

(٧٢) الأسمراني : البصير في الدين ، ص ٤٦

(٧٣) البغدادى : الفرق بين الفرق ، ص ٥٥

يوم الجمل ، فإن عليا كان مصيباً وعن حق في قتالهم أما هم فقد كفروا بقتالهم عليا وكذلك الحال عن قتال علي معاوية وأصحابه بصفين .

٢ - المرحلة الثانية عند قبوله للتحكيم فقد كفر .

ولم يظعن أهل السنة كما أسلفنا - في أحد من الفريقين سواء على أو أصحاب الجمل ، واعتبروا إسلامهما صحيحاً معاً ، وقد أخطأ أصحاب الجمل دون أن يكون هذا الخطأ كفراً ولا فسقاً وإنما كانوا « عصاة مخطئين » فلا تسقط شهادتهم .

٣ - وانعرد واصل بن عطاء (١٣١ هـ - ٧٤٨ م) شيخ المعتزلة باعتقاد جديد لا يتبع هذا أو ذاك ، فاعتبر أن فرقة الفريقين فاسقة « لا بأعيانهم وأنه لا يعرف الفسقة منهما » (٧٤) .

فأجاز أن يكون المسقه إما علياً وأتباعه ، أو طلحة والزبير والسيدة عائشة وأتباعهم فالنتيجة لإعتقاده إذاً أنه إذا شهد من هذا المعسكر على واحسن والحسين وابن عباس وعملار بن ياسر ، أو من المعسكر الثاني عائشة وطلحة والزبير لم يقبل شهادتهم قائلًا . « لو شهدوا جميعهم على باقة بقل لم أقبل » (٧٥) .

وسار أتباع واصل بن عطاء فرقة الرافضية من المعتزلة كما يسميهم الإمام فخر الدين الرازي إذ أن تقسيمه لمعتزلة جعل لهذه الفرقة السمة الخاصة التي تميزهم عن سواهم لأن مذهبهم « إن علياً وطلحة إن شهدا في شيء واحد فشهادتهما غير مقبولة . وإن شهد فيه كل واحد منهما مع شخص آخر فشهادته مقبولة » (٧٦) .

وقد هاجم أهل السنة واصل بن عطاء لإعلانه هذا ، ونجد شيماء البغدادي في بعض الشيعة من الروافض الذين اعتزلوا ، فيقول : « ولقد سبخت عيون

(٧٤) نفس المرجع : ص ٩٩ و ١٠٠

(٧٥) الأسفراييني : التبصير في الدين ، ص ٦٦

(٧٦) الإمام فخر الدين الرازي : اعتقادات فرق المسلمين والمشركين . ص ٤٠ .

الرافضة القائمين بالاعتزال بشك شيخ المعتزلة في عدالة علي وأتباعه . ثم يتبعه
بشعر يهاجمه فيه بقسوة :

مقالة ما وصلت بوصل بل قطع الله به أوصالها^(٧٧)

كما يعلق الأسفرايني متعجبا : (٤١٨ هـ - ١٠٢٧ م)

« هذا قول شيخ المعتزلة الذي به يقتضرون في أعلام الدين وأعيان الصحابة
وليس العجب من المعتزلة حين تابعوا واقتضروا به ويقولوه ، بل العجب من
الروافض حين اقتضروا بقوله وانتحلوا مذهب ، وهذا قوله في علي وأصحابه ،
وكيف يوالون علياً وأولاده ويذهبون إلى مذهب هذا الشيخ الصال الذي يقول في
علي وأولاده ما ذكرناه »^(٧٨) .

(٣٠٠ هـ - ٩١٢ م)

ويدافع الحسن الخياط المعتزلي ، عن شيخه هذا ، فيفسر ما ذهب إليه
وأصل من عطاء تفسيراً آخر ، فالقوم عنه - أي عند وأصل - أتقياء أبرياء
مؤمنين يشهد لهم بمجاهداتهم وسابق أعمامهم الجليلة وهجرتهم مع رسول الله ﷺ .
فهم إذا حاربوا بعضهم بعضاً التبس الأمر عليه فلم يعرف من منهم المصيب ومن
المخطئ ، وقال : « لقد علمنا أنهم ليسوا بمحققين جميعاً ، وجائر أن تكون إحدى
الطائفتين محقة والأخرى مبطلّة ، ولم يتبين لنا من حق منهم من المبطل فوكلنا أمر
القوم إلى عامله ، وتولينا القوم على أصل ما كانوا عليه قبل لقتال ، فإذا اجتمعت
الطائفتان قلنا : قد علمنا أن إحداكما عاصية لا ندري أيكما هي »^(٧٩) .

كما يؤيد الخياط ما روى عن اجتماع علي وطلحة والزبير بالبصرة للمناظرة
ولكن أصحابهم هم الذين بدأوا القتال على كراهة منهم ، فإن الزبير قال عند
نشوب الحرب : « سبحان الله ، ما ظننت أن فيما جنا له يكون قتال » . وهو

(٧٧) البغدادي . الفرق بين الفرق . ص ١٠٠ .

(٧٨) التبصير في الدين . ص ٦٦ .

(٧٩) الانصار ولورد على ابن الروملي الملحد . ص ٩٧ .

ما تأيد أيضاً بقول علي : « أرجو أن أكون أنا وطلحة والزبير من الذين قال الله فيهم : ﴿ ونزعنا ما في صدورهم من غل إخواناً على سرر متقابلين ﴾ » (٨٠) .

ولكن المعتزلة عندما خاصوا في هذه المسألة بعد واصل انقسموا فريقين : منهم من وافقه وخالفه آخرون .

« ومن أهم مخالفه تلميذه أو صديقه بمعنى أدق - عمرو بن عبيد ابن باب مولى بن تميم ، الذي شارك أصلاً في جميع عقائده ولكنه يختلف عنه في فكرته عن علي وأعدائه ، فهو يرى فسق كلتا الفرقتين المتقاتلتين » (٨١) .

٤ - أما شيعة علي ، فكانت تفسق الفريق الآخر فسقاً ظاهراً وباطناً (٨٢) .

المصواب مع علي :

وقف أهل السنة يدافعون عن علي في حربه ضد أصحاب الجمل ، وأعطوه الحق كله في دفاعه عن خلافته بالسيف ، متسلحين بطرق المتكلمين في الحجاج وإقامة الحجة ببراهين قاطعة .

فليس من حق المطالبين بدم عثمان أن يتولوا الحكم بدلاً من علي ، لأن طالع الدم إذا تهم القاضي لا يوجب الخروج عليه ، وإنما يطلب الحق عنه فحسب ، وإن اتهموه هو نفسه بقتل عثمان ، فإن أصحاب رسول الله صلوات الله عليه يصيرون متهمين جميعاً - بمن يقيمون في المدينة - « لأن ألف رجل جاءوا لقتل عثمان لا يعلون أربعين ألفاً » (٨٣) أي أنهم تقاعلوا عن نصرته .

وقد بغى عليه محاربوه لأنه هو الإمام الحق ، ولكن يجب أن يحسن النظر بهم لأهم قصود الخير وإن أخطأوه . أما قصد السيدة عائشة فإنه تسكين لثائرة

(٨٠) المرجع السابق . ص ٦٠

(٨١) الدكتور انشار : شاة الفكر الفلسفي في الإسلام ج ١ ، ص ٤١٩ ، ط ٦٥ .

(٨٢) المصدر السابق : ص ٨٧ .

(٨٣) أبو بكر ابن العرف : المواصم من القواصم . ص ١٦٤ - ١٦٦

بإحاطان في تعديم المفضول على من هو أفضل منه مناباً ونسباً^(١٥٨).

ووجه الاختلاف بين رأى الإمام زيد وما أعده الشيعة في عصره أن الكيسانية ترى الإمامة في محمد بن الحنفية - وهو علوى وليس بفاطمى - بينما الإمام عبد الشيعة الإمامية يجب أن يكون في فاطمة من أبناء الحسن والحسين كما أسلفنا .

ومع أن هذا الأصل من أصول الإمام زيد هو الوحيد الذى تنفوخ عنه رائحة التشيع^(١٥٩) فقد أعضب فريقى الشيعة في ذلك الوقت وتصلت الزيدية كيهب مستقل عن الكيسانية والإمامية .

ثالثاً : الإمام غير معصوم :

دأب الإمام زيد على تحصيل الأصول والفروع لكى يتحلى بالعلم كما يذكر الشهرستانى وتلميذ على واصل بن عطاء شيخ المعتزلة^(١٦٠) ثم كانت رحلاته العديدة التى استمع خلالها إلى آراء الشيعة - كل هذا جعله يعد اعتقادات الفرقى الشيعة وخاصة آراء الغلاة منهم .

إن الأئمة من أهل البيت النبوى لم يتأدوا أبداً بعصمة الأئمة ولكن أتباعهم فعلوا هذا^(١٦١) فأوقفهم الإمام زيد عند حدهم فلا عصمة ولا قداسة للإمام عنده لأنه خرج من حصيلته العلمية الوعرة إلى أن الإيمان بالاجتهاد وبالرأى واجتهد هو وقاس في فقهه . وآمن بالعدل والتوحيد^(١٦٢) .

ولم يكن من المعقول أن يتأذى زيد بن على بإمامة المفضول مع قيام الأفضل ثم يرى بعد هذا أن الإمام معصوم من الخطأ . لأنه لو كان كذلك لأصبح الأجلز بالإمامة . فالعصمة ناتجة عن توارث الأئمة من آل النبى ﷺ . وكما آمن المسلمون

(١٥٨) الشيخ محمد أبو زهرة : الإمام زيد . ص ١٩٠ و ١٩١ .

(١٥٩) نشأة الفكر : ج ٢ ، ص ١٩٢ .

(١٦٠) الملل والنحل . ج ١ ، ص ٢١٨ .

(١٦١) نشأة الفكر : ج ٢ ، ص ١٩٣ .

(١٦٢) نفس المرجع والصفحة .

فيل على لسان طلحة والزبير أهما بايعاه بأيديهما دون قلوبهما ، أو أن شروط بيعتهما أن يقتل قتلة عثمان .

ومن وجه آخر عن علي أنه قال : « بايعاني في المدينة وخلفائي بالعراق » . فإن كل هذا إن صح لا يقدر أيضاً في صحة إمامة علي .

فإن البيعة بعد تمامها توجب الطاعة لمن أوقعها ، وأصبح من واجب كل من طلحة والزبير طاعة علي ، لأن الانقياد لعلي أصبح واجباً بعد أن عقدت له البيعة بواسطة من ذكرناهم آنفاً ، ولا اعتبار بالصورة التي تمت عليها بواسطتهما أي حتى ولو صح ما قيل أهما بايعا مكرهين لأنها أثبتت قبل بيعتهما .. « ولو تأخرا عن الانقياد لإمامته لوجب أن يكونا مأثومين في ذلك » .

ومع أن قولهما : « بايعناك مكرهين » قد عورض من الفل بما يدفعه (٨٦) .

ولا متعلق لأحد في القول بأن أول يد صفقت على يد أمير المؤمنين يد شلاء لأن قائنها قد يحتمل قصده أنها أول يد صفقت على يده بالمسجد حيث لم يرد أول يد بايعت علي ، ومن المحتمل أيضاً أن قائل هذه العبارة قد ظن أنها أول يد بايعت ولم يحضر مبايعة السابقين على طلحة .

ويستبعد أيضاً تعليق البيعة على شرط قتل قتلة عثمان لأنه إن صح اتفاق الطرفين : علي من ناحية وطلحة والزبير في جانب الآخر لكان خطأ في الدين ، وهو ما ينبغي أن يتفنى عنهم جميعاً .

فإن رأى الفقهاء أن عقد الإمامة برجل بشرط قيامه بقتل جماعة بالواحد غير جائز . وإذا فرض وأدى اجتهاد على إلى أنه يصح قتل الجماعة بالواحد ، فإنه من غير الحائز أن يقتلهم إلا بعد قيام اليقينة عليهم بأعيانهم .

وليس لأحد أن يتم عقد الإمامة بشرط إقامة حد من حدود الله عملاً برأى الرعية ولا يصح أيضاً أن يقبل الموقوف له قبول البيعة تحت هذا الشرط . لهذا

(٨٦) التمهيد : ص ٢٣١ .

« وحب إطراح هذه الرواية » ولو صحت أيضاً لم تكن قاذحة في صحة العقد الذي تم لعل ولا اعتبار لهذا الشرط « لأن العطف في هذا من الإمام الشافعية إمامته ليس يفسد ويوجب خلعه وسقوط فرض طاعته عند أحد » (٨٧).

ويرى الباقلاني بالإضافة إلى كل ما تقدم أن اجتهاد علي أدى به إلى أن قتل قتلة عثمان في هذا الوقت سيسبب فساداً واضطراباً كبيراً ، فعصل تأخير إقامة الحد حتى يتقضى الحقيقة مما يصبح أصبح للأمة .

ثالثاً : وفيما حرب طلحة والزبير صد على وحتى خلعهما له إن صح لا يقدح في إمامته ولا يسقط وجوب طاعته . وكان حربهما له مسألة من مسائل الاجتهاد كما يقول البعض ، فإن كل مجتهد مصيب كإصابتهم في مسائل الأحكام ، ومن الناس من يقول بأن الحق في رأي علي وحده أما خطأ طلحة والزبير في الاجتهاد فلا يبلغ بهما الفسوق والإثم . ومنهم من يقول بأنهم تابوا جميعاً مستدلين بما روى عن محاربه طلحة والزبير وأم المؤمنين السيدة عائشة .

فإن سم السيدة عائشة عن يوم الجمل يظهر واضحاً من قولها : « وددت أن يو كان في عشرون ولدا من رسول الله ﷺ كلهم مثل عبد الرحمن بن الحارث ابن هشام ، وإلى ثكلتهم ، ولم يكن ما كان مني يوم الجمل » (٨٨) .

كما قال طلحة لشاب من عسكر علي وهو يجود بنفسه : « أمدد يدك أبايعك يا أمير المؤمنين » ويعتمد الداهيون إلى هذا الرأي على حديث رسول الله ﷺ : « عشرة من قريش في الجنة ، ومنهم طلحة والزبير ، فقالوا : « ولم يكن ليخير بذلك إلا من علم منه بأنهما سيتوبان مما أحدثاه ويؤمنان بالدم والإقلاع » (٨٩) .

رابعاً : أن تأخر سعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد وعبد الله بن عمر وغيرهم وعدم مناصرتهم له لا يخرج عن عي إمامته ، لأنهم جميعاً لم يطعنوا في

(٨٧) التمهيد : ص ٢٢٢

(٨٨) التمهيد : ص ٢٢٢ و ٢٢٣ .

(٨٩) نفس المصدر : ص ٢٢٣ .

إمامته أو اعتنقوا في فسادها ، وإنما قعدوا عن نصرته إما لأهم لم يشبوا
 من وجود الحق في جانب أحد الطرفين المتحاربين إذ قال أحدهم : « لا أناتل
 حتى تأتي بسيف له لسان يعرف المؤمن من الكافر ويقول : هذا مؤمن وهذا
 كافر فاقطله » أو أنهم يخشون المشاركة في الفتنة كما أخبر محمد بن مسلمة أن رسول
 الله ﷺ أمره إن قامت فتنة بين المسلمين أن يستبدل سيفه بسيف من خشب ،
 وقول أسامة بن زيد : « قد علمت يا علي أنك لو دخلت بطن أسد لدخلت معك
 فيه ، ولكن لا مواسة في النار » .. فلم يصبر معهم جميعاً ما ينبي منهم على الطعن
 في إمامته .

وهم جميعاً غير مأثومين في التأخر عن نصرته على لأنه لم يلزمهم بهذا لعلمه
 بتخوفهم من حرب إخوانهم في الإسلام ولسماعهم من رسول الله ﷺ ما
 يزعجهم من هذه الحرب فقد روى سعد بن أبي وقاص عن النبي ﷺ أنه قال :
 « قتال المسلم كفر ، وسببه فسوق ، ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث
 أيام » .

كما روى سعد أيضاً عن النبي ﷺ أنه قال : « سيكون فتنة القاعد فيها
 غير من النائم والقائم فيها خير من الماشي والماشي فيها خير من الساعي » .

وروى جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ أنه قال : « إن الشيطان قد نس
 أن يعبد ولكن في التحريش بينهم » فهم جميعاً معذورون لأن في بعض ما سمعوا
 عن رسول الله صلوات الله عليه ما يوجب الخنز والخوف من قتال المسلمين
 « إلا أن يؤدي الاجتهاد إلى أنه مستحق للقتال ، فإن فرض ذلك قد يتعين على
 الإنسان فيزمره حيث شاء » (٩٠) .

خامساً : إن موقف علي بن أبي طالب به أعلى مراتب الجرح والصعوبة ، فهو لم يكن
 يستطيع الحد من قوم لا يعرفهم بأعينهم ، وهم في الوقت نفسه مختلطون بمسكركه
 لا يستطيع تمهيدهم فرادى . وهو في حرب مع المطالبين بدم عثمان غير محدد بين أحد
 بعينه ولا مقيمين البيئة عليه ولا يوجد إقرار أو اعتراف بالقتل من أحد .

وعلى بن أناس في جيشه من أمثال ملك الأشتر النخعي وابن بديل
ابن ورقاء وابن سبأ ومحمد بن أبي بكر والعاقبي ممن يطعنون على عثمان ، وهو في
الوقت نفسه لا يمكنه الانتقام منهم ، بل التصريح بإكباره لقتل عثمان ، لأن هذا
سيهدد معسكره بينما هو في حالة حرب « فكان إذا شغل عنه - أي مقتل عثمان -
أورد الكلام المحتمل وتغلغل إلى لطيف التأويل والرق بالفرقين محاربه ومؤيده
معاً ، وأصبح كل من المعسكرين يؤول كلامه بفهم مضاد للآخر .. مقاتلوه
يعتمدون أنه أثر قتل عثمان لأن قتله محتطين بمعسكره ، ومؤيدوه يظنون
العكس » .

فس أقوال على التي أولها السامعون : « والله ما قتلت عثمان ولا مالأت على
قتله ولكن الله قتل عثمان وأنا معه » (٩١) .

فطن البعض أنه قاتله إذ قرن نفسه به بقوله : « وأنا معه » . ولم يكن هذا
قصد على بل المعنى الذي أراده أن الله أسأته « ويمتني معه » ، لأنه حلف صادقاً
أنه لم يقتله ولم يوعز بقتله .

ومن الأقوال التي أولت أيضاً ما فسروه بقوله : « والله ما ساء في ذلك
ولا سرفي » أما قصده الحقيقي فإن « ما ساءني » يعنى بها المطالبين بدم عثمان ، كما
أنه لا يسره قتله أيضاً وهو القاتل في قتله : « اللهم العن قتلة عثمان في البر
والبحر » .

وسأله أيضاً عن دم عثمان فقال : « إن دم عثمان في جهمتي هله »
فاختلفوا في تفسير عبارته ، فقال بعضهم إنه هو الذي قصد نفسه بقتل عثمان ،
وهذا خطأ ، أما الذين فهموا المعنى الحقيقي ، ففسروه بأن دم عثمان في عتقه
وواجبه الانتقام من قتله متى استطاع إقامة احد عليهم ومعرفتهم واحداً
فواحد (٩٢) .

(٩١) التمهيد : ص ٢٣٥ و ٢٣٦ .

(٩٢) التمهيد : ص ٢٣٦ .

وقد صارت عبارة « إن الله قتله وأنا معه » فيما بعد من الأمثلة التي تضرب على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في تفسير المعاني لغوياً ، فإن البطليموس^(٩٣) يقدمها كمثال للاشتراك في الألفاظ مع الدلالة على معان مختلفة ، أو احتمال التأويلين المتضادين .

ويشرح قول علي بأنه عطف « أنا » على الخاء من « قتله » وجعل الخاء في « معه » عائدة على عثمان .

أما تأويل الخوارج فقد ذهب بعيداً وحمل العبارة ما لا تحتل ، لأنهم عطفوا « أنا » على موضع المنصوب بأن ، وجعلوا الضمير في قوله « معه » عائداً على الله تعالى .

ومن الطريف أن الشعر تدخل أيضاً في هذا الميدان فقول :

إذا سئل عنه حذا شبة وعمى الجواب عن السائلي
فليس براص ولا ساخط ولا في النهاية ولا الأمرين^(٩٤)

وعلى نفسه بهذه الأقوال والتأويلات كلها عالم بها وبصير لها ، فهناك قتلة عثمان المختلطون بعسكره المحاربون تحت رايته والقاعدون عنه « وكان على عليه السلام ، أبصر وأعلم بما يعرض لهم من الشبهات وكان يبرئهم من المآثم فلا يجير القاعد عنه على الحرب علماً منه بما سبق إلى وهمه مما هو برئ منه »^(٩٥) .

كما كان عادلاً في معاملته لمحاربيه مما أوصى به أصحابه من وصايا عديدة ، فإنه أمرهم أن يكفوا أيديهم وألسنتهم لأهمل إخوانهم وطلب منهم أن يصبروا . وفي خطبة أخرى له أمرهم ألا يقاتلوا حتى يبدأوا فإذا هزمهم فلا يجهروا على جرحهم أو الهاربين أو يمتلوا بالقتل أو يهتكوا الأستار ولا يدخلوا بيوتهم بغير إذن أو يهبوا أموالهم وأن يرققوا بالنساء حتى لو سببنهم لأنهن مؤمنات .

(٩٣) في كتابه (الانصاف في التبيين على الأسباب التي أوجدت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم)
وسم مؤلفه كاملاً أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليموس الأندلسي المتوفى سنة ٥٢١ هـ .

(٩٤) المصدر السابق ص ٢٤ .

(٩٥) العهد : ص ٢٣٦ .

فاعتبره المسلمون إخوة والمسلمات مؤمنات يدل على أنهم جميعاً متساوون
عنده في الرتبة والمنزلة الدينية^(٩٦).

وقد سئل على كثيراً في أسباب الإقدام على محاربة معسكر الجمل ، وكيفية
معاملتهم ، وشرعية الأهداف التي يدافعون عنها .

وكان رأيه الذي يستنتج من ردوده على سائليه يتلخص فيما يلي :

- ١ - إنه يأمل أن يستجيبوا له وبهذا يرحب الصدع ويجتمع شمل الأمة .
- ٢ - إذا لم يستجيبوا لدعوة الإصلاح فإنه يدعهم وشأنهم إن تركوه ،
فإن لم يتركوه فعليه - أي على ومعسكره - دفعهم عن أنفسهم .
- ٣ - إن لمحاربه حجة في المطالبة بدم عثمان ، أما حجة على في التأخير بقتل
قتله فهو أن الشيء إذا كان لا يدرك ، فالحكم له أحوط وأعود نقماً^(٩٧) .
- ٤ - بهذا فقد سارع على لمحاربه التأويل بالرغم من أن واجبه يقتضي
حربهم حتى يكفوا عنه إلى ما هو عنده أولى .

ويرى الإمام الباقلاني أن قيامه بدفعهم عنه وهو « فرض عليه » ويقدم مثلاً
من أحكام الشريعة ، فإن « فرض » المرأة إذا رأت أن زوجها قلم بطلاقها أن
لا تمكّه منها ، أما « فرض » الزوج في هذه الحال فهو الطلب واستباحة
الاستمتاع بها « ولا سيما إذا لم يكونا بحيث يفصل الحاكم بينهما ويميز أحدهما على
حكمه » ..

وهكذا فإن « في أمثال هذا مما لو تتبع في الشريعة لكثير »^(٩٨) .

هذا هو دفاع الباقلاني - أحد أئمة أهل السنة والجماعة - الذين وقفوا سداً

(٩٦) الفهيد : ص ٢٣٧ .

(٩٧) نفس المرجع : ص ٢٣٧ .

(٩٨) الفهيد : ص ٢٣٧ .

مبيعا في وجه الخوارج لتكفيرهم لعلي .

أما المتكلم بلسان العقائد السلفية في صورها الأخيرة - وهو ابن تيمية فإنه أجمل دفاعه عن علي في التأكيد بندم طلحة وازيز والشيدة عائشة على حرب الجمل ، وأن الاقتال وقع دون قصد من الفريقين ، وإنما بسبب أهل الفتنة - قتلة عثمان - انذين ألبوا كل معسكر على الآخر ، فظن كل فريق أن الآخر بدأه بالقتال فدافع عن نفسه^(٩٩) ، فقد المحصر غرض معسكر الجمل على طيب قتلة عثمان ، وهم في منعة من قبائلهم فلم يستطيعوا لهذا السبب أخذهم - بالنار لعثمان ، فأقبلوا على عتي ليطهروا قصدهم ، فشتار كهم رأيهم في ضرورة الاقتصاد من قتلة عثمان لكن لا يتمكن حتى يتظم الأمر ، فلما علم بعض القتل ذلك حمل أحد العسكرين قرض الآجرون أنهم بدأوا بالقتال فوق القتال بقصد أهل الفتنة لا يقصد السابقين الأولين^(١٠٠) .

فإذا حدث ما حدث بين الفريقين ، فإن هذا لا يجمع أيضا من أنهم من خيار أولياء الله المتعين كما دل على ذلك الكتاب والسنة ، بل لأنهم أيضا من أهل الجنة^(١٠١) .

وهكذا انقضت خلافة الخلفاء الراشدين ، أو كما يسميها ابن الطقطقي (١٧٠١ هـ - ١٣٠١ م) - دولة الأربعة - وقد تحققت فيها خلافة النبوة . يقول الإمام ابن حنبل : « كل بيعة كانت في المدينة فهي خلافة نبوة » . وقد تمت بها بيعة أبي بكر وعمر وعثمان ، كما كانت بيعة علي بن أبي طالب بها أيضا ثم خرج منها ولم يعقد بعده بالمدينة بيعة ، وذهب الإمام إلى أن ما سته هؤلاء الخلفاء بعد حجة ينبغي إثباتها^(١٠٢) .

(٩٩) ابن تيمية : منهاج السنة ، ج ٢ ، ص ١٨٥ .

(١٠٠) منهاج السنة : ج ٣ ، ص ٢٢٥ .

(١٠١) منهاج السنة : ج ٣ ، ص ٢٤١ .

(١٠٢) ابن تيمية : حجة أصول مطبوع أهل المدينة . ص ٢٦ . ٧٦٦

وقد اتسمت دولة الأربعة بمميزات مثالية انفردت بها ، وظلت تميزها ،
وهي « لم تكن من طرز دول الدنيا ، وهي بالأمور النبوية والأحوال الأخروية
أشبه ، والحق في هذا أن زيارتها كان زيارتنا الأنبياء ، وهدى الأولياء ، وفتحها
الملك الكبار » (١٠٣) .

وبحث أهل السنة والجماعة جيدا في الأسس التي قامت عليها خلافة
الراشدين وفحصوا الأخبار التي نقلها الثقات وأحضر المتكلمون هذه الأحداث
لنطرح حجاجهم الكلامية فاستخدموا المنهج العقلي للاستدلال على مدى صحة
النص الذي يعتقده الشيعة ، وخرجوا من كل هذا بأن النبي ﷺ لم يوص على
إمامة أحد بعده ، إذ لو نص على ذلك لظهر وانتشر كما ذاع كل أمر خطير « وإذا
ثبت أن الإمامة لم يثبت نصا لأحد ، دل في أنها تثبت اختيارا » (١٠٤) .

وسنعرض في الفصل القادم لموقف أهل السنة والجماعة من العقائد الشيعية
في الإمامة .

(١٠٣) ابن الطنطاوي : الفهرى ، ص ٥٢ .

(١٠٤) الجويني : فتح الأداة . ص ١١٤ و ١١٥ .

الفضل السادس موقف أهل السنة والجماعة من النظرية الشيعية في الإمامة

- تمهيد ..
- دعوى الشيعة ..
- الإمام معين بالنص لا بالاختيار !!
- أصل الشيعة ونشأتها ..
- فرق الشيعة ..
- الشيعة الإثني عشرية وفضائل الأئمة ..
- ١ - علي بن أبي طالب . ٢ - الحسن بن علي .
- ٣ - الحسين بن علي . ٤ - علي زين العابدين .
- ٥ - محمد الباقر . ٦ - جعفر الصادق .
- الزيدية ..
- ١ - الإمام زيد وآراؤه في الإمامة .
- ٢ - فرق الزيدية ..
- الإسماعيلية .
- تعقيب ..

(٦)

موقف أهل السنة من النظريات الشيعية في الإمامة

• تمهيد :

بعد أن تحدثنا عن خلافة دولة الأربعة ، سنعرض لموقف أهل السنة بوجه عام من نظرية الإمامة الشيعية عند أهل الفرق وهي الإثني عشرية والزيدية ثم الإسماعيلية .

لقد وضع الخوارج نظرية الخروج على أمراء الجور وابتدعت فرقة النجيدات منهم فكرة أن الإمامة غير واجبة ما دام الناس قد تعدلوا وتعلونوا وأدوا واجباتهم على ما يرأم .

يقول الشهرستاني بإسقاط وجهه نظر الخوارج في هذه النظرية :

« إن الإمامة غير واجبة في الشرع وجوبا لو امتنعت الأمة عن ذلك استحقوا اليوم والعقاب بل هي مبنية على معاملات الناس فإن تعدلوا وتعلونوا وتناصروا على البر والتقوى واشتغل كل واحد من المكلفين بواجبه وتكليفه استغنوا عن الإمام ومبايعته » (١) .

ويبدو أن الخوارج فتفوا الكلام في هذا الفرع من موضوع الإمامة ، فأخلفت الفرق الأخرى تناقضهم لتوضح موقفهم من الوجوب وعدمه . ثم تفصيل أسباب الوجوب .

(١) الشهرستاني : نهاية الاقطار في علم الكلام . ص ٤٨٢ .

فمن ناحية نجد أن الشيعة الإثني عشرية وكذلك الإسماعيلية قد أوجبوا الإمامة عقلاً ، وتعمقوا في هذا الوجوب حتى أصبح في رأيهم أن الإمامة واجبة على الله تعالى .

وسنعود إلى إيضاح هذا الرأي وتفنيد أهل السنة به بعد قليل .

أما معظم الفرق الإسلامية فقد اتفقت على وجوب الإمامة ما عدا النجديات - كما أسلفنا - وتبعضهم من المعتزلة أبو بكر الأصم وهشام الفوطي .

والفرق التي تنفق على وجوب الإمامة تختلف في أصل وجوبها ، فالأشاعرة وأصحاب الحديث والفقهاء وأكثر الزيدية والمعتزلة فإنها تجب عندهم سمياً مصداقاً لقول الله تعالى : ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ (النساء : آية ٥٩) . واستلذاً أيضاً إلى ما اتفق عليه المسلمون بعد وفاة النبي ﷺ إذ جاء على لسان أبي بكر : « وأما محمداً فقد مضى لسبيله ولا بد لهذا الدين من قائم يقوم به فانظروا وهاتوا آراءكم يرحمكم الله » فناداه الناس من كل جانب صدق يا أبا بكر فكك الإجماع على هذا الوجه دليلاً على وجوب الإمامة^(٢) .

ولكن بعض المعتزلة كالحافظ وأبي الحسن البصري يرون أنه يجب عقلاً نصب الإمام وذهب فريق ثالث من المعتزلة إلى القول بالوجوب سمياً وعقلاً^(٣) .

ويتساءل أهل السنة . كيف يكون الإمام أمراً واجباً على الله تعالى وأنه لطف منه مع ما نشاهد في الواقع من اختفاء أثر هذا الإمام الذي لا يظهر له أثر وإنما هو في زعم الشيعة إمام غائب ينتظرون عودته ليملا الأرض عدلاً بعد أن ملكت ظلماً وجوراً ؟

يقول إمام الحرمين :

« وهذا منهم جهل بحقيقة الألوهية وذهول عن سر الربوبية ... والقديم

(٢) المصدر السابق : ص ٤٨٩ .

(٣) الرازي : محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين . ص ١٢٦ .

تعالى لا يمحقه بمع ولا يناله ضرر يعارضه دفع باعتقاد الوجوب عليه رل هو
الموجب بأمره ولا يجب عليه (٤) .

أما أقوى حملات النقد الموجهة إلى الشيعة فقد أتت على لسان ابن تيمية
لطريقته المدة في بسط وجهة نظره ومناقشة الرأي المعارض بحجة بالغة الإقناع
ولا تخلو من تهكم خفي .

فالإمام المفقود لا يعترف بوجوده إلا الشيعة فحسب وهو لا يستطيع أن
يؤدي مهام الإمام في الرعية فلا يتفقون به بل إن الإمام الظالم الموجود على قيد
الحياة الذي يتولى الحكم يصبح سافعا في أحد الواحي فهو أصلح من الإمام
الغائب .

وقد ظل أهل السنة إلى وقتنا هذا يتساءلون عن السبب في عدم ظهور هذا
الإمام الغائب الذي تصفه الشيعة بالعصمة والعدم والعدل والرحمة .

إن هذا السؤال في موضعه تماماً لأنه لم يتم دليل واحد على وجود هذا
الإمام . بل إن غيابه تعطيل للشرعية لأن من عقائد الشيعة أنه عند ظهوره سيقوم
مدافعا عن دين الله والقضاء بين الناس وإظهار مصحف فاطمة وتحقيق أغراض
أخرى شريفة .

وقد قال الشاعر:

ما أن للسرداب أن يلد الذي نلشمه بزعمكم ما آ (٥)

* دعوى الشيعة :

الإمام معين بالنص لا بالاختيار ١

وترى الشيعة أن النبي صلوات الله عليه قد نص على إمامة علي و يرجعون

(٤) الإمام الحويص : غيث الأم في التباث انظم بتحقيق د . فؤاد عبد الخيم ود مصطفى
حلمى . ج ١ دار الدعوة بالاسكندرية .

(٥) عبد الله على القصبي الصرع بين الإسلام والوثنية ص ١٢٦ و ١٣٧

بهذا النص إلى الآية : ﴿ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴾ برواية منسوبة إلى الرسول ﷺ فقد جمع عليه بنى عبد المطلب في دار أبي طالب فسلمهم عمن يبائعه على ماله فبائعه جماعة دون أخرى فلما سلمهم ثابته عمن يبائعه على روحه فلم يتقدم أحد للمباينة إلا على بن أبي طالب الذي مد يده فبائعه على ماله وروحه ، فصاحت قريش معرة أبا طالب : « أنه أمر عليك ابنك »^(٦) .

ويقدم لنا الشهرستاني تعريفاً جامعاً لفلسفتهم بالقول بالنص ، فيقول في تعريفه للإمامية : « هم القائلون بإمامة علي عليه السلام بعد النبي ﷺ نصاً ظاهراً أو يقيناً صادقاً من غير تعريض بالوصف بل إشارة إليه بالعين » . ويشرح السبب في اعتقادهم بالنص ، إذ يرجعونه إلى عدم جواز مفارقة النبي صلوات الله عليه للأمة مع ترك أمرهم إلى الاختلاف والفرقة بل يجب وجود شخص موثوق به منصوص عليه بواسطة الرسول للرجوع إليه ، وقد نص عليه في بعض المواضع تعريضاً وفي الأخرى تصريحاً .

أما تعريضاته فمثل بعثه أبي بكر ليقرأ صورة البراءة ثم بعث بعده علياً ليكون القارئ عليهم ومثل تأميره ﷺ على أبي بكر وعمر وغيرهما من الصحابة ولكنه لم يؤمر على علي أحداً قط .

ومن ناحية التصريح بهي المباينة التي سبق الإشارة إليها ، ومثل ما جرى في غدير خم .

إذ عندما نزلت الآية : ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ فوصل الرسول ﷺ إلى غدير خم فقال : « من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وآل من وآله وعاذ من عاذه وانصر من نصره واغخل من خذله وأدر الحق معه حيث دار الآل » .

ويضيفون إلى ذلك نصاً آخر كقول النبي ﷺ : « أقضاكم علي » ، فقالوا : « إن الإمامة لا معنى لها إلا أن يكون أقضى القضاة في كل حادثة الحاكم

(٦) نشأة الفكر : ج ٢ ، ص ٩٠ .

على المتحاصمين في كل واقعة^(٧) وهو المعنى من قول الله تعالى : ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ فأولوا معنى هذه الآية لكي تصبح نصاً في الإمامة .

كما نثر على نص هام في (الكافي) للكشي أحد الصحاح الأربعة عند الشيعة حيث يلحق اسم علي بن أبي طالب كوصي للنبي ﷺ في الشهادة فيقول : « أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ سَيِّدُ النَّبِيِّينَ وَأَنْ عَلِيًّا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ سَيِّدَ الْوَصِيِّينَ »^(٨) .

وتؤدى الأسطورة دورها عند الكلبي (٢٢٩ هـ - ٩٤٠ م) أيضاً ، فيصور المؤمن ساعة قبض روحه بأن يتراعى له رسول الله ﷺ وعلى وقاطمة والحسن والحسين والأئمة ، فعندما يفرح المؤمن في ساعة الخلاص بفنائهم يسمع منادياً ينادى روحه بقوله . « يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ إِلَى مُحَمَّدٍ وَأَهْلِ بَيْتِهِ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً بِالْوِلَايَةِ مَرْضِيَةً بِالثَّوَابِ فَادْخُلِي فِي عِبَادِي يَعْنِي مُحَمَّدٌ وَأَهْلُ بَيْتِهِ وَادْخُلِي جَنَّتِي »^(٩) .

وقد ظلت عقيدة الإمامة في النص على الإمام باقية حتى عصرنا هذا ، وتدرجت على مر العصور في أشكال مختلفة . ولكنها بقيت الركن الجوهري في العقيدة الشيعية باعتبار أن الله تعالى لا يخلئ الأرض من حجة على العباد وهو هذا الإمام إما ظاهراً وإما غائباً ثم تناهت حلقة الأئمة حتى بلغت الإمام الثاني عشر وهو المهدي الغائب المنتظر^(١٠) .

واستحدثت الشيعة الآيات القرآنية لتؤول معناها بما يخدم أغراضها ، وفعلت مع الحديث نفس الوسيلة ، أو استندت في دعواها إلى الأحاديث المحرفة والموضوعة .

(٧) شهرستاني : الملل والنحل . ص ٢١٨ و ٢٢١ .

(٨) الكليني : الكافي المجلد الأول (مطبوع مكتبة البنية رقم ١٢٩٩) باب : تزيين القبر ورشه

بماء

(٩) ارجع السابق : باب : أن المؤمن لا يكره حل قبض روحه .

(١٠) الشيخ محمد الحسبي آل كاشف الغطاء . أصل الشيعة وأصولها . ص ٨١ .

وقد تتبع الشوكاني الأحاديث الموصوعة أو المشكوك في صحتها ونسبتها إلى النبي ﷺ تتميز المنحول منها والمحرّف . وقد أورد ضمن هذه الأحاديث ما يتضمن مناقب الخلفاء الأربعة وأهل البيت مما يدل دلالة قاطعة على أن التزوير والانتحال والتحريف في بعض الأحاديث النبوية كان سلاحاً فعالاً في أيدي أنصار الفرق الإسلامية للدفاع عن عقائد كل منها ودحض حجج المخالفين . وأن الخلافات السياسية قد ورطت المسلمين فيه يتورع بعضهم على اتخاذ الأحاديث كوسيلة للدفاع والمجوم ، ومن المحتمل أيضاً أن هناك عناصر دحيلة من غير المسلمين وجلت الفرصة سانحة في هذه الخلافات لكي تعمق الفتنة وتريد من أثرها على المسلمين كافة .

ومن العجيب أن الشوكاني عدد من الأحاديث الموصوعة مما يسبب الأفعال إلى على ما يبلغ أربعة وستين حديثاً ، فيما كان حظ الخلفاء الثلاثة الأول ثمانية وثلاثين حديثاً^(١١) مختار منها ما يراه معتدلو الشيعة في رضاء على مخالفة السابقين عبه قال :

« بايع الناس لأبي بكر رضى الله عنه وأنا والله أولى منه وأحق به منه فسمعت وأطعت مخافة أن يرجع الناس كفاراً يضرب بعضهم رقاب بعض بالسيف ثم بايع الناس عمر وأنا والله أولى بالأمر منه وأحق منه فسمعت وأطعت خوفاً أن يرجع الناس كفاراً يضرب بعضهم رقاب بعض بالسيف ثم أنتم تريدون أن تبايعوا عثمان إذا أسمع وأطيع ، إن عمر جعلني في خمسة نفر أنا سادسهم لا يعرف لي فضل عليهم .. الخ »^(١٢) .

وقد رأى الشوكاني أن في إسناده رجلين مجهولين - واعتبره ابن الجوزي موضوعاً وأنه خير منكر غير صحيح حيث استبعده لخالفته لفصاحة على التي عرفت عنه ، « وحاشا أمر المؤمنين من قول هذا » .

(١١) محمد بن عمر الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ - ١٨٣٤ م . الفوائد المجموعة في الأحاديث الموصوعة من ص ٣٣٠ حتى ص ٣٨٤ .
(١٢) المصدر السابق : ص ٣٧٠ .

وما دامت نظرية الإمامة تقوم على النص راجعين بهذه المكرة إلى أن الرسول صلوات الله عليه قد نص على إمامة علي ، فاستبغ هذا أن أصبحت معرفة الإمام جزءاً متمماً للإيمان وركناً من أركان الدين مصداقاً للحديث الشيعي : « من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية » .

وبهذا انتقل الدين الإسلامي في المفهوم الشيعي من عقيدة قطرية إلى فكر فلسفي بغرض الدفاع عن مثل نظرية الإمام المنتظر وعصمة الأئمة وأن الإمام علي هو مستودع العلم الذي .. الخ .

والشيعة تنفق جميعاً في أن الإمامة ليست من المصالح العامة التي تفوض إلى نظر الأمة وإنما هي ركن الدين وقاعدة الإسلام^(١٣) .

وهو السبب الذي من أجله أعطى الشيعة أهمية كبرى لموضوع الإمامة ففتنوا ادكلام فيه وتناوله مختلف فرقهم بالبحث والظر حتى عصروا هذا . فإذا ظهرت ردود أهل السنة على مثل هذه النظريات فلا تعي أن القصل قد نسب أصلاً إلى الشيعة بافتداح الحجاج في هذا العلم . ويتساءل أهل السنة أي فصل ينسب إلى ما يضاف إلى العقيدة الإسلامية الخالصة من عناصر دخيلة لم تكن فيها ولم يصح عن الرسول صلوات الله عليه فيما روى عنه الثقات ؟

إن أركان الإسلام التي صحت عند أهل السنة والجماعة في الحديث الصحيح : « بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان » .

ثم استبغ إيمان الشيعة في النص على إمامة علي أن فضلوه على سائر الصحابة وأصبحت نقطة لبس في التشيع هي هذه القداسة الخاصة التي أضعاها عليه الشيعة فتأرجحت بين كونه وصياً وولياً وإماماً ومهدياً ونبياً وإماماً^(١٤) .

يبد أن أهل السنة لم يدفعوا في هذا العلم مع حبيهم وتقديرهم لفصائل علي

(١٣) مقدمة ابن خلدون : الفصل السابع والعشرين من ١٩٦ .

(١٤) نقلة الفكر : ج ٢ ، ص ٢٠ .

وفريق آخر ينادون بإمامة أخيه محمد الباقر ، والعلاة تنادي بإمامة بعض آل البيت بل وتعلن قدميتهم^(١٥٥) فجاء كلام الإمام زيد كالسيف القاطع في وجه الجميع .

ويستتج الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة من هذا النص ضمن استدلالاته الأخرى أن الأفضلية التي يقصدها الإمام زيد ليست بسبب قرابة على بن أبي طالب من الرسول ﷺ ، لأن الأفضلية ليست ملازمة للخلافة لأنه ينبغي أن يكون الاختيار لمن هو أقدر على شغل هذا المنصب ، مطاعاً من الناس ، لا يسبب فتنة لتولية إمارة المسلمين ، ويتم اختياره عن طريق الشورى بواسطة المسلمين الذين يؤمرون الأصلح لهم لا بأن يفرض عليهم شخص معين .

فالأمر إذا موكول في انهاء للمسلمين يختارون ما يشاءون ولو وجد من هو أفضل منه « فكم من فضلاء في أقوامهم ، وفي ذات أنفسهم ينحون عن الحكم ، أو لا يولونه لأن الأرقام لا يدينونهم بالطاعة . ولا يرون المصلحة في توليهم . بل يرون أن الطاعة والمصلحة في تولية غيرهم »^(١٥٦) .

ثانياً : الإمام فاطمي :

اشترط زيد بن علي أن يكون الإمام من نسل فاطمة سواء من أولاد الحسن أو الحسين دون تعيين وأحد منهم بشخصه .

كل ما يجب توفره في أحدهم هو أن يكون عالماً زاهداً شجاعاً سخياً يخرج منادياً بالإمامة^(١٥٧) .

ومع هذا فليست الخلافة عنده بالوراثة وإنما وُضع هذا الشرط أي كون الإمام من أولاد فاطمة - كشرط أفضلية لا شرط صلاحية للخلافة ، لأن المصلحة هي موضع الاعتبار عنده .

فإن « مصلحة المسلمين وإقامة عمود الدين والعدالة هما الأمران اللذان

(١٥٥) نشأة الفكر : ج ٢ ، ص ١٦٠ .

(١٥٦) الشيخ محمد أبو زهرة : الإمام زيد . ص ١٨٩ .

(١٥٧) الطهرستاني : الملل والنحل . ج ١ ، ص ٢٠٧ .

وبعد ... إننا في هذا الفصل سنسشق طريقنا وسط الحجب الكثيفة من الفرق والعقائد الشيعية المتباينة الاتجاهات لنختار ما يتصل بها بنظرية الإمامة بحسب .

مبدأ بشاة الشيع ومضى بدأ لظهور ثم نوضح أهم النظريات للشيع في موضوع الإمامة تمهيداً لرد أهل السنة عليها ونقضها .

لقد شق الخوارج الطريق أمام الشيعة إذ ظهرت بينهم أول ما ظهرت الأفكار والآراء السياسية التي تلور حول النزاع والخلاف لمن له الحق في تولي الخلافة . ولكن المسالك اختلفت بينهما ، فمقابل « لا حكم إلا لله » ونظرية انتخاب الخليفة من الجماعة الإسلامية ولو لم يكن قرشياً ، ظهرت فكرة وجوب الإمامة على الله تعالى نفسه وعصمة الإمام وتوارث الأئمة .

بعد هذا يأتي دور عرض أهم الفرق الشيعية التي ما زالت قائمة حتى عصرنا هذا ، مع عدم الخوض في التفرقة الدقيقة التي ذهبت إليها كتب الفرق حيث قسمت كل منها إلى مجموعات أخرى فليس موضوع بحثنا استقصاءها . وإنما سنقتصر في هذا الفصل على الفرق الثلاثة :

الإمامية - والزيدية - والإسماعيلية .

وقد أشار إليها البغدادي إشارة خاطفة بقوله : « وجميع فرق العلاة مهم خارجون عن فرق الإسلام فأما فرق الزيدية وقرق الإمامية فمعدودون في فرق الأمة » (١٨) .

كما سلك معظم الباحثين هذا المسلك ، أى اقتصروا على توصيف فرق الشيعة مع اختلاف عقائدها وتحللها بطريقة مختصرة ولا رابط بينها . ولكن الأستاذ الدكتور النشار في كتابه (نشأة الفكر الفلسفى في الإسلام - الجزء الثانى) تحمل العبء الكبير وبلل جهداً كبيراً لعرض فرق الشيعة على اختلاف عقائدها وتعدد نظرياتها في نسق فلسفى متكامل .

(١٨) البغدادي : الفرق بين الفرق . ص ١٦ .

• نشأة التشيع :

إن استقصاء بداية التشيع أمر ضروري لكي نخطو بعد هذا الخطوة التالية في طرح النقاش الواسع المدى الذي حمل لواءه أهل السنة والجماعة عامة من فقهاء أو متكلمين ، والاختلاف الجذري في موضوع الإمامة عند الشيعة وبسببهم عند أهل السنة والجماعة ، لأن مسألة الإمامة هي حجر الزاوية في العقيدة الشيعية ولكنها عند أهل السنة من المصالح العممية التي يفوض فيها الأمر إلى الأمة الإسلامية كما جاء على لسان ابن خلدون .

١ - وأول الآراء التي تقابلها وهي نموذج للنظرة الشيعية . حيث يذهب الشيخ محمد آل الكاشف انقطاعاً إلى أن الشيعة ظهرت منذ عهد النبي ﷺ وأن الرسول نفسه هو الفارس لبنة التشيع^(١٩) .

ولا نعود إلى الاستقراء التاريخي الذي انتهجناه في الفصول السابقة حيث تبين لنا في سياق البحث أن الشيعة لم تظهر حتى في أيام خلافة علي بن أبي طالب ولكنها تقتطف من أستاذنا الكبير الدكتور المشار رده الحاسم على مثل هذا الرأي . إنه يقول : « واختص الأكر في هذه المحولة أنه لم يكن بين يدي الرسول شيعة وسنة وقد أعلن القرآن ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ لا التشيع ولا التسنن^(٢٠) » .

٢ - والرأي الثاني يسبب أصل التشيع إلى وقت وفاة الرسول ﷺ لأن أول خلاف حدث بين المسلمين هو التنازع حول شخص من خلفه بعد انتقاله إلى الرفيق الأعلى .

من هذا الرأي الدكتور أحمد أمين الذي يرجع بدء التشيع إلى فريق الصحابة الذين أخلصوا الحب لعلي ورأوه الأحق بتولي الخلافة مما له من صفات ،

(١٩) الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء : أصل الشيعة وأصولها ص ١٤ .

(٢٠) نشأة المذاهب : ج ٢ ، ص ١٤ .

ومن أشهرهم سلمان الفارسي وأبو در الغفاري والمقداد بن الأسود^(٢١) .

ويبدو أن الدكتور أحمد أمين استقرأ هذا الرأي من الوقائع التاريخية التي تروى عن تحلف بعض الأشخاص عن يعة أي بكر حيث رأوا أحقية على بالخلافة .

ولكن اختلاف الرأي في مثل هذه الحالة لا ينبغي أن يؤخذ كدليل على بداية التشيع لأن المتنفذين حول على حينئذ لم يكن يجمعهم إلا حبهم له وتفضيله على غيره لا على أساس النظرية الشيعية التي وضعت معاملها وفق منهج كلامي لم يكن هؤلاء الصحابة الأجلاء على علم به في ذلك الوقت .

٣ - ويميل فقهاء أهل السنة وكتاب الفرق وعلماء الكلام منهم إلى إرجاع نشأة الشيعة إلى عبد الله بن سبأ اليهودي الذي أسلم تظاهراً بفرض الكيد للإسلام وتقويض دعائمه من الداخل .

وقد حذى عبد الله بن سبأ باهتمام الباحثين فمهم من تشكك في وجوده ، ومنهم من حمّله عبء مذهب الشيعة وأنقى عن كاهله بظريات التشيع كلها .

ويؤيد الشيخ محمد أبو زهرة وجود هذا الشخص ويعتبر ما وقع من فتن إبان حكم الخليفة الثالث من أعظم الأسباب التي تضاعفت على مقتل عثمان ابن عفان .

فابن سبأ عنده هو الصاعوت الأكبر للأشخاص الذين أخذوا يشيعون السوء عن ذي النورين « عثمان » ويادون بحق على في الخلافة . فهو صاحب نظرية إن لكل نبي وصي وإن علياً كان وصياً للنبي ﷺ « وبما أن محمد ﷺ خاتم النبيين . فإن على هو خاتم الأوصياء » .

وهكذا بدأ هذا اليهودي الذي أطلق عليه أيضاً (ابن السوداء) نسبة إلى

(٢١) الدكتور أحمد أمين : ضحى الإسلام . ج ٣ . ص ٢٠٩ .

أنه الأمة لسوداء - في بث مثل هذه الأفكار المحرفة المعروفة للمسمين . وفي ظل هذه الفتن نبت المذهب الشيعي (٢٢) .

ويؤيد هذه الفكرة أيضا عبد الله القصيمي ولكنه يميل إلى القول بانتفاء هذا اليهودي إلى جمعية سرية هائلة (ربما الماسونية) أنشئت هدم الإسلام وصمت تحت جوارحها الكثيرين من المقيمين على الدين الحنيف ، ولا يسعد أيضا أن قاتل عمر أبو لؤلؤة المحمدي أحد الأعضاء المضامين هذه الجمعية وقد استشرت فتنة هذه الجماعة وعالت في معتقداتها إلى أن ادعت في على الألوهية . فلما هم بالانتقام منهم كنمو صلاتهم حتى تنبأ الفرصة لإعلان ما يضررون . وهذا ظهرت أحد المعتنقات الشيعية وهي الثقة .

فكانت دعوة ابن سبأ أن في على جانباً إهياً وحادثة إحراق على لأصحاب هذه الدعوى ما تفتق من مبدأ الشيعة أي كانت هاتان الحادثتان أساس المذهب الشيعي والحجر الأول في بنائه (٢٣) .

ويؤيد فلهورن أيضاً وجود السببية كاتجاه كان له اليد الطولى في الموقف الذي اتخذته الشيعة حيث أصبحت في موقف أشد حدة إزاء مذهب أهل السنة وأبرزت الخلافات بين الشيعة والسنة ، وإن كان يرى أن التشيع الصريح قام أولاً في الموائل العربية ثم تحلى عن التربة العربية عندما ارتبطت الشيعة بالعناصر المصطنعة من الموالي الفرس .

ولهذا يعارض الرأي الذي ذهب إليه دوري في كتابه (مقالة في تاريخ الإسلام) .

ونظرة دوري في إنجاز هي أن حقيقة الشيعة فرقة فارسية نظراً لنفوارق لطاهرة بين حب العرب لمحبة وما اعتاده الجنس الفارسي من الخضوع للحكم فكان مبدأ انتخاب حليفة للنبي ﷺ أمر لا يهمونه لأنهم لا يعرفوا غير مبدأ

(٢٢) الشيخ محمد أبو زهرة : المذاهب الإسلامية ، ص ١٨ .

(٢٣) عبد الله على القصيمي : الصراع بين الإسلام والنسبية ، ص ٤٠ و ٤١ .

الوراثه ، واعتادوا رؤية ملوكهم مسخرين حسب اعتقاداتهم قبل الإسلام من أصلاب الآلهة لديا وعجروا عن تصور الحكم بشكل مغاير عقلوا هذا التوفر الوثني إلى على ربه . فالخلافة نتيجة لتصورهم يسفى أن تكون وراثية في آل على ومن ثم أصبح باقى الخلفاء حسب اعتقادهم معتصين لسلطة الحكم^(٢٤)

وبصرف النظر عن مدى صحة هذه النظرية فإن الثابت أن الشيعة اعتنقت هذين الركنين في المذهب . توارث الأئمة والمادة باعتصاب الخلفاء الثلاثة الأول لحق على في الخلافة كما يتصورون ويعتقدون .

وقد عرّض الدكتور الشار موضوع الشيعة وعالج هذه الآراء التي تنسب إلى ابن السوداء للتعرف على حقيقة وجود هذا الشخص وهل كانت الآراء المعالية التي نادى بها قد صدرت عنه حقاً أم كانت من وضع أعداء آل البيت الذين نسبوها كذباً إلى الصحابي عمار بن ياسر لأنه كان أحد المخلصين البارزين لعلي ؟

وسواء ظهرت شخصية ابن سبأ أم لم تظهر فإن « المجامع اليهودية من ناحية والعوصية من ناحية أخرى وجدت في انقسام المسلمين إبان ذلك الوقت فرصة لا تعوز لإلقاء بدور الفتنة بينهم . وهي ما يطلق عليها الآراء الشيعة سواء أكان صاحبها الاسم حقيقة أو أكتوبة^(٢٥) .

مهما يكن من أمر فإما لم تقابل حتى بعد مقتل على لعط « الشيعة » بالمعنى الذي أصبح يطبق على أصحاب هذا المذهب . والدليل على ذلك أن من أهل السنة من اعتبر الحسن بن على خامس الخلفاء الراشدين وهو ما يتفق ونظرة أهل السنة والجماعة إلى أهل البيت بصفة عامة .

فإذا كانت الخوارج قد اشتبعت في حكمها على سيدنا على بن أبي طالب ثم جاء الشيعة بعدهم فعلت في حيا فانتحلت عقائد مستحدثة ، فإننا نجد أهل السنة قد حافظوا على حبيهم لأهل البيت النبوي جميعاً وتولاهم .

(٢٤) فنهون : الخوارج والشيعة ص ٢٣٩ و ٣٥٠ .

(٢٥) نشأة الفكر : ٢ ، ص ٢٨

والدليل الذى تقدمه هو تنازعهم بعض أهل البيت ونسبتهم إلى أهل السنة واتخاذهم لهم رواداً أوائل نهدى إلى الحق من الكتاب والسنة . فالحسن عندهم هو الخليفة الخامس استناداً إلى حديث النبي ﷺ : « الخلافة بعدى ثلاثين عاماً ثم تصير ملكاً عضوداً » فاحتسبوا المدة منذ انتقال الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى حتى استشهاد على بن أبى طالب ، فلما وجدوا أنها تنقص عن الثلاثين سنة بستة شهور أصبح الحسن هو الخليفة الراشد الخامس ووضعوه في المكانة اللائقة به كسيد شباب أهل الجنة وابن فاطمة الزهراء ريحانة رسول الله ﷺ .

وقد قدم لك الأصفهاني (٣٥٦ هـ ٩٦٦ م) بصوص الرسائل المتبادلة بين الحسن ومعوية ، وهى ذات دلالات هامة في توضيح خلاصة الرأيين المتعارضين في حق كل منهما بالخلافة .

فقد ذكر الحسن قيام النبي صلوات الله عليه بتأدية الرسالة التى كلف بها ، وأن العرب تنازعت سلطانه بعد وفاته ثم تم التسليم في نهاية المطاف إلى قريش لأنها قبيلة الرسول ﷺ فكانت هذه الخجة لقريش أساساً لتولى الأمر . إلا أن قريش لم تنصف آل البيت كما أنصفها العرب ولم تترك سلطان محمد لأهل بيته وأوليائه .

أما تنازل أهل البيت لحقهم في سلطان الرسول فكان مؤقتاً لنزوى التفصيلة والسابقة في الإسلام للحرس على جماعة المسلمين وحتى لا يجد المناقون باباً يدخلون منه إلى إفساد شأن الدين .

وانتهى الحسن في كتابه إلى دعوة معوية أن يدخل فيما دخل فيه الناس من البيعة والطاعة للحسن حتى يحسن دماء المسلمين^(٢٦) .

أما معوية فتلخص رده في الاعتراف بفضل أهل البيت وسابقتهم وقرابتهم من النبي ﷺ ومكانتهم العالية في الإسلام وأهله . وبعاتب الحسن على تمجته لأنى بكر وعمر وأبى عينة وحوارى الرسول وصلحاء المهاجرين والأنصار ومضى معاريفه في خطابه فيبين أن اختيار أبى بكر كان من رأى ذوى الدين

(٢٦) أبو الفرج الأصفهاني (٣٥٦ هـ ٩٦٦ م) : مقاتل الطالبين . ص ٥٥ ٥٧ .

والفضيلة ولم يخطبوا في اختيارهم لأنهم لو وجدوا في أهل البيت من يقوم مقامه لأولوه ولكنهم عملوا في ذلك بما رأوه صلاحاً للإسلام وأهله .

وينتهي معاوية إلى طلبه من الحسن الدخول في طاعته لأنه الأكبر سناً والأقدم تجربة والأكثر سياسة والأطول ولابة^(٢٧) .

وأود القول بعد تقديم أهم معاني هذين الكتائب اللذين أوردتهما الأصمهانى الشيعى ، أن التشيع بمرقه وعقائده لم يكن قد تشكل في إطاره التقليدى حتى ذلك الوقت . وإذا كان الحسن قد رأى أحقية أهل البيت في خلافة الرسول ﷺ فقد شاركه هذا رأى بعض المسلمين دون أن يصل إلى نظريات وعقائد منظمة .

ومن ناحية أخرى لم يذكر الحسن أن هناك نصاً ولا وصية وإلا لأعجم بها معاوية - كحجة قوية يستند إليها في حقه في الخلافة . ولكن الأمر كان على عكس ذلك ، ومن الأدلة على ذلك ما قدمه القرطبي أيضاً - ذو النزعة الشيعية المعتدلة - لكي يبرهن على ترفع الحسن عن التمسك بالخلافة .

يقول الحسن في خطبته أمام معاوية :

« أيها الناس إن الله هناكم بتولنا وحسن دماءكم بأحرنا وإن لهذا الأمر مدةً والدنيا دور وإن الله عز وجل قال لبيته ﷺ : ﴿ وَإِنْ أَدْرَىٰ لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ وَمَنَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾^(٢٨) .

ويورد الأصمهانى خطبة أخرى للحسن حيث يسكن بها نائبة أصحابه ومؤيديه يقول فيها : « .. وإن ما تكرهون في الجماعة خير لكم مما تحبون في الفرقة ألا وإنى ناظر لكم خيراً من نظركم لأنفسكم فلا تحالفوا أئمة ولا تردوا على رأي غفر الله لي ولكم وأرشدني وإياكم لما فيه المحبة والرضاء^(٢٩) .

(٢٧) الأصمهانى : مقاتل الطالبين . ص ٥٧ .

(٢٨) القرطبي (٨٤٥ هـ - ١٢٤١ م) : النزاع والتخلص فيما بين بني أمية وبني عباس .

ص ٦٣ .

(٢٩) مقاتل الطالبين : ص ٦٣ .

واستمر الأمر كذلك بعد الحسن ومعلوية أيضاً ، فكان الخلاف حول الحق في الخلافة دون دعوى التسلسل المتوارث في الأئمة التي ظهرت على أيدي الشيعة الإمامية فكما استخلصنا من المناقشة بين معلوية والحسن ، نعتز على نفس الأسباب فيما يراه الحسين فيذكر أنه : « أحق بالبيعة والخلافة من يزيد » (٣٠) .

فالخلاف هنا وهناك سياسى محض لا نرى فيه أية إشارة إلى التوارث أو الوصية بالمعنى الدينى أى استاده إلى الآيات والأحاديث . ومن المصادر التي بين أيدينا (مقتل الحسين للخوارزمي) لا يشير إلى شيء من هذا كل ما أتى به على لسان الحسين في مجادلته مع مروان بن الحكم حول البيعة ليزيد بن معلوية ، هو الفخر لاتنسابه للبيت النبوى ، فيقول :

.. وإني من أهل بيت الطهارة قد أنزل الله بينا : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ... الآية ﴾ (٣١) .

٤ - أما الحدث الأكبر الذى كان له الأثر الحقيقى فى نشأة التشيع فهو فجيرة مقتل الحسين بن على . هذه الصدمة الكبرى التي أذهلت المسلمين جميعاً فأصابت الوجعة قلب كل مسلم النهم إلا أمراد جيش عبيد الله بن زياد المحارب فى صفوف يزيد بن معلوية .

ولا نجد تعبيراً يصور هذه المأساة بشكل واقعى - قبل أن تتدخل الأسطورة - أبليغ مما قاله الحسن البصرى عندما بلغه النبأ المفجع إذ قال :

« واحسرتة .. ماذا لقيت هذه الأمة ! قتل ابن دعيها ابن نبيها اللهم كن له بلرصاد ، وسيعلم الدين ظلموا أى منقلب ينقلبون » (٣٢) .

تكونت الشيعة إذاً بعد مقتله وليس قبل ذلك لأنه من المستبعد أن يلقى الحسين هذا المصير وهو فى سعة من المؤيدين والأتباع ، قاصد الذى التفت حوله

(٣٠) الخوارزمي (٥٦٨ هـ - ١١٧٢ م) : مقتل السيد ج ١ ص ١٨٤ .

(٣١) الخوارزمي (٥٦٨ هـ - ١١٧٢ م) : مقتل الحسين . ج ١ ص ١٨٥ .

(٣٢) الشيخ أبو زهرة : الإمام الصادق . ص ١١٤ .

كان ضئيلاً إلى جانب أن هؤلاء المؤيدين لم ينصروه عن عزم وثبات بل قد يرجع السبب الأول في استشهادهم إلى خذلانه والتخلي عنه بعد أن كاتبوه ودعوه لينصروه.

ولو كانوا بذلوا للحسين وهو حي نصف ما بذلوا وهو ميت فلعل مجرى الأمر قد تغير (٣٣).

فقد دعى الحسين برسائل عديدة ، ووصلت إليه مبايعات عدد كبير من أهل الكوفة فصدقهم وأجابهم إلى دعوتهم ، ولكنهم خذلوه وغفلوا عنه فكانهم سلبوه لأعدائه !

فإذا كان يزيد بن معاوية مستولاً عن مقتله ، فإن هؤلاء الذين كاتبوه ودعوه يصبحون في موقف أدق . وإذا قال الشيعة بأن الحسين استشهد في حرب كان هو الذي أثارها فحق هذا تبرئة يزيد وتخطئة للحسين ، فالحق أن الذنب كل الذنب في هذا القول يكون على الشيعة التي خادعت ثم خذلته وأسلمته (٣٤).

ويقل لنا موسى جبار الله ما روى في (الكان) عن الصادق بنزول الوصية على النبي ﷺ فدفعه إلى علي بن أبي طالب ففتح الخاتم الأول وعمل بما فيه ، ثم فعل الحسن كذلك . إلا أن الحسين عثر في وصيته على النص الآتي :

« قاتل ، واقتل . ونقتل . واخرج بأقوامك لشهادة . لا شهادة لهم إلا معك » (٣٥).

ويرى موسى جبار الله أن هذا القول الذي وضع على لسان الصادق ليس إلا احتيالا للتخلص من تهمة جزئ تحاذل أهل الكوفة عن نصرته ، وتبرير خروج الحسين بأنه « يكتب من الله محتوم بذهب » وهو سبب لا يتفق مع النص

(٣٣) فلهورن الخوارج والشيعة ص ١٩٦

(٣٤) موسى جبار الله : الوشيعة في نقد عقائد الشيعة ص (١٠٧)

(٣٥) المصدر السابق : ص (١٠٧)

القرآني : ﴿ يا أيها الذين آمنوا خلوا حلقكم فانفروا ثباتاً أو انفروا جميعاً ﴾ .

ولم يفتن الحسين إلى خدعة أهل لكوفة الذين أغضبوا أباه من قبل وتخلوا عنه فكان في أكثر خطبه يشكو من عدم طاعتهم له . من هذه الخطب ما قاله فيهم : « الدليل من نصرتموه أنتم كثير في الباحات ، وقليل تحت الرايات ، أضرع الله خلدوكم وأتعس جلودكم . لا تعرفون الحق مثل معرفتكم الباطل ولا تبطلون الباطل مثل إبطالكم الحق » (٣٦) .

ويقرر موسى جابر الله بعد هذا أن سبب استشهاد الحسين يرجع إلى خيانة شيعة له وأن اللوم يقع عليهم لأنهم حرموا يزيداً فدعوا الحسين نفاقاً وأسلموه إليه ، بل « لا لوم إلا على من كان يخلد علياً في حياته وسعى في قتل أولاده بعد شهادته ومماته » (٣٧) .

ومن أبلغ التعليقات التي ذكرت عن مقتل الحسين قول ابنه علي زين العابدين : « ألا إن هؤلاء سيكون من أجلنا فمن ذا الذي قتلنا ؟ » (٣٨)

وإذا كانت الشيعة قد ظهرت على أثر مقتل الحسين ، فيجب أن نذكر أن ظهورها تم في إطار المحبة لآل البيت النبوي والشهقة على استشهاد الحسين المؤلم ، فلم تظهر في إطار مذهب كلامي فلسفي ، فالشيعة إذاً في بداية مرحلته كان عنواناً على الانتصاف حول أهل البيت ومحبتهم والمجاهرة للخروج دفاعاً عن الحق الذي رأوه في تولي الخلافة والانتقام لمقتل الحسين .

ولهذا « تكونت الشيعة حقاً بعد مقتل الحسين عليه السلام فرقة دينية تتدبر الأمر » (٣٩) .

إن أول الآثار التي نجمت عن مصرع الحسين هو العاطفة التي تضخمتم وعظمت لتعوض التقصير والخللان من جانب المؤيدين . ثم تفتقت عن هذه العاطفة

(٣٦) موسى جابر الله : الوشعة في نقد عقائد الشيعة . ص (م) .

(٣٧) نفس المرجع : ص (غ) .

(٣٨) ابن حجر : الصواعق المحرقة . ص ١٩٧ .

(٣٩) نشأة الفكر : ج ١ ، ص ٢١ .

روايات وأساطير أخذت تنتشر لترفع أهل البيت وتعظم شأنهم ، ثم أدخلت محبتهم ضمن أصول العقيدة الإسلامية لأن « الله افترض مودتهم على الخلق وجعلها من جملة الإيمان » (٤٠)

عجبا أن تختلف النظرة إلى أهل البيت جميعاً قبل استشهاد الحسين وبعده . وكان غير واحد من الصحابة يرفع من قدر آل البيت قبل هذا الحادث الأليم :

نعثر مهم على عبد الله بن عمر الذي نصح الحسين قبل خروجه إلى العراق لأنهم كتبوا إليه وحثوه على السير إليهم ليتولى الخلافة بدلا من يزيد . لحقه عبد الله وطلب منه أن يرجع ولكن الحسين رفض بقوله : « هذه كتبهم وبيعتهم » ولكن حجة عبد الله كانت غاية في القوة ، وهي تثبت ثبوتاً قاطعاً أن المسلمين كانوا يضعون أهل البيت في مكانتهم الصحيحة من القنوب دون غلو بل كان منهم من لا يرى هم الحق في الخلافة .

فإن حجة عبد الله بن عمر قامت على أساس « أن الله عز وجل خير نبيه صلوات الله عليه بين الآخرة والدنيا فاختار الآخرة ولم يرد الدنيا وإليك بضعة من رسول الله ﷺ والله لا يلدأ أحد منكم وما صرفها الله عنكم إلا للذي هو خير لكم .. وما كان الله يجمع لكم بين البوة والخلافة » (٤١) .

• فرق الشيعة :

استشهد الحسين ، فكان مقتله أكبر حادث في تاريخ الإسلام السياسي والزوجي (٤٢) وتفتق عن تلك المأساة أحداث أخرى يأخذ بعضها بتلايب الآخر وصراع هائل استمر يحصد العترة ممن خرج من أهل البيت في وجه دولة بني أمية وبني العباس ، فأخذت تلتف حولهم المخلصون الذين تنهى بهم عقائدهم

(٤٠) الخوارزمي : مقتل الحسين ج ١ ، ص ١ (المقدمة) .

(٤١) القرطبي : البراع والخصام فيما بين بني أمية وبني هاشم ص ٦٢

(٤٢) نشأة الفكر ج ٢ ، ص ٣٨

إلى الدفاع والاستبسال حتى الاستشهاد ، فيما يحوم آخرون حولهم ، يبايعوهم ويدعوهم ، ثم يفرون وقت الأرملة ، ليظهروا نادمين تائبين بتلمسون الأفكار والآراء ليصوروا بها أهل البيت تصويراً يرتفع بهم عن الطبيعة البشرية أحياناً ، لعلمهم بهذا يجعلون مستقراً لصحاتهم التي أفلقها الخلدان والحزى في الساعات الحاسمة ١

وعلى مدى الأحداث المتكررة ولتى تكاد تتشابه على وتيرة واحدة ، أخذت الفرق تتشكل وتتضارب في الآراء والمعتقدات ويصطدم الباحث بالفرق المتباينة الكثيرة العدد ، ولكن من العجب أنها كلها تتخذ من التشيع دينا لها لا ترضى به بديلا ، بينما تختلف فيما بينها اختلافاً رقيقاً حيناً وشديداً أحياناً أخرى .

وقد جمعهم الشهرستاني في تعريف يضمهم في الخطوط العريضة لمعتقداتهم فهم الذين شايعوا عيباً على الخصوص وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصاية إما جلياً وإما خفياً ، مع الاعتقاد أيضاً بأنها لا تخرج عن أولاد علي إلا بأحد طريقين :

الظلم من مفتصب الإمامة أو بواسطة التنية التي يتخذ الإمام منها ستاراً يخفي به بواياه الحقيقية ، وبهذا يسلم بالإمامة كارهاً لمن لا يستحقها في نظره .

والركن الثاني ، إن الإمامة ليست قضية تتعلق بصالح المسلمين وتناط بعامتهم يختارون لها ما يرويه صالحاً ، وإنما هي ركن الدين المكين ، فلا يجوز على النبي ﷺ أن يفوض فيها عامة المسلمين .

ويقسم الشهرستاني فرق الشيعة إلى كيمائية وزيدية وإمامية وغلاة وإسماعيلية^(١٣) .

أما الملطي فيقسم الفرق إلى اثني عشر فرقة أهمها من الغلاة الشيعة

(١٣) الشهرستاني : الملل والنحل . ج ١ ص ١٩٥ .

والقراطة ثم المختارية أتباع المختار بن أبي عبيد ، ويتبى بركة الإمامة وبسببهم إلى هشام بن الحكم ويطلق عليهم أيضاً الرافضة^(٤٤) .

ولكن الكوثري لا يوافق على إطلاق اسم الروافض على الإمامية لأنه في الحقيقة لا يطلق إلا على بعض شذوذ الرافضة ، وعلى هذا فإن « جعل العنوان بحيث يشمل جميع الزيدية غير مستقيم »^(٤٥) .

كما يسميهم البغدادى أيضاً بالروافض ويعتبر السبئية منهم ، ولكنه يقسم الرافضة بعد زمان على بن أبي طالب أربعة فرق : الزيدية والإمامية والكيسانية والغلاة . وقد سجل صاحب (الفرق بين الفرق) افتراق الزيدية والإمامية والعلاء إلى عدة فرق يكفر بعضها بعضها . ويخرج الغلاة عن فرق الإسلام ، أما « فرق الزيدية و فرق الإمامية فمعدودون في فرق الأمة »^(٤٦) .

وكذلك يفعل الخياط المعتزلى فإنه يدعو الشيعة بالرافضة ولا يفرق بينهما وإنما تدخل عنده في دائرة واحدة من زعمها أن أبا بكر وعمرأ وعثمان وأبا عبيدة ابن الجراح وجلة المهاجرين وحيل الأنصار كانوا منافقين أبهم النبي صلوات الله عليه يصمرون العداوة ويظهرون الحب له ، وهم الذين قصدتهم الآيات : ﴿ ويوم بعض الظالم على يديه يقول يا ليتى اتخذت مع الرسول ميلا ، يا ويلتى ليتى لم اتخذ فلاناً خليلا ﴾ وقول الله تعالى : ﴿ أفمن يحشى مكا على وجهه أهدي أمن يحشى سويأ على صراط مستقيم ﴾ .

ولكنه يصور الغلو عندهم كغلو النصارى ، في المسيح لرعم بعضهم أنه إله أو أنه الواسطة بين الله وإناس أو أنه رسول أو الزعم بأنه نبي وليس رسولا . ويجرنا عن المقتصدین منهم بأنهم من نسبوا إليه العلم بجميع الناس والأحوال فإنه « أعلم الناس بالتدبير وأزهدهم في الدنيا وأشدهم بأساً ، وإن الله هو المتولى لنصيبه وإقامته وأن الأمة أرائته ودفعته عن موضعه وأقامت غيره وأن من أنكره وحالقه

(٤٤) للعلی - التیه - ص ٢٥ و ٣١

(٤٥) من مقدمة الكوثري لكتاب التیه - ص ٤ و ٥ .

(٤٦) البغدادى : الفرق بين الفرق - ص ١٦ .

وجحد إمامته فكافر مشرك ولد لعمر رشده (٤٧).

وانفرد التوبختي بإطلاق الرفضية على أتباع جعفر الصادق (أبي عبد الله جعفر بن محمد) لأن الشيعة أصحاب الصادق تبرعوا من المعيرة بن سعيد ورفضوه بسبب آرائه العالية فسماهم بهذا الاسم (٤٨).

وظلت هذه التسمية تطلق على الشيعة جميعاً منذ ذلك الوقت ما عدا بعض فرق الزيدية التي رصيت بخلافة أبي بكر وعمر وأُقرت بشرعيتها (٤٩).

والحق أن إطلاق اسم الرفضية على كافة فرق الشيعة لا يتفق مع الدقة اللازمة لتفرقة بين مذاهبها وعقائدها ، فهو يمكن قصره فقط على بعض أتباع زيد ابن علي حين خرج على هشام بن عبد الملك ودارت المناقشة بينه وبينهم عن خلافة الصالحين فلما « عرفوا أنه لا يتبرأ من الشيعة رفضوه حتى أتى قدره عليه فسميت رفضية » (٥٠).

وقد اعتاد أهل السنة والجماعة إطلاق هذه التسمية على الشيعة جميعاً دون تفرقة وتلاحظ هنا بصفة خاصة عند ابن تيمية في رده على ابن المطهر الحلي فلا يذكر الشيعة قط إلا بهذا الاسم وكأنه يغلف به ما يبطنه لهم من أدران .

وقد نسب إلى الإمام الشافعي شعراً يستنكر إطلاق هذه التسمية قال :
إن كان رفضاً حب آل محمد فليشهد الثقلان أني رافضي (٥١)

ولكننا سحاول في سياق هذا الفصل أن نعرض لأهم الفرق الشيعية وهي التي ما زالت قائمة حتى عصرنا هذا ، مع عدم الخوض في التفرقة الدقيقة التي ذهبت إليها كتب الفرق حيث قسمت كل منها إلى عدة فرق ، فليس من موضوع بحثنا أن نتقصاها .

(٤٧) الحياطة ، الأنصار - ص ١٦٢ .

(٤٨) التوبختي : فرق الشيعة ، ص ٦٢ و ٦٣ .

(٤٩) منشأة الفكر : ج ٢ ، ص ١٥٥ .

(٥٠) الشهرستاني : الملل والنحل - ج ١ ، ص ٢٠١ .

(٥١) هاشم الدفردار ومحمد علي الرضي - لإسلام بين سنة و الشيعة - ص ٢٢٤ .

لهذا سقتصر في دراستنا على الفرق الكبرى وهي الإثني عشرية والزيدية والإسماعيلية .

ويود أن ينوه قبل الخوض فيها بأن معظم الباحثين قد كهوا أنفسهم مشقة الخوض في أعماق هذه الفرق العديدة واكتفوا بعرض الخطوط العريضة الأكبر فرقها . ولكن أستاذنا الدكتور المشار في بحثه الكبير عن (نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام) قد ركب لصعب وتحشم العناء الشديد لتبعتها على مر العصور مد نشاطها حتى عصرنا الحاضر ، فعرض على بساط البحث لفرق الشيعة جمعاً على اختلاف عقائدها وتعدد نظرياتها في سق فلسفي متكامل .

فالشعبة الإمامية في رأيه لا يعدون فرقة واحدة بل فرقاً ، لأن الشيعة الماطمية الحسينية قد اختلفت بعد جعفر الصادق ، فمهم من نقل الإمامة إلى ابنه موسى ليصبح إمام السابع في سلسلة الأئمة الإثني عشر فأصبح يطبق على هذه الفرقة الإثني عشرية حيث تنتقل الإمامة بعد موسى إلى علي الرضا ومحمد الجواد وعبي الهادي والحسن العسكري ثم الإمام المنتظر . أما الفريق الشيعي الآخر فتقل الإمامة إلى ابن جعفر الصادق إسماعيل فسميت الثانية إسماعيلية نسبة إليه (٥٢)

أما الأئمة الستة الباقيين في سلسلة الأئمة الإثني عشرية فلم يكن لهم أي دور إيجابي هام في تصوير العقيدة الشيعية ووضعها في صورتها النهائية (٥٣) فسنا إذا في حاجة إلى دراستهم على أفراد واحد فواحد ، كما سنفعل بالنسبة للأئمة الستة الأول بعد قليل .

ونظر الشهرستاني إلى الإمامية بصفة عامة من زاوية ما يجمعهم في ظل عقيدتهم بإمامة علي بن أبي طالب بعد النبي ﷺ بالص الطاهر أو الخفي لأن تعيين من يخلف الرسول ﷺ هو أهم مسائل الدين وحتهم في هذا الاعتقاد أن الرسول صلوات الله عليه بعث لكي يقرر الوفاق ويستتب الوثام بين الناس فلا يجوز أن يتركهم مختلفين متباعدين بسبب عدم إتفاقهم على عمن يخلفه .

(٥٢) نشأة الفكر ، ج ٢ ، ص ٢٠٥

(٥٣) المصدر السابق ، ص ٢٨٧

كما يستند إليه الشيعة على سبيل النص الخفي - فهو أن النبي ﷺ بعث أبا بكر ليقرأ سورة البراءة ثم بعث بعده علياً ليكون هو القاريء لها .

كما كان صلوات الله عليه يؤمر على أبي بكر وعمر وغيرهما من الصحابة كعمرو بن العاص وأسامة بن يزيد فيما لم يؤمر على أحداً قط^(٥٤)

والدلائل التي يوردها الشيعة كما يوردها الشهرستاني لإثبات ما نص عليه النبي ﷺ نصاً صريحاً تساؤله :

من الذي يبايعني على مالي ؟ فبايعته جماعة فلما سأل عمن يبايعه على روحه فيصبح وصياً بعده حيثئذ تقدم على وحده دون الباقيين حتى أصبحت قريش تعبر أبا طالب لأنه أمر عليه ابنه^(٥٥) ؟

وتفسر بعض الآيات القرآنية بما يتفق ومذهبهم في الإمامة كتفسيرهم للآية : ﴿ يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته ﴾ حيث ادعى الشيعة أنه نص صريح في الإمامة لأن النبي ﷺ في غدیر خم قال : « من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه وانصر من نصره ، واخذل من خذله وأدر الحق معه حيث دار ، ألا هل بلغت - قالها ثلاثاً - » .

كما أدعى الشيعة الرسول صلوات الله عليه : « أقضاكم على » نص في الإمامة لمعنى قول الله تعالى : ﴿ أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ﴾ ففسروه بأن أولى الأمر هم القضاة والحكام وذهبوا إلى أن الحكم في النزاع بين المهاجرين والأنصار في اجتماع السقيفة هو على نفسه^(٥٦) .

ومن الآراء التي غرسها هشام بن الحكم في تربة العقيدة الشيعية أن الطبقة الأولى من الأمة الذين بايعوا أبا بكر تافقوا وداهوا لأحقاد كانت فيهم لعلي بن

(٥٤) الشهرستاني : الملل والنحل - ج ١ ، ص ٢١٩ .

(٥٥) الشهرستاني في الملل والنحل - ص ٢٢٠ .

(٥٦) نفس المصدر : ص ٢٢١ (الملل والنحل)

أى طالب كما يحضى في سبيل اتهاماته للصفوف الأولى من هذه الأمة فيكفر أبا بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير وعائشة لأهم عنده « من شر الأمة وأكفرها يلعنونهم ويتبرأون منهم . ما عدا سلمان وعمار وأبو در والمقداد بن الأسود » (٥٧) .

الشيعة الإثني عشرية وفضائل الأئمة .

يطلق عليها أيضاً الجعفرية نسبة إلى الإمام جعفر الصادق ، وتقول بإمامة إثني عشر إمامة تبدأ بعلي بن أبي طالب وتنتهى بالإمام محمد المنتظر (٥٨) وسحلول التعرف على آراء ومعتقدات هذه الفرقة في مسألة الإمامة ثم تتبع سلسلة الأئمة الستة الأوائل .

وأول ما يقابل في آراء هذه الفرقة هو محاولة نسبة التشيع إلى النبي صلوات الله عليه للحديث الشيعي : « إني خلف فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي ، ما إن تمسكتم بهما لن تصلوا أبداً » وإن كان أهل السنة يروونه بطريقة أخرى .

فكان النبي ﷺ وهو صاحب الرسالة الإسلامية بيده الرئيس الأول على ابن أبي طالب لأنه كان يلزم الرسول ﷺ ويأخذ عنه العلم ويتلقى التشريع العمي (٥٩) .

ويأتي الشيخ محمد كاشف الغطاء بأحد حديث أخرى لإثبات نشأة التشيع في عهد النبي صلوات الله عليه وأنه عارس يلزمتها منها « والذي نفسي بيده إن هذه وشيعته هم الفائرون يوم القيامة » وقوله تعالى : ﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية ﴾ بأن الرسول ﷺ قال لعلي عندئذ : « ستقوم أنت وشيعتك يوم القيامة راضين مرضيين » (٦٠) .

(٥٧) التبيه : للمعلى . ص ٣٧ .

(٥٨) نشأة الفكر : ج ٢ ، ص ١٢ .

(٥٩) أسد جهر : الإمام الصادق والمناهب الأربعة ، ج ٣ ، ص ١٩ .

(٦٠) الشيخ محمد الحسني آل كاشف الغطاء : أصل الشيعة وأصولها ص ٥٤ و ٥٥ .

والذي يحمل بالشيخ كاشف الغطاء إلى تأكيده فكرة أن الشيعة ظهرت منذ عهد النبي ﷺ هو التعاطف ببعض اصحابه حول علي وحبهم له ، ولكنه يصر هذا الحب والتجمع بمعنى أكثر تخصيصاً فيعامل التفافهم حوله أو ملازمتهم له بأن جعلوه إماماً كملغ عن الرسول وشارح ومفسر لتعاليمه وأسرار حكمه وأحكامه (٦١) .

ولا يوافق عل تفسير لفظ (الشيعة) بمعنى الأصحاب والأنبياء والمجدين ولكنه يخص هذه التسمية بدائرة أصيق فيقول : « بل لا بد هنا من خصوصية رائدة وهي الاقتداء والمتابعة له بل ومع الالتزام بالمتابعة أيضاً » (٦٢)

ولكنه لا يعمض حق الخلفاء الراشدين حقهم في الاعتراف بالفضل وإنما يقرر بحيد وبزاهة أن السلطة الدينية والمدنية كانت محتمة في الخلفاء الراشدين ، ثم انفصلت أحدهما عن الأخرى يوم خلافة معاوية ويزيد (٦٣) .

أما أركان الإسلام عندهم فهي خمسة : الثلاثة الأولى منها وهي :

التوحيد والنبوة والمعاد ، فتشمل القضايا الخمس الآتية :

معرفة الخالق ، معرفة المبلغ عنه ، معرفة ما يعبد به والعمل به ، الأخذ بالفضيلة ورفض الرذيلة ، الاعتقاد بالمعاد والديونة .

والركن الرابع هو العمل بالدعائم التي بنى الإسلام عليها وهي خمس : الصلاة والصوم والزكاة والحج والجهاد . أي أن الإيمان قول ويقين وعمل .

فهذه الأركان هي أصول الإسلام ، والإيمان بالمعنى الأخص عند جمهور المسلمين (٦٤) .

ثم يقول الشيخ كاشف الغطاء :

(٦١) المصدر السابق : ص ٥٥ .

(٦٢) أصل الشيعة وأصولها : ص ٥٧ .

(٦٣) المرجع عنه : ص ٦٢ .

(٦٤) أصل الشيعة وأصولها : ص ٧٦ و ٧٧ .

ولكن الشيعة الإمامية زادوا ركناً خامساً وهو الاعتقاد بالإمامة^(٦٥)

أى يجب الاعتقاد بأن هذا المنصب إلهى كاتبه تماماً لأن الله يختار من يشاء ويكلفه برسالة النبوة مصداقاً لقوله تعالى : ﴿ وَرَبِّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ ﴾ .

فالأنبياء مكلفون من الله والأئمة يصبون بواسطتهم ، والنبي ﷺ مبلغ من الله والإمام مبلغ عن النبي ، وتسلسل الأئمة في إثني عشر إماماً كل منهم ينص على من يليه وكلهم معصومون لا يجوز عليهم الخطأ ولا الخطيئة لقوله تعالى : ﴿ إِنْ جَاءَكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمَنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾ ولأنه ينبغي أن يكون أعلم وأفضل أهل زمانه حتى يتمكن من تأدية رسالته لأن فاقده الشيء لا يعطيه حيث يقول الله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ﴾

وعلى هذا فالاعتقاد بالإمامة هو الإيمان بالمعنى الأخص ، أما من لا يعتقد بالإمامة فلا يخرج عن الإسلام ، ولكن التدين عن طريق الاعتقاد بالإمامة أيضاً يؤهل المؤمن لمنازل القرب والكرامة - لا في الدنيا لأن المسلمين فيها سواء - ولكن في الدار الآخرة .

وتتميز الشيعة الإثني عشرية عن باقي فرق الشيعة بالقول بإمامة الأئمة الإثني عشر ، لاعتمادها في هذا العدد على الأحاديث النبوية التي منها :

لا يزال أمر الناس ما مضياً ما ولهم إثني عشر رجلاً ، أو : لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة^(٦٦) .

وقد حرص الشيعة على إظهار فضائل هؤلاء الأئمة الواحد بعد الآخر لأن كل منهم قد نص على إمامة من يليه بعده . وسعرض لبيان آراء الشيعة في الأئمة محافظين على التسلسل الذي تورده مؤلفاتهم ، وموقف أهل السنة منهم .

(٦٥) أصل الشيعة - ص ٧٥ .

(٦٥) المرجع السابق : ص ٧٣ .

١ - علي بن أبي طالب : (٤٩ هـ - ٦٦٠ م) :

لا يختلف أهل السنة مع الشيعة في ذكر فضائل هذا الإمام الجليل ، ولكن الشيعة تضي عليه من الخصائص وتنسب إليه من الفضائل ما تحاول به أن تجعله يتبرأ المكان الأول بعد النبي صلوات الله عليه ولا تنقي بالآ إلى باقي الصحابة الذين كان لهم أدوارهم في نصرة الرسول ﷺ ثم في خلافته من بعده .

ولكثرة ما وضع الشيعة للإمام علي من صفات ومواهب ، ولطول ما والوه إماماً لا يرق إليه أحد من أصحاب الرسول صلوات الله عليه ، أصبحت مشايعتهم ، له علما عليهم وحدهم مع أن أهل السنة والجماعة لا ينكرون فضله ولا يعضضونه حقه من التقدير والعرفان .

لهذا يقول الشهرستاني في تعريف الشيعة : « هم الذين شايعوا علياً عليه السلام على الخصوص وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصاية إماماً جلياً وإماماً خفياً واعتقلوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده وإن خرجت فيظلم يكون من غيره أو بتقية من عنده » (٦٧) .

وهو عندهم صاحب الكفاية والاستعداد الذي لا يعلو مرتبتها أحد غيره مما جعله إماماً هادياً « وقد عول النبي عليه في جميع شعونه لاتصافه بصفات الإمامة » (٦٨) .

وأصبح علي بن أبي طالب بهذا هو المعلم الأول بعد النبي ﷺ اعتماداً على الحديث : « أنا مدينة العلم وعلي بابها » ، وإن علياً هو أول من دون العلم وسبق المسلمين جميعاً بكتابه في الفقه (قصايا الإمام) الذي كان عند ابن عباس نسخة منه « ينظر فيها لأحد أهم القضايا في القضاء عنه » (٦٩) .

ومن العجب أن أهل السنة والجماعة يقرون بمآثر علي وفضائله ويذهبون في

(٦٧) الشهرستاني ، الملل والنحل ، ج ١ ، ص ١٩٥ .

(٦٨) أسد حيدر ، الإمام الصادق والمذاهب الأربعة ، ج ١ ، ص ١٩ .

(٦٩) أسد حيدر ، الإمام الصادق والمذاهب الأربعة ، ج ٢ ، ص ٢٧٩ .

هذا السبيل إلى حد إقرار أغلب الأحاديث النبوية المفترنة باسمه . فقد أورد ابن حجر الهيتمي (المتوفى ٩٧٤ هـ - ١٥٦٦ م) من مآثر هذا الإمام الكثير بل قد لا نجد من الشيعة ما راد عليه اللهم إلا يوصفه « سيد الأوصياء » أو هو نفس محمد (كما يلقبه بذلك السيد / أسد حيدر الشيعي المعاصر) .

ومن المآثر والعصائل التي ثبتت عن علي بن أبي طالب عبد أهل السنة أنه أسلم وهو ابن عشر سنين أو تسع أو دون ذلك ولهذا لم يعيد الأوثان قط لصغر سنه فقبل عنه « كرم الله وجهه » وهو أحد السابقين إلى الإسلام وأحد العشرة المشهود بهم بالجنة ويعد من الشجعان والزهاد والخطباء وأحد جامعي القرآن الكريم وقام بمكة لما هاجر النبي ﷺ إلى المدينة ، وشهد المعارك كلها إلا غزوة بؤك فكان أميراً على المدينة حينئذ وأبلى في المعارك ضد الكفار بلاءً حسناً نجحت منه فارساً عظيماً .

وقد عُدَّ له ابن حجر (٩٧٤ هـ - ١٥٦٦ م) و (صواعقه) أربعين حديثاً عن النبي ﷺ ، أشهرها : « أما ترض أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي » و « من كنت مولاه فعلي مولاه » اللهم وال من والاه واعد من عاداه ، « أنت أخي في الدنيا والآخرة » و « من أحب علياً فقد أحبنى ومن أحبني فقد أحب الله ومن أبغض علياً فقد أبغضني ومن أبغضني فقد أبغض الله » وعن القضاء أنه ضرب صدره على يده ثم قال : « اللهم اهد قلبه وثبت لسانه » قال علي : « فوالذي قلن الحجة ما شككت في قضاء بين اثنين » . والتحديث الذي قاله الرسول صلوات الله عليه في مرضه الذي توفي فيه قال : « إني تركت فيكم كتاب الله عز وجل وسنتي فامتنطقوا القرآن بسنتي فإنه لن تعمي أبصاركم ولن تزل أقدامكم ولن تقصر أيديكم ما أخذتم بهن ثم قال : « أوصيكم بعبادة خيرا وأشار إلى علي والعباس ، لا يكف عنهما أحد ولا يحفظهما على إلا أعطاه الله نوراً حتى يرد به على يوم القيامة »

كما أتى عليه الصحابة والسلف أيضاً في أقوال كثيرة . منها قول عمر ابن الخطاب : « يتعوذ بالله من معصية ليس لها أبو الحسن - أي علي » . وقول ابن مسعود : « أفضل أهل المدينة وأقصاها علي » ، وقال عبد الله بن عباس بن

أى ربيعة : « كان على ما شئت من ضرر قاطع في العلم وكان له القدم في الإسلام والصهر برسول الله ﷺ والعفة في السنة والسجدة في الحرب والجد في المال » (٧٠) .

وأصبح الإمام على عند الشيعة هو الإمام المعصوم « وأول الأئمة الصابر على الغضب المقتول ظلماً وعدواناً » (٧١) .

ولكن الواقع أن ما أضفاه الشيعة على الإمام على من قداسة خاصة تغلو فخله إلى تشبيهه بالله أو تقسط فتجعله وصياً واهووب بالعلم اللدني ، هذه المرتبة التي رفعها إليه الشيعة - بما فهم الإثني عشرية - كانت لها صدى بعيد في صفوف أهل السنة والجماعة لما لها من مساس بالعقيدة .

وحتى الصورة المعتدلة التي يصورها الشيعة الإثني عشرية ، نجد فيها آراء غالية . منها ما يقدمه لنا الشيخ محمد آل كاشف الغطاء حيث يقول :

« إمام الشيعة على بن أبي طالب الذي يشهد الثقلان أنه لولا سيعه ومواقفه في بدر وأحد وحنين والأحزاب ونظارها لما انحضر للإسلام عود وما قام له عمود حتى كان أقل ما قيل في ذلك ما قاله أحد علماء السنة : (ألا إنما الإسلام لولا حسامه كمنطة عنز أو قلامة ظافر) » (٧٢) .

فقد وقف أهل السنة لمثل هذه التشبيهات معرضين ، وسلاحهم في هذا الكتاب الكريم ، لأن الدين الإسلامي المنزل والذي كلف بتبليغه الرسول صلوات الله عليه خاتم النبيين لا يصح أن يقال عنه أنه لولا على لكان « عطفة عنز أو قلامة ظافر » .

إن الاعتراف لعلي بالفضل كبطل من أبطال الجيش الإسلامي واجب على

(٧٠) أحمد بن حجر الميمني المكي (٩٧١ هـ - ١٥٦٦ م) - الصواعق المنيرة في الرد على أهل البدع والزندقية ، ج ١١٨ و ١٢٥ .

(٧١) شاة الفكر : ج ٢ ، ص ٣٦ .

(٧٢) الشيخ محمد كاشف الغطاء : أصل الشيعة - ص ٢١ .

المسلمين جميعاً منهم وشيعتهم ، وإنما الارتفاع بتأثيره إلى هذه المرحلة بحيث يصبح فعالاً في الدين الإسلامي نفسه ، فهو ما كان موضع اعتراض من أهل السنة . لأنه لولا الإسلام لما كان للعرب - بما فهم على - شأن يذكر كما يرى موسى جبار الله يقول الله تعالى : ﴿ هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً ﴾ وفي آية أخرى : ﴿ يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله والله هو الغني الحميد ، إن يشأ يذهبكم ويأت بخلق جديد وما ذلك على الله بعزيز ﴾ وقوله عز وجل : ﴿ من كان يريد العزة فلله العزة جميعاً ﴾

ولا سبيل لأحد أن يمن على الله بشيء أداه مهما كان حيث يقول تعالى : ﴿ لا تمنوا على إسلامكم ، بل الله يمن عليكم أن هداكم للإيمان ﴾ . وقوله جل جلاله : ﴿ ولن تغني عنكم فتكم شيئاً ولو كثرت ﴾ .

وقد تضمن رد موسى جبار الله على النص الآف الذكر ، أنه يرجح أن مثل هذا القول محرف مما جاء على لسان الإمام علي : « دنيائكم عندي كعطفة عمر في صلاة وهو قول فيه بلاغة في التشبيه ، أما انتحاله في الإسلام لولا سيف علي فممن ولن يرتكبه أحد . إذ لا شرف لمن وسيفه إلا بإسلامه والإسلام في شرفه عني عن العالمين عني الله » (٧٣) .

ويضيف إلى هذا أن أمير المؤمنين علي هو أول من يتبرأ من مثل هذا الكلام .

ولكن تعنى الشيعة « بالدات » و« بذات واحدة » راضعاء القناعة الخاصة عليها أدى إلى تدخل الأسطورة حيث تتبع صاحب المذهب حتى تصبح جزءاً من المذهب (٧٤) .

ويمكن تحقيق هذا الرأي فيما جمعه الشريف الرضي (٤٠٦ هـ - ١٠١٥ م) من أساطير حيكت شباكه حول ابن عم الرسول ﷺ . ثم في

(٧٣) موسى جبار الله الرضا في نقد عقائد الشيعة طبع النجف الأشرف بالعراق (١٣٥٣ هـ

١٩٣٥ م) .

(٧٤) نشأة الفكر ، ج ٢ ، ص (١٠٨) .

روايته للوقائع التاريخية بطريقة أخرى تخالف ما نقلته مصادر أهل السنة ، حيث نلاحظ على روايات الشيعة التصوير المسرحي الأخاذ وهو دليل عن الاختلاق والإضافة لأن برعتهم تتدخل في نقل الأحداث ، فنضفي عليها ما ليس فيها ونضيفها بالصيغة الشيعية إذ يتبين للباحث من أول وهلة أن رائحة التشيع تهب من هنا .

والشريف الرضي في سرده لوقائع وفاة النبي ﷺ ترك لنا وقائع تختلف عما أحمت عليه مصادر أهل السنة ، فيذكر أن الرسول صلوات الله عليه عند مرضه دعا علياً فوضع رأسه في حجره وأغمى عليه ، فلما أتى وقت الصلاة خرجت عائشة - من تلقاء نفسها ودون ما أمر من الرسول ﷺ - فطلبت من عمر أن يصلي بالناس . ودارت مناقشة بينها وبين عمر إذ يرى أن أباهما أبو بكر أولى وتعطيه الحق في رأيه ولكن ما سمعها أنه « لين وأكره أن يوابه القوم » ثم قبل عمر في النهاية على أن يصلي أبو بكر ويقف هو متفاعلاً عنه ليدافع عنه إذا ما تجرأ أحد المسلمين على التوثب عليه . وكانت رغبة عمر أن يسرع أبو بكر بالصلاة قبل أن يفتق الرسول صلوات الله عليه قياماً علياً أن يصلي بالناس .

فلما صلى أبو بكر بالناس - دون أمر النبي ﷺ - أفاق الرسول ﷺ فأمرهم أن يدعوه عمه العباس ، فحملة الاثنان - علي والعباس - وكانه ﷺ كره أن يعاونه أحد عمرهما من الصحابة ، ثم خطب على المنبر بعد الصلاة خطبة حصرها المهاجرون والأنصار وظل يحطب ساعة ويسكت أخرى .

ونترك بعد هذا المجال لنص الخطبة التي تركها لنا الشريف الرضي لأنها تحمل بنفسها التعليق عليها .

قال النبي ﷺ :

« يا معشر المهاجرين والأنصار ومن حضر في يومى هذا وساعى هذه من الإنس والجن ليلغ شاهدكم غائبكم ألا إنى قد خلعت فيكم كتاب الله فيه النور والهدى وإيمان لما فرض الله تعالى من شيء حجة الله عليكم وحججى وحجة ولى وخلعت فيكم العلم الأكبر علم الدين ونور الهدى وهو على بين

أبي طالب عليه السلام وهو جيل الله ﴿ فاعتصموا بحبل الله ﴾ الآية (٧٥)

أيها الناس . هذا هو علي عليه السلام من أحبه وتولاه اليوم وبعد اليوم فقد أوفى بما عاهد عليه الله ومن عاداه وأبغضه اليوم وبعد اليوم جاء يوم القيامة أصم وأعمى لا حجة له عند الله . أيها الناس .. لا تأتوني غداً بالدنيا تزفونها زلفاً ويأتى أهل بيتي شعباً غبراً مقهورين مظلومين تسيل دماءهم ، إياكم واتباع الضلالة والشورى للجهالة ألا وإن هذا الأمر له أصحاب قد سماهم الله عز وجل لي وعرفيهم وأبلغكم ما أرسلت به إليكم ولكنى أراكم قوماً تجهلون لا ترجعوا بعدي كفاراً مرتدين تأولون على غير معرفة ويتدعون السنة بالأهواء وكل سنة وحديث وكلام خالف القرآن فهو زور وباطل ، القرآن إمام هاد وله قائد يهدي به ويدعو إليه بالحكمة والموعظة الحسنة وهو علي بن أبي طالب عليه السلام وهو ولي الأمرين بعدي ووارث علمي وحكمي وسري وعلايتي وما ورثه النبيون قبلي وأنا وارث وموروث فلا تكذبكم أنفسكم . أيها الناس .. الله الله في أهل بيتي فإنهم أركان الدين ومصابيح الظلام ومعادن العلم على عليه السلام أخى ووزيرى وواصينى والفاطم من بعدي بأمر الله الموفى بدمتي وعسى سنتى وهو أول الناس إيماناً بى وآخرهم عهداً عند الموت وأولهم لقاء إلى يوم القيامة فليبلغ شاهدكم غائبكم . أيها الناس .. من كانت له تبعه فيها أنا ذا ومن كانت له عدة أو دين فليأت علي بن أبي طالب عليه السلام فإنه ضامن له كله حتى لا يبقى لأحد قبل تبعه (٧٦) .

وتحمل هذه الخطبة في طياتها على ما اشتملت من معاني ثوب العقائد الشيعية الإثني عشرية برمتها إذ يحيطها الشريف الرضى بحجج اغتصاب حق علي بن أبي طالب بواسطة أبى بكر وعمر وقيام الأول بالصلاة خلافاً لأمر النبى ﷺ وانتهازهما الفرصة لأنشغال على بالمرض ، ثم أورد في سياق الخطبة نظرية الشيعة مفصلة متسقة مع عقائدهم أيما اتفاق . فعلى بن أبي طالب هو وريث العلم وهو

(٧٥) الشريف الرضى : عصائص أمير المؤمنين على . ص ٤٤ .

(٧٦) الشريف الرضى : عصائص أمير المؤمنين . ص ٤٥ - ٤٦ .

الشارح لما أتى به القرآن ثم يأتي بعده الأئمة الذين عينهم النبي صلوات الله عليه ومما هم الله عز وجل له . ونلاحظ الطعن في أهل السنة لأنهم « يتدعون السنة بالأهواء ويتغنون الضلالة والشورى للجهالة » ثم نلمح مدحاً أيضاً للأئمة آل البيت الذين خرجوا للمطالبة بالإمامة ومناجزة الخلفاء .

بعد هذا كله ، لا يجد الباحث صعوبة في اكتشاف اختلاف أسلوب الخطبة ذاتها ومعداتها عن خطب النبي ﷺ وأحاديثه التي تركها لنا الثقات إن الخطبة أشبه بثوب مفصل لمذهب الشيعة الإثني عشرية أحكم نسجه ، ولكنه لا يثبت أن يزرع بالعين الفاحصة الناقدة ، فيظهر وراءه الاتساح والوضع كأوضح ما يكون .

٢ - الحسن بن علي : (٥٠ هـ - ٦٧٠ م) :

وهو الإمام الثاني عند الشيعة أما أهل السنة فقد اعتبروه آخر الخلفاء الراشدين بنص الحديث : « الخلافة ثلاثون عاماً ثم يكون بعد ذلك الملك » ، كما ذكر السيوطي أنه « لم يكن في الثلاثين إلا أيام الخلفاء الأربعة وأيام الحسن » (٧٧) .

ولكن خلافه م تدم سوى نحو ستة أشهر إذ تنازل عنها لمعاوية حقاً للدماء ، واشترط في كتاب الصلح الذي وجهه إلى معاوية أن يعمل بكتاب الله وسنة النبي ﷺ وسيرة الخلفاء الراشدين من بعده . وأصاف : « وليس لمعاوية ابن أبي سفيان أن يعهد إلى أحد من بعده عهداً بل يكون الأمر من بعده شورى بين المسلمين » (٧٨) وأصبح العام الذي تم فيه الصلح بين الاثنين يسمى بعام الجماعة ، وتحقق في الحسن قول الرسول صلوات الله عليه : « إن ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين » .

ويرى القلقشندي أن في صلح الحسن لنفسه وتسليمه الخلافة لمعاوية ظهور

(٧٧) ابن حجر : تعلق رقم ٢ بهامش ص ١٢٣ من كتاب الصواعق المحرقة (غصائص أمير المؤمنين) .

(٧٨) نفس المرجع : ص ١٣٤ .

معجزتين لدنسى عليه السلام فيما تحقق من الحديثين المتقدمين^(٧٩).

وقد ثار أصحاب الحسن عند تنازه عن بيعتهم إلى معاوية ، وكان على رأس الساحطين قيس بن سعد بن عبادة إذ قال له أصحابه : « الحمد لله الذى أخرجه من بيننا فنهض بنا إلى عدونا » ولكنهم لم يلبثوا أن استمعوا إلى صحيحة أحدهم . « هذا أمركم قد بايع وهذا الحسن قد صالح فعلام تقتلون أنفسكم »^(٨٠).

وبلغ من سخط أصحاب الحسن عليه أن دعوه « يا عار المؤمنين » أو « يا مدلل المؤمنين » ، فكان يدافع عن نفسه بقوله :

« العار حرم من انار أو - لست بمدلل المؤمنين ولكنى كرهت أن أقتلكم على المثلث »^(٨١) ويعتقد الشيعة أن الحسن مات مسموماً بفعل معاوية بن أبى سفيان ، إلا أن أستاذا الدكتور النشر أتي بنص هام لأقدم مصدر شيعى وهو كتاب المقالات لأبى جلف القمى إذ يقرر أنه مدت من جراحته التى أصيب بها بعد محاربة معاوية^(٨٢).

أما البغدادي فيرى أن سبب مصالحة معاوية يرجع إلى غدر أحد أتباعه إذ طعنه في جنته فصرعه^(٨٣).

ويذكر التوبختي أن أتباع الحسن خالفوه وطعنوه فيه عندما صالح معاوية ونزل له عن الخلافة ، وانعكس تأثير هذا السخط على أحدهم ويدعى (الجراح ابن سنان) الذى طعنه في فخذه قائلا له : « الله أكبر أشركت كما أشرك أبوك من قبل »^(٨٤).

ولكن يبدو من هذا النص أن قائله لا يد وأن يكون من الخوارج وليس من

(٧٩) الفلقيدى . مآثر الأئمة في بهام الخلافة . ج ١ ، ص ١٠٨ (متوفى ٨٢٦ هـ) .

(٨٠) الأصمهانى : مقاتل الطالبين . ص ٦٥ .

(٨١) ابن حجر : الصواعق . ص ١٣٥ .

(٨٢) نشأة الفكر : ج ٢ ، ص ٣٧ .

(٨٣) البغدادي : الفرق بين الفرق . ص ٢٦ .

(٨٤) التوبختي : فرق الشيعة . ص ٢٤ .

أتباعه أو يحتمل انضمامه إليهم خفية وهو يضر في نفسه العداة له كما كان يحمل
الخوارج العداة لأبيه .

ويعتبر التويجى أن أتباع الحسن تشكل « فرقة » ، إذ أنها تغلب القول
بإمامته بعد موته إلى القول بإمامة أخيه الحسن ثم أخذتها الخيرة بمقتل الحسين لأنه
اختلط عليها ما أداه كل من الحسن وأخيه الحسين وأيهما المصيب وأيهما المخطئ .

هل أصاب الحسن عدما وادع معاوية بالرغم من عجز الأخير عن محاربة
الحسن لكثرة أنصاره وأتباعه أم كان مخطئاً ؟ وبالمثل ، هل كان الحسين في قتاله
ليزيد مخطئاً أم مصيباً مع ضعف أنصار الحسين وقتلهم وكثرة جنود يزيد
ابن معاوية ؟

وعلى هذا فإنهم شكوا في إمامتهما معاً ، لأن الحسين لو لم يحارب يزيد
لكان علوه أكثر قبولا وسبب فعوده عن محاربته أكثر وضوحاً من طلب الصلح
والمواعدة الذي تم من الحسن لمعاوية .

ثم اختلفوا بعد استشهاد الحسين إلى ثلاث فرق : أولها من قالت بإمامة
محمد بن الحنفية لأنه أقرب الناس إلى أمير المؤمنين على بعد الحسن والحسين وأنه
أولى بالإمامة كما كان الحسين أولى بها بعد الحسن والحسين . وفرقة ثانية
ادعت أن محمد بن الحنفية هو الإمام اهله وصى على بن أبي طالب
« وليس لأحد من أهل بيته أن يخالفه ولا يخرج عن إمامته ولا بشهر سيفه
إلا بإذنه »^(٨٥) واستدلوا على ذلك من أن تدار الحسن لمعاوية ثم بعد موافقة أخيه
محمد بن الحنفية على المصالحة بعد أن صرح له من قبل بمحاربته ، وكذلك فعل مع
الحسين حيث صرح له بمقاتلة يزيد « ولو خرجا بغر إذنه هلكا وضلا وأن من
خالف محمد بن الحنفية كافر مشرك »^(٨٦) .

ثم ظهرت بوادر القتل على أثر وفاة محمد بن الحنفية إذ قال بعض أتباعه أنه
لم يمت ولن يموت « ولكنه غاب ولا يدرى أين هو وسرجع ويملك الأرض
ولا إمام بعد غيبته إلى رجوعه »^(٨٧) .

(٨٥) التويجى : فرق الشيعة . ص ٢٦ .

(٨٦) التويجى : فرق الشيعة . ص ٦٢ .

(٨٧) المصدر نفسه : ص ٢٧ .

٣ - الحسين بن علي : (٦١ هـ - ٦٨٠ م) :

اعتبر الحسين سيد شهداء الشيعة ، وكان مقتله ، أكبر حدث في تاريخ الإسلام السياسي والروحي (٨٨) .

ومن الأحاديث التي رويت عن النبي ﷺ في ذكر الحسين قوله ﷺ : « حسين مني وأنا منه أحب الله من أحب حسينا ، الحسن والحسين سلطان من الأباط » (٨٩) .

وقد نسج الخيال الشيعة خيوطه حول مأساة مقتل الحسين ، فمن الآثار الأسطورية لهذه الواقعة أن آفاق السماء أحمرت لمدة ستة أشهر ، أو أن الحمرة لم تكن تظهر قبل مقتل الحسين ، أو أن الله تعالى قد أظهر تأثير غضبه على من قتل الحسين بحمرة الأفق إظهاراً لعظم الجناية (٩٠) .

ولكن الثابت أن الحسين قاتل بشجاعة بالرغم من قلة عدد المحاربين في صفه ، كما يجمع الرواة على أن من كاتبه وبايعوه أخلفوا وعدهم وبيعتهم ، وأن المخلصين له قد نصحوه بعلم الخروج غاربة يزيد بن معاوية ولكنه أبى .

ويعطى الفرزدق صورة دقيقة لمحنة للموقف إذ قال للحسين :

« سقطت يا ابن رسول الله ﷺ ، قلوب الناس معك وسيوفهم مع بني أمية والقضاء ينزل من السماء والله يفعل ما يشاء » (٩١) .

ولكن الحسين تقدم بشجاعة نادرة ينشد :

أنا ابن علي الخير من آل هاشم	كفاني بهذا معجرا حين أفتخر
وجدي رسول الله أكرم من مشي	ونحن سراج الله في الناس يزهر
وفاطمة أمي سلاله أحمد	وعمي يدعي ذا الجناحين جعفر
وهذا كتاب الله أنزل صادقاً	وفينا الهدى والوحي والخير يذكر (٩٢)

(٨٨) نشأة الفكر : ج ٢ ، ص ٣٨ . (٩٠) المرجع السابق : ص ١٩٢ .

(٨٩) ابن حجر : الصواعق المحرقة . ص ١٩٠ . (٩٢) الصواعق المحرقة . ص ١٩٤ و ١٩٥ .

وشت في المعركة دون خوف أو وجل مما أصبح قنوة لحركة التوايين حين قامت لتقتصر من قاتليه . وكان للخلدان أهل الكوفة له صدى بعيد في نفوس الشيعة لزمن طويل .

فحتى أولئك الذين بعثوا بالكتب والبيعة إلى الحسين خذلوه في اللحظات الحاسمة ، وتخلوا عنه وتركوه إلى مصيره من قتل وإهانة وتمثيل بجسده ، فلا غرو أن يجد الحسين نفسه في النهاية بين أفراد قلائل من الأصحاب وأهل بيته وهم تسعون بين رجل وامرأة^(٩٣) أن يطلب الكف عن القتال فيما يروى ابن قتيبة فقال لعمر بن سعيد الذي أرسله لعبيد الله بن زياد لقتالهم : « يا عمرو اختر مني ثلاث خصال إما أن تتركني أرجع كما جئت فإن آيت هذه فأحرى سرنى إلى الترك أقاتلهم حتى أموت أو تسرنى إلى يزيد فأصع يدي في يده فيحكم في بما يريد »^(٩٤) .

ولم يخرج مع الحسين إلا عدداً قليلاً جداً من أهل المدينة كما لم يتناصره أهل الكوفة بل خذلوه ساعة المحنة وتركوه يلقي مصيره وحده مما دفع الحمية ببعض جند أعدائه إلى الالتحاق بحبيشه والقتال دفاعاً عنه لأهم استنكروا أن « يعرض ابن بنت رسول الله ثلاث خصال فلا يقبل أعداءه واحلة منها »^(٩٥) .

إن البعض بعث الكتب إلى الحسين ثم لم يفعلوا شيئاً إلا أن يرقبوا المعركة من بعيد ، وقلة منهم هم الذين أرووه وباصروه ، ثم قتل غيلة وغدراً .. كل هذا خلق الشعور بالذنب ، هذا الإحساس هو الذي دفع هؤلاء الشيعة إلى القتال والموت^(٩٦) ثم كانت المعين الذي لا ينضب للأساطير والروايات الشيعية ، وأحد أسباب العلو التي ظهرت بعد ذلك لتفتح الطريق للمذهب والأفكار أن تنقل إلى قلوب الشيعة وعقولهم .

(٩٣) لاين قتيبة الإمامة والسياسة ج ١ ص ١٢ ، ويقول ابن حجر في الصواعق ص ١٩٥ :
وسمى من اخوته وأهله يوف وثماتون نفساً
(٩٤) الصواعق المخرقة : ص ٥ .
(٩٥) نفس المصدر : ص ٥ .
(٩٦) الخوارج والشيعة : فنهرون ، ص ١٩٦ .

فلم تكن المحبة في أول أمرها للبيت النبوي إلا عاطفة رقيقة ، ولكن مصرع الحسين بهذه الصورة المروعة حول هذه العاطفة فكبرت وتصحمت ثم تحولت إلى عقيدة نال منها الغلو والتطرف حياءً وابتعد عنها أحياناً . ولكنها ظلت تلتقط الأفكار والنظريات لتخلق منها تكتة هذه المعتقدات .

ولمتع لسياق الأحداث بما أجمع عليه المؤرخون والباحثون من ملاحظة تخفيف أنصاره بالكوفة عن القتال معه ، لا يوجد صعوبة في الاستنتاج بأن الصياغة التي تمت للمذهب الشيعي بصورته الفلسفية في أيام الجعفر الصادق كانت في الحقيقة صدى لهذه الحركة الطاحنة التي ذهب ضحيتها ابن بنت رسول الله صلوات الله عليه .

ويرى ابن تيمية أن الاختلاف في شأن مقتل الحسين تفرق إلى ثلاث وجهات نظر منها أن قتله كان حقاً لأية شق عصا المسلمين وقرق جماعتهم بينما يصر الحديث النبوي على أنه « من جاءكم وأمركم على رجل واحد يريد أن يفرق جماعتكم فاقتلوه » فقاموا الأمر على ما فعله الحسين ولهذا يعد أول خراج عن ولاية الأمر في الإسلام ، ولكن الشيعة ترى إنه كان الإمام الواجب طاعته الذي لا يتم أمر من أمور للمؤمنين من جهاد أو صلاة إلا به .

وكلا الرأيين متطرفان .

أما المذهب الوسط - وهو مذهب أهل السنة والجماعة - فيعتبر أن الحسين قتل شهيداً مطلوباً ولا ينطبق عليه الحديث السابق ذكره ، لأنه « طلب أن يذهب إلى يزيد أو إلى الثغر أو إلى بلد فممكنوه وطلبوا منه أن يستأثر لهم وهذا لم يكن واجباً عليه »^(٩٧) .

وكان مقتل الحسين فرصة سانحة لظهور البدع ، فهناك بدعة الحزن والنواح ولطم الخدود يوم عاشوراء وما يفضي إلى ذلك من لعن السلف وقراءة أخبار مقتله بكثير من التحريف والتحويل مما يفتح باب الفتنة بين الأمة الإسلامية .

(٩٧) مهج السنة : ج ٢ ، ص ٢٤٧ و ٢٤٨ .

ومقابل النواح والعيول كان يفرح قوم من الناصبة أعداء أمير المؤمنين علي وأولاده كالخجاج بن يوسف الثقفي واحتلقت الأحاديث حيث رووا « من وسع على أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته » (وهو حديث لا إسناده ثابت له كما يقول ابن حنبل) .

ويأتى ابن تيمية بحادثة نقل رأس الحسين إلى يزيد كما رواه البخاري في صحيحه عن محمد بن سيرين عن أنس بن مالك ، ونقلت بواسطة أبي نعيم عن ابن عمر ، ثم يطعن في صحة الحادثة ودليله على ذلك أن هؤلاء الصحابة الذين حضروا واقعة قيام يزيد بالكسك على ثنانيا الحسين لم يكونوا بالشام بل كانوا بالعراق . ويرى أن يزيد لم يأمر بقتل الحسين إذ لا غرض له من قتله وإنما أراد أن يكرمه كما أمره بذلك أبوه معاوية . ولما وجد الحسين أن أهل العراق خذلوه ويودون تسليمه إلى يزيد طلب أن يرجع إلى بلده أو يقابل يزيد أو يذهب إلى الثغر فمنعوه وقاتلوه حتى قتل شهيداً مظلوماً .

بن « إن خبر قتله لما بلغ يزيد وأهله ساءهم ذلك وبكوا على قتله وقال يزيد: لعن الله ابن مرجانة يعني عبيد الله بن زياد أما والله لو كان بينه وبين الحسين رحم لما قتله (..) قد كنت أرضى من طاعة أهل العراق بئنون قتل الحسين » (٩٨)

ويصيب ابن تيمية على يزيد أنه لم يثأر للحسين ولم يقتل قاتله ، ولكنه في الوقت نفسه يطعن في الأخبار التي تروى عن سبي نساء الحسين ، ويرجع مصدرها إلى أهل الهوى والجهل لأنه لم يحدث قط أن سبي المسلمون هاشمية كما لم تستحل أمة محمد ﷺ أبداً سبي نساء بني هاشم .

وحطاً الفهم عن تصديق مثل هذه الأخبار يرجع إلى عدم التفرقة بين ما قيل من أن - الخجاج قتل الأشراف ، وبين بني هاشم . ويمكن تفسير ذلك من

الخلط بين الأشخاص المنتمين حقيقة إلى بني هاشم وبين البعض الآخر الذي يدعى كذباً أنه علوي بينما نسبه مطعون فيه .

ويسمى ابن تيمية نعيماً قاطعاً أن الحجاج قتل أحداً من بني هاشم مع كثرة قتله لغيرهم . والذي يساعد ابن تيمية في وصوله إلى هذا الجزم أن عبد الملت كتب إلى الحجاج يقول له : « إياك وبني هاشم أن تتعرض لهم فقد رأيت بني حرب لما تعرضوا للحسين أصابهم ما أصابهم » (٩٩) .

فإذا قيل أن الحجاج قد قتل كثيراً من أشرف العرب فيجب أن ينصرف المعنى إلى سادات العرب ، ولكن الخلط ظن خطأ أن الأشراف بمعنى بني هاشم لأن اصطلاح الأشراف في مفهومه لا تخرج عن بني هاشم ، بينما الأشراف عند بعض البلاد هم أولاد العباس وفي بعض هم أولاد علي .

فالمسلمون كانوا يوقرون بني هاشم ويعظمون كل من ينتمي إليهم بدليل أن الحجاج تزوج بنت عبد الله بن جعفر فلم يقبل ذلك بنو أمية ونزعوها منه لأنهم يعظمون شأن بني هاشم .

فلم يطف برأس الحسين ولم يقم يزيد بسبي عياله بل أنهم عندما دخلوا بيته قامت النساء نائحات باكيات ، وأكرمهم يزيد وأحسن وفادتهم وغيرهم بين الإقامة عنده أو السكن بالمدينة فاحتاروا الرجوع .

فكل ما قيل غير هذا فهو تلفيق وكذب .

أما قتل الحسين فهو بلا ريب من أعظم الذنوب وإن « فاعل ذلك والراضي به والمعين عليه يستحق لعقاب الله الذي يستحقه أمثاله » (١٠٠) ولكنه في نفس الوقت ليس أفدح من وقع من قتل من قبل من النبين وقتل المسلمين الأولين في معاركهم الطاحنة ضد المشركين كشهداء أحد وقتل حرب مسيلمة الكذاب ، وقتل عثمان وقتل أبيه علي بن أبي طالب حيث ظن قاتلوه أنهم يتفريون إلى الله بقتله

(٩٩) عجاج السنة : ج ٢ ، ص ٢٤٩ .

(١٠٠) نفس المصدر والصحة .

لأنه في اعتقادهم كافر . أما المخاريون للحسين فلم يعتقدوا كفره بل وأكثرهم قتله
« لكن قتلوه لمرضهم كما يقتل الناس بعضهم بعضاً على الملك » (١٠١) .

أما الترهات التي تحكى عن أمطار السماء دماً وظهور الحمرة في السماء
منذ ذلك الوقت فإنها محض هراء لأن سبب هذه الحمرة طيبي عندما تكون
الشمس في منزل الشفق .

ويشد ابن تيمية ما يقوله الشيعة من إكثاره الوصية للمسلمين في ولديه
الحسن والحسين بحديثه : هؤلاء وديعتي عندكم وأنزل الله فيهم : ﴿ قل لا أسألكم
عليه أجراً إلا المودة في القربى ﴾ ويورده على أسباب ثلاثة :

إنه يقر أولاً بالحق الواجب للحسن والحسين ، ويستشهد بخطة النبي ﷺ
بغير نعم الواقع بين مكة والمدينة حيث قال : « إني تارك فيكم الظلين أحدهما
كتاب الله وعترتي أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي ، أذكركم الله في أهل
بيتي » فالحسن والحسين من أعظم أهل بيته اختصاصاً به لأنه وزع كسائه على
عل وفاطمة والحسن والحسين ثم قال : « اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم
الرجس وطهرهم تطهيراً » .

ولكنه لا يؤيد صحة الحديث الذي يعتبر الحسن والحسين وديعة بين
المسلمين لأنه غير مدون بكتب الحديث المعتمدة ، ولأن الحفظ لا يكون
إلا للمال لا للرجال وإن كان يقصد كما يستودع الرجل أطفاله لمن يربهم
ويحفظهم فإنهما كانا قد بلغا مبلغ الرجال وأصبح كل منهما مستقلاً عن نفسه .
والنبي ﷺ أعظم من أن يودعهما مخلوق ، وإن « أراك أن الأمة - تحفظهما
وتحرسهما فإله خير حافظ وهو أرحم الراحمين » (١٠٢) .

النقطة الثالثة التي يستند إليها ابن تيمية في تدعيم وجهة نظره أن الآية :
﴿ قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى ﴾ من سورة الشورى وهي :

(١٠١) منهاج السنة : ج ٢ ، ص ٢٤٩ .

(١٠٢) المصدر السابق : ص ٢٥١ و ٢٥١ .

مكية نزلت قبل أن يتزوج على فاطمة وقبل أن يولد الحسن والحسين . فالثابت أن عليا تزوج فاطمة في المدينة في العام الثاني من الهجرة . وقد بين ابن عباس أنه ما من قبيلة من قريش إلا وبينها وبين الرسول ﷺ قرابة ، فمعنى هذه الآية : ﴿ لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى ﴾ : إلا أن تودوني في القرابة التي بيني وبينكم ، ولم يقصد بها عليا وفاطمة وأبناءهما على وجه التحديد كما ذكرت بعض المصادر خطأ لأن سورة الشورى جميعها مكية ، بينما ولد الحسن ستة ثلاث من الهجرة في منتصف رمضان ، وولد الحسين في الخامس من شهر شعبان سنة أربع من الهجرة (١٠٣) .

٤ - علي زين العابدين : (٩٤ أو ٩٥ هـ - ٧١٢ أو ٧١٣ م) :

أنه من سلالة فاطمة الزهراء ، وابن الحسين بن علي بن أبي طالب الذي نجى من المعركة التي استشهد فيها أبوه ، حتى تبقى ذرة الحسين في عقبه .

فكما اختلفت الشيعة على أثر مقتل الحسين فاحاز بعضهم إلى محمد ابن الحنفية بينما رأى البعض الآخر انتقال الإمامة إلى علي بن الحسين هذا ، فقد تنازحته الفرق فيما بينها وضمه أهل السنة والجماعة إلى صفوفهم ، واعتبرته الشيعة الإثني عشرية أحد أئمتهم الذين انتقلت إليهم الإمامة الروحية بعد أبيه الحسين .

أما الشيعة الإثني عشرية ، فإنه تمسحيا مع المذهب الذي التقط في نشأته وتطوره كثيراً من الأساطير والآراء الغالية ، فقد أرجع إمامته - دون عمه محمد ابن الحنفية - إلى نتيجة التحكيم عند الحجر الأسود حيث نطق الحجر : إنه الإمام الحق ، (١٠٤) فأصبح هو الإمام بعد أبيه الحسين .

وأضافوا إليه العلم بالنبيات ، إذ علم بالكتاب الذي كتبه عبد الملك للحجاج ينهاء فيه عن اجتناب دماء بني عبد المطلب ، فذكره محمد لليوم والنص

(١٠٣) منهاج السنة : ج ٢ ، ص ٢٥٠ و ٢١٥ .

(١٠٤) درندسن : عقيدة الشيعة - ص ١١٨ .

حتى يهت عبد الملك عندما اكتشف صحة خبره : فسأله أن لا يخفيه مع صالح
دعائه (١٠٥) .

وبحكم نشأة هذا العابد القذ في ظل الاحزان والمكابدة والآلام ، ألقى
بنفسه في بحر العبادة ، وهلم مع عبوديته لربه فكان : إذا توضأ للصلاة أصفر
لونه ، فقيل له في ذلك فقال : ألا تلرون بين يدي من أقف ؟ (١٠٦) .

إنه لجأ إلى العبادة بعيداً عن هذا المعترك السيامي المضطرب بالأحداث على
أثر مقتل أبيه الحسين ، وثورة المدينة ومكة في وجه الحكم الأموي .

وقد أتخذ على بن الحسين الكثيرين من أهل المدينة بمصالحته وبيعته لمسلم
ابن عقبة . وعندما مات يزيد بن معاوية جأ إليه العراقيون يحولون جذبه إلى نفس
المزلق الذي وقع فيه أبوه وجده ، ولكن « الحوادث كانت قد صقلته صقلا
نهائياً » (١٠٧) فأبى .

وظلت قلوب المسلمين من حوله تتطلع إليه حباً في السلالة الطاهرة التي
تفرع منها ، فلا عرو أن يعرفه الكافة عندما أراد الوصول إلى الحجر الأسود
تكملة لمناسك الحج فتفسح له الطريق ، وكانت مناسبة التقطها الفرزدق ليعرف
بها في قصيدته المشهورة هشام بن عبد الملك الذي لم يلق إليه المسلمون بالاً وهو
ابن ذي السلطان .

قال الفرزدق :

هذا الذي تعرف البطحاء وطأته	والبيت يعرفه والحل والحبرم
هذا ابن خمر عباد الله كلهم	هذا التقى النقي الطاهر العليم
إذا رأيته قريش قال قائلها	إلى مكارم هذا ينتهي الكرم
يسى إلى ذرة العز التي قصرت	عن نيلها عرب الإسلام والعجم

(١٠٥) ابن حجر العسقي : الصواعق المحرقة . ص ١٩٨ .

(١٠٦) نفس المرجع والصفحة .

(١٠٧) نشأة الفكر : ج ٢ ، ص ١١٨ .

ولكن العاطفة لم تكن تظل بصورتها التلقائية نحوه ونحو أهل البيت النبوي إذ مشى فيها وباء العلو والتطرف ، فلما تنهى إلى سمعه بعضها وقف في وجهها بشدة وتبرأ من معتقها .

فمن أقواله لبعض الشيعة :

« أيها الناس أحبونا حب الإسلام ، فما برح جبكم حتى صار علينا عاراً وحتى بغضتمونا إلى الناس » (١٠٨) .

وهو بمثل هذا القول ، وبأقوال أخرى أوردها الأستاذ الدكتور المشار ، يمكن أن نصل إلى نفس الاستنتاج الذي استخلصه من تلك النصوص ، وهو أن نظرة أهل البيت لأنفسهم لم تكن أبداً بالصورة التي تناقلتها الشيعة - خاصة المتطرفين منهم - كذلك رأيهم في الصحابة الأولين فكانوا موضع إجلال وإكبار لا محل سخط ولعن . « ولا عجب أن نراه يتولى أصحاب محمد رسول الله ﷺ ويدعو لهم في الصحيفة السجادية المنسوبة إليه ، وأن ترى ابنه الإمام زيداً يتابع سنة أبيه ويختلف مع غلاة الشيعة في الكوفة فيما بعد حين يتولى الشيخين » (١٠٩) .

ويذهب الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة إلى مثل هذا الرأي مستخلصاً إياه من الرواية التي ذكرها ابن كثير في (البداية والنهاية) ، وخلاصها أن علي ابن الحسين جلس إلى قوم من أهل العراق فقالوا من أي بكر وعمر فسألهم : أنتم من المهاجرين الأولين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضواناً وينصرون الله ورسوله ؟ قالوا : لا ، فسألهم ثانية : أفأنتم من الذين ﴿ تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ﴾ فأجابوا بالنفي للمرة الثانية فقال لهم : أما أنتم قد أقررتم على أنفسكم وشهدتم على أنفسكم إنكم لستم من هؤلاء ولا من هؤلاء وأنا أشهد أنكم لستم من الفرقة الثالثة الذين قال الله فيهم : ﴿ والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين

(١٠٨) الشيخ محمد أبو زهرة : الإمام زيد - ص ٢٦

(١٠٩) تشاة الفكر : ج ٢ ، ص ١٢٦ .

سبقونا بالإيمان ولا نجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ﴿ فقوموا عني لا بارك الله فيكم ، ولا قرب دوركم ، أنتم مستهزئون بالإسلام ، ولستم من أهله .

وإن كانت هذه الرواية منسوبة إلى محمد الباقر بن علي زين العابدين فإن الأستاذ الشيخ أبو زهرة يرى احتمال تكرار الواقعة مع الأب والابن فتكرر معها القول (١١٠) .

علا عجب إذاً أن يضع علي زين العابدين نفسه في تيار السنة العام (١١١) ، لأنه استنكر الغلو في حب أهل البيت النبوي فنسبت إليهم العصمة والقداسة ، ولأنه أيضاً كان من تلاميذ العالمين الكبارين : سعيد بن المسيب ، وسعيد ابن جبير (١١٢) .

ولهذا لم تصعه الشيعة المعاصرة له في سلسلة الأئمة الخالدين أو المعصومين ، أو الراجعين كما يقول أستاذنا الدكتور النشار حيث قطع الطريق أمام كل عال بطرز حياته التي قضاها متعبداً حتى أطلق عليه « زين العابدين » .

وقد وصل أستاذنا الدكتور النشار في بحثه عن حياة هذا العابد النقي الإيمان إلى نتائج هامة تلخص فيما يلي :

أولاً : أنه لم يختلف مع ابن عمه محمد بن الحنفية وأن أسطورة الاحتكام إلى الحجر الأسود ما هي إلا محض افتراء .

ثانياً : لقد اتسم حقاً بالحزن وعرف بكثرة ابتكاء حتى عد أحد البكائين الخمسة بعد آدم ونوح ويوسف ويحيى وفاطمة إلا أنه لم يعرف في حزنه المنعة والضعفة الذي انقلب إليه حزن الشيعة بعده .

ثالثاً : من الخطأ القول بأنه وضع نظاماً معيماً للزهد ، وأن الصحيفة السجادية المنسوبة إليه موضوعة بواسطة الشيعة المتأخرين .

(١١٠) الشيخ محمد أبو زهرة : الإمام زهد - ص ٢٦ .

(١١١، ١١٢) نشأة الفكر : ج ٢ ، ص ١٢٦ .

رابعاً : شهر السلاح ، في وجه أنواع الفئو كلها وكره لكلام العقل (١١٣) .

• - محمد الباقر : (١١٣ هـ - ٧٣٩ م) :

كان أبوه على زعم العابدين علماً على العبادة ولتقوى ثم أصبح من بعده ابنه الباقر رمزاً للعلم الذي تفرغ له في عزله بالمدينة . وسمى بالباقر لتبقره بالعلم أو لأنه بقر العلم بقرأ (١١٤) .

ونسبت إليه الشيعة آراء في نظرية الإمامة حيث أكد صفة الإمام الروحية ، ووراثته النبي ﷺ لعلهم الأنبياء ورثها الباقر عنه مع انتقال الإمامة الروحية إليه ثم تروى القصص الكثيرة عن مقلدته على إحياء الموتى وإبراء الأكمة بإذن الله .

ومن أقواله التي ينسبها إليه الشيعة ، أن الوحي المنزل على النبي ﷺ يختلف عما هو منزل على الإمام ، فالنبي ﷺ ربما سمع الكلام أو رأى الشخص (أي جبريل عليه السلام) ولم يسمع ، أما الإمام فهو الذي يسمع الكلام ولا يرى الشخص . كما أن الأئمة معصومون وهم ينظر الله إلى الناس بعين الرحمة ولولاهم لهلك الناس (١١٥) .

ويذكر السيد أسد حيدر أن حركة الغلاة الهدامة كانت تقوم على إسناد الأحاديث الكاذبة إلى الباقر وابنه الصادق بعده . فممن أسند إليه المغيرة بن سعيد ادعى الاتصال به - أي بالباقر - وأخذ يروى عنه الأحاديث المكلوبة ، فلما علم الإمام الصادق بخبره نبى عن تصديقه بقوله : « لا تقبلوا علينا حديثاً إلا ما وافق القرآن والسنة ، أو تجلون معه شاهداً من أحاديثنا المتقدمة فإن المغيرة ابن سعيد لعنه الله دس في كتب أصحاب أئ أحاديث لم يحدث بها » (١١٦) .

(١١٣) نشأة الفكر : من ص ١١٧ إلى ص ١٢٣ .

(١١٤) دويدس : عقيدة الشيعة . ص ١٢٤ .

(١١٥) المرجع السابق نفس الصفحة .

(١١٦) أسد حيدر : الإمام الصادق والمذاهب الأربعة . ج ٢ ، ص ٤٠ و ٤١ .

ويبدو أن الغلاة انتهزوا فرصة إحاطته بعلوم الفقه والحديث ، وكثرة عدد من يقصده من العلماء المستفسرين عما استشكل عليهم من أمور ، ليدسوا ما شاء لهم الدس . فإن الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة يؤيد أن مجلسه العلمي كان يضم العلماء من كل حدث وصوب مع اختلاف المذاهب والأهواء ، فمن رواه عنه يتشيعون لآل البيت ، وآخرين من أهل السنة (منهم لإمام أبو حنيفة) وبعض الغلاة الذين أفرطوا في تشيعهم « فكان يبين لهم الحق ، فإن اهتموا أخذ بيدهم إلى الحق الكامل وإن استمروا على عهدهم صدهم ، وأخرجهم من مجلسه » (١١٧) .

وكان الإمام الباقر يجل الصحابة ويبغى عن الإساءة إليهم ، وخاصة الشيخين أبا بكر وعمر يقول : « من لم يعرف فضل أبي بكر وعمر فقد جهل السنة » (١١٨) ، كما أعلن البراءة ممن يتناولهما ويزعّم أنه يحب أهل البيت النبوي .

إلا أن الشيعة الإمامية يرون أن الإمام الباقر هو واضع علم الأصول وليس الشافعي وإن اعترفوا للشافعي بأنه ألف في الأصول ووسع دائرة بحثه ، لكنه جاء متأخراً عن مصنفى الشيعة . ويذهب السيد أسد حيدر في هذا المعنى إلى أن « هشام بن الحكم كان أسبق من الشافعي لأنه ألف مباحث الألفاظ من الأوامر والنواهي والبيات والسح وغير ذلك الذي تنقى معلوماتها عن أستاذه الإمام الصادق قبل ولادة الشافعي » (١١٩) .

ولا يقض الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة هذا القول ، ولكنه يميل إلى أن آثار الإمامين الباقر وبعده الصادق كانت من إملاتهما أو مذكراتهما لتلاميذهما « وليس تنويهاً ميوهاً مرتباً كرسالة الشافعي التي أثرت عنه » (١٢٠) .

ويتر ابن تيمية أن الباقر كان من « خيار أهل العلم والدين » ولكنه لا يرى أنه « أعلم أهل زمانه » كما يسميه الحلي ، لأن الزهري عند ابن تيمية - وهو من أقران الإمام الباقر - أعلم منه (١٢١) .

(١١٧) الشيخ محمد أبو زهرة . الإمام الصادق . ص ٢٢ .

(١١٨) الشيخ محمد أبو زهرة : الإمام الصادق ص ٢٤ . (١٢٠) أبي زهرة : الإمام الصادق . ص ١٧ .

(١١٩) أسد حيدر : الإمام الصادق . ج ٢ ، ص ٢٦ . (١٢١) نشأة الفكر . ج ٢ ، ص ١٣٦ .

وقد تعرض أستاذنا الدكتور النشار إلى الأحاديث المنسوبة إلى الإمام الباقر وفندها تفصيلاً علمياً . ومن هذه الأقوال تعليل الحاجة إلى الإمام لكي يرفع الله العذاب عن أهل الأرض ، ثم الحديث الخطير المنسوب إليه على وجوب طاعة المسلمين لأمر المؤمنين على حتى في حياة الرسول ﷺ ، ولكنه صمت فلم يتكلم في حياة الرسول ﷺ .

يقول الأستاذ الدكتور النشار : « إن صح حقاً أنه دعا إليهم - أي نظرية الإمام العصامت والإمام الناطق - فقد دعا إلى نظرية أو وضع أساساً لنظرية من أدق النظريات الغنوصية والتي استحدثت لدى الإسماعيلية . والغلاة فيما بعد » (١٢٢)

ولكن مكانة الإمام الباقر البارزة بين المحدثين الذين يلتزمون بالقرآن والسنة ، تنفي عنه التأثير بأي مؤثرات خارجية - مثل هذا الأثر الغنوصي الواضح - لأن عالم الحديث الحق « يتحرى الحديث تحرياً علمياً » (١٢٣) .

فمن الواضح إذاً أن مثل هذه الأقوال منسوبة إليه بواسطة الغلاة .

وبصرف النظر عن تعدد الفرق الشيعية واختلاف حلها وعقائدها - وهي الظاهرة الملحوظة من واقع المصادر كلها ، فأنا سنلزم بالسياق الذي يضم سلسلة الأئمة ، فننتقل إلى الإمام جعفر الصادق ، ثم نعالج بعده بشيء من التفصيل المذهب الزيدي لصلته القرينة بنظرية أهل السنة والجماعة في الإمامة .

٦ - الإمام جعفر الصادق : (١٤٨ هـ - ٧٦٥ م) :

هو أبو عبد الله جعفر بن محمد ، يعتبره الشهرستاني ذا علم غزير وورع تام عن الشهوات ويسرد موجزاً لتاريخ حياته المتصل بدعوى الإمامة ، فيخبرنا أنه أقام بالمدينة فيفيض من علومه عن الموالين له ، فلما انتقل للعراق لم ينازع أحداً في الخلافة ولم يتعرض لها . ثم يفسر عزوفه عن الخلافة بتعليل دقيق رائج فيقول :

(١٢٢) نشأة الفكر : ص ٢ من ١٣٦ .

(١٢٣) منهاج السنة : ١٤٢ . نشأة الفكر : ج ٢

« ومن غرق في بحر المعرفة لم يطمع في شط ، ومن تعلّى إلى ذرة الحقيقة لم يخف من حط وقيل من آنس بالله توحش عن الناس ، ومن استأنس بغير الله نهى الوسواس » (١٢٤) .

هذا ما يقوله الشهرستاني . ورأيه في هذه النقطة يعبر عن رأى جمهور أهل السنة الذين يقولون : « إنه لم يكن خليفة ولم يطالب بها ولم ينزع » ولكن الشيعة لهم رأى آخر ، فهو عندهم لم يخرج داعياً لنفسه لأنه عمل بمبدأ التقية ، فقلوا عنه قوله : « التقية ديني ودين آبائي » (١٢٥) .

ولكن الأستاذ الشيخ أبو زهرة ينفي عن الإمام الصادق مطالبته بالإمامة بالرغم من أن المتشيعين له بالعراق كانوا ينادون به إماماً ، ذلك لأنه رأى حدلانهم لعنه الإمام زيد ثم قتله وصلبه بطريقة منكرة فلم أن الشيعة في عصره يحرضونه ولن ينصروه . واستكملت تجربة الإمام زيد حلقاتها بإستشهاد كل من محمد بن عبد الله بن الحسين في المدينة وأخيه إبراهيم بالعراق فأثرت في نفسه وعزف عن السياسة لاجئاً إلى العلوم يفترف من متابعها (١٢٦) .

وقد اشتهر الإمام الصادق بعلمه الغزير ، ويذهب الشيعة إلى أن مدرسته بالمدينة كانت جامعة إسلامية كبرى تجذب إليها العلماء من أجزاء العالم الإسلامي ، وينسبون إليه العلم الموروث عن جده أسير المؤمنين علي بن أبي طالب ، وأنه لم يجهل الإجابة على أى سؤال وجه إليه ، فمن أقواله التي ينسبونها إليه : « سلوني قبل أن تفقدوني فإنه لا يحدثكم أحد بمثل حديثي » (١٢٧) .

ولهذا أصبح الجعفر الصادق عند الشيعة هو الذى قام « بنشر الإمامية والمعارف الحقيقية والعقائد اليقينية » (١٢٨) .

(١٢٤) الملل والنحل : ج ١ ، ص ٢٧٢ .

(١٢٥) لشيخ محمد أبو زهرة : الإمام الصادق (حياته وعصره وآراؤه وفقهه) ص ٤٠ .

(١٢٦) الشيخ محمد أبو زهرة ، ص ٤٢ .

(١٢٧) أسد حيدر : الإمام الصادق والمذاهب الأربعة ، ج ٣ ، ص ٢١ .

(١٢٨) ابن تيمية : مباح السنة ، ج ٢ ، ص ١٢٤ .

ولا يعارض أهل السنة في وضع الإمام الصادق في المكانة العلمية الممتازة التي يستحقها فهو عند إمام أهل السنة والجماعة - ابن تيمية - من خيار أهل العلم ولكنه مع هذا لا يوافق على العبارة السابقة التي أوردها الحلبي ، لأنها تعنى إما أنه ابتدع في العلم أو أن السابقين عليه قصرُوا فيه .

وفي اعتقاد مثل هذا التفسير شك في أن النبي ﷺ قد أوضح لأمتِهِ المعارف الحقيقية والعقائد اليقينية ، وهو ما لم يحدث .

فإذا جعلت الشيعة للإمام الصادق هذا الدور الذي نسبوه إليه ، فإنه يعنى القدح في الرسول ﷺ وأصحابه ، فنشل هذه الاعتقادات إذاً دحيلة على الإمام جعفر ومنسوبة إليه كذباً كأنواع الأكاذيب الأخرى مثل الخفر أو رسائل إخوان الصفا وغيرها المنسوبة إليه خطأ^(١٢٩) .

أما ما عرف عن الإمام الصادق من تنبؤاته بالأحداث المقبلة ، فيفسرها أهل السنة بأنها من قبيل الإشراق النفسى . ولا يوافق الأستاذ الشيخ أبو زهرة على ما تذهب إليه الشيعة في اعتقادها بأن علم الإمام الصادق كان إشراقياً خالصاً وليس كسبياً ، ومع أنه لا يسخمه حفظه من درجة الإشراق الروحى ، إلا أنه يعتبره إماماً مجتهداً .

ومما يؤيد هذا :

أولاً : بين الشيعة عقيدتهم في أن علم الإمام جعفر إلهامى على مقدمتين : أولهما أن شريعة الله واحدة لكل زمان ومكان ، وهو عز وجل رحيم بعباده لم يتركهم هملاً بل ترك فيهم هادياً ومرشداً حتى لا يقعوا في الاختلاف ، وهو الإمام الذى بين الشريعة ويهتدى إلى السبيل الذى يسلكونه فيما يجد لهم من أحداث . ومن هذا تنمق المقدمة الثانية فلا بد أن يكون هذا الإمام معصوماً وإلا لما كان ظاهر الحجّة ، وأصبح كفره من العلماء وليس قائماً بحجة الله تعالى في الأرض^(١٣٠) .

(١٢٩) منهج السنة : ج ٢ ، ص ١٢٤ . (١٣٠) الشيخ محمد أبو زهرة الإمام الصادق ص ٧١ .

ونتيجة المقدمتين فإن الإمام معصوم عن الخطأ ، يتلقى العلم بالإمام ، وبوصية من أسلافه .

ولا يسلم الأستاذ الشيخ أبو زهرة بهاتين المقدمتين لأن « أقصى ما تدل عليه حاجة الناس إلى مفسر للشريعة مستنبط لأحكامها . وقد قرر ذلك العلماء » (١٣١)

ولا تدعو الحاجة إلى وجود ملهم بقدر ما تقتضى الحوادث وجود عالم بالكتاب والسنة ، وإن كان هذا سيدعو إلى الاختلاف في الفروع مما لا ضرر فيه ، فالحلول الفقهية على اختلافها شبيهة بتنوع أنواع الدواء . والكتاب والسنة هما الأصل في علاج كل داء اجتماعي . فلا حاجة إذاً إلى إمام معصوم بعد صاحب الرسالة محمد ﷺ .

ثانياً : يختلف الشيعة في الفروع الفقهية وهم تمنعهم عصمة الإمام الدين يأخذون عنه من الوقوع في الاختلاف .

ثالثاً : إن العلم الإلهي ينفي الاجتهاد . وهو أمر مقرر بواسطة النبي ﷺ وقد سلك سبيله في حادثة الأسرى المشهور . ثم نهى الله تعالى بالآية : ﴿ ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض . تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة والله عزيز حكيم ، لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم فكلوا مما غنم حلالاً طيباً . واتقوا الله . إن الله غفور رحيم ﴾ . وقد اجتهد الرسول ﷺ ليعلم المسلمين أن المجتهد يصيب ويخطئ وأنه لا يصح مجتهد أن يدعى لنفسه أنه إن اجتهد لا يخطئ قط فتكون الفرق . ويكون الانقسام » (١٣٢) .

رابعاً : لا يصح لأحد أن يدعى العصمة بعد أن أخطأ النبي ﷺ في الواقعة السابقة ثم أرشده ربه إلى الصواب ، فليس لأحد أن يرقى إلى مرتبته ، أو يعلو عليه بدعوى العصمة .

(١٣١) الشيخ محمد أبو زهرة : الإمام الصادق ، ص ٧١ و ٧٢ .

(١٣٢) المرجع السابق : ص ٧٣ .

خامساً : ثبت عن الصحابة ، بما فهم على بن أبي طالب ، الاختلاف في المسائل الفقهية بل من أقوال أمير المؤمنين علي : « اجتمع رأيي ورأي عمر على عدم بيع الأمة التي استولدها سيدها والآن أرى بيها » (١٣٣) .

سادساً : كان الإمام الصادق على علم تام باختلاف الفقهاء ، فهو في مناقشته لأبي حنيفة يبين في المسألة الواحدة ما يراه أهل العرق ، وأهل الحجاز . وما يراه هو فلو كان يرى العلم بطريق الإلزام فحسب للام اختلافين ولم يعتن بمعرفة اختلافاتهم .

وقد ترك لنا الكليني في (الكافي) المقابلة التي تمت بين جعفر الصادق والمعتزلة وعلى رأسهم واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد على أثر مقتل الوليد واتشعل المسلمين بمشكلة الخلافة . وقد تكلم الحاصرون أمامه وأكثروا في النقاش فطلب منهم الصادق أن يسدحوا أمرهم إلى رجل منهم . فقوضوا عمرو بن عبيد فقال :

« قد قتل أهل الشام خليفتهم وضرب الله عز وجل بعضهم بعضاً وشتت الله أمرهم فنظرنا فوجدنا رجلاً له دين وعقل ومروءة وموضع ومعدن للخلافة وهو محمد بن عبيد الله بن الحسن فأردنا أن نجتمع عليه فنبايعه . ثم نظر مع من كان تابعنا فهو منا وكنا منه ومن اعتزلنا كففتنا عنه ومن نصب لنا جاهلناه مصعبنا له على بغية وردة إلى الحق وأهله وقد أحببنا أن نعرض عليك ذلك فتدخل معنا فإنه لا غنى بنا عن مثلك لموضعك وكثرة شيعتك » .

فلما سألهم الصادق عما إذا كانوا جميعاً على نفس الرأي أجابوا بالإيجاب .

فحمد الله وأثنى عليه وصلى على النبي ﷺ ثم قال :

« إنما سخط إذا عصي الله أما إذا أطيع رضى . خبرني يا عمرو لو قلدتك أمرها ووليتك بغير قتال ولا مؤونة وقيل لك ولها من شئت من كنت توليها ؟

قال :

كنت أجعلها شورى بين فقهاءهم وخيارهم . قال : قريش وغيرهم .
قال : نعم ، قال : أخبرني يا عمرو أتتولى أبا بكر وعمراً وتبيراً مهماً ؟ قال :
أتولاهما فقط - فقد خالفتهما ما تقولون أنتم تتولوهما أو تبترأون منهما . قالوا :
نتولاهما . قال عمرو : وإن كنت رجلاً تبيراً منهما فإنه يجوز لك الخلاف عليهما
وإن كنت تتولاهما فقد خالفتهما . قد عمد عمر إلى أبي بكر فبايعه ولم يشور فيه
أحدًا ثم ردها أبو بكر عليه ولم يشاور فيها أحدًا ثم جعلها شورى بين ستة وأخرج
منها جميع المهاجرين والأنصار وغير أولئك الستة من قريش وأوصى فيها شيئاً
لا أراك ترضى به أنت ولا أصحابك إذ جعلتها شورى بين جميع المسلمين . قال :
أمر صهيياً أن يصلى بالناس ثلاثة أيام وأن يتشاوروا أولئك الستة ليس معهم أحد
إلا ابن عمر يشاورونه وليس له من الأمر شيء وأوصى من بحضرته من المهاجرين
والأنصار إن مضت ثلاثة أيام قبل أن يفرعوا ويبايعوا رجلاً أن يضربوا أعناق
أولئك الستة جميعاً فإن اجتمع أربعة قبل أن تمضي ثلاثة أيام وخالف اثنان أن
يضربوا بأعناق الاثنين أقرضون بهذا أنتم ؟ فيم تجعلون من الشورى في جماعة
المسلمين . قالوا : لا . ثم قال : يا عمرو دع ذا أرأيت لو بايعت صاحبك الذي
تدعوني إلى بيعته ثم اجتمعت لكم الأمة فلم يختلف عليكم رجلاً فيها فأقضيتم إلى
المشركين الذين لا يسلمون ويؤدون الجزية أكاد عندكم وعند صاحبكم العلم من
يسرون بسيرة رسول الله في المشركين في حروبه . قال : نعم . قال : فتصع
ماذا ؟ قال : أدعوهم إلى الإسلام (١٣٤) .

وإذا قبلنا جدلاً صحة صدور هذا الحديث عن جعفر الصادق فإننا لا نجد
في مسطوره معارضة لفكرة الخلافة عند أهل السنة ونظرية الشورى وانتخاب
ال خليفة بالبيعة . إنه يعارض خروج محمد بن عبد الله بن الحسن وكان دأبه معارضة
الخروج . لقد كان الإمام الصادق عازها عن السياسة مخمساً في محور العلم فليس
من المستبعد أن ينهى عن الخروج للتجارب الأليمة التي عاناها آل البيت .

أما محاورته مع واصل بن عطاء فليس بها تعرض لأي بكر أو عمر بسوء
فالقذح والسب كان بدعة تورط فيها الشيعة المتأخرون ، فكأنوا بذلك مدعاة
لنفور أهل السنة الشديد منهم .

فمن الثابت أن جعفر الصادق يتسبب من جهة أمه إلى أبي بكر
الصادق^(١٣٥) فليس بغريب ألا يحس هذا الصحابي الجليل بكلمة تسؤه . وقد
ترجع معارضته - إن صححت - لطريقة البيعة التي تمت بها البيعة للصاحبين إلى
احتمال ميده إلى القول بحق جده أمير المؤمنين على بدلا منهما .

ومع هذا فإن من المستبعد صدور مثل هذه الآراء منه ، وإنما قد حمله إياها
الأتباع والأصحاب الذين أسرفوا على أنفسهم وعلى أئمتهم . وها هو البخاري لم
يرو عنه حديثه لا لعله إلا ما عرف عن الأشخاص الذين يترددون عليه ويدعون
أنه حديثهم بينما هم كاذبون^(١٣٦) . وقد ظهرت مثل هذه الدعاوى الخاطئة من
نسبة الجفر إليه ، بينما ينتمى هارون بن سعيد العجلي الذي قيل أنه روى الجفر عن
جعفر الصادق - إلى المذهب الريدي وقد « أنشأ فيما بعد شعرا يقرأ فيه من الجفر
ومن كل غال في جعفر الصادق »^(١٣٧) وحتى إن سلمنا بصحة هذا الجدل
وصلوره من جعفر الصادق ، فهو لم يخرج في جوهره عما رآه حقاً لجده أمير
المؤمنين على بن أبي طالب ، ونلمح في حديثه نفس المعنى الذي كتبه الحسن
ابن علي إلى معاوية يقول له فيه : « وقد تعجبنا لتوئب الخوئين علينا في حقنا
وسلطان بيننا صلى الله عليه وآله وإن كانوا ذوى فضيلة وسابقة في الإسلام
فأمسكنا عن منازعتهم بحجة على الدين أن يجد المارقون والأحزاب بذلك مغمراً
يشلمونه به .. »^(١٣٨) .

(١٣٥) نشأة الفكر ج ٢ ، ص ٢٠٦

(١٣٦) نشأة الفكر ج ٢ ، ص ٢٠٧ .

(١٣٧) نشأة الفكر ج ٢ ، ص ٢٠٨

(١٣٨) الأصبهاني : مقاتل الطالبين . ص ٥٦ .

الزيدية :

كانت الجراح الساعنة التي أصابت قلوب المؤمنين عامة وأهل ليست خاصة - منذ استشهاد الحسين - سبياً في عزوف السلالة الطاهرة من أبناء ليست النبوى عن السياسة وبعدهم عن هذا المعترك ، إذ انهلوا على العلم يعترفون منه ، ففاضوا على الناس كمحدثين وفقهاء وأقاموا بالمدينة المنورة - حيث مشى الرسول صلوات الله عليه - ينهلون من آثاره وآثار أصحابه ، مقطعين للعلم والعبادة فوجدوا فيهما العزاء والسوى . سلك هذا الطريق على بن الحسين « زين العابدين » وتبعه ابنه محمد الباقر ثم جعفر الصادق .

أما زيد بن على بن الحسين (١٢٢ هـ - ٧٣٩ م) فقد ترك مناج أبيه وأخيه وابن أخيه ، ولم يقيم بالمدينة ويجعلها مقراً له ، بل أكثر من الترحال والانتقال ، فكانت له جولات في لسياسة أصاب فيها وأصيب ، ولكنه لم يترك ميدان العلم أيضاً ، فقد تلقف التركة المثرية من الفقه والحديث كشأن باقى أفراد البيت النبوى ، فأصبح بذلك « عالماً واسع الأفق ، مستبهر المعرفة عالماً بأراء الفقهاء ما بين حجازيين وعراقيين ، وعلم المناهج الفقهية كلها ، وكان عالماً بحديث آل البيت وغيرهم وكان عالماً بالعرق الإسلامية ولعله أول علوى جاهر بانتحاله مذهبا عن المذاهب » (١٣٩) .

وخرج الإمام زيد على أمير الجور هشام بن عبد الملك (٩٥ هـ - ٧١٣ م) بعد أن بايعه أهل الكوفة من المتشيعين لأهل البيت ، ولكنهم كما خذلوا جده أمير المؤمنين على بن أبى طالب وابنه الحسين سيد الشهداء ، « فعصوها حسنية » مع الإمام زيد أيضاً كما جاء على لسانه ، ثم راحوا يبيكون بعد الخذلان المررى ، فأتى بعضهم إلى كناسة الكوفة حيث صلب . فينتعلون عنده (١٤٠) وكان الأجدر بهم مناصرته حياً ومؤازرته في حربه التي أصبحت غير متكافئة بعد نكثهم بيعتهم له .

(١٣٩) أبو رهرة : الإمام زيد ، ص ٧٢ .

(١٤٠) ابن تيمية : منهاج السنة . ج ١ ، ص ٨ .

وهكذا تكررت الظاهرة فتكررت مأساة الحسين في شخص زيد حفيده ،
وهنا يحق للباحث أن يتساءل عن السبب . وقد تعرض الدكتور النشار إلى تفنيد
رواية الأصبهاني في (مقاتل الطالبين) . مستبعداً أن تكون العلة في حصر الناس
بالمسجد بواسطة يوسف بن عمر عامل هشام على الكوفة ، الذي حال بهذه
الطريقة بين السواد الأعظم من أهل الكوفة وبين يزيد ويرى أهل السنة والجماعة
أن في مذهب الإمام زيد - وهو جواز الفضول ، تكمن له جذلان أهل الكوفة
له (١٤١) .

فبدلاً من المناصلة معه ، دخل المباعون له في مناقشة حامية . هي أقرب إلى
المساومة ، عن رأيه في الصحاحين ، فدعا لهما بالنعرة ذاكراً أنه لم يسمع أحداً من
أهله تبرأ منهما ، فهو مبيع لهذه السنة ولا يذكرهما إلا بالخير . ولكنهم ضيقوا عليه
الحناق سائلين إياه عن سبب مطالبتهم بدم أهل البيت فأجاب : « إن أشد ما أقول
فيمن ذكرتم أنا كنا أحق الناس بهذا الأمر ، ولكن القوم استأثروا علينا ودفَعونا
عنه ولم يبلع ذلك عندنا كعراً ، قد ولوا وعدلوا وعملوا بالكتاب والسنة » . ولم
يكتفوا بهذا الرد الشافي بل عادوا يسألونه : « لم تقاتل إداً ؟ » فأجابهم برأيه
الصريح في الاختلاف بين الصحابة الأولين ، وخليفة بنى أمية هشام بن
عبد الملوك الذي يدعوهم معه لمحاربته (١٤٢) .

ولكنهم أبوا مناصرته وكأنهم يتعللون بهذه المناقشة البيزنطية للقبود عنه
فرفضوه وأصبح يطلق عليهم « الرافضة » وسمى من لم يرفضه من الشيعة ريدنيا
لا لتسايمهم إليه (١٤٣) .

وتعطينا المصادر التاريخية صورة صادقة عن ضالة عدد أنصاره وعن
تضارب الآراء بين فرق الشيعة في ذلك الوقت . فمنهم من يؤيد جعفر الصادق
وينادي به إماماً ، ومنهم من يعطى البيعة ليزيد ثم ينكسر عنها ، والعلاء الذين
بدأت تظهر فرقهم منذ مقتل الحسين ثم زاد حطرها واستفحل أمرها .

(١٤١) الدكتور النشار : نشأة الفكر - ج ٢ ، ص ٥١ .

(١٤٢) ابن كثير : البداية والنهاية - ج ٩ ، ص ٣٣٠ .

(١٤٣) ابن تيمية : منهاج السنة - ج ١ ، ص ٨ .

أما الزيدية ، فقد انفصلوا عن باقي الفرق الشيعية منذ ذلك الوقت منذ انشاؤهم بأنه لا بد أن يخرج الإمام داعياً لنفسه خلافاً للشيعية الإثني عشرية الذين يعتبرون الإمام إماماً ولو لم يخرج داعياً لنفسه^(١٤٤) .

وقد قسم الدكتور النشار أنصار الإمام زيد إلى :

أولاً : جماعة من كبار الشخصيات الذين أحبروا أهل البيت حباً خالصاً لا يختلط بأية شوائب عوصية واستماتوا في الدفاع عنه ومناصرته حيث قتل البعض منهم ونجى الآخر .

ثانياً : بعض الفقهاء ونقله الآثار وأبرزهم أبو حنيفة الذي تتلمذ على زيد لمدة عامين .

ثالثاً : المعتزلة : لأن زيد بن علي خرج لمحاربة الإمام الظالم تطبيقاً لأصل من أصولهم وهو « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر »^(١٤٥) .

من هذا نستنتج أن المذاهب الشيعية لم تسلك سبيلاً واحداً حتى بلغت النسق الأخير المعاصر في صورته الثلاث الإثني عشرية والإسماعيلية والزيدية ، وإنما كانت الآراء تتفاعل في بوتقة الأحداث يأخذ بعضها برقاب بعض ، ولم يكن النقل من مصدر واحد بعينه بل تلقفته المدارس والأتباع لتضيف إليه وتعديل فيه حتى صارت إلى ما أصبحت عليه ، بينما دعوى حب أهل البيت الجوى بريفة من كل هذا .

فإن محبي أهل البيت المعتدلين لم تتسرب إلى عاطفتهم الخالصة شوائب الغلو ، فخرجوا مع الإمام زيد يدافع تلقائياً لوقوف في وجه الظلم ممثلاً في حاكم بني أمية العاني ، وإقامة صرح الحكم الإسلامي لعادل الصحيح من وحي الكتاب والسنة .

(١٤٤) الشيخ محمد أبو زهرة : الإمام الصادق . ص ٤١ .

(١٤٥) نشأة الفكر : ج ٢ . ص ١٥٨ و ١٥٩ .

وإننا لا نمر على محي آل البيت النبوي على امتداد العصور وإلى وقتنا هذا خالصة قلوبهم من شوائب النظريات الفلسفية . هؤلاء هم المحبون من أهل السنة والجماعة ، إنهم لم ينكروا على آل البيت الكريم حقهم في الإجلال والإعزاز ، ودأبوا على هذا المهج مقتفين آثار أسلافهم العظام وخاصة رواد المذهب الأربعة .

أما العلة ، فإن موقفهم الصحيح هو موقف العناء لأهل البيت . وأما مثال صارخ يوضح هذا العناء في كراهيتهم لزيد ، لأنه لم يستجب للأمر الفتوية .

ونعود إلى الروافض وموقف الخذلان الذي أحذه الشيعة طابعاً لهم منذ استشهاد الحسين ، إنهم عاهدوا وباعوا ثم نكصوا على أعقابهم في الساعة التي تمتحن فيها مائة العقائد ، فلما جاءت الأجيال التالية بعدهم لم يسعها إلا صياغة المذهب في تأكيد حقوق الأئمة صياغة فلسفية نظرية ليعوضوا الدور الذي كان ينبغي على أسلافهم أن يؤدوه ، وهو الدور الحقيقي الذي كانت تخبئه الأحداث وتفرضه عليهم فرضاً .

ولم يكن انصراف الروافض عن مناصرة زيد بن علي إلا لأنه أكد محبته للمصاحير في سياق نظريته عن جوار إمامة المقضول مع قيام الأفضل ، لقد أعلن لهم دون موارد وهو على أهبة الاستعداد للحرب ، أن الخلافة فوضت إلى أبي بكر لمصلحة رأوها وقاعدة ديبية راعوها من تسكين ثائرة الفتنة . وكانت المصلحة أن يكون القيام بهذا الشأن بمن عرفوه باللين والتودد والتقدم بالسن والسبق في الإسلام والقرب من رسول الله صلوات الله عليه (١٤٦) .

فلا نص هناك إذاً ولا وصية ، وإلا لنادى بها وأعلنها في نزاعه ضد هشام ابن الحكم وهو الفقيه المحدث الراوي لحديث آل البيت وغيرهم (١٤٧) .

بل إنه يكاد يعلن وهو يناقش أخاه محمد الباقر : أن أباه لم يكن إماماً بل

(١٤٦) الشهرستاني : الملل والنحل . ج ١ ، ص ٢٠٨ .

(١٤٧) الشيخ محمد أبو حمزة : الإسلام زيد . ص ٧٠ .

كان في نظره رجلاً من صالحى أهل البيت^(١٤٨) لأنه لم يخرج قط ولا تعرض للحروج^(١٤٩).

إن الإمام زيد في حقيقة الأمر قد ظهر في الوقت المناسب لكي يقف في وجه الآراء الشيعة التي سادت في عصره ، ويعود بذاكرة القوم إلى « الأعمال الباهرة » التي قام بها الشيخان أبو بكر وعمر والتي جعلت لخلافتهما (حصن الإسلام المكين)^(١٥٠).

لقد أدى دوره في تصحيح الإنكار التي كان يشهها الشيعة على اختلاف فرقهم في الخفاء كإثبات الخلافة بالورثة عن طريق النص من النبي صلوات الله عليه إلى على الذي أوصى بها إلى الحسن ثم الحسين وهكذا .. والقول بعصمة المهدي المنتظر .

ويذهب الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة إلى أن الإمام زيد قد خرج من الموقف السلي الذي التزمه من هو أكبر من آل البيت إلى الموقف الإيجابي . كما كانت آراؤه في الخلافة مشتقة من آراء أمير المؤمنين على بن أبي طالب التي اشتهرت بين المسلمين^(١٥١).

لهذا ستعرض لآرائه في الإمامة .

أولاً : إمامة المفضل :

إن أبرز آراء الإمام زيد هو جواز إمامة المفضل مع قيام الفاضل ، وقد أورد الشهرستاني هذا المعنى في النص الذي سبقت الإشارة إليه ، ولكننا نعود فنستوفيه كله لما له من أهمية في تفهم نظرية زيد حيث قاس على ما تم الأمر عليه في عهد الخلفاء الراشدين أو بمعنى أدق : « برز موقف جده على بن أبي طالب من خلافة أبي بكر وعمر تبريراً واقعياً »^(١٥٢).

(١٤٨) نشأة الفكر : ج ٢ ص ١٤٨ .

(١٤٩) الشهرستاني : الملل والنحل - ج ١ ص ٢١٠ .

(١٥٠) الإمام زيد : ص ١١٤ .

(١٥١) المصدر السابق : ص ١٨٧ .

(١٥٢) نشأة الفكر : ج ٢ ص ١٦١ .

فإن عبياً بن أى طالب كان أفضل الصحابة ، ولكن المصلحة اقتضت أن يتولى أبو بكر الخلافة لتسكين ثائره الفتنة التى يخشى أن تشتعل نارها بسبب قرب العهد بحروب المشركين التى كان لعارس الإسلام العظيم فيها شأن كبير .

فالخوف من الضعائ وإحياء مطالب الثأر اقتضت أن يعهد بالخلافة إلى من هو معروف بالدين وتميل القلوب إليه ولا تنقاد له الرقاب كل الانقياد أى لا تخضع له قسراً بالقوة .

وأبو بكر أكبر سناً والأسبق فى الإسلام من الرجال ، وقريب من الرسول صلوات الله عليه .

ويفهم من النص الذى جاء بالملل والحل أن الإمام زيد استشهد بما أظهره المسلمون من معارضة حين اختار أبو بكر عمر بن الخطاب وهو فى فراش مرضه وقالوا : « لقد وليت عبياً فطأ عليهما فما كانوا يرضون بأمر المؤمنين عمر لشدّة وصلاية وعظ له فى الدين وفضاظة على لأعداء » (١٥٣) .

فلو لم يستطع أبو بكر إقناعهم به لصارت فتنة ، كما أن تولية على بن أى طالب فى الظروف التى انتقل فيها النبى ﷺ إلى الرفيق الأعلى وقرب العهد من حروب الشرك مع مطالب الثأر الحية فى النفوس .. لأدى كل هذا إلى وقوع الفتنة أيضاً . لذلك فوصت الخلافة لأبى بكر « لمصلحة رآها وقاعدة ديدة من تسكين ثائرة الفتنة وتطبيب قلوب العامة » (١٥٤) .

ويلاحظ أن الإمام زيد سكنت عن ذكر الخليفة الثالث عثمان بن عفان فلم يشر إليه .

يمكسا إذاً أن نصل من هذا إلى أنه لم يصرح بوجود نص حديث عن الرسول ﷺ أو وصية أوصى به إلى على ثم انتقلت إلى أبنائه بعده ، خلافاً لما كان ينادى به الشيعة حينئذ ، فالكيسانية كانت ترى إمامة محمد بن الحنفية ومهديته ،

(١٥٣) الشهرستانى : الملل والنحل ، ج ١ ، ص ٢٠٩

(١٥٤) المصدر السابق : ص ٢٠٨ .

وفريق آخر ينادون بإمامة أخيه محمد الباقر ، والمقالة تنادى بإمامة بعض آل البيت بل وتعلن قدسيته^(١٥٥) فجاء كلام الإمام زيد كالسيف القاطع في وجه الجميع .

ويستنتج الأستاذ الشيخ محمد أبو رهرة من هذا النص ضمن استدلالاته الأخرى أن الأفضلية التي يقصدها الإمام زيد ليست بسبب قرابة علي بن أبي طالب من الرسول ﷺ ، لأن الأفضلية ليست ملازمة للحلافة لأنه ينبغي أن يكون الاختيار لمن هو أقدر على شغل هذا المنصب ، مطاعاً من الناس ، لا بسبب فتنة لتولية إمارة المسلمين ، ويتم اختياره عن طريق الشورى بواسطة المسلمين الذين يؤمرون الأصالح لهم لا بأن يفرض عليهم شخص معين .

فالأمر إذا موكول في النهاية للمسلمين يختارون ما يشاءون ولو وجد من هو أفضل منه « فكم من فضلاء في أقوامهم ، وفي ذات أنفسهم ينحون عن الحكم ، أو لا يولونه لأن الأقوم لا يديون لهم بالطاعة . ولا يرون المصلحة في توليهم . بل يرون أن الطاعة والمصلحة في تولية غيرهم »^(١٥٦) .

ثانياً : الإمام فاطمي :

اشترط زيد بن علي أن يكون الإمام من نسل فاطمة سواء من أولاد الحسن أو الحسين دون تعيين واحد منهم بشخصه .

كل ما يجب توفره في أحدهم هو أن يكون عالماً راهباً شجاعاً سحياً يخرج منادياً بالإمامة^(١٥٧) .

ومع هذا فليست الخلافة عنده بالوراثة وإنما وضع هذا الشرط - أي كون الإمام من أولاد فاطمة - كشرط أفضلية لا شرط صلاحية للحلافة ، لأن المصلحة هي موضع الاعتبار عنده .

فإن « مصلحة المسلمين وإقامة عمود الدين والعائلة هما الأمران اللذان

(١٥٥) نشأة الفكر : ج ٢ ، ص ١٦٠ .

(١٥٦) الشيخ محمد أبو رهرة : الإمام زيد ، ص ١٨٩ .

(١٥٧) الشهرستاني : الملل والنحل . ج ١ ، ص ٢٠٧ .

يلاحظان في تقديم المفضول على من هو أفضل منه ماياً وسبباً^(١٥٨).

ووجه الاختلاف بين رأى الإمام زيد وما أعده الشيعة في عصره - أن الكيسانية ترى الإمامة في محمد بن الحنفية - وهو علوى وليس بفاطمى - بينما الإمام عبد الشيعة الإمامية يحب أن يكون في فاطمة من أبناء الحسن والحسين كما أسلفنا .

ومع أن هذا الأصل من أصول الإمام زيد هو الوحيد الذى تعوج منه رائحة التشيع^(١٥٩) فقد أعصب فريقى الشيعة في ذلك الوقت وانفصلت المريدية كمنذهب مستقل عن الكيسانية والإمامية .

قالاً : الإمام غير معصوم :

دأب الإمام زيد على تحصيل الأصول والفروع لكى يتحلّى بالعلم كما يذكر الشهرستانى وتتمذ على واصل بن عطاء شيخ المعتزلة^(١٦٠) ثم كانت رحلاته العديدة التى استمع خلالها إلى آراء الشيعة . كل هذا جعله يفقد اعتقادات الفرق الشيعة وخاصة آراء الغلاة منهم .

إن الأئمة من أهل البيت النبوى لم يبادوا أبداً بعصمة الأئمة ولكن أتباعهم فعلوا هذا^(١٦١) فأوقفهم الإمام زيد عند حدّهم فلا عصمة ولا قداسة للإمام عنده لأنه خرج من حصيلته العلمية الوفيرة إلى أن الإيمان بالاجتهاد وبالرأى واجتهد هو وقاس في فقهه . وآمن بالعدل والتوحيد^(١٦٢) .

ولم يكن من المعقول أن ينادى زيد بن على بإمامه المفضول مع قيام الأفضل ثم يرى بعد هذا أن الإمام معصوم من الخطأ . لأنه لو كان كذلك لأصبح الأحدر بالإمامة . فالعصمة ناتجة عن توارث الأئمة منذ النبى ﷺ وكما آمن المسلمون

(١٥٨) الشيخ محمد أبو رهرة : الإمام زيد . ص ١٩١ و ١٩٠ .

(١٥٩) نشأة الفكر : ج ٢ ، ص ١٩٢ .

(١٦٠) المل والنحل : ج ١ ، ص ٣١٨ .

(١٦١) نشأة الفكر : ج ٢ ، ص ١٦٣ .

(١٦٢) نفس المرجع والصفحة .

بالعصمة له صلوات الله عليه لأنه يتصرف بالوحي المنزل إليه . اعتقد الشيعة بعصمة الإمام وقيامه حجة على العباد في أمور الدين .

ولكن الإمام ريد نفي هذه العصمة . لا لاعتقاده الجازم بوحي من علمه بالحديث النبوي وهو الراوي له وحسب . بل لأنه أيضاً اعتبر الخلافة أمراً مصلحياً^(١٦٣) . فليس الإمام هو المرجع في الدين . فإذا وقع اختيار المسلمين على الشخص الأصلح للخلافة تم لهم ما أرادوا ، وإن استكمل الشرائط كلها فكان من أولاد فاطمة أصح هو الأفضل . ويجوز على كليهما الخطأ .

رابعاً : الخروج :

ومن الاتجاهات التي انمرد بها الإمام ريد عن الشيعة ، اشتراطه أن يخرج الإمام داعياً نفسه ، نافضاً عن نفسه ثوب التقية .

وقد جاء في سياق المناظرة التي كانت بينه وبين أخيه محمد الباقر كما نقلها الشهرستاني أن الباقر قال له تعيقاً على هذا الشرط :

« على قضية مذهب والدك ليس بإمام فإنه لم يخرج قط ولا تعرض للخروج »^(١٦٤) .

ويوضع الإمام لشرط الخروج لم يكتف برفضه نظرية انتقال الخلافة بالإيصاء أو بالوراثة بل وضع مبدأ جديداً يحتم على الفاضل من آل فاطمة أن يدعو لنفسه على الملأ - أي يتقدم لترشيح نفسه للانتخاب بأسلوبنا السياسي المعاصر - ليظهر عوائله ومزاياه ومقدرته « ليظهر الناس في مدى المصلحة في توليه ، وللموازنة بينه وبين غيره في أيهما أصلح »^(١٦٥) .

(١٦٣) الشيخ محمد أبو زهرة : الإمام ريد . ص ١٩١ .

(١٦٤) الشهرستاني : الملل والنحل - ج ١ - ص ٢١٠ .

(١٦٥) الشيخ محمد أبو زهرة : الإمام ريد . ص ١٩٢ .

وقد ذهب أستاذنا الدكتور النشار إلى أن الإمام زيد بوضعه سنة الخروج ومخالفته سبب المبدأ لإجماع أهل البيت ، واعتقاد الزيدية بعده لنفس الرأي ، أن أصبحت الزيدية (حوارج) أيضاً . كما يعتبر أن وضعه شرط المصلحة أساساً للإمامة فوق القرشية والفاطمية قد اتخذه به أيضاً اتجاهًا خارجياً^(١٦٦) .

خامساً : جواز إمامين معاً

جاء ضمن تعريف مذهب الزيدية في الملل والنحل :

« وجوزوا خروج إمامين في فترتين يستجمعان هذه الخصال - أي أن يكون فاطمياً عالماً زاهداً شجاعاً سخياً حراً بالإمامة - ويكون كل واحد منهما واجب الطاعة »^(١٦٧) .

ومضى الشهرستاني فيذكر أنه هذا السبب اعتبر بعضهم إمامة كل من محمد وأخيه إبراهيم ابني عبد الله بن الحسن بن الحسين الدين قتلا لخروجهما في أيام جعفر المنصور صحيحة .

ويرى أستاذنا الدكتور النشار أن هذا الشرط لم يصدر عن الإمام زيد وإنما وضعه الزيدية الذين تابعوا محمداً وإبراهيم .

وستصبح لنا هذا الشرط عندما نصل لمعالجة أحد النصوص بمخطوط لفقيه زيدى سنأتى به بعد قليل .

ولكن الأستاذ أبو رهرة يرجح اعتماد الإمام زيد على اتساع الرقعة الإسلامية في وضعه لهذا الشرط لأنه قد يكون المصلحة في تجزئته الحكم مع تعولهما معاً كما يصبح هذا الشرط أيضاً لتفديده في عصرنا اخاصر لتعود الخلافة الإسلامية مفعلة لأحكام الشرع « على أن يكون ثمة تعاون صادق يحقق الوحدة الإسلامية وينطبق عليه قوله تعالى : ﴿ إن هذه أمكم واحدة ﴾ وقوله

(١٦٦) نشأة الفكر : ج ٢ ، ص ١٦٢ و ١٦٤ .

(١٦٧) الشهرستاني : الملل والنحل : ج ١ ، ص ١٠٧ .

تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ، فَاصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴾ (١٦٨) .

سادساً : نفى المهدوية :

وأخيراً .. فإن الإمام زيد أنكر على الكيسانية دعواهم بقاء محمد ابن الحنفية على قيد الحياة وأنه المهدي المنتظر للء الأرض عدلا بعد أن ملئت جوراً ، تلك النظرية التي اعتنقها الشيعة الإثنى عشرية فيما بعد ونقلوا المهدية إلى الإمام الثاني عشر الغائب المنتظر .

وتمشياً مع نظرية الإمام زيد في الإمامة ، فصلا عن تلحمته لواصل ابن عطاء الفيلسوف العقل ، فإن فكرة الإمام المستور ، أو المهدي المنتظر تبلى غير مقبولة .

ولكنه محروجه على هشام بن عبد الملك أعطى لمصطلح المهدية معنى جديداً يمكن أن يقصد به « من يقوم بهداية الناس ومجالددة الإمام الظالم » (١٦٩) .

الفرق الزيدية :

كسبت الشهادة للإمام زيد في طرقت الكوفة ، واختلعت الفرق الزيدية بعده وتعددت أسماءها مع تبعيتها لأفكاره في بعضها واختلافها في البعض الآخر .

وأول هذه الفرق الجارودية اتباع زياد بن المنذر ويسمى أباً الجارود ولقبه محمد الباقر (سرحبوا) أي أنه شيطان أعشى يسكن البحر (١٧٠) .

ورعوموا أن النبي ﷺ نص على إمامة أمير المؤمنين علي بالوصف لا بالتقية ولكن المسلمين لم يعرفوه عن طريق الوصف ونصبوا أبا بكر للخلافة فكفروا

يقول الشهرستاني : وقد خالف أبو الجارود في هذه المقالة إمامه زيد ابن علي فإنه لم يعتقد بهذا الاعتقاد (١٧١) .

(١٦٨) الشيخ محمد أبي زهرة : الإمام زيد . ص ١٩٤ .

(١٦٩) مشاة الفكر : ج ٢ ، ص ١٦٥ .

(١٧٠) النجاشي : فرق الشيعة . ص ٥٥ . (١٧١) الملل والنحل : ج ١ ، ص ٢١٢ .

ومن آرائهم أن العلوم تنتقل في آل محمد عليه السلام فلا يحتاجون للتعليم وإنما ينبت العلم في صدورهم كما ينبت الزرع المطر « فأنه عز وجل قد علمهم بلفظه كيف شاء » (١٧٢) .

وقد فسر النوبختي عقيدتهم في تنفي أولاد البيت النبوي للعلوم لتصبح متفقة مع نظريتهم في جعل الإمامة فهم جميعاً سواء ، فلا إلزام بالإمامة لبعضهم دون البعض الآخر إلا أن أستاذنا الدكتور الشار يرجع أن السبب في هذه المقالة هو « ضخامة فكرة العلم السري المنسوب إلى الأئمة وانتشار هذه العقيدة في الكوفة » (١٧٣) إذ أنهم يشترطون أن تصبح الإمامة بعد الحسين في أولاد الحسن والحسين فهي فهم خاصة دون سائر أولاد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، مع إضافة أحد أصول المذهب الريدي إلى نظريتهم وهو الخروج فهم عندهم « كلهم فيها سواء ومن قام منهم ودعا لنفسه فهو الإمام المعروض بطاعة بمرتبة علي بن أبي طالب واجبة لإمامته من الله عز وجل على أهل بيته وسائر الناس » (١٧٤) .

وقد طعوا بهذين الشرطين في إمامة الباقر والصادق وأخرجوهما من دائرة الأئمة بل انتقلوا من الطعن إلى رميها بالكفر بدعواهم أن من ادعى الإمامة دون أن يخرج داعياً لنفسه وإماماً هو « قاعد في بيته مريح عليه ستره فهو كافر وكل من اتبعه على ذلك » ، فلا عجب أن يسمى الباقر رأس هذا الفريق بالشيطان الأعشى الذي يسكن البحر لما قذف به .

والفرقة الثابتة التي تشكلت على أثر مقتل الإمام زيد هي المسماة السليمانية أتباع ابن جرير ونظريته في الإمامة أنها شورية تنعقد بعد رجيتين من خيار المسلمين ، كما اعتنق فكرة الإمام زيد في صحة إمامة لمفضل مع وجود الأفضل ، وبهذا تصح عنده إمامة أبي بكر وعمر ولكنه يسبب الخطأ إلى الأمة في اختيارهما له ويعتبره خطأً اجتهدانياً لا يصل إلى درجة الفسق . ويطعن السليمانية

(١٧٢) النوبختي : فرق الشيعة - ص ٥٦ .

(١٧٣) نشأة الفكر : ج ٢ ، ص ١٩٠ .

(١٧٤) النوبختي : فرق الشيعة - ص ٥٤ .

في عثمان ويكفرونه للأحداث التي يدعون أنه أحدثها ويلحقون به السيدة عائشة وطلحة والزبير بسبب قتالهم لعل^(١٧٥).

أما الفرقة الثالثة من الزيدية فهي الصالحية أتباع الحسن بن صالح ، كما يتداخل مع هذه الفرقة أيضاً أصحاب المعبرة بن سعد - وهو كثير النواء - الملقب بالأبتر فسموا « البثرية »^(١٧٦).

وهم يفضلون علياً ويشنون إمامة أبي بكر وعمر كما يشنون الإمامة في أولاد علي الذين خرجوا للمطالبة بالإمامة .

وعلى بن أبي طالب أفضل الناس بعد النبي ﷺ وأحقهم بالإمامة بعده وهم يرضون لما رضى به أمير المؤمنين علي من تسليمه الأمر لأبي بكر وعمر ولا يستحلون لأنفسهم الاعتقاد بغير هذا لأنه لو لم يرص علي لأصبح أبو بكر هالكاً .

وأجازوا أيضاً إمامة المفصول مع قيام العاصل ما دام راصياً بذلك .

وهم يتمقون في المذهب مع السليمانيه إلا أنهم توقفوا في أمر عثمان مترددين بين الحديث السوي الذي يدعونه مع العشرة المبشرين بالجنة ، وبين الأحداث التي نسبت إليه فيتوقفون في حقه تاركين الأمر إلى أحكم الحاكمين^(١٧٧) .

ويرى الدكتور الشار في هذا التوقف ما يدل على وجود روح مرحلية وأنه خلاف رقيق مع أهل السنة والجماعة^(١٧٨) .

وهكذا نجد أنفسنا أمام الظاهرة التي اتضحت لنا من عرضنا للفرق الزيدية بعد وفاة الإمام زيد ، وهي خروج مذهبها عن آراء إمامها ونزعة الغلو عند بعضها .

(١٧٥) الشهرستاني : الملل والنحل . ج ١ ، ص ٢١٤ .

(١٧٦) الوهمي : فرق الشعة . ص ٥٧ .

(١٧٧) الشهرستاني : الملل والنحل . ج ١ ، ص ٧ .

(١٧٨) نشأة الفكر . ج ٢ ، ص ١٩٥ .

فإن فكرة انتقال العلم الإلهي في أصلاّب الأئمة جعلت الإمام طبقاً لهذا التصور عنصراً استمولوجياً . كما انتحل أتباع زيد مثل هذه الأفكار الغنوصية بينما حاربها أمام المذهب ووقف في طريقها .

ثم نصيف إلى هذا كله ما تبين لنا أثناء الحديث من الوقوف على إحدى المخطوطات لأحد فقهاء الزيدية المتأخرين - وهو أحمد بن يحيى المرتضى باليمن ، فقد تسنى لي بحث المخطوطة المسماة (الأزهار في فقه الأئمة الأطهار)^(١٢٩) التي سأحاول عرض ما يتصل فيها بنظرية الإمامة في إنجاز .

يعرف الإمامة أولاً بأنها « رئاسة عامة شرعية لرجل مخصوص ليس فوقها يد » ، ويستند في دعوى الإمامة إلى العقل - كالشأن عند الإمامية - لأنها لطف في لواحيات العقلية والشرعية ، ولأن العقل يقضى بضرورة دفع الضرر

ويميل إلى الرأي القائل بالوجوب بعد عرضه لآراء باقي الفرق ومعارضته للتعديلات التي تقول بأنها لا تجب مطلقاً ، وقول الأصم : لا تجب في كل وقت بل تجب عند وقوع الظلم لإرأته ، ولا يقر أيضاً رأي هشام القوطي في عدم الوجوب .

فإن توضيح معالم الأحكام الشرعية لا يتم إلا بوجود الإمام فتطالبه بهذه المهمة . ومن الأدلة على الوجوب أيضاً أن الصحابة قد فرغوا عقب موت الرسول صوات الله عليه وبدأوا البحث فيمن يحلّقه مما يستتج معه أنهم عرّفوا أن إقامة الإمام واجب .

واختيار الإمام من مهام أهل الحل والعقد - وهم أهل الدراسة والنظر في أمور المسلمين فواجههم البحث فيمن يصلح هذا المنصب .

وتفوح رائحة التشيع أو بمعنى أدق الزيدية بالذات من اشتراط المؤلف أن يكون من أولاد الحسين ولكنها لا تثبت لهم بالبيعة والعقد مطلقاً كمذهب الأشاعرة والمعتزلة وإنما عن طريق الدعوة .

(١٢٩) مخطوطة بمكتبة البلدية بالاسكندرية برقم ١٢٨٥ ب .

فمن واجب المسممين أن ينظروا ويبحثوا عن الصالح للإمامة فإن ظفروا به طالبوه بالدعوة لنفسه ، ولكنهم قبل مطالبته بالدعوة ينمى التحقق من توافر الشروط التالية فيه ، أى أن يكون « مكلفاً ، حراً ، سبطياً ، عظيم بذل النفس والمال ، غير مؤف ، ذا غرايز ، وورع إسلامه يستطيع التصرف عن اجتهاد وتدبر » .

ويشرح المؤلف هذه الشروط بإسهاب :

فالتكليف شرط مجمع عليه لأن المجنون والصبي لا أهلية لهما . ويجب أن يكون ذكراً « لقصان عقل المرأة وعدم تمكنها من مباشرة أكثر الأمور » ومصدقا لقول النبي ﷺ : « لا يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » .

وشرط الحر مفروض لأن العبد مملوك الولاية وهو ما أجمعت عليه لفرق الإسلامية ما عدا الجوىسي^(١٨٠) والأصم إد يران أنها تصلح لقول الرسول صلوات الله عليه : « .. وإن أمر عليكم عبد حبشي مجدع فاستمعوا له وأطيعوا ما أقام فيكم كتاب الله » .

ويفسر صاحب المخطوطة هذا الحديث بأن الرسول ﷺ يقصد به أمير الإمام أى الوالى وليس الإمام نفسه بدليل قوله صلوات الله عليه : « من أطاعنى فقد أطاع الله ومن عصانى فقد عصا الله ومن يطع الأمير فقد أطاعنى ومن يعصى الأمير فقد عصانى » .

وكون الإمام سبطياً يعنى أنه من أولاد الحسين وهو مذهب الزيدية عمر الصالحية خلافا لما تراه المعتزلة والأشاعرة الذين يستندون إلى الحديث « الأئمة من قریش » . كما تحالف الزيدية أيضاً المذهب الإثنى عشرية الذى يوكل الإمامة بالنص إلى الأئمة المنصوص عليهم خلعا عن سلف بالترتيب الذى يظلمونه .

(١٨٠) أخطأ صاحب المخطوط لى نسبة هذا الرأى إلى الجوىسي لأن إمام الحرمين يقول : الصالح للإمامة هو الرجل الحر الفرض المجتهد بورع ذو النجدة والكفاية ص ٢٣ غياث الأمم . ط دار الدعوة .

يقول المؤلف : « لا دليل على ما يزعمون من النص ، وإلا لظهر وانتشر ،
وهذا يعطل القول بالنص » .

أما كونه سيطياً فلأن الإمامة من الأمور الشرعية التي لا تثبت لمدعيها
إلا بدليل شرعى ، وقد استقر الإجماع على صحتها في الناس جميعاً وفي تريض
خاصة . فالأولى إداً أن تكون في أولاد السبطين أى خاصة الخاصة .

وإذا كان هناك اختلاف بين قصرها على أولاد السبطين أى من نسل فاطمة
أو من نسل على ولو لم يكن من أبناء فاطمة فإن « الصحيح المحقق الذى عليه
الأكثر أن العبرة بمجموعها لأن الشرف باجتماع الطرفين أكمل » .

وشرط عمر موف معه أن يكون الإمام سليم الخوس فلا يصح أن يكون
أعمى أو أصم أو أبله أو مقعداً أو به علة مفرقة أو أية آفة أخرى تجعله عاجراً عن
أداء مهام منصبه .

ويجب أن يكون الإمام أيضاً ذا غرائز ، أى موهوباً له من الكفايات الخبيّة
التي فطر عليها لأنها لو كانت اكتسابية فإنه يصبح متكفلاً بها وكأنه يكره نفسه
على التحلى بها مما يشعله عن القيام بأداء أعماله . ولأن منصبه يتطلب خصالا
عظيمة كبذل النفس والسجاء والورع كما يستطيع البت في المسائل الاجتهادية
فيتمكن بسهولة من استنباط الأحكام ، أى على وجه الإجمال « التدبير والاحتياط
في السياسة وصلاح الأمور » .

ولكن هذه الخصال التي يتمتع بها يجب أن تكون وسطاً بين طرفي التمریط
والافراط . ويبدو صاحب المخطوطة في تقديم هذه الصفات متأثراً بالوسط
الأرسطى .

ففى عريضة بذل النفس لا يكون متهوراً أو جباناً ، وفى بذله المال يبتعد عن
التدبير والبخل ولا يصبح في ورعه متقشفاً أو مقدماً على فعل المحظورات ،
وإذا يكون في تدبيره مأكراً ذاهية أو ذا بلاءة وعته .

ويعارض صاحب الأزهار في (فقه الأئمة الأطهار) جواز إمامة المقلد
دون المجتهد في العلوم الدينية لأن الاجتهاد شرط ضرورى في الإمام فإن « أصحابا

والحاجة بمنعون خلو الرماد من اجتهاد والآثار السمعية متظاهرة للدلالة على ذلك .

فالخجة في هذا هو أن الصحابة بلغوا الغاية القصوى في علم الشريعة فهم المجتهدون الأول ، وكذلك أئمة أهل البيت كانوا من حيث الاجتهاد في النروة القصوى ، فلا بد إذ من توافر شرط الاجتهاد في الإمام لأن المقلد يعد « كمن خلق له عيان فأطبقهما فكيف يهتدى غيره من الضلالة ؟ » .

ويتنقل المؤلف بعد هذا إلى معالجة مسألة الإمام المعضول وهو الذي يميز مذهب الزيدية عن غيره من فرق الشيعة فيقول : « أن يكون الإمام أفضل الموجودين أو من جملة أفاضلهم » لأنه متى توافرت المواهب السابق يانها في شخص ما فلن يوجد من هو أفضل منه قطعاً .

فالشروط إذاً هي الأساس في تنصيب الإمام ويصبح من توافرت فيه مستحقاً للإمامة لأن المقصود من هذا المنصب تنفيذ الأحكام الشرعية ، وهو الهدف الأسمى ، « لأن المقصود بنصب الإمام إضفاء الأحكام الشرعية على مجاريها المشروعية ، وحفظ حرمة الإسلام عما يشوبها الكفر والفسق وإلزام المكفيع ما يجب عليهم طوعاً أو كرهاً » .

وطريق الإمامة الدعوة فيما جاء بعد على والحسن والحسين لأنها ثبت للثلاثة بالنص « بلا شك عند العترة المطهرة » .

والنص عنده خفي ويستخلص من المعنى المقصود بواقعة غدیر خم وآية الركوع وذلك خلافاً للإمامية الذين يعتقدون بأنه نص جلي متوافر .

وهو يرى أيضاً أن الإمام الحسن والحسين بالنص لقول الرسول صلوات الله عليه : « الحسن والحسين إمامان » ولكنه يتحفظ في قبول هذا الحديث فهو مقبول ولكنه ليس بمتواتر فيحتاج إلى النظر .

وفيما عدا الأئمة الثلاثة الأول « على والحسن والحسين فإن طريق الإمامة الدعوى عند الزيدية غير الصحاحيه ومعها « أن يدعو الناس إلى جهاد الظالمين وإقامة الحدود والجمع وغزو الكفار والبهاعة ومباينة الظالمين حسب الامكان » .

وهو بهذا التكليف يقوم بتنفيذ معنى قوله تعالى : ﴿ ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة ﴾ وفي آية أخرى : ﴿ ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ﴾ وقول عز من قائل : ﴿ ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله ﴾ . أما الصالحية فقد سلكت طريق المعتزلة والأشاعرة في إثبات الإمامة بالعقد والاختيار مطلقاً .

والعبارة عند الداعي إلى نفسه بكمال الشروط والصفات فإذا اكتملت هذه الخصائص لاثنان معاً فإن الأسبق هو الذي يدعو لنفسه أما الثاني فإنه يدعو إلى الإمام الذي سبقه بالدعوى - لا إلى نفسه - ولا أصبح باغياً . فالعبارة في ثبوت الحق هي استكمال الشروط والصفات لا بمدى استجابة الناس له .

ولا بد أن يتعذر أحدهما بالإمامة لأنه لا يصح إمامان في وقت واحد لقول النبي ﷺ : « إذا بويع الخليفةان فاقتلوا الآخر منهما » .

ولكن يذهب المؤلف إلى افتراض اجتماع الصفات التي قدمناها في إمامين في آن واحد ويحل هذا الفرض على النحو التالي :

يستحق الإمامة الذي دعى لنفسه أولاً ، أما إذا تعذر تحديد المتقدم منهما عن الآخر فبطل دعوى الاثنين ويحكم أهل الحل والعقد .

تلك هي مخمل آراء الريدية التي انتهى إليها المذهب الريدي ، وإن اختلف عن آراء الإمام زيد نفسه ولا عرو فهو عمل الأصحاب والأتباع الذين يختلفون ويصنفون ويتجهون اتجاهات تخرج عن الآراء الأساسية التي ينادى بها صاحب المنهج الأول - أي الإمام زيد - الذي لم يكن شيعياً على الإطلاق ، ولم تكن حركته للشيعنة ، وإنما هي حركة إسلامية ، استهدفت الخروج على الإمام الظالم من عالم من علماء المسلمين يمتاز عن غيره من العلماء أنه من دوحة النبوة ومن أبناء علي عليه السلام (١٨١) .

(١٨١) نشأة الفكر : ج ٢ ص ١٥٧ .

فالإمام زيد تنازعه الشيعة الزيدية وأهل السنة أيضاً ، ولكنه في الحقيقة إمام لأهل السنة والجماعة . وللتأكد من هذه الحقيقة يمكن الرجوع إلى دراسة آرائه في الإمامة التي ذكرها في كتابه (المجموع) .

• الإسماعيلية :

أما الإسماعيلية ، فهي فرقة من فرق الشيعة أيضاً ، استمدت أصولها في بداية الأمر من الشيعة الإثنى عشرية ، ثم اختلفت الطرق بينهما ، فبينما اتخذت الإثنى عشرية موسى الكاظم (١٨٣ هـ - ٧٩٩ م) الإمام السابع في سلسلة الأئمة ، أثمت الإسماعيلية سلسلة أئمتها إما بإضافة إسماعيل بن جعفر (١٤٥ هـ - ٧٦٢ م) أو محمد بن إسماعيل (١٨٣ هـ - ٧٩٩ م) إماماً سابعا (١٨٢) . ثم اتخذت هوة الاختلاف تتسع بينهما شيئا فشيئا .

ويحدثنا النوبختي عن الإسماعيلية (الخالصة) ، وهي التي رأت أن الإمام بعد جعفر الصادق ابنه إسماعيل بن جعفر ، كما أنكرت موت إسماعيل أثناء حياة أبيه وزعموا أن أباه أحرى بموته تقية وغيبة عن الناس ، وإسماعيل طبقاً لهذا لا يموت حتى يملك الأرض ويقوم بأمر الناس ، وقد انتقلت إليه الإمامة من أبيه لأن أباه أشار إليه بالإمامة ، والإمام لا يقول إلا بالحق فلما ظهر موته علمنا أنه قد صدق وأنه القائم وأنه لم يمُت (١٨٣) .

وتكونت لعقائد الباطنية الإسماعيلية الأولى - كما يذكر الأستاذ الدكتور النشار - على أثر موت محمد بن إسماعيل ، إذ دعى بعض أتباعه أنه المهدي وأنه سيبحث بشريعة جديدة تنسخ شريعة محمد ﷺ ، وعدوه من أولى العزم وهم عندهم سبعة . نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد ﷺ وعلي ومحمد بن إسماعيل . أما تعليل تحديد هذا العدد فمرجع إلى أن النظامين الكوني والإنساني قائمان على هذا العدد ، فإن السموات والأرضين سبع وكذلك الجسد الإنساني

(١٨٢) دوليس : عقيدة الشيعة ص ٣٤٢

(١٨٣) النوبختي : فرق الشيعة - ص ٦٨ .

يتكون من سبعة أعضاء والأئمة سبعة قبلهم محمد بن إسماعيل - وهو أيضا خاتم النبيين - هذا فيما يتعلق بالعدد سبعة ، أما العدد إثني عشر ، فإنهم يذهبون إلى أن الدنيا تتكون من إثنا عشر جزيرة في كل جزيرة منها حجة فالحجج إذاً إثنا عشر أيضا . « ولكل داعية يد . واليد هو رجل له دلائل وبراهين يقيمها . ويسمى رجال تلك الفرقة الحجة الأب والداعية الأم واليد الابن . ويرى أبو خلف القمي أن عقائد هذه الفرقة الإسماعيلية تضاهي ثالث النصارى : الله ومريم والمسيح » (١٨٤) .

وقد دعمت هذه الطائفة حجتها القائلة بفسخ الشريعة الإسلامية بأسانيد نفية نسبوها إلى جعفر الصادق بقوله « لو قام قائمنا لعلمت القرآن جديداً » . ثم قاموا بتفسير الآية : ﴿ وكلا منها رغداً حيث شئتما ﴾ (١٨٥) ، بأن الله تعالى جعل للإمام محمد بن إسماعيل جنة آدم . ولهذا أباحوا جميع ما خلق الله في الدنيا وأبطلوا كل تحريم . وقسموا الفرائض والسنن إلى ظاهر وباطن وذهبوا إلى أن الواجب إتباعه هو الباطن لأن فيها النجاة أما استعمال الظواهر فيه الهلاك والشقاء (١٨٦) . ويرى الغزالي أن من أسباب تلقيهم بالباطنية هو دعواهم أن لطواهر القرآن والأخبار بواطن . وأنها بصورها توهم عند الجهال ولأغبياء صورا جنية . وهي عند العقلاء والأذكياء رموز وإشارات إلى حقائق معينة (١٨٧) .

وقد تعددت الفرق الإسماعيلية وتشعبت بها المسالك مما لا يدخل في نطاق بحثنا عرضها . إلا أن ما يعيننا منها ويجب إظهاره هنا أمران :

الأول : نسجت العقيدة الإسماعيلية خيوطها حول الإمام فهو الدعامة الكبرى للعقيدة . بل ذهبت إلى أكثر من هذا لأن الإمامة عندها عملية تبدأ منذ بدء الخليقة وتشمل جميع الأمم والديانات . فالإمام من ناحية إحدى الدعائم

(١٨٤) دكتور النشار : نشأة الفكر ، ج ١ ، ص ٣٨٢ و ٣٨٤ .

(١٨٥) الآية رقم ٣٥ من سورة البقرة .

(١٨٦) نشأة الفكر : ج ٢ ، ص ٣٨٤ .

(١٨٧) الغزالي : فضائح الباطنية ، ص ١١ .

الميثاقية التي يقوم عليها الكون : وهو إلى جانب هذا القائم « بالتعليم » في عصر « إما أن يكون ظاهراً له الرياستين الدينية والزمنية أو الأولى فقط . وإما أن يكون مستتراً » (١٨٨) فالعقيدة في جوهرها « مزيج من المسيحية الغنوصية والإسلام مع فيثاغورية محدثة تتلاعب بالأعداد وبخاصة العدد سبع والعدد إثني عشر » (١٨٩) . ويرى الأستاذ برنارد لويس أنها مزيج من نحل صوفية وهرطقية غالبية وربما كان بعضها من أصول فارسية قديمة أو سريانية غنوصية (١٩٠) .

الثاني : إن الإسماعيلية تمثل انحرفاً عن الشيعة الإثني عشرية . فالخلق أن العاطفة الدينية الرقيقة التي ألتختها الجراح بمقتل الحسين تصحمت وكبرت بتأثير مذاهب فكرية وعقائد غير إسلامية . ثم انتهت إلى مرحلة خطيرة أدت بها إلى انحرف لا شك فيه ، إذ يقرر الأستاذ الدكتور لشار أن المذهب الشيعي الإسماعلي انحرف عن إسلام أهل السنة والإسلام في صورته الإثني عشرية (١٩١) .

• تعقيب :

ظهر لنا من سياق البحث أن الأئمة الستة الأوائل الذين يتخذهم الشيعة رواداً لهم - كانوا يسكنون مسلك أهل السنة ولم يعلنوا أفكار النص أو الوصية أو العصمة وما إليها من أفكار يعلنها الشيعة ويسعون بها مذهبهم . فالحقيقة إذاً أن الشيعة « حملوا الأئمة السابقين آثاراً تعس فكرة العدد الإثني عشرى . كما حملوهم فكرة الإمام العائب عيته وخلوده ورجعته . وهم لم يذكروها أبداً » .

أما الإسماعيلية فقد تبين لنا انسلخها عن الإسلام وكفرها جميع فرق أهل السنة .

هذا ، وقد ظل علماء أهل السنة والجماعة في موقف المعارضة للعقيدة الشيعية في الإمامة على مدى العصور كلها .

(١٨٨) الدكتور : محمد عني أبو ريان : مبادئ النور ، ص ١٢ .

(١٨٩) بشارة الفكر : ج ٢ ، ص ٣٨٤ .

(١٩٠) برنارد لويس : أصول الإسماعيلية ، ص ٤٨ .

(١٩١) بشارة الفكر : ج ٢ ، ص ٤١ .

ويُعدّ شيخ الإسلام ابن تيمية من أبرز العلماء الذين تعرضوا لهذه العقيدة
بالقد ، وهو يعبر عن مذهب أهل السنة والجماعة في العصور الأخيرة .
ولهذا فإننا نسعرض آراءه حيث تصدّى للحقّ أحد علماء الشيعة
المعاصر له ، مفتدّاً لآرائه كلها .

الفصل السابع
المذهب السلفي في صورته الأخيرة
عند شيخ الإسلام أبي تيمية

- تمهيد ..
- منهج شيخ الإسلام : ابن تيمية .
- مسألة الإمامة .
- النظرة للسياسة الشرعية .
- وجوب طاعة ولاة الأمور .
- نقض دلائل المذهب الشيعي .
- رأى ابن تيمية في الخلفاء الراشدين وآل البيت .
- تصحيح نظرة باقي الفرق إلى الإمام علي .
- رأى ابن تيمية في الأئمة الإثني عشر والإمامة .
- نقض فكرة المهدي العائب المنتظر .
- تقييم موقف معاوية رضي الله عنه من الخلافة .
- النتائج

(٧)

المذهب السلفى في صورته الأخيرة عند شيخ الإسلام ابن تيمية

* تهديد :

يجدر بنا - قبل الخوض في مذهب أهل السنة في العصور المتأخرة أن نسجل ملاحظتنا التي تتكرر في جوانب هذا الكتاب ، وهو وقوف أهل السنة والجماعة بالمرصاد للترعات والعقائد المخالفة ومعارضتها ونقض دعائمها ، فقد أدى أهل السنة هذا الدور في مواجهة الخوارج ثم الشيعة ، وظلت تتلاحق معارضتهم في كل المراحل التالية ، حفاظاً على السنة المتوارثة ودفاعاً عنها في مواجهة الدخيل من النظريات والآراء . وقد اصطبلخت كل مرحلة بطابع خاص تبعاً لطبيعة الدور ، فالسلف من أهل السنة استعملوا معارضتهم من واقع الكتاب والسنة أى التصقوا بالنص إلتصاقاً تاماً . ثم جاء الأشاعرة فاستخدموا لمنهج الكلامي لدحض نظرية الشيعة بعد أن أدخلوا الإمامة ضمن العقائد ، بينما هي عند أهل السنة قضية عملية . ثم جاءت الحقبة الثالثة في الدور المتأخر على يد ابن تيمية وكانت الفرق قد استنفحت خطرهما ، وأنشبت محالها في التراث الإسلامي تنهشه بقسوة ، ولاحتقتها جحافل التتار لتقضى على الحضارة الإسلامية

في هذه المرحلة التاريخية العنصرية ، ظهر شيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨ هـ - ١٣٢٧ م) ليقف في وجه الترعات على اختلاف نخبها مدافعاً عن مذهب أهل السنة بكل قواه ، منادياً بالرجوع إلى السلف من الأمة كما شارك بسيفه أيضاً معاهداً في سبيل الإسلام لصعد الغزو التتاري المتلاحق ، فأبلى في ميدان

الفكر والعقيدة كما انتصر في حومة الوعي . يقول عنه لاوست : « وأحمد ابن تيمية الذي كانت حياته صراعاً وعملاً ومجادلات لا ينقطع ، كان على ارتباط وثيق بتاريخ عصره »^(١) .

وكان العصر الذي نشأ فيه ابن تيمية ولدور الذي أداه فيما يبدو أثره العميق في إصفاء هذا الطابع الخاص الذي يميز نتاجه الفكري ، ويضفي عليه حرارة الحدس وعمق الخصومة ، فقد كان العصر - عصر تراجع المذهب أهل السنة أو السلفي بتعبير أدق - أمام طغيان علم الكلام والتصوف وفرق الشيعة وفلاسفة بل إن العقهاء المترمّنين أيضاً لم يسلموا من فتنه . لقد خشي إمامنا على العقيدة الإسلامية من الانحرافات والبدع ، وتعددت المياديين التي خاضها في سبيل إحياء المذهب السلفي ، فهو وحده عنده المنهج السليم في العقائد والعبادات معاً ، فأغضب الكثيرين منه ، وألب عليه خصومات عديدة ، وخاض معارض صارية ضد خصوم أقوياء تمكنوا من سجنه ، مما يذل على مدى العتف الذي اتسمت به تلك المعارك ، كما يسل أيضاً على عجز خصومه ، فالقوة هي دائماً وسيلة العجز والإفلاس الفكري . فلا عجب بعد هذا أن تلاحظ طابع الشدة في كتابته التي يدافع بها عن الاتجاه السلفي في مواجهة لمحرفين عنه .

ولعل المصدرين الأساسيين للفكر السياسي لابن تيمية هما كتاباه : مهاج السنة والسياسة الشرعية . والكتاب الأول بصفة خاصة احتوى على آرائه في الإمامة كنّها ، ولكن صعوبته وكثرة تكرار أفكاره ، وقد يكون السبب التزمه الرد على المفكر الشيعي المعاصر له وهو ابن المطهر الحلي (٦٤٨ - ٧٣٠ هـ / ١٣٣٥ م) .

ومما فإن الباحث يجد مشقة في ربط أفكاره في نسق متحد ، ولم ودوده الكثيرة المتشعبة في إصدار حاصركي يمكن تقييم نظرياته في الميدان السياسي ، ولتعرف على مكانة آرائه بين السابقين ، ومدى النجاح الذي أحرره ، وهو الدور الذي سنحاول أن نؤديه .

(١) H. Lauost-Essai sur Les Doctrines Kociales et Politiques p. 2 .

وقد سبقنا الأستاذ أبو رهرة في كتابه القيم عن ابن تيمية ، بيد أنه عالج منهجه الفقهي والكلامي ، ومذهبه في التفسير وقد الأحاديث ، ولم يكن للجواب السياسية في فكر ابن تيمية نصيب كبير في بحثه .

أما الدكتور محمد يوسف موسى ، فقد أثر الخوض في مسائل الولايات ، وهي التي حصصها ابن تيمية أكثر جزء في كتابه (السياسة الشرعية) ، وهنا افتقد بحثه عصباً جوهرياً من عناصر فكر ابن تيمية لأن شيع الإسلام عندما تعرض لمعالجة موضوع الإمامة فقد قوض كثيراً من أركان المذهب الشيعي ، مدعماً في نفس الوقت البياد العقائدي لأهل السنة في مسائل أخرى تتصل من بعيد أو قريب بالإمامة ، كالمسألة ، والمهدي المنتظر ، مع تصحيح النظرة إلى الإمام علي ، بعد أن جرح به كل الغلاة والباصية والخوارج ، فدسوا عليه من الأقوال ونسبوا إليه من الأفعال ، ما تعذر معها رؤيته على الحقيقة .

منهج شيع الإسلام ابن تيمية .

وضع ابن تيمية العقل في خدمة الشرع : للتوضيح والتفسير والمهم لقد سبقه الأشعر في الرد على المعتزلة ، وبالمثل كان لزاماً على ابن تيمية أن يشق طريقه وسط التيارات التي ظهرت في عصره ، إثر الحروب الصليبية والعزو التتاري ، وعثور أعداء الإسلام على طوائف متعددة في العالم الإسلامي لتوجيه الطعائم الدامية إلى الإسلام ، وهم كما يصممهم ابن تيمية : « قراخ المتفلسفة وأتباع الهند واليونان ، ورثة المجوس والشركيين ، وضلال اليهود والنصارى والصابئين » (٢) .

لقد خشي شيخ الإسلام أن يتجاهل المسلمون ترانهم ويتعدوا عن الكتاب والسنة ويندفعوا في اتجاهات شتى يصبحون معها أعواناً لأعداء الإسلام ، فلم يجد بداً من التمسك بمنهج السلف - وهو لا يعدو الوقوف عند النصوص . وجد في المنهج الطريق القويم لإصلاح ما أفسده الغلاة من كل الطوائف لهذا نلاحظ

(٢) صفحة (ج) من مقدمة كتاب السياسة الشرعية .

سيطرة النصوص على فكر ابن تيمية سيطرة دائمة : إنه يدور في دأثرها ، ويصطبغ به منحه وقضه وآراؤه كلها ، وفي مجال الفكر السياسي الذي يجابه فيه الآراء الشيعة ممثلة في العلامة الحلي الفيلسوف الشيعي المعاصر له ، فإن الإلتصاق بالنصوص يظهر هنا بشكل واضح .

وأغلب الظن أن ابن تيمية صح عييه على الواقع المرير للعالم الإسلامي في ذلك الوقت ، وأدرك ثاقب نظره أن العلة تكمن في جهل المسلمين بترائهم ، والتجهلهم إلى ما هو بعيد عن الروح الإسلامية ، ككتف السياسة الخندية للفارابي ورسائل إخوان الصفا ، وقانون (إلياس) المغربي ، فأدرك الحقيقة التي رنت رنتاً قاسياً في أذنه وهي أنه قد « فسد الراعي وفسدت الرعية »^(٣) فشمز عن ماعديه ليجيد إلى الأذهان عظمة الإسلام ، بعد أن غابت علومه في غياهب الكيب ، وكاد يطمسها الزمن وتضييع في متاهات النسيان . ولم يجد قائماً في ذاكرة المسلمين إلا الأفكار الدحيلة التي لا تمت بصلة إلى ترائهم . وكم من أياطيل وأراجيف ومفتريات دست في وقائع التاريخ حتى كادت تصير من الأمور المسلمة التي لا تناقش ؟ ومن السهل أن تصبح الأكاذيب حقائق عن طريق طمس المعالم الأصلية للوقائع ، وإحلال أخرى محلها تنفق مع الأهواء والمشارب والترعات !!

وجد ابن تيمية نفسه وسط هذا الطوفان الذي يحول أن يعرق في طريقه كل شيء فزف صامداً ، وكان سلاحه جاسماً وبناراً . لقد أحاط بالعلوم الإسلامية كلها ، بل واتجه إلى عبر الإسلامية أيضاً ، فتمكن بواسطة هذه الأسلحة أن يحارب في عدة ميادين في وقت واحد ، وإن كثرة خصومه لتعطيها الدليل على تمكن هذا الشيخ وعزارة علومه . ومن العجب أنه لم يكتف بالحجاج العقلي الفلسفي بل أخذ يفند أحداث التاريخ ليجنوها ، ويمسح عنها ما على بها من معالم كادت تطمس الحقائق ذاتها .

ووجد ابن تيمية في الأدلة السمعية ضالته ، لأن البقل يضيق من شقة الاختلاف ، فهو من ميراث السوة^(٤) ، فجعل من نصوص الكتاب والسنة حجر

(٣) صفحة ٣٠ ط من مقدمة كتاب لبسة الشرعية (٤) مباح السنة : ج ٢ ، ص ٢١١ .

الزاوية في منهجه ، كما صاغ آراؤه السياسية في إطار هذه الحدود فهذا هو أسلم المناهج ، وكل من حاد عنها اكتشف خطئه و النهاية ، ويخص بالذكر شيخ الأشاعرة مؤيداً وجهة نظره بعبارة الرازي الذي سلك في أول عهده طريق المتكلمين ثم تبين له خطأ هذا المنهج في نهاية حياته قال : « لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيتها تشفى غليلاً ولا تروى غليلاً ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن . فإن الحق واحد ولا يخرج عما جاء به الرسل وهو الموافق لصريح العقل وفطرة الله التي فطر عليها عباده »^(٥) ، لهذا فإنه يتمسك بما كان عليه أهل السنة والجماعة لأنها العروة الناجية التي حافظت على منهج النبي ﷺ وصحابته الكبار^(٦) .

ولا يلتقي ابن تيمية بالعقل جانباً ، وإنما لا يوافق على تقديمه على النصوص - كما فعل المعتزلة - فهو قائم في خدمة النص ، فالنصوص لها المكانة الأولى في منهج ابن تيمية وفيها الغنى عن كل ما عداها لسبب جوهرى ، وهو أن الرسول ﷺ قد بين أصول الدين كلها ونهى عن اتباع البدع و مثل قوله : « خير الكلام كلام الله ، وخير الهدي هدي محمد وشر الأمور محدثها وكل بدعة ضلالة »^(٧) ولا يتعدى العقل في مهمته دور النظر والاستدلال من واقع النصوص لأنه في هذه الحالة يصبح طريقاً إلى الإيمان عن اقتناع ووعى لا عن تقليد ، وهو يتبع في منهجه هذا شيخه الإمام ابن حنبل ، إذ عد أصول الإسلام أربعة : دال ودليل ومبين ومستدل . فالدال هو الله تعالى ، والدليل هو القرآن ، والمبين هو الرسول ﷺ ، والمستدل هم أولو العلم وأولو الألباب^(٨) ، ويصبح بهذا الاستدلال عن طريق العقل أمراً شرعياً واجباً على كل مسلم : كالاستدلال على الخالق بواسطة المخلوقات .

(٥) مباح السنة : ج ٣ ، ص ٦٩ .

(٦) Lanout: Les Doctrines P.220 .

(٧) النبوت : ص ٣٨ .

(٨) المصدر السابق : ص ٣٩ .

يرى ابن تيمية أن الآيات القرآنية التي تحض على الاستدلال هي آيات عقلية شرعية معاً لأن العقل وسيلة للاستدلال ولأن الشرع دل عليها أيضاً . فإطلاق الدليل الشرعي على ما دل بمجرد خبر الرسول يعتبر عنده إصطلاحاً قاصراً^(٩) .

أما المنهج الذي وضع المعتزلة فيه العقل بمكانة الصدارة ، وصبوه وسيلة للاستدلال يأتي في المرتبة الأولى فهو عنده منهج حاطيء ، ويدل على العجز عن إيجاد الدليل النقل ، لأنهم لا ينظرون في الإسناد ومدى صحة النقل وثبوته ، ولا معرفة لهم بصناعة الحديث والإسناد ، وإذا عثروا على دليل من واقع الأحاديث يوافق رأيهم نقلوه من غير دراية بالحديث من حيث الإسناد أو المتن^(١٠) .

وتظهر خبرة ابن تيمية ومعرفة بالأحاديث في استبعاده للحديث المذكور في العقل الذي يذهب إلى أن أول ما خلق الله تعالى العقل أو الحديث الذي يسب إليه عز وجل : « كنت كنزاً لا أعرف فأحببت أن أعرف إلخ .. » فهو عنده من الأحاديث الموضوعة ، وقد نقلها الناقون ، إما من رسائل إخوان الصفا أو من أبي حيان التوحيدي ، ومما عنده يقفون في صف واحد مع الباطنية الإسماعيلية^(١١) .

كذلك نقد الفلاسفة بشدة ، ويرى أن فلسفتهم لا سيما عند المتأخرين منهم - ليست إلا نسيجاً على منوال فلسفة أرسطو^(١٢) . وفي نقده لابن رشد بصفة خاصة يقول : « قد جعل أصناف الأمة أربعة : باطية وحشوية ومعتزلة وأشعرية وقد قصر حيث لم يذكر اسلف وهو مذهب خير هذه الأمة إلى يوم القيامة »^(١٣) .

(٩) النبوات : ص ٤٨ .

(١٠) منهاج السنة : ج ٢ ، ص ٢٤٦ .

(١١) النبوات : ص ٨٣ .

(١٢) منهاج السنة : ج ٣ ، ص ٧٢ (١٣) ص ١٢٨ من كتاب فلسفة ابن رشد .

أما مهاجمة ابن تيمية للتصوف فقد انصب على ابن عربي (٦٨٣ هـ - ١٢٨٤ م) وأمثاله من أصحاب الخوارج والإتحاد ، والذين أسقطوا وساطة الأنبياء ، والوصول إلى الله عن غير طريقهم ، وإدعاء بعضهم أن النبوة ختمت لكسر الولاية لم تختم ولهذا فهي أفضل من النبوة ، أو جواز وجود نبي بعد محمد (كالتصوف المقتول في الرندقة وابن سبعين وغيرهما صاروا يطلبون النبوة بخلاف من أقر بما جاء به الشرع)^(١٤) .

ولكن من الخطأ اعتبار ابن تيمية مهاجماً للتصوف ذاته لأنه اقتصر في نقده على العلة فحسب - وهو دأبه في تناوله لكل العرق - إنه يدعو إلى التمسك بالنصوص كما أسلفنا . ويحد الدليل على هذا الاستنتاج من واقع ما عرّض له في كتبه للفرق جميعاً ، فإن الزهاد والصوفية الذين عبدوا الله وفق المسج الذي خطه الرسول ﷺ فهو أولياء الله المتقون وهم المطيعون لكلماته الدينية ، وجعله الديني وإذنه الديني وإرادته الدينية^(١٥) دون إصراف أو شطط ، فظهرت لهم الكرامات ، ومنهم الحسن البصري الذي طلبه الحجاج مرة ولكنه اختفى عنه فدخلوا عليه ست مرات فدعا الله عز وجل فلم يروه^(١٦) .

ومنهم أيضاً من يسميهم ابن تيمية صوفية أهل العلم ومن مشايخ أهل الكتاب والسنة كالفضيل بن عباس وإبراهيم بن أدهم ، وأبي سليمان الناراني ، ومعروف الكرخي والجنيدي بن محمد وسهل بن عبد الله التستري وأمثالهم ، أما ابن عربي وابن سبعين وأمثالهما فيطلق عليهم ابن تيمية اسم (صوفية الملاحدة الفلاسفة)^(١٧) .

ومهم أيضاً من تسليح بالشعوذة ، وحلول إيهام الناس بإتيان الخوارق

(١٤) منهاج السنة : ج ٣ ، ص ٨٥ ويظر كتابنا (ابن تيمية والتصوف) در الدعوة

بالاسكندرية

(١٥) ابن تيمية : الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان . ص ١٢٥

(١٦) المصدر السابق : ص ١٣٥ .

(١٧) ابن تيمية : الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان . ص ٩٣ .

طريق الدجل والحيل المصطنعة « كما يدخل النار بحجر الطلق وقشور النارخ ودهن الضماد » (١٨) .

أما الأشاعرة فقد لمسه ابن تيمية برفق في بعض المواضع من كتابه (مناهج السنة) . وكان نقده للأشاعرة نقداً رقيقاً بلع فيه غاية الكياسة ، لأن أقصى ما حاول إيجاده له من ميررات هو شأته في بيئة كلامية فلم يتسلح بعلوم الحديث والفقه ، ولعل في إتباع كل من الأشعري وابن تيمية للإمام أحمد ابن حنبل ما يبرر محاولة الثاني التخفيف من نقده لرائد المذهب الأشعري فكلاهما ينتميان إلى مدرسة أهل السنة والجماعة .

يقول الدكتور النشار : « ولقد كان أحمد بن حنبل أيضاً ممهداً لظهور أن احسن الأشعري ، بل لقد أعلن أبو الحسن لأشعري أنه يتابع الإمام العظيم أحمد بن حنبل في كل ما اعتقده ، وأنه إنما يصوغ مذهبه صياغة فكرية منظمه » (١٩) .

والاختلاف بين المتكلمين هو موضع الطعن عند ابن تيمية ، لأنه يرى أنه اختلاف مذموم بحيث لا يبين أين توجد الحقيقة وما هو سندها ، ويتعدون عما جاء به الكتاب والسنة لأنهم لا يعرفونه بينما « الحق واحد ولا يخرج عما جاءت به الرسل وهو الموافق لصريح العقل وفطرة الله التي فطر عليها عباده » (٢٠) ويدلل شيخنا على عقم الكلام وقصوره عن الوصول إلى الحقيقة عما ظهر من ندم متكلمي الأشاعرة في أواخر حياتهم كالجويي بقوله : « دخلت في الذي نهى عنه والآن إن لم يتداركني ربي برحمته فالويل لابن الجويي وها أنذا أموت على عقيدة أمي » ، أو ابن الرائي الذي سلك في أواخر أيامه سلوك العبادة والرياضة والزهد ، كما اشتغل بالحديث بصحيح البخاري ومسلم ، وكذلك الشهرستاني والرازي

(١٨) المصدر السابق ، ص ١٦٠ .

(١٩) نشأة الفكر : ج ١ ، ص ٢٦٧ و ٢٦٨ .

(٢٠) مناهج السنة : ج ٣ ، ص ٦٩ .

الذين أظهرنا ندمهما بسبب الحيرة والشك اللذين وقعوا فيهما بسبب علم الكلام^(٢١) .

ولكنه - كما أسلفنا - لا يغمط شيخ المذهب الأشعري حقه ويعلمه أعلم من هؤلاء كلهم^(٢٢) ويعتبر كتابه (مقالات الإسلاميين) من أجمع الكتب في مقالات الناس حيث ضمه من المقالات وتفصيلها ما لم تتضمنه كتب غيره « وفكر فيه مذهب أهل الحديث والسنة بحسب ما فهمه عنهم وليس في حسبه أقرب إليهم منه »^(٢٣) ويشيد بالأشعري لأنه كشف النقاب عن أخطاء المعتزلة . أما المبررات التي يحاول بها شيخنا الدفاع عنه فيما يراه من الأخطاء التي وقع فيها ، فهو أنه بالرغم من سلوكه مسلك ابن كلاب الذي كان أقرب إلى الحق والسنة إلا أن إمام الأشاعرة « لم يكن حبيراً بالسنة والحديث وأقوال الصحابة والتابعين وغيرهم » وتفسير السلف للقرآن والعلم بالسنة المحضة^(٢٤) وذلك بخلاف الفقهاء فإنهم يعتمدون على القرآن والحديث فأصبحوا أكثر متابعة .

ومع هذا فإن ابن تيمية يذهب إلى أن المسائل التي تكلم فيها الأشاعرة أجل مما تناوله الفقهاء ، ويقارن بين متكلمي الأشاعرة والفقهاء فيقول : « ولهذا يعظمون من وجه ، ويذمون في وجه ، فإن لهم حسنات وفضائل وسعيًا مشكوراً وخطأهم بعد الاجتهاد مغفور »^(٢٥) .

وهكذا يقيم شيخ الإسلام الأفكار والنظريات بميزان النقل لأنه كان محيطاً تماماً بالكتاب والسنة حتى قيل إن « كل حديث لا يعرفه ابن تيمية فليس بحديث » ، كذلك كان استحصاره لآيات القرآن عندما يريد إقامة الدليل مثار الدهشة والعجب ، فلم يضعف قولاً عن قول أو ينصر رأياً على آخر إلا لموافقة لما دل عليه القرآن والحديث^(٢٦) .

(٢١) المصدر السابق : ص ٦٨

(٢٢) نفس المصدر : ص ٧١

(٢٣) مباح السنة : ج ٣ ، ص ٦٩

(٢٤) الثبوت : ص ١٤٩

(٢٥) المصدر السابق : ص ٧٠

(٢٦) أبو عبد الله بن أحمد بن عبد الهادي . العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية ص

من هذا كله يتبين لنا أن الترام ابن تيمية بالنصوص هو الذى حدد له الطريق وخط نه المنهج ، فعرض لأفكاره فى موضوع الإمامة من خلال النص ، كذلك نصر إلى الطوائف والفرق بهذا المظهر الدقيق لقد تسبح بالقرآن والحديث وعلومهما ، وبدأ بهما ، واستعمل العقل فى خدمتهما ، فالحق هو الذى جاء به الرسول ﷺ وهو الذى اتفق عليه صريح المعقول وصحيح المنقول (٢٧) .

وهذا المنهج هو هبصل التفرقة بين السنة والبدعة ، -إنه بطعن فىس بمكبون باطن وهوى النفوس ثم يحاولون إيجاد السد من أصل ديسى ، إما بالرأى والقياس فيعدونه من العقنيات ، أو المهرى والدوق ويسمونه دوقيات ، أو بالتأويل كما يفعل اخوارج مدعين اتباعهم للقرآن ، أو كما يفعل الشيعة عندما يتلمسون الأدلة من الأحاديث الموضوعة ويضيف إلى كل هذا ممن « يكون قد وضع دينه برأيه أو دوقه ينجح من القرآن عما يتأوله على غير تأويله ويجعل ذلك حجة لاعمدة وعمدته فى الباطن على رأيه » (٢٨) .

ويود أن نقول إن الموقف الذى اتخذه ابن تيمية يضارع فى دقة وسلامته المنهج العلمى الحديث . إنه لم يخذ أحكاماً سابقة فى الذهن يبررها بالنصوص ، ولكنه بدأ من النصوص ناقداً لها ، فحسباً بإياها بمكر العام الخبير ، مبقيا السليم مستعداً الخاطيء والمحول

ويجدر بنا لتوصيح منهجه الصائب أن نقارن بينه وبين عالم حديث يوصح المنهج السليم فى البحث فيقول : « وهناك حبة ذهنية معروفة جيداً لدى علماء النفس هى (التبرير لعفى) أى الإتيان بحجج عقلية لتبرير وجهة نظر ترجع فى الواقع إلى أحكام مسبقة فى ذهن شبه الواعى ، وهى أحكام ترتد إلى المصالح الشخصية والاعتبارات العاطفية ، والغريزة ، والتحامل ، وغيرها من العوامل المشابهة التى لا يتركها المرء عادة أو يعترف بها حتى لنفسه » (٢٩) . أليس فى هذه

(٢٧) لنبوات : ص ٨٨ .

(٢٨) المصدر السابق : ص ٨٩ .

(٢٩) أ . ب . ب . يفرج : فى البحث العلمى - مترجم - ص ١٤٨ .

العبارة تشابها يكاد يكون تاماً مع ما قطن إليه ابن تيمية عندما نقد مواقف الخوارج والشيعة والمعتزلة ؟ إن نقده في جوهره يرجع إلى اتخاذهم لموقف سابق ثم محاولة تبريره عن طريق إيراد الحجج من النصوص

وابن تيمية لم يترك ناحية من نواحي الإمامة إلا طرقها وعالجها وأظهر رأى أهل السنة والجماعة فيها مستخدماً مهجه الذي لا يحيد عنه ، ممنوعاً حجج المعارضين التي ظهرت حتى عصره ثم باسطاً وجهة نظر أهل السنة وردودهم عليها وسنحاول أن نعرض آرائه مع إبراز رغوس المسائل التي تتصل بموضوعها ، والتي استقيها من واقع مؤلفاته ، وسوضحها على الترتيب التالي .

مسألة الإمامة ، النظرة السياسية الشرعية ، وجوب طاعة ولاية الأمور ، نقص دلائل المذهب الشيعي ، رأيه في الخلفاء الراشدين وآل البيت ، تصحيح النظرة إلى الإمام علي ، الأئمة الإثني عشرية والإمامة ، نقده لفكرة المهدي ، وأخيراً دفاعه عن معلوياً .

• مسألة الإمامة :

وضع الشيعة مسألة الإمامة في المكان الأول من الأهمية وعدوها أهم المطالب في أحكام الدين ، وتدحل صمم العقائد الإيمانية ، وقد تعرضت هذه الفكرة لأعنف مهاجمة قام بها ابن تيمية لأنه يرى أن إحلال مسألة الإمامة هذا الموضوع لا يتفق مع الأصول الإسلامية ، فالعقائد الشيعية في رأيه ترتبط بعقائد غير إسلامية أو على الأقل تتشابه في حطوطها وملاعها ، فقد « قالت الرافضة لا تصلح الإمامة إلا في ولد علي وقالت النصاري لا جهاد في سبيل الله حتى يخرج المسيح الدجال ويزل سيد من السمء وقالت الرافضة لا جهاد في سبيل الله حتى يخرج المهدي وينادي مناد من السماء » (٣٠) .

وكان الحل قد عبر عن موضوع الإمامة في كلام طويل ، نقبس منه أحد الأحاديث التي استشهد بها ونصه : « من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة

(٣٠) منهاج السنة : ج ١ ، ص ٦ .

جاهلية . أما وجهة نظر ابن تيمية في هذه المسألة فإنه يستند فيها على القواعد التي بنى عليها الإسلام وأولها الشهادة ، فهي التي تنقل غير المسلمين في الإسلام وبواسطتها - مع إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة - يصبحون مسلمين وإحوائاً في الدين ولم يحدث أن ذكر الرسول صلوات الله عليه مسألة الإمامة حين كان يدعو الناس للإسلام وإنما دعى إلى الشهادة فحسب . كما لم تظهر حاجة المسلمين حال حياته لأنه صلوات الله عليه كان إمام المسلمين ، وقد اتفق الشيعة وأهل السنة على أن المؤمنين الذين عاصروه وصاحبوه هم أفضل الخلق دون اعتنائهم لعقيدة الإمامة التي يرى الحلبي أنها أهم مسائل الدين ، وهي عقيدة فاسدة ، لأن الإيمان الصحيح الذي يسه الرسول ﷺ هو عقيدة التوحيد وبوّة محمد والإيمان بالملائكة والكتب والرسول والبعث بعد الموت ، ويستتبعه إقامة الصلاة وسائر العبادات والتكاليف (٣١) .

وإذا افترضنا أن الإمامة هي أهم مسائل الدين لكان من الجدير أن يوضحها الكتاب ولأظهرها النبي ﷺ فإن القرآن يتضمن مواضع عدة تتناول ذكر الخالق تعالى وصفاته وآياته وملائكته ، كما يحتوي على قصص الأنبياء والرسل وينص فيه على لقرائض التي كلف المسلمين بأدائها . فلو كانت أهم مسائل الدين لصر عليها الكتاب كما فعل بالنسبة لغيرها من الموضوعات ، ولكنها في الحقيقة ليست أشرف المسائل . هذا هو الدليل الأول .

أما الدليل الثاني فهو أن المصنفين في أصول الدين يذكرون مسائل أكثر أهمية منها ، وهي التوحيد والعدل والنبوة ، ثم يأتون بالإمامة في نهاية المطاف كذلك رتب المعتزلة أصولهم الخمس حسب درجاتها من الأهمية فوضعوا الأصل الخامس - وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي تتعلق به مسائل الإمامة - في آخر هذه الأصول من حيث الترتيب .

ويذكر ابن تيمية ما دار بينه وبين بعض شيوخ الشيعة الذين حاولوا إقناعه بصحة عقيدتهم في مسألة الإمامة ، فهي عندهم لطف لأن الإمام يأمر الناس

بالواجب وبهاهم عن القبيح ، ولا بد أن يكون معصوماً لكي يتم المقصود من نصبه فيصبحون أقرب إلى أفعال الأوامر الدينية واجتتاب النواهي . وقد بدأت سلسلة الأئمة منذ علي بن أبي طالب إلى أن انتهت إلى انتظار صاحب السرداب وقد بسط شيخ الإسلام رده على هذه العقيدة بواحيها المختلفة ، وهو يرى أنه لا مجال للطف فيما الإمام عتف لا يدري من أمره شيئاً ولا يعلم أوامره ونواهيه ، ولا يجد طريقة نستطيع بها أن نعرفه لأنه محجب غائب . وإن فرض طاعته يتناقض مع المقصور والمستطاع والعلية تعالى لا يكلف العباد إلا بما يطيقونه أما فرض طاعة هذا الإمام فهو يتلرج تحت تكليف بما لا يطاق .

ثم يطلب ابن تيمية إسناداً للحديث الذي استشهد به الحلبي على وجوب معرفة الإمام . ويظهر في صحة نقله لأنه لم يتم عن طريق الثقات ويقول : « ونحن نطالبهم أولاً بصحة النقل ثم بتقدير أن يكون ناقله واحداً فكيف يجوز أن يثبت أصل الإيمان بحبر مثل هذا الذي لا يعرف له ناقل وإن عرف له ناقل أمكن حطؤه وكذبه ، وهل يثبت أصل الإيمان إلا بطريق علمي ؟ » (٣٢) .

فالحديث الصحيح يختلف عما ذكره الحلبي لأن نصه : « من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له ، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية » كما يتفق مع حديث آخر حيث ينهى الرسول صلوات الله عليه الخروج من الطاعة ومعارقة الجماعة ، وهو ينطبق على الشيعة الذين يخرجون عن الطاعة ويفارقون جماعة المسلمين ويستشهدون بحديث لا يسلم من النقد ذراية أو رواية ، مع أنه حجة عليهم لأهم لا يعرفون إمام زمانهم ويدعون أنه المائب المنتظر الذي لم يره أحد ولم يسمع له خبر .. ومعلوم أن هذا ليس هو معرفة بالإمام » (٣٣) .

وقد أثار احلي الاعتراضات التي يوجهها الشيعة لنظرية الإمامة عند أهل السنة والجماعة ، وهي تلخص بصورة عامة فيما يلي :

(٣٢) مهاج السنة . ج ١ ، ص ٢٧ .

(٣٣) المصدر السابق ونفس الصفحة .

أولاً : لم يجعوا الأئمة محصورين في عدد معين .

ثانياً : يعتقدون أن الإمامة تنعقد للقرشي وتجب طاعته على جميع المسلمين بمجرد مبايعته .

ويسهب ابن تيمية على طريقته في التحليل والنقد في الرد ، فيتناول النقاط التي أثارها أهل الحل بالتفصيل التالي :

أولاً : أن أهل السنة متفقون على عصمة الأنبياء في تبليغ الرسالات وكل ما ينفوه عن الله تعالى من أمر ونهى فهم مصدقون . واتفق أهل السنة والجماعة على هذه العقيدة ، ما عدا طائفة من الخوارج التي اعتبرت العصمة للنبي ﷺ قاصرة على ما يبلغه عن الله لا فيما يأمر أو ينهى عنه . وهذا خطأ عند ابن تيمية ولا يجوز تحميل المسلمين جميعاً بدب قلة أخطأت . ومع هذا فإن الجمهور الذي يجوز الصغار ، ومن يجوز الكبار ، يقولون لهم لا يقرون عليها بل يحصل لهم بالتوبة منها من المنزلة أعظم مما كان قبل ذلك (٣٤) .

أما دعوى عصمة الأئمة فلم تقم حجة تدعمها إلا ما يراه الشيعة من ضرورة عدم خلط العالم من أئمة معصومين وهم علة اللطف والمصلحة . ويعود ابن تيمية - كدأبه دائماً - ليستقرىء الأحداث التاريخية في هذه النقطة ليدل بها على أن النصف لم يتحقق طوال عصور الأئمة الشيعة الإثني عشر . ويذهب إلى أبعد من هذا ، فيعقد مقارنته بين علي بن أبي طالب والخلفاء الثلاثة حيث تمتع المؤمنون في ظل حكم الأوائل بالاستقرار والأمن وكانت المصلحة والنصف متحققين في نطاق أوسع مما كان خلال حكم الإمام علي لحدوث القتال والفتنة

فمن خطأ العقيدة وصح الإمام المنتظر الغائب وأجداده المتقدمين في نفس مرتبة الرسول ﷺ - وهو وحده الذي امرد بالعصمة والسلطان ، ولم يثبت أن تلاه أحد من الأئمة المعتقد في عصمتهم الدين تولوا الحكم بمبايعة ذي الشوكة إلا علماً وحده فيقول هذه العبارة التي لا يخل من ترديد معناها في جيبات كتابه

(٣٤) مباح السنة : ج ٢ ، ص ٨٢

(مباح السنة) : « وكانت مصلحة المكنتين واللفظ الذي حصل لهم في دينهم ودنياهم في ذلك الزمان أقل منه في زمن الخلفاء الثلاثة فعلم بالضرورة أن ما يدعونه من اللطف والمصلحة الحاصلة بالأئمة المعصومين باطلة قطعاً » (٣٥)

أما حصر الأئمة في عدد معين ثابت فإنه يسهل الاستدلال على عدم صحة تحديد عدد الأئمة بقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ (٣٦) ، وكذلك الأحاديث المروية عن الرسول ﷺ لم يوقفهم فيها بعدد معين .

وبقول الحلبي بأنه بمجرد بيعة القرشي يصير إماماً غير صحيح من عدة وجوه هي :

الأول : ليس من مذهب أهل السنة أنه بمجرد المبايعة للقرشي يصبح إماماً معقداً للبيعة واجب الطاعة ، إذ لا بد من توافر شروط أخرى منها الشورى ، فقد قال عمر بن الخطاب : « من بايع رجلاً بغير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي يبايعه » (٣٧) .

الثاني : لا يجوز أهل السنة طاعته حتى ولو كان إماماً عادلاً - إلا فيما لا يعد معصية ، فالطاعة مشروطة بتوافق أوامره ونواهيه مع الأوامر والنواهي التي رسمها الشرع كالأمر بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والصدق والعدل والحق واجهاد في سبيل الله مصداقاً للآية : ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ فالطاعة المطلقة لا تكون إلا لله تعالى ، وطاعة الرسول ﷺ واجبة لأنه لا يأمر إلا بطاعة الله ، وجعل طاعة أولي الأمر داحية في ذلك ولم يذكر لهم طاعة ناشئة لأن ولي الأمر لا يطاع طاعة مطلقة وإنما يطاع في المعروف » (٣٨) والأحاديث في معنى الطاعة متوافرة ومتحدة القصد ، مب « إنما الطاعة في المعروف ولا طاعة في المعصية ، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق » الخ .

(٣٥) نفس المصدر : ج ٢ ، ص ٨٤ .

(٣٦) الآية رقم ٥٩ من سورة النساء

(٣٧) منهاج السنة : ج ٢ ، ص ٨٥ .

(٣٨) نفس المصدر والصفحة .

أما شرط القرشية فإن ابن تيمية ينزع إلى النقص منه عدم توافره ، فهو لا يجهد المتعاهر بالأنساب ويرى أن من الفضائل التي يحض عليها الإسلام التباعد عن الفخر كما يقول رسول صلوات الله عليه : « أنه أوحى إلى أن تواضعوا حتى لا يفخر أحد على أحد ولا يبغي أحد على أحد » ، فنهى بهذا عن الاستطالة على الناس والتعاهر فإن كان الرجل ينتمى حقيقة إلى لطائفة لفاضلة كسبي هاشم أو قریش يحطىء إذا تطاول على غيره بهذا الانتماء « لأن فصل الحسن لا يستلزم فضل الشخص . فرب حبشي أفصل عند الله من جمهور قریش » (٣٩) .

والإمامة عند ابن تيمية عبارة عن عقد . وهو بهذا الاعتبار لم يأت بحديد عن هذه النظرية التي طرقها معكرو أهل السنة قبله ، فإن علماء الفقه يجمعون على هذا الرأي لأن الإمامة عندهم هي عقد مبايعة بين الإمام وبين أهل الحل والعقد (٤٠) ، ومن التعاريف التي وضعها النوردي لهذا العقد مثلاً أنه « عقد مراعاة واختيار لا يدخله إكراه ولا إجبار » (٤١) .

ولكن ابن تيمية أوضح بصفة خاصة حظر الاتفاق في أى عقد على ما يخالف كتاب الله وعرض لما اتفق عليه العلماء من بطلان الشروط المناقضة لحكم الله فيقول : « فهذه الشروط مخالفة لحكم الله ورسوله . فهي باطلة باتفاق المسلمين وهذا في جميع العقود » (٤٢) ، ويستدل أيضاً بنصوص كثيرة تؤيده فيما ذهب إليه ، ومنها الحديث الذي ورد في الصحيحين ونصه : « من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله » ، ومن أطاع أميرى فقد أطاعنى ، ومن عصى أميرى فقد عصانى ، ولهذا فنو ولى شخص وكان شرط توليته أن يحكم بعمر حكم الله ورسوله أو لا يتبع قواعد العدل التي أمر بها الشرع أو أمر بما يخالف حكم الله فإن الشرط يقع باطلاً ولا يعتد به (٤٣) .

(٣٩) ابن تيمية : اقتضاء الصراط المستقيم . ص ١٦٤ و ١٦٥ .

(٤٠) محمد نجيب المصطفى : حقيقة الإسلام وأصول الحكم . ص ٢٣ .

(٤١) النوردي : الأحكام السلطانية . ص ٥ .

(٤٢) ابن تيمية : نظرية العقد ص ١٥ .

(٤٣) المصدر السابق . ص ١٧ .

• النظرة للسياسة الشرعية :

قدم ابن تيمية لكتابه (السياسة الشرعية في إصلاح الراعى والرعية) بكلمة يقول فيها : « أما بعد فهذه رسالة مختصرة فيها جوامع من السياسة الإلهية ^(٤٤) ، وسيتضح لنا حالا السبب في ربطه بين السياسة والمخالق جل شأنه ، فالكتاب الكريم حافل بالآيات التي تأمر بالعدل وتحض على إتباعه وتنهى عن الظلم وتأمّر باجتنابه في مثل قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَرُدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾ ^(٤٥) .

وهذه الآية - مع غيرها من الآيات القرآنية التي تنص على العدل والقسط - تعنى أنه ليس لنا أن يحكم بظلم أبداً لأن الله تعالى رسم الطريق القويم العادل فإن حكم الله هو « أحسن الأحكام والشرع وهو ما أنزل الله فكل من حكم بما أنزل الله فقد حكم بالعدل » ^(٤٦) .

أما الآية الثانية التي يخاطب فيها الله عز وجل الرعية بقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ ^(٤٧) .

فإن هذه الآية تكمل الهدف الذي تعنيه الآية الأولى . فأولها موجهة لأولى الأمر حيث أوجبت عليهم الحكم بالعدل ، والثانية خاصة بالرعية ليطيعوا ولاة أمورهم فيما أمر به الله ، فإذا أمروا بمعصية فلا طاعة لهم ، كما ينبئ في حالة الاختلاف الرجوع إلى كتاب الله وسنة رسوله صلوات الله عليه فإذا « كانت الآية قد

(٤٤) ابن تيمية : السياسة الشرعية . ص ١ ويقول لاوست : أن ابن تيمية في كتابه قد تميز بهرض بمرد به كليه حيث حدد مسألة طبيعة وأشكال وصفات الدولة ، فأصبح تعرضه هذا منفرداً عما هو معروض بالطرق التقليدية لسمرة السيرة .

(٤٥) الآية رقم ٥٨ من سورة النساء

(٤٦) مباح السنة : ج ٣ ، ص ٣١ .

(٤٧) الآية رقم ٥٩ من سورة النساء .

أوجبت أداء الأمانات إلى أهلها ، والحكم بالعدل فهذان جماع السياسة العادلة والولاية الصالحة » (٤٨) .

وأكد الرسول ﷺ شريعة العدل وحرم ظلم المسلمين أحياءً وأمواتاً كما حرم دماءهم وأموالهم وأعراضهم ، ولهذا كانت خطبة الرسول ﷺ في حجة الوداع متضمنة لهذه الأحكام بقوله : « إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا ، ألا هل بلغت ألا فليبلغ الشاهد الغائب » (٤٩) .

وقد تابعه تلميذه ابن القيم وصاغ فكرة العدالة في إصار الشريعة فأصبحت العدالة عنده هي المتفقة مع أحكام الشريعة وبالعكس فما لا ينطبق على الشريعة يعد غير عادل ، فإن غاية الشريعة صالح العباد في المعاش والمعاد فأنت بأحكام بلغت الدرجة القصوى من حيث العدالة ، ولا يعدو السياسة العادلة كونها جزءاً من أجزاء الشريعة وفرعاً من فروعها . والنتيجة المترتبة على هذا التصور لفكرة العدالة وعلاقتها بالشريعة أن أصبحت السياسة عند ابن القيم نوعين : « سياسة ظالمة فالشريعة تحرمها ، وسياسة عادلة تخرج الحق من الظالم الفاجر بعين الشريعة » (٥٠) .

ولا يوافق تلميذ ابن تيمية على فصل السياسة عن الشريعة ، ويذكر أن السياسة العادلة هي الموقفة لما جاء به الشرع ولا فصل بينهما ، ويبرر استعماله لمصطلح السياسة بقوله : « ونحن نسميها سياسة تبعاً لمصطلحكم » (٥١) وإنما هي في الحقيقة « عدل الله ورسوله » فإن الله أرسل الرسل وأنزل الكتاب ليقوم الناس بالقسط الذي قامت به السموات والأرض . فالسياسة العادلة إذاً هي جزء من أجزاء الشريعة لتي اكتملت أركانها لمعالجة شئون العباد ، أما تقسيم طرق الحكم

(٤٨) السياسة لشرعية . ص ٣ .

(٤٩) منهاج السنة : ج ٢ ، ص ٢٢ .

(٥٠) ابن القيم : الطرق الحكمية . ص ٤ .

(٥١) المصدر السابق : ص ١٤ .

إلى شريعة وسياسة أو تقسيم الدين إلى شريعة وحقيقة أو إلى عقل ونقل فإن كل هذه التسميمات باسطة فيقول : « بل السياسة والحقيقة والطريق والعقل كل ذلك يقسم إلى قسمين : صحيح وفسد ، فالصحيح من أقسام الشريعة لا قسم لها والباطل ضدها ومافيه » (٥٢) .

والشريعة كاملة الأحكام عنية بذاتها عما عداها فلم يأت تصور قصورها عن تحقيق صراح المسلمين إلا لسببين :

أولهما : تقصير البعض في معرفة الشريعة وعدم القدرة على مطابقتها مع الواقع مما أدى إلى تعطيل الحدود وضياح الحقوق فتجراً البعض على انتهاك حرمان الشريعة والصرب بها عرض الحائط .

السبب الثاني : قابل الإتجاه الأول إتجاه ثان مضاد عالى في التعسف وطبق الشريعة بطريقة خاطئة لا توافق حكم الله ورسوله ﷺ « وكلا الطائفتين أتيت من تقصيرها في معرفة ما بعث الله به رسوله وأنزل به كتيبه » (٥٣) ، أى لم تستهدف العدل الذى أقام الله تعالى به اسموات والأرض .

ويبدو أن استعمال مصطلح (السياسة الشرعية) والتقسيم الذى وضعه ابن القيم كان له تأثيره فيما بعد ، إذ نلاحظ أن المقرئى (٨٤٥ هـ ١٤٤١ م) يستعمل هذا الاصطلاح عندما بطرق نفس الموضوع ويتناوله بالتحليل ؛ فيذكر أن المسلمين في عصره بل ومنذ عهد الدولة التركية يقسمون الأحكام إلى شرعية وسياسية والسياسة بدورها نوعان : العادلة وهى تتبع الأحكام الشرعية ، والظالمة التى تحرمها الشريعة . والسياسة هى كلمة معولية أصدها (ياسة) ثم أدخلت عليها حرف السين « فظن من لا عدم عده أنها كلمة عربية » (٥٤) .

(٥٢) ابن القيم : أعلام الموقعين . ج ٤ ، ص ٢١١ .

(٥٣) ابن القيم : الطرق الحكمية . ص ١٤ .

(٥٤) المقرئى : الخطوط . ج ٣ ، ص ٣٥٧ .

وينسب المقريري إلى جنكيز خان كتاب (إلياس) الذي أثبت فيه القواعد والعقوبات واتخذ منها شريعة لقومه ، وظل متداولاً بين أيدي أولاده واحداً بعد واحد يلتزمون به كالترام أوائل المسلمين بالقرآن . ولما كثرت صوائف المغول وانتشرت في البلاد الإسلامية واعتنقوا الإسلام دين ولقنوا تعاليم الكتاب الكريم وعرفوا أحكام الشريعة فجمعوا بين ما جاء بها من الحق ، وبين ما نصحه كتاب (إلياس) من الباطل ، وقاموا بتفويض قاضي القضاة أحكام العبادات والأقضية الشرعية ، ومع تأثرهم بالقواعد التي رسمها عم زعيمهم جنكيز خان في (إلياس) نصبوا ما يسمونه (الحاجب) ليقصي بينهم بقواعده في الأموال عند اختلافهم^(٥٥) .

• وجوب طاعة ولادة الأمور في طاعة الله عز وجل وطاعة رسوله ﷺ :

يرى ابن تيمية إستاداً على الأحاديث النبوية - أنه ينبغي طاعة الأئمة في جميع الأحوال ، اللهم إلا إذا أمروا بمعصية الله ، لأن الرسول صلوات الله عليه قد أمرنا بذلك ، ونهى عن رفع راية العصيان في وجوههم أو مقاتلتهم إلا إذا امتنعوا عن تأدية الصلاة وأمروا بمعصية . فمن هذه الأحاديث التي تنهى عنها في المعنى من حيث الحص على طاعة ولادة الأمور وعدم الخروج عليهم بالسيف الحديث المروى في صحيح مسلم وهو : « ستكون أمراء فصحفون وتكفرون » فمن عرف يريء ومن أنكر سلم ولكن من رضى وتابع ، قالوا يا رسول الله : أفلا نقاتلهم ، قال : لا ، ما صلوا .

فالطاعة واجبة في جميع الأحوال باستثناء المعصية كما قدمنا ، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة . وعلى المسلمين ألا ينزعوا يداً من طاعة ، ونص الحديث : « من خلع يداً من طاعة إمام لقي الله تعالى يوم القيامة لا حجة له ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية »^(٥٦) ولكي يوضح ابن تيمية أن الطاعة ليست إلا فيما أمر به الله تعالى ، فقد أورد واقعة حديث الرسول ﷺ .

(٥٥) المصدر السابق : ص ٢٥٩ .

(٥٦) منهاج السنة : ج ١ ، صفحة ١٤٩ .

وتتلخص في إرساله سرية واستعمل عليها رجلا من الأنصار وأمرهم بأن يسمعوا له ويطيعوا ، فلما غضب منهم أمرهم بجمع حطب وإيقاد النار فيه ثم استند على ما أمرهم به النبي ﷺ من طاعته وتنفيذ أوامره وأمرهم بدخول تلك النار ، ولكنهم لم يعمدوا ، وبدا عادوا فصوا هذه الواقعة للرسول فقال : « لو دخلوها ما خرجوا منها ، إنما الطاعة في المعروف » . وفي لفظ آخر : « لا طاعة في معصية وإنما الطاعة في المعروف » (٥٧) .

وقد رسمت الشريعة خطوط ما تجب فيه الطاعة والأمر التي لا يعصى فيها الخالق مع المحافظة على كيان الجماعة الإسلامية والبعد عن كل ما من شأنه أن يسبب الفتن ويشق صعوف المسمين في الرسول الكريم عن شق عصا الطاعة وتفريق شمل الأمة مثل قوله : « من أتاكم وأمركم على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أن يفرق جماعتكم فاقفوه » (٥٨) .

كما قال ﷺ للأنصار : « إنكم سلقون بعدى أثره فاصبروا حتى تلقوني على الحوض » أي أنه أمرهم بالصبر ولم يأذن لهم بالقتال والخروج . وأحدِيث الرسول صلوات الله عليه حافلة بأمثال الأمر بالصبر وعدم الخروج على الأمراء الظالمين ، والحض على عدم مفارقة الجماعة .

ويجد ابن تيمية التعليل فيما تحمل به الأحاديث من النهي عن القتال والمحافظة على وحدة الجماعة فيرى أن أسباب المقاتلة ترجع كلها إلى الأمراء الظلمة الذين يستأثرون بالولايات والأموال فيفاتيهم المسمون بالحصول عليها منهم ، ولدفع الظلم عنهم : « فم يكر أصل قتالهم ليكون الدين كله لله وليتكون كلمة الله هي العليا » (٥٩) .

كما عرّض لوجهات النظر المختلفة في مدى وجوب طاعة ولي الأمر الفاسق والجاهل ، فإن آراء أهل الحديث وأئمة العقهاء يرون أنه يصاح فيما أمر به من

(٥٧) المصدر السابق : ص ١٥١ .

(٥٨) نفس المصدر والصفحة .

(٥٩) مهاج السنة : ج ٣ ، ص ٣٧ .

طاعة الله وينفذ حكمه وقسمه إذا وافق العدل . أما الرأي الثاني - وهو الأضعف عند أهل السنة - فينفي الصاعة للإمام في حالة الفسق والجهل . ومن وجهة نظر أصحاب الرأي الثالث فيجب التفرقة بين الإمام الأعظم ومن هم دونه كالأمراء والقضاة لأن عزل الإمام الأعظم فيه مفسدة وشر أشد خطراً على المسلمين من مفسدة بقاله .

وهو يلزم تشابهاً بين نظرية الجويني في مسألة خلع الإمام ، قايي تيمية بميل إلى الأخذ بالمقارنة بين الخالفين « لأن الفساد في القتال والفتنة أعظم من الفساد الحاصل بظلمهم بدون قتال ولا فتنة فلا يدفع أعظم الفسادين بالترام الأدنى » (٦٠) .

وأضاف إلى هذا أن الله تعالى لم يأمر بقتال كل ظالم وكل باغ ابتداء بل قال : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتُلُوا فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ﴾ (٦١) . فإذا لم يأمر بقتال البغاة ابتداء أصبحت النتيجة البديهة أن قتال ولاية الأمور ابتداء غير مشروع ويستشهد بأحاديث سوية عديدة ليرهن على خطأ الخوارج والريضة والدين يرون الإنكار على الأئمة بالسيف .

ولكن ابن تيمية يختلف في نظرية الخروج عن الأشاعرة - ومعنى أدق عن الجويني - عندما يقيد الخروج بقيد شديد ويجعله في أضيق نطاق بحيث يمحصر في دائرة (الكفر البواح) ويعتمد في نظريته على أن كل الطوائف التي خرجت على الأئمة نسبت في حدوث أصرار للجماعة الإسلامية تفوق في شدتها وأثرها ما خرجت من أجل إزالته . ومهما يكن من أمر ، فإن الطاعة ليست تامة ومطلقة إلا للرسول صوات الله عليه بعد الله تعالى لأن من أطاع الرسول فقد أطاع الله ، ومما ط السعادة طاعة الله ورسوله لقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَطْعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ ، وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ

(٦٠) المصدر السابق : ج ٢ ، صفحة ٨٧ .

(٦١) الآية رقم ٩ من سورة الحجرات

وحسن أولئك رفيقاً ﴿٦٢﴾ . بهي الطاعة الحققة التي أمر بها الإسلام دون قيد أو شرط ، أما دعوى طاعة الإمام المنتظر العائب فلم يرد عنه قول أو نص ثابت النقل عنه ، فحطاً المذهب الشيعي ناجم عن مساواة هذا الإمام من حيث الطاعة بالرسول صلوات الله عليه مع وجود هذا الفارق الجوهري ، فإن الرسول ﷺ له أقواله وأفعاله المعنومة المقولة للمسلمين كافة وطاعته هي مدار السعادة ، بينما الإمام المختص بمجهول الأقوال والأفعال إلا في عميلة الشيعة المروجين لما ليس له أساس من الأسانيد الصحيحة (٦٣) .

• نقض دلائل المذهب الشيعي :

يستشهد الحلّي بحديث افتراق الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة ويجعل من الإمامية الفرقة الساجية وحدها . وفي إحدى فقرات الحديث يشير إلى أهل البيت فيجعل قول الرسول ﷺ المصعب عليهم : « مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق » .

ويعجب ابن تيمية من استشهاد الحلّي به مع أنه من الأحاديث التي يرويها أهل السنة بأسانيدهم - وإن لم يذكره أصحاب الصحيحين - وطعن فيه بعض أهل الحديث ، إلا أنه مروي بواسطة أبي داود والترمذي وابن ماجه والإمام أحمد وغيره . وإذا قدر ثبوته فهو من أخبار الآحاد التي لا يجوز لاحتجاج بها في أصل من أصول الدين ووصم جميع المسلمين بالصلال ما عدا فرقة واحدة (٦٤) .

ثم يذهب ابن تيمية إلى أن للحديث تفسيرين ، أحدهما : أن النبي ﷺ لما سئل عن الفرقة الساجية أجاب بأنها التي تحافظ على كل ما كان عليه هو وأصحابه والثاني . هم الجماعة . وكل من التفسيرين يناقض المذهب الشيعي لأنهم اشقوا عن الفرقة الساجية ، أي الجماعة ، وهم يفسقون ويكفرون أئمة الجماعة كآبي بكر وعمر وعثمان ويألون من علماء الجماعة وعبادهم .

(٦٢) الآية رقم ٦٩ عن سورة النساء .

(٦٣) منهاج السنة : ج ٢ ، ص ١١٣ .

(٦٤) منهاج السنة : ج ٢ ، ص ١٠٢ .

هـ فإذا كان وصف الفرقة الناجية إتباع الصحابة على عهد الرسول صلوات الله عليه وذلك شعار السنة والجماعة كانت الفرقة الناجية هم أهل السنة والجماعة (٦٥) لأن السنة معناها ما كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه مما نقله أو أمرهم به أو أقرهم عليه ، والجماعة تعني الأشخاص المجتمعين الدين لا يتمزقون في الدين شيئاً فإن الله تعالى أمر بالجماعة والائتلاف ونهى عن التعرق والاختلاف في مثل قوله : ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾ (٦٦) ، وفي آية أخرى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِعْياً لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ﴾ (٦٧) .

ومع اتفاق الشيعة في الاسم الذي أطلق عليهم بسبب مشايختهم عليا وتقديمه على سائر لصحابة ، إلا أنهم يفترون إلى عدة فرق تختلف مع بعضها البعض في أئمتهم ولريديتهم والإسماعيلية يسكرون الإثنى عشر مائاً . ومهم العلاقة الذين غلو ، في على فادعوا أبوهيته ، ومهم الرافضة الذين رفضوا إمامة زيد ابن علي ، ومهم الكاملية أصحاب من يدعي أباً كامل الدين كفروا بالمسلمين برك الاقتداء بعلي ، وكفروا علياً بترك صب الخلافة ، وأكفروا الخروج إلا مع الإمام المنصوص عليه .

ويعرض ابن تيمية لفرق الشيعة جميعاً في عصره بأسمائهم وعقائدهم فيذكر أن عددهم يبلغ أربعاً وعشرين فرقة - سوى الكاملية - ويطلق عليهم كلهم اسم الإمامية لقولهم بالص على إمامة على ، وما ذهبوا إليه من أن النبي ﷺ يص على إمامته ثم توالى الأئمة بعده كل يص عن من يبيته إلى أن بنعت سلسلة الأئمة العائلي المنتظر كما أتحق فرقة لراوندية صمم الشيعة لقولهم بالص على لعباس الذي يص على إمامة أبيه عبد الله فعلى بن عبد الله ، ثم ساقوا الإمامة في دريته حتى انتهت إلى جعفر المنصور ، واضطربوا في لأشخاص المنصوص عليهم وتناقضوا في أقوالهم وفي عقيدتهم في الإمام المنتظر . ثم يعرض شيخ الإسلام للاختلاف الكبير بين

(٦٥) نفس المصدر والصفحة

(٦٦) الآية رقم ١٠٣ من سورة آل عمران

(٦٧) الآية رقم ١٥٩ من سورة الأنعام

فرف الشيعة في عقيدتهم في الإمام المنظر ذاكراً أسماءهم كلها ، ويخلص إلى أن
التناقض الكبير في أقوالهم يؤكد استحالة صدورها عن معصوم^(٦٨)

ويريد ابن تيمية أن الأحاديث التي تؤيد فكرة النص على علي لا تخلو من
الوضع ، منها حديث يستشهد به حلي مروياً بواسطة أحمد بن حنبل عن أنس
ابن مالك قال : قلنا لسلمان بن النسي رضي الله عنه من وصية فقال سلمان : يا رسول
الله من وصيك ؟ قال : يا سلمان من كان وصي موسى ؟ قال : يوشع
ابن نون . فقال : إن وصي ورارثي يقضى ديني وينجز موعدى علي بن
أبي طالب^(٦٩)

ويكذب ابن تيمية هذا الحديث ، وحيث أن مسند الإمام أحمد خال منه ،
فضلاً عن أن المسند احتوى على أحاديث أضيفت بواسطة ابنه ، ومع هذا فإن
الحديث المذكور لم يكن مما رواه الإمام أحمد . أما حديث الكساء الذي يحل
الشيعة الاستدلال به على إمامة علي فهو صحيح ، ولكن تفسيره يختلف عن المعنى
الذي حاولوا إثبات نظريتهم به وكذلك الآية القرآنية : ﴿ إنا يريد الله ليذهب
عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا ﴾^(٧٠) ، فقد اشترك فيها السيرة
فاطمة والحسن والحسين مع علي ، ومعصوم أن المرأة لا تصلح للإمامة فبم أن هذه
القضية لا تختص بالأئمة بل يشركهم فيها غيرهم^(٧١) .

ثم إن معصوم الحديث أن الرسول صلى الله عليه وآله دعا لهم بذهب الرجس والتطهير
والإبتعاد عن الرجس واجب على المؤمنين وقد أمرهم الله بالطهارة ، والكتاب
الكريم حافل بمثل هذه الآيات كقول الله تعالى : ﴿ عذ من أموالهم صدقة
تطهرهم وتزكهم بها ﴾^(٧٢) وقوله عز وجل : ﴿ ما يريد الله ليجعل عليكم من
حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم ﴾^(٧٣) .

(٦٨) منهاج السنة : ج ٢ ، ص ٤ .

(٦٨) منهاج السنة : ج ٢ ، ص ١١٦ .

(٦٩) الآية رقم ١٠٣ من سورة التوبة .

(٦٩) المصدر السابق : ج ٢ ، ص ٦ .

(٧٠) الآية رقم ٦ من سورة المائدة .

(٧٠) الآية رقم ٢٢ من سورة الأحزاب .

ونعشياً مع ما تضمنته من هذه الآيات أن لرسول ﷺ قصد الدعاء لأهل بيته بأداء الأوامر الإلهية واجتناب النواهي ، كما دعى لغير أهل الكساء بالحجة والمعرفة .

فإذا انتقلنا إلى حديث إمامه ، فإن الرسول ﷺ جمع فيه أيضاً بين فاطمة والحسن والحسين ، وهم أقرب نسباً إلى الرسول ﷺ حتى لو كان غيرهم أفضل لأن القصد أن يدعو كل من وفد بحران والرسول ﷺ أحص الناس وأقربهم نسباً بهم لما في جبهة الإنسان من الخوف عليهم .

أما الحديث الشهير : « أنت منى بمنزلة هارون من موسى » فقد أعطاه ابن تيمية مدلولاً آخر ، قال ﷺ كان في كل غزوة يترك بالمدينة رجلاً من المهاجرين والأنصار باستثناء غزوة تبوك حيث أمر الرجال جميعاً بالهوص للحرب وعدم التخلف ، فم يبق بالمدينة إلا العصاة لأوامره أو المعتورين والنساء والأطفال فكره على من أتى طالب التحلف ورغب في الالتحاق بالخيخ المحارب ، ولم يرز أن يقي مع النساء والصبيان - وهو المحارب المغوار ، فخفف عنه الرسول ﷺ من وقع تصوره وبين له أن الاستحلاف ليس فيه غضاضة ، وصرب له مثلاً بموسى عليه السلام الذي استخف أخاه هارون على قومه لأمانته ، ولكن موسى استخف هارون على جميع بني إسرائيل والنبي ﷺ استحلف عيياً على قليل من السمين وجمهورهم استصحبهم في الغزوة (٧٤) .

أما حادث عدير نجم عند مرجع الرسول ﷺ من حجة الوداع ، فإنه وصى فيه بانباع كتاب الله ووصى فيه بأهل بيته . ولكن بعض أهل الأهواء - هكذا يصفهم ابن تيمية - زاد في الحديث وادعوا أنه عهد إلى علي بالخلافة بواسطته فسموه نصاً جلياً كما زعموا أيضاً أن الصحابة تمالؤا على كتابته ، والدليل الذي يقتض هذا الزعم هو « العادة التي جبل الله عليها بني آدم ، ثم ما كان عليه القوم من الأمانة والديانة وما أوجبته شريعتهم من بيان الحق بوجع العلم اليقيني بأن مثل هذا يمتنع كتابته » (٧٥)

(٧٥) اقتضاء العرط المستقيم صبعة ٢٩٣ .

(٧٤) مباح السنة : ج ٣ ، ص ٩١

ويذهب شيخ الإسلام إلى أن الشيعة محالفون لما جاء به الرسول ﷺ وهم في العقليات أتباع المعتزلة أو مازجين بين الفلسفة والاعتزال ، وأبطلتهم هذه الأساليب العقلية عن سنة الرسول ﷺ وفي الشرعيات يعتمدون على نقلهم عن بعض أهل البيت مثل محمد الباقر وجعفر الصادق وغيرهما ، وهم من سادات المسلمين وأئمة الدين الذين لا يرقى إليهم الشك ، ولكن الشيعة لا خبرة لهم بالأسانيد والتمييز بين الثقات وغير الثقات ، فكل ما يجلوه في الكتب منقولاً عن أسلافهم قبلوه بخلاف أهل السنة فإن لهم من الخبرة بالأسانيد ما يميزون به بين الصدق والكذب (٧٦)

فإذا صح النقل عن أهل البيت فلهم نظائر أيضاً كما كان لعل مكانته بين سائر الصحابة وجميعهم ثقات ، والاختلاف بينهم أمر طبيعي . فالمهج السيم إذا هو العناية بالقرآن بحفظه ومعرفة تفاسيره والاعتناء بالأحاديث للاستدلال على الصحيح والسقيم ، فهذه الطريقة هي نقطة البداية ثم يليها الاعتناء بآثار الصحابة والتابعين لمعرفة مسالكهم وما حذهم لا العكس ، أي لا ينبغي اتباع المنهج بطريق عكسي ، كما يفعل الشيعة ، فيبدأون من آثار أهل البيت وأقوالهم ويتصحح المسج الذي يحمله ابن تيمية لنفسه ولأهل السنة بل وللمسلمين جميعاً في مثل هذه القطعة فهو يرى أن الخطوات الأولية التي أشرنا إليها من دراسة القرآن والسنة وهي الأساس ، ثم تعرض المسائل المتنازع فيها على الكتاب والسنة عملاً بقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ (٧٧) ، فيمثل هذا المنهج التمدجي الذي حرص عليه أتباع أهل السنة ، استطاعوا أن يتخصصوا من الأخطاء التي وقع فيها الشيعة .

أما الشيعة ، فأصولها لا تخرج عن آثار منقولة عن بعض أهل البيت بعضها صادق والآخر مطعون فيه بالكذب والوضع . ويقسم ابن تيمية الأصول الشيعية إلى ثلاثة أقسام :

(٧٦) منهاج السنة : ج ٣ ، ص ٤٠

(٧٧) الآية رقم ٥٩ من سورة النساء .

الأول . أن كل واحد من أهل البيت عندهم يبلغ نفس درجة عصمة الرسول ﷺ فلا يجوز مخالفتهم أو رد أقوالهم إلى الله والرسول ﷺ .

الثاني : اعتبار كل أقوال أئمتهم منقولة عن النبي ﷺ رأساً بما فهم الأئمة المتأخرين في زمانهم عن الرسول ﷺ - كالعسكريين (٧٨) مع أنهم لم يحصلوا من العلم على ما يميزهم به على غيرهم ، ولم يأخذ منهم أحد في زمانهم . ويتهم قتلوا بمراسيل التابعين كعلي بن الحسين وابنه جعفر محمد أو محمد الباقر ، فإن المسلمين أخذوا عنهم كما أخذوا عن غيرهم ، بخلاف العسكريين فإن أهل العلم لم يأخذوا عنهم شيئاً ، فلخطأ الذي وقع فيه الشيعة هو جعل أقوالهم في مرتبة أقوال الرسول ﷺ أى في مرتبة القرآن والمتواتر من السنن وهذا مما لا يبنى عليه دينه إلا من كان من أعبد الناس عن طريقة أهل العلم والإيمان (٧٩) .

الثالث : أن الإجماع عند الشيعة هو إجماع أهل البيت ، فإذا كانت المقدمة الأولى كاذبة يقيناً ، والثانية فيها نزاع ، فمن الخطأ أن يعد الأقوال التي تحمل الصدق والكذب ، التي هي أسانيد الإجماع عندهم ، بمنزلة القرآن والسنة وإجماع الأمة (٨٠) .

رأى ابن تيمية في الخلفاء الراشدين وآل البيت :

يورد ابن تيمية خطبة لعلي بن أبي طالب على منبر الكوفة يذكر فيها أن خير هذه الأمة بعد نبيها ﷺ أبو بكر ثم عمر ، وكما أيد ابنه محمد بن الحنفية هذا التفصيل فيما رواه البخاري في صحيحه ، يؤسس ابن تيمية على ذلك نتيجة مباشرة وهي أن الشيعة المتقدمين من أصحاب علي لم يتنازعوا في تعضيل أبي بكر وعمر ، وإنما انصرف النزاع في المقارنة بين علي وعثمان . كما يستشهد بنصوص

(٧٨) عم الحسن العسكري هو الإمام الحادي عشر في سلسلة الأئمة الإثني عشر (٢٦٠ هـ -

٨٧٣ هـ) .

(٧٩) مساجد السنة : ج ٣ ، ص ٤١ .

(٨٠) المصدر السابق ونفس الصفحة .

منقولة عن أنى القاسم البلخي - وهو شيعي - الذي أدهش سامعيه حين وضع
أبا بكر وعمر قبل علي في المرتبة فسألوه : « تقول هذا وأنت شيعي ؟ »
فأجابهم : « نعم ، من لم يقتل هذا فليس شيعياً » ووجد في العبارة التي قالها الإمام
علي - ضمن الخطبة التي أسلفنا ذكرها - سنداً لحجته وتساءل : « فكيف نرد
قوله وكيف يكذبه ؟ والله ما كان كذاباً » (٨١) .

ويقسم عالم أهل السنة الفرق التي انشقت في آرائها بالنسبة لعلي ، بأن
عصره إلى السبابة والمفضلة . فالسبابة عنده هم الذين يسبون أبا بكر وعمر وكان
علي رأسهم ابن السوداء الذي طلبه علي لما سمع عنه قيامه بسهما ، ولكنه كان قد
هرب عندما علم بعزم علي على قتله . والمفضلة هم الذين يعصون علياً على
أبي بكر وعمر ، فقد غضب علي أيضاً لقيام هؤلاء بتفضيله على الشيخين وطلب
أن يصرب كل من يفصله عنهما أحد المفتري .

يقول ابن تيمية : « وقد تواتر عنه أنه كان يقول على مبر الكوفة خير هذه
الأمّة بعد نبيها ﷺ أبو بكر ثم عمر روى هذا عنه من أكثر من ثمانين وجهاً
رواه البخاري وغيره » (٨٢) .

وهذا هو رأي علي والشيعية المتقدمين في الصاحبين . أما متأخروا الشيعة
فهم أصحاب دعوى مطالبة أبي بكر بالخلافة بغير حق مع أن علياً هو صاحب
الحق وحده في رعيهم . ومثل هذا الإدعاء لا يثبت أن يهار أمام حقيقة ما حدث
في اجتماع السقيفة ، فإن أبا بكر لم يطلب الخلافة لنفسه ولم يطلب أيضاً على الأمر
لنفسه قبل استشهاد عثمان . وإلقاء التهم على الخلفاء الثلاثة فيه إساءة إلى الأمّة
جمعاء بينما هذه الأمّة هي خير الأمم وحررها القرن الأول حيث اكتمل للمسلمين
العلم النافع والعمل الصالح . واعتقاد الشيعة أن الخلفاء الثلاثة كانوا ظالمين يبقى
بالأمّة كلها في مهالك الضلال بينما الآيات لقرآنية تشهد بهم ورفع من مكانتهم
فيقول الله تعالى : ﴿ والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين

(٨١) منهاج السنة : ج ٣ ، ص ١٩ ، ٦٦ .

(٨٢) منهاج السنة : ج ١ ، ص ٨٤ .

اتجروهم بإحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار
خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم ﴿٨٣﴾.

والآيات الأخرى المشابهة حافلة بالثناء على المهاجرين والأنصار ، ثم جاء
الذين من بعدهم من المسلمين يستغفرون لهم ويتوبونهم . أما الشيعة فيصرون على
مسبهم وقذفهم بالمعاصي وهم بريئون منها ، فحالف الشيعة ما أمر به الرسول ﷺ
بقوله : « لا تسبوا أصحابي فوالذى نفسى بيده لأن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً
ما بلغ من أحدكم ولا لصيفة » (٨٤) .

وكان المسلمون يعرفون فضائل أبى بكر وعمر وعثمان وبايعوهم راضين
مقتنعين بأنه لم يكن فى المسلمين من يتقدم عليهم ، لأنهم من الذين أنفقوا من قبل
الفتح فأشاد بهم الكتاب الكريم وأظهر فضائلهم بنص الآية : ﴿ لا يستوى منكم
من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد
وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى ﴾ (٨٥) .

وقد فند شيخ الإسلام العبارة التى ذكرها الخليل فى منب الصحابى الأول
بقوله : « فبعضهم طلب الأمر لنفسه بغير حق وبايعه أكثر الناس طلباً للديار » .
فيعجب ابن تيمية لتجاهل الأخبار لأن الواقع أن أبى بكر لم يطلب الأمر لنفسه
سواء بحق أو بغير حق بل رشح كلا من عمر بن الخطاب وأبى عبيدة بن الجراح ،
فرفض عمر وقدمه ونقل على لسان أبى بكر أقوال كثيرة تدلنا على زهده فى الخلافة
مثل « أقبلوني » أقبلوني » .

فالحقيقة أن المسلمين احتاروه لعلمهم بأنه أخيرهم ، ولم يكن طلب الدنيا
يخطر هم على بال ، فإن أبى بكر أنفق ماله فى حياة النبى ﷺ وبالمثل كان مبايعوه
أزهد الناس فى الدنيا « فأبى رياسة وأبى مال كان لجمهور المسلمين بمبايعة

(٨٣) الآية رقم ١٠٠ من سورة التوبة .

(٨٤) صهاج السنة : ج ١ ، ص ١٥٣ .

(٨٥) الآية رقم ١٠ من سورة الحديد . يقول ابن تيمية : افراد بالفتح هنا صبح الحديث صهاج

السنة : ج ١ ، ص ١٥٤ .

أبى بكر ؟ لا سيما وهو يسوى بين السابقين الأولين وبين آحاد المسلمين و
العصاة ويقول إنما أسلموا لله وأجرهم على الله وإنما هذا المتع بلاء ^(٨٦) ، وسيرة
على في العطاء لم تخرج عن سيرة أبى بكر في قسمة الأموال فلو بايع المسلمون علياً
لما أعطاهم إلا ما أعطاهم أبو بكر . ولو كان مفصدهم طلب الدنيا لاختاروا علياً
وقيلته أشرف القبائل ، وهو من بنى عبد مناف أشرف قريش ولكن الثابت
تاريخياً أن علياً رفض مشورة أبى سفيان لكي تصبح الإمامة في بني عبد مناف وم
يجه إلى رغبته ، فليست الدنيا هي مطمح أولئك المسمون الأخير ولكن كان
الوازع دينياً في مصممه .

ولا مجال لتعديم حجة التقية التي يعضدها الشيعة من أصول الدين ويسبونوا
إلى آل البيت وهم بها براء فقد ألصقوا قولاً للجعفر الصادق بنصه : « التقية
ديني ودين أبائي » وقد نزه الله تعالى المؤمنين جميعاً ، أهل البيت وغيرهم ، عن
ذلك فكانت تصرفاتهم وأفعالهم يدافع التقوى لا التقية وتفسير الآية التي يقدمها
الشيعة برهاناً على دعوى التقية يختلف تماماً عما يرمون إليه ، فالآية تقول :
﴿ لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس
من الله في شيء إلا أن تتقوا منهم تقاة ﴾ ^(٨٧) ، فملقصود بالاتقاء هم الكافرون
العصاة لا الأمر بالمعاق والكذب ، كما يقول الشيعة « والله تعالى قد أباح لمن أكره
على كلمة العكر أن يتكلم بها إذا كان قلبه مطمئناً بالإيمان لكن لم يكره أحداً من
أهل البيت على شيء من ذلك » ^(٨٨) . ولم يكره أبو بكر أحداً من المسلمين بما فهم
آل البيت - لإظهار فضائله والثناء على سجاياه ، وإنما اتفق على وغره من أهل
البيت على الإشادة بفضائل الصحابة دون أن يكرههم أحد كما ثبت ذلك بالنقل
المؤاتر .

(٨٦) مناجاة السنة : ج ١ ، ص ١٦١ .

(٨٧) الآية رقم ٢٨ من سورة آل عمران .

(٨٨) مناجاة السنة : ج ١ ، ص ١٥٩ .

وإذا قارنا بين من عاشوا في زمن بنى أمية وبنى العباس من المسلمين الذين يقدون على وآل البيت في الإيمان ، لتبين لنا أنهم كرهوا أفعالا للخلفاء فلم يمدحوهم ولم يشنوا عليهم ، والخلفاء الراشدون كانوا أبعد المسلمين عن الحكم بالقهر والقوة . فإذا كان الناس في زمن دولتي بنى أمية وبنى العباس غير مكرهين على النشاء على خلفائهم ، فلا بد أن يستبعد الظن في إكراه المسلمين على أن يقولوا ما ليس في قلوبهم إبان زمن الخلفاء الراشدين .

لقد وصح الشيعة بمثل هذه المعتقدات والآراء أهل البيت في أدهى مراتب المسلمين في الوقت الذي ينبغي أن يوضعوا فيه بين أنفسهم فإن أغلب أسرى المسلمين كانوا يطهرون دينهم وهم في أيدي أعدائهم ، كما تظاهر الخوارج بدينهم علناً دون تقية ، فكيف يظل بعلى رضى الله عنه وغيره من أهل البيت أنهم كانوا أضعف ديداً من الأسرى في بلاد الكفر ، ومن عوام أهل لسة ، ومن النواصب ؟ (٨٩) .

كدلت ثبت أن علياً لم يطلب الأمر لنفسه في خلافة أبى بكر وعمر وعثمان ولم يبايعه أحد على الخلافة أيام الخلفاء الثلاثة ، وغاية ما يمكن استنتاجه أنه كان فدهم من يختار مبايعته ونحن نعلم أن علياً لما تولى كان كثير من الناس يختار ولاية معاوية وولاية غيرهما ، ولما بويع عثمان كان في نفوس بعض الناس ميل إلى غيره فمثل هذا لا يخلو من الوجود (٩٠) فم يظهر أيام خلافة الثلاثة الأوائل من يحاز لعلى ويظهر مخالفته للخلفاء وأقصى ما يمكن وصف العنة الصئيلة التي كانت تقدم علياً أنهم كتموا هذا التقليد في نفوسهم ولم يظهره مع حبيهم لأبى بكر وعمر أيضاً ، هكذا فعل أبو ذر وسلمان وعمار وغيرهم ، إذ دلت الأخبار المتواترة عنهم تعظيمهم للصالحين وأتباعهما ، وإنما يقل عن بعضهم التعتن على عثمان لا على أبى بكر وعمر (٩١) .

(٨٩) المصدر السابق : ص ١٦٠ .

(٩٠) مهاج السنة : صفحة ١٦٩ .

(٩١) نفس المصدر : ص ١٧٠ .

تصحيح نظرة باقي الفرق إلى الإمام علي :

أصبحت شخصية عن موضع نقاش كبير بين الفرق على اختلاف نوازعها ، فالشيعة يفضلون عبياً على سائر الصحابة . يقول ابن تيمية : إنهم يحتاجون إلى مقدمتين - إحداهما أن علياً معصوم والأئمة كذلك من بعده ، والثانية : ثبوت النقل عن الإمام . وكلنا انقدمتين باطلتان ، ولهذا ظهر العو في شخصية علي ، فالشيعة الغلاة رفعوه فوق قدره وأنقصه الخوارج عن قدره وأكفروه^(٩٢) ولكن الخوارج أفضل من الغلاة لأنهم من أعظم المسلمين صلاة وصياماً ، وقراءة للقرآن ، وهم يظهرون التدين بالإسلام ولم يكفروهم على ولم يأمر بقتالهم إلا بعد أن شهروا السلاح ضده وقتلوا عبد الله بن الحباب ، فظهر من نظرة على أنه اعتبرهم مسلمين بخلاف موقفه من الغالية الذي أمر بتحريقهم لأدعائهم ألوهيته^(٩٣) .

ويسقط ابن تيمية وجهات نظر كل من النواصب الذين يكفرون علياً وشأنهم في ذلك شأن الخوارج ، أو الذين يفسقونه أو يشكون في عدالته كعمر ابن عبيد ومن وافقه من شيوخ المعتزلة وغيرهم من المروانية ، ثم يختص ادعائهم التي يقيمونها بما يسوقونه من أدلة تتلخص فيما يلي :

أولاً : إن آيات القرآن تناول الصحابة جميعاً بما فيهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم فإذا أخرج الشيعة لثلاثة الأوائل وغيرهم من الإيمان ، أصبح إخراج علي أيسر لأنه واحد ضمن الثلاثة .

ثانياً : الاحتجاج بإمامته من واقع الأحاديث يقابلها بالمنصوص بنصوص أخرى تعارضها تدل على خلافة أبي بكر بل للعباس أيضاً . فإذا كان دفاع الشيعة

(٩٢) نفس المصدر : ج ٢ ، صفحة ١١٧

(٩٣) منهاج السنة : ج ٢ ، ص ١٢٠ .

هو مبايعة المسلمين فقد تمت البيعة لسابقه أيضاً وكان عدد المبايعين أكبر ، بل تخلف عن بيعة علي والقتال معه ما يقرب من نصف الأمة عندئذ أو أقل أو أكثر .

ثالثاً : يقابل النواصب دعوى البعي والظلم التي يلقيها الشيعة على معاوية بإدعاء مثيل له ويحطون عليه لقتاله المسلمين على الإمامة .

هذا هو باختصار التصوير الخطيء لشخصية علي إذا نظرنا إليه من كلا الجانبين المعالي والمعادي على السواء .

أما أهل السنة فإنهم أثبتوا خلافة علي كما أثبتوا خلافة أصحابه وإن كان المسلمون لم يجتمعوا عليه اجتماعهم على سابقه فالخلافة انعقدت له بمبايعة أهل الشوكة فأصبح الخليفة ذا السلطان على المسلمين ، كما دل النص على أن خلافته خلافة نبوة .

ويقف ابن تيمية مدافعاً عن علي في وجه القادحين في إمامته ، مصححاً بظرائهم الخاطئة له فيقول : « وكلهم محطون في ذلك ضالون مبتدعون » (٩٤) . ويعتبر أن دفاع أهل السنة عن علي كان أكثر إقناعاً وأقوى دلالة من دفاع الشيعة لأن حجج هؤلاء متناقضة ، أما أولئك فإن براهينهم صحيحة مطردة (٩٥) ويضيف ابن تيمية إلى هذا بأن جميع طوائف أهل السنة يذكرون قصائل علي ويكرهون سبه ويكرهون القتال الذي حدث بينه وبين معاوية ، مقربين لاستحقاقه الإمامة بدلا من منابديه . أما قول كثير من الروائية وإدعائهم بأن علياً شارك في دم عثمان سواء أمر يقتله علانية أم سرّاً فالحقيقة أنه لم يشارك في قتل عثمان ، ولم يرض عنه ، وقد قال وهو البار الصادق : « والله ما قتلت عثمان ولا مالأت علي قتله » (٩٦) .

وإذا كان الاختلاف في أمر علي بين من يصوبونه وآخرين يصوبون معاوية فإن حجة هؤلاء أضعف من حجة أولئك . فالذين يعطون الحق لمعاوية يقولون إنه طالب بدم عثمان ، وهو ابن عمه وويه ، طالباً للمحكمين من قتلته فلما بدأ علي

(٩٤) مساج السنة : ج ٢ ، ص ٢٠٤ .

(٩٥) المصدر نفسه : ص ٢٠٧ .

(٩٦) المصدر السابق صفحة ٢٠٩ .

تصحيح نظرة باقي الفرق إلى الإمام علي :

أصبحت شخصية علي موضع نقاش كبير بين الفرق على اختلاف نوازعها ، فالشيعة يعصون علياً على سائر الصحابة . يقول ابن تيمية : إسم يحتاجون إلى مقدمتين - إحداهما أن علياً معصوم والأئمة كذلك من بعده ، والثانية : ثبوت النقل عن الإمام . وكلتا المقدمتين باطلتان ، ولهذا ظهر العلوي شخصية علي ، فالشيعة العلاء رفعوه فوق قدره وأنقصه الخوارج عن قدره وأكفروه^(٩٢) ولكن الخوارج أفصل من العلاء لأنهم من أعظم المسلمين صلاة وصياماً ، وقراءة للقرآن ، وهم يظهرون الدين بالإسلام ولم يكفروهم على ولم يأمر بقتالهم إلا بعد أن شهروا السلاح ضده وقتلوا عبد الله بن الحباب ، فظهر من نظرة على أنه اعتبرهم مسلمين بخلاف موقفه من العالية الذي أمر بتحريقهم لادعائهم ألوهيته^(٩٣) .

ويسقط ابن تيمية وجهات نظر كل من النواصب الذين يكفرون علياً وشأنهم في ذلك شأن الخوارج ، أو الذين يفسقونه أو يشكون في عدائه كعمر ابن عبيد ومن وافقه من شيوخ المعتزلة وغيرهم من المروانية ، ثم يختص ادعائهم التي يقيمونها بما يسوقونه من أدلة تتلخص فيما يلي :

أولاً : إن آيات القرآن تناول الصحابة جميعاً بما فهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم فإذا أخرج الشيعة الثلاثة الأوائل وغيرهم من الإيمان ، أصبح إخراج علي أمراً لأنه واحد ضمن الثلاثة .

ثانياً : الاحتجاج بإمامته من واقع الأحاديث يقابلها بالمصوص بصوص أخرى تعارضها تدل على خلافة أبي بكر بل للعباس أيضاً . فإذا كان دفاع الشيعة

(٩٢) نفس المصنف ، ج ٢ ، صفحة ١١٧

(٩٣) منهاج السنة : ج ٢ ، ص ١٢٠ .

هو مبايعة المسلمين فقد تمت لبيعة لسابقه أيضاً وكان عدد ابيابيين أكبر ، بل تخلف عن بيعة على والقتال معه ما يقرب من نصف الأمة عندئذ أو أقل أو أكثر .

ثالثاً : يقابل الواصب دعوى العى والطم التي يلعبها الشيعة على معاوية بإدعاء مثيل له ويخطئون عدياً لقتاله المسلمين على الإمارة .

هذا هو باختصار التصدير الخاصى لشخصية على إذا نظرنا إليه من كلا الجانبين المغالى والمعادى على السواء .

أما أهل السنة فإنهم أثبتوا خلافة على كما أثبتوا خلافة أصحابه وإن كان المسلمون لم يجتمعوا عليه اجتماعهم على سابقه . فالخلافة انعقدت له بمبايعة أهل الشوكة فأصبح الخليفة ذا السلطان على المسلمين ، كما دل النص على أن خلافة خلافة نبوة .

ويقف ابن تيمية مدافعاً عن على في وجه القادحين في إمامته ، مصححاً نظراتهم الخاطئة له فيقول : « وكلهم يخطئون في ذلك صالون مبتدعون » (٩٤) . ويعتبر أن دفاع أهل السنة عن على كان أكثر إقناعاً وأقوى دلالة من دفاع الشيعة لأن حجج هؤلاء متناقضة ، أما أولئك فإن براهينهم صحيحة مطردة (٩٥) ويضيف ابن تيمية إلى هذا بأن جميع طوائف أهل السنة يذكرون فضائل على ويسكرون به ويكرهون القتال الذي حدث بينه وبين معاوية ، مقرين لاستحقاقه الإمامة بدلا من منابذيه . أما قول كثير من المروانية وإدعائهم بأن علياً شارك في دم عثمان سواء أمر بقتله علانية أم سراً . فالحقيقة أنه لم يشارك في قتل عثمان ، ولم يرض عنه ، وقد قال وهو البار الصادق : « والله ما قتلت عثمان ولا مالأت على قتله » (٩٦)

وإذا كان الاختلاف في أمر على بين من يصوبونه وآخرين يصوبون معاوية فإن حجة هؤلاء أضعف من حجة أولئك . فالذين يعطون الحق لمعاوية يقولون إنه طالب بدم عثمان ، وهو ابن عمه ووليه ، طالباً المحكين من قتله فبدأ على

(٩٤) منهاج السنة : ج ٢ ، ص ٢٠٤

(٩٦) المصدر السابق : صفحة ٢٠٩ .

(٩٥) المصدر نفسه : ص ٢٠٧ .

القتال ، قاتل معاوية ومن معه دفاعاً عن أنفسهم وأبوا الحديث « يا عمار تقتلك الفئة الباغية » بقول معاوية : « أو نحن قتلناه ؟ إنما قتله علي وأصحابه حيث أقوه بين أسيافا » فرد علي بقوله : « فرسول الله ﷺ وأصحابه يكونون حيث قد قتلوا حمرة وأصحابه يوم أحد لأنه قاتل معهم المشركين » (٩٧) .

والمدافعون عن علي - من أهل السنة - يقولون بأن الخلافة التامة كانت خلافة أبي بكر وعمر وعثمان ولكن علياً لم يتمكن كما تمكن الثلاثة بيد أن هذا لا يقدح في أنه كان خليفة وراشداً مهدياً (٩٨) . أما تأويل معاوية للحديث الآنف الذكر فهو تأويل ظاهر الفساد ، ودليل فساد ما جاء على لسان علي عندما تنهى إلى سماعه هذا التأويل وضرب المثل بمقتل حمرة ، وكان مصيباً فيما ذهب إليه بدفع التأويل بما بدحضه من حجة أقوى وبرهان أسطع وأكثر إقناعاً .

وهكذا اشتط كل من الخوارج والشيعة في النظرة إلى الإمام علي ، فهؤلاء يصدقون فقط ما روى في فضائله ، ويكذبون ما روى عن فضائل الصحاحين ويطعنون في الخلفاء الثلاثة ويصلون إلى حد تكفيرهم ولا يقولون لأحد منهم بفضل بينما يكذب الخوارج . ومن نحو محوهم ما ثبت من فضائل أمير المؤمنين علي ويصدقون ما ابتدع من تكفيره . ولكن أهل السنة - كما يروى ابن تيمية - سلكوا المسلك الوسط ، وهو الصحيح السليم ، فهم في علي وسط بين الخوارج والشيعة (٩٩) .

بقيت النقطة الشائكة ، وهي تخلف علي عن البيعة لأبي بكر أثناء اجتماع السقيفة وتأخره عنها فيقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « وأما علي وسائر بني هاشم فلا خلاف بين الناس أنهم بايعوه لكن تخلفه لأنه يريد الأمر لنفسه رضى الله عنهم أجمعين » (١٠٠)

(٩٧) المصدر السابق ، صفحة ٢٠٩ .

(٩٨) مباهج السنة ج ٢ ص ٢٠٨ .

(٩٩) المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٤٣ .

(١٠٠) المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٢١ .

الأئمة الإثني عشر والإمامة :

ما فنىء الإمام ابن تيمية يردد دون كلل في جواب ردوده على ابن المنظم الحلبي أن فكرة الإمامة الإثني عشرية لا تستقيم مع شريعة ولا تتفق مع أسس العقيدة الإسلامية الخالصة . وهو يتبع كافة السبل ، سواء مستخدماً علم الكلام أو آتياً بالحجج النقية التي يستخلصها من الكتاب والسنة ، للبرهنة على صحة مذهب أهل السنة وتقويض الرأى الشيعي . وتبعاً لطريقته في الرد على الحلبي ، فقد أورد النص الذي يذكره الأحرار حيث يشيد « بالأئمة الفضلاء المعصومين » ويرى أنهم بنفوا الغاية في الكمال ، ويحمل ابن تيمية رده على عدة أوجه هي :

أولاً . أن المقصود من العصمة تحقيق اللطف كما يرى الشيعة ولكن المحقق أنه لم يحصل أى لطف أو مصلحة فيما الإمام المنتظر عائب لم يفع أحدًا لا في الدين ولا في الدنيا .

ثانياً : لم يتم الدليل على بلوغ الأئمة درجة الكمال الأقصى وهناك غيرهم من الصحابة والتابعين تواترت الأخبار عن فضائلهم العلمية والدينية « والقول بلا علم يمكن كل أحد أن يقابله بمثله » (١٠١) .

ثالثاً : لم يتمكن أحد من هؤلاء الأئمة من تولى إمرة المسلمين ما عدا الإمام على . ولم تتم المبايعة له بواسطة الكافة ، وإنما امتنع عدد كبير بلغ نصف عدد الأمة أو نحوه واستصعبت عليه الأمور بسبب القتال ، ووقف على الحياد من هم من فضلاء المسلمين وتخلفوا عن القتال معه وكانوا أفصل ممن قاتلوه .

ولا يقر شيخ الإسلام بأن الصلاحية للإمامة توجب لصاحبها أن يكون إماماً ويستند في هذا إلى فكرة صريفة تتشابه مع نظرية أرسطو في القوة والفعل . فاستحقاق الرجل أن يكون إماماً مسجلاً مثلاً لا يصبح معه إماماً ، واستحقاقه أن يكون قاضياً لا يجعله قاضياً ، وبالمثل - احكم بين الناس لا يقوم به إلا ذو

سلطان وقدره وتمكن بينا لم تتوافر هذه الأركان في أئمة الشيعة ، فيما عدا الإمام علي ، فالفعل إذاً « مشروط بالقدره فكل من ليس له قدرة وسلطان على الولاية والإمارة لم يكن إماماً » (١٠٢) .

وأخيراً : يذهب ابن تيمية في تفسير مفهوم الإمام إلى معنيين : أولهما ، إمام العلم والدين الذي يطاوع اختياراً مع عجزه عن إلزام الناس بطاعته بالقوة . والمعنى الثاني أن يلزم الكافة بطاعته بالسيف . وقد عرض معنى الآية : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ (١٠٣) من وجهين ، أولهما : اعتبار أولى الأمر ذوى القدرة والشوكة . بينا الرأى الثاني يفسر أولى الأمر بأنهم أهل لعلم والدين ، وكلامهما حق عنده وكان الوصفان كاملين في أشخاص الخلفاء الراشدين حيث توافرت لهم أسباب العلم ، والعدل والسياسة والسلطان وإن تفاوتت هذه الصفات فهم . ويضع ابن تيمية أبا بكر وعمر في المقدمة يليهما عثمان وعلي ثم عمر بن عبد العزيز .

أما إذا قصد بمفهوم الأئمة ذوى القدرة والسلطان فإن أئمة الشيعة - ما عدا الإمام علي - كانوا عارفين عن القوة والسلطان وإن أرادوا وصفهم بأنهم أئمة في العلم والدين فهى صفات مشتركة مع غيرهم ممن حازوا هذه الصفات ، وإذا اعتبر بعضهم متلقين للعلوم الإسلامية وناقليها فقد نقل عن غيرهم أضعاف العلوم المنقولة عنهم

ولا يختلف أهل السنة مع الشيعة في وجوب لإلتمام بكل من يأمر بطاعة الله والدعوة إلى الخير ، فإذا كان الأمر كذلك ، فإنهم أئمة يهتدى بهم مصلحاً لقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْتَدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴾ (١٠٤) فكل من ينطبق عليه نص هذه الآية يصير مستحقاً أن يطاع ولو لم يتسلح بالسلطان والقدرة لأن الله تعالى يقول في آية أخرى لإبراهيم : ﴿ إِنِّي جَاعِلُكَ

(١٠٢) منهاج السنة : ج ٢ ، ص ٢٣٥ .

(١٠٣) الآية رقم ٥٩ من سورة النساء .

(١٠٤) الآية رقم ٧٣ من سورة الأنبياء

للمؤمنين إماماً^(١٠٥) ذلك، ولم يجعله ذاتيكم يقال به جميع الناس، هؤلاء الأئمة إذا
 أمروا بطاعة الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر استحققت طاعتهم شأنهم
 كفرهم دور هذه لمرة الخاصة التي يضيفها الشيعة عليهم، فأهل السنة يقولون
 بإمامة هؤلاء فيما دلت الشريعة على الإتيان به فيه كما أن هذا الحكم ثابت
 لأئمتهم^(١٠٦) فإن أمثالهم كثيرون سواء كانوا من السابقين الأولين كما في بكر
 وعمر وعثمان وعليه أو التابعين كالخمس النضرى وغيره من السبب وغيرهم ممن
 استدلوا بالحجرات فهو من المقاضاة بينهم الإمامين حيث لا يجوز، والتحقق مما يتقنون مع
 الكتاب والسنة من مشاهدته في كتاب الله تعالى.

بالنسبة لمخالفات: هو مجرد إلاماً كما يحتاج به الخلق من قوله إن الشيعة لم يتخذوا
 لهم غيرهم من الأئمة المستقلين بالملك والمناصب، ويرد عليه في هذه النقطة بأن
 علماء الشيعة متفقون على أنه لا ينبغي للاقتداء بأحد كائن من كان من عبادة الله
 ويسو أن التلميح هنا يقصد به إراء حتى أمير المؤمنين (عليه السلام) ولكنه يوضح أن
 الإبتعانة واجبة فيما يحتاج إليه في طاعة الله وهو موقر إمامي، وأفضل مما عمله
 الشيعة حين استعانوا بالعبادة التامة على المسلمين، وإن كان ذلك - كما نرى -
 من الضرورة ليعترف في مجازات كتائبر (محتاج السنة) عز وجل وكثيراً تناول الشيعة
 بكل طريقتهم تبحر في العلم الأهم بمساعدة لهم كالتار، وقد يعزجه البحث لأول وهلة
 إلى عصف الجدل، ولكن لرجوع إلى كتب التاريخ التي تناولت حلة التار يؤيد
 هذه النتيجة في إمامان^(١٠٧) من مشاهير علماء الشيعة.

بما أنه لا خلاف في أن مقتضى المقصود من نصب الأئمة في الاعتقاد بالإمام الخلفي
 لأن الخلفي هو من يقوم به ما شاكله من العمل والعبادة، وإن كان يتولد
 بالضرورة إلى الخلفاء إلى غير ذلك من الأمور المتصلة بالأئمة والتي تحتاج إلى قدر
 من القوة والجمع الإسلامي وحفظ الشيعة بقوله تعالى: «والمؤمنون».

(١٠٥) الآية رقم ١٢٤ من سورة البقرة . ٥٦٦ هـ ٢٠٤٦ م - عا. ج ١ (١٠٦)

(١٠٦) منهاج السنة : ج ٢ ص ١٢٥ - ٥٦٥ هـ ١١٦٤ م - عا. ج ١ (١٠٧)

(١٠٧) ابن كثير (٧٧٤ هـ - ١٣٧٧ م) . البداية والنهاية : ج ٢٤ ص ٦٧٢ هـ ١٢٧٤ م (١٠٨)

سابقاً : من التعميم الخطأ « الظن بأن جميع الخلفاء من بني أمية وبنو العباس انغمسوا في الرذائل ومخالفة تعاليم الدين . فإن منهم من عرف بالتعهد والزهد كعمر بن عبد العزيز والمهتد بالله والغالبية لم تظهر منهم المنكرات علناً وهم كغيرهم من آحاد المسلمين تجوز لهم التوبة وقد تكون لهم من الحسنات الكثيرة ما تمحو أثر سيئاتهم . هذا فضلاً عن أنهم يمترون عن مائر آحاد المسلمين - لو سلمنا بصحة إقرارهم بالذنوب - وهم الآمرون بالمعروف والنهي عن المنكر المجاهدون للعدو الموصول لكثير من الحقوق إلى مستحقها المانعون للظلم المقيمون للعدل » .

وبالاعتصار : « فإن وجود الظلم والمعاصي من بعض المسلمين ولاية الأمور وعامتهم لا يمنع أن يشارك فيما يعمل من طاعة الله » (١٠٨) . فإن أهل السنة لا يأمرؤن بموافقة ولاية الأمور في معصية الله لأن المعصية تقع على كاهل الذي يقررها وحده . فمن واجب المسلمين أن يشهدوا معهم صلوات الجمعة والجماعة ويعززون معهم حباً إلى جنب دون أن يقع عليهم الضرر لأن الخلفاء مثلاً يختصون بالذنوب ارتكبوها ، فإن ولاية الأمور شأنهم كغيرهم من المسلمين مشاركتهم في تأدية مهام التي تعود على المسلمين بالخير ، ونطعمهم فيما أمروا من طاعة الله ولا نشركهم فيما يقعون من المعاصي ، وهذه كانت سيرة أهل البيت مع غيرهم فمن اتبعهم في ذلك فهو المقتضى بهم دون من تراء من السابقين الأولين » (١٠٩) .

ثامناً : ولو فرض وقوع الظلم من أئمة أهل السنة وارتكابهم للذنوب فهم أنفع ، على أية حال ، من إمام مختف . أما الأئمة الظاهرون الذين يأتيهم بهم الشيعة كعلي بن الحسين وابنه وجعفر بن محمد وغيرهم فإن أهل السنة يأتمون بهم أيضاً ، إلى جانب إلتزامهم بأمثال الحسن البصري وسعيد بن المسيب وغيرهما من التابعين وتابعهم لأنهم جميعاً من العلماء الذين يوثق بهم . فأساس الإلتزام إذاً هو أنهم علماء

(١٠٨) صياح السنة : ج ٢ ، ص ١٣٧ .

(١٠٩) المصدر السابق ونفس الصفحة

ثقافات وناقضون للعلم ومتفق على استحقاقهم للإمامة في الميدان العلمي وهم من أهل الفضل والخير أيضاً . القاعدة المعتمدة أنه إذا تم الاتفاق بواسطة عدد غير من العلماء على علم وفضل أحدهم صار الإلتزام به واتباعه مسلماً به « فإن العلم رواية ودراية كلما كثر فيه العلماء واتفقوا عليه كان أقوى وأولى بالاتباع » (١١٠) .

وإمامة العلم وامتلاك ناصيته شيء يختلف عن الإمامة بمعنى تولي رمام الأمور للمسلمين ، إذ لا تتم الإمامة بالمعنى الثاني إلا بالقدر والسلطان وتعاضد أهل الشيعة للأئمة . ولكن الأئمة الإثني عشرة فيما عدا الإمام علي ، كانوا عاجزين عن تولي الإمامة ، ولو أطاعهم المسلمون لم يستتبع هذه الطاعة تحقيق المصالح : « التي تحصل بطاعة الأئمة من جهاد الأعداء وإيصال الحقوق إلى مستحقيها أو بعضهم وإقامة الحدود » (١١١) .

أما دعوى الظلم الذي وقع على علي والأئمة من بعده والتي يذكرها ابن المطهر الحلي في عبارته : « قالت الإمامية فالله يحكم بين هؤلاء وهو خير الحاكمين » (١١٢) فإن ابن تيمية يرد عليها ، ويسوق الأدلة على أن الله حكم بينهم في الدنيا بما أظهره من البينات بأهل الحق ويقصد بهم أهل السنة ، فهم ظاهرون بالحجة والبيان وباليد واللسان . كما أظهر الإسلام على سائر الأديان مستشهداً بالآية : ﴿ هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره الكافرون ﴾ (١١٣) فظهر مذهب أهل السنة والجماعة بالحجة واللسان كظهور دين محمد صلات الله عليه على سائر الأديان ، ولم يبق الإسلام ويظهر هنا الظهور إلا بواسطة أهل السنة والجماعة .

فإذا انتقلنا إلى ما تردد في المذهب الشيعي من وقوع الظلم سواء بواسطة أي بكر وعمر على الإمام علي أو بواسطة الخلفاء بعدهم على الأئمة الإثني عشرة

(١١٠) منهاج السنة : ج ٢ ، ص ١٣٧ .

(١١١) نفس المصدر : ج ١ ، ص ١٤٦ .

(١١٢) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(١١٣) الآية رقم ٩ من سورة الصف .

فمردود بأن علياً لم يكن يعتقد أنه إمام الأمة دون الشيخين ، والظلم الذي وقع من بعض الملوك عندما قام التنازع في الولاية ، فإن شأنها شأن الخصومات التي تقع بين المسلمين لأي سبب ، وهي تشبه ما يقع بين فرق الشيعة على اختلاف عددها .

• نقض فكرة المهدي الغائب المنظر عند الشيعة :

إن ما يثير تعجب الإمام ابن تيمية أشد التعجب أن يتمسك الشيعة ضمن العقيدة الإيمانية بوجود شخص غائب محتف ، ويعرض للطرق التي يتبعها بعض الشيعة حين يذهبون إلى سرداب الذي يوجد بسامرا ينتظرون الإمام وينادونه وما من سميع ولا عجب ، وهم ينتظرونه لكي يساعده حين يخرج من السرداب أنه « إذا خرج فإن الله يؤيده ويأتيه بما يركبه وبمن يعينه وينصره لا يحتاج أن يوقف له قائما من الآدميين » (١١٤) .

ويشبه شيع لإسلام هؤلاء بعدة الأوثان في الجاهلية لأنهم يدعون من لا يستجيب لهم ، بينما يقول الله تعالى : ﴿ ذلكم الله ربكم له الملك والذين تدعون من دونه ما يملكون من قطمير إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا ما استجابوا لكم ويوم القيامة يكفرون بشرككم ولا ينبئك مثل خبير » (١١٥) .

والشيعة التي يرتبها الشيعة على الإيمان بوجود الإمام الغائب هي موضع نقد ابن تيمية الشديد ، إذ يذهبون إلى تعليق أحكام الحلال والحرام وإقامة الجمع واجتماعات وال الحج بالإمام المختفي لدى لا حقيقة له ولا يعرفه أحد ولا يستطيع كائن من كان أن ينقل عنه ، فربطوا الأصول الشرعية بشخصه وحده ، مع أنه « لا سبيل للناس إلى معرفته ولا معرفة ما يأمرهم به وما ينههم عنه وما يحبرهم

(١١٤) مهاج السنة : ج ١ ، ص ١٠

(١١٥) الآية رقم ١٣ و ١٤ من سورة فاطر .

به» (١١٦) ، فضلاً عن انتهاء المصلحة من الإيمان به سواء في أمور الدين أو في الدنيا ، ولا يستطيع المسلمون البقاء دون إمام لأن أمورهم تفسد بدونه ولا يصح الناس إلا بولاية لإقامة الحدود ، وتقسيم الأموال ، وتعيين الولاية وحرب العدو وإقامة الجمع والأعياد والحج .

وقد قال الإمام تدعيماً لهذا الرأي : « لا بد للناس من إمامة برة كانت أو فاجرة » ، فلما قالوا له : « هذه ابرة قد عرفناها فما بال انفاجرة ؟ » أجاب : « يؤمن بها لسبل ويقام بها الحدود ويجاهد بها العدو ويقسم بها الفىء » (١١٧) . فهذه الإمارة مهما اعتراها من ظلم أو جور - تصل فيه المصالح للمسلمين في دينهم وآخرتهم وهي أفضل من إمامة شخص غائب ، سواء كان ميتاً ، كما يرى أهل السنة أو كان حياً كما نظنه الشيعة ، لا يتولى النظر في مصالح المسلمين .

والأخبار كلها لا تنص لنا سوى إمام معصوم ذي سلطان إلا النبي ﷺ ، فإنه كان إمام المؤمنين الذي يجب عليهم طاعته وفي طاعته سعادتهم الدنيوية والأخروية . ولم يأت بعده إمام معصوم ذو سلطان - اللهم إلا علياً من وجهة نظر الشيعة . ومع هذا فإن المصلحة التي تحققت في زمن الخلفاء قبله أبرز وأشمل من المصلحة التي كانت إبان خلافته بسبب القتال الذي أدى إلى تفريق الصفوف وتشتت الآراء ، فإنه لم يوجد من تدعى الإمامية فيه أنه معصوم وحصل له سلطان بمباينة دوى الشوكة إلا على وحده ، وكانت مصيبة المكلفين والطف الذي حصل لهم في دينهم ودينهم في ذلك الزمان أقل منه في زمن الخلفاء الثلاثة فعلم بالضرورة أن ما يدعونه من اللطف والمصلحة الحاصلة بالأئمة المعصومين باطلة قطعاً» (١١٨) .

والإمام المعصوم عند الإثنى عشرية هو المعتقد بدخوله سرداب سامراء بعد موت أبيه الحسن بن علي العسكري سنة ستين ومائتين ، وهو غائب للآن وكان

(١١٦) منهاج السنة : ج ١ ، ص ٢٠ .

(١١٧) لنصلر السابق : ص ١٤٦ .

(١١٨) منهاج السنة : ج ٢ ، ص ٨٥ .

عمره عند موت أبيه ، إما ستين أو ثلاثاً أو خمساً على اختلاف بين الشيعة في تحديد عمره . والثابت بخص القرآن والسنة المتواترة أن مثل هذا الطفل ينبغي أن يكون تحت ولاية غيره سواء في نفسه أو ماله ، وهو قبل السبع سنين غير مكلف ، ولا مأمور بالصلاة ، ولهذا كله يحق التساؤل : كيف يكون مثل هذا إماماً معصوماً يعم جميع الدين ولا يدخل الجنة إلا من آمن بوجوده ؟ (١١٩) .

ويرى ابن بيمية أنه يكفي أن يكون الإمام عادلاً في الظاهر دون أن يكون معصوماً لأن الحكم للظاهر وليس للباطن ، فالشاهد ينبغي أن يعرف عنه العدل حتى يعرف صدقه فيما أخبره به مصداقاً للآية : ﴿ إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾ (١٢٠) فأمر بتبَيُّن الباطن الذي يقفه لنا الفاسق .

والفسق عند الإمامية لا يمحيط الحسبات كلها ولا يخلد صاحبه في النار ، كما أن الآية تنص على « أن الحسنات يذهبن السيئات » والأحاديث تؤيد أن للظالم حسنات منها « الغلس من يأتي يوم القيامة وله حسنات مثل الجبال وقد شتم هذا وأخذ ماله هذا وسملك دم هذا وقذف هذا الخ » (١٢١) فينبغي الاكتفاء بالظاهر ، فإذا اشترط العدل في الولاية فعينا أن نتحقق منها في الظاهر . خاصة وأن الإمامية يميزون أن يكون نواب الأئمة غير معصومين ، كما حدث فعلاً أن وصف الوليد ابن عقبة بالفسق أيام النبي ﷺ ، فنزلت فيه الآية السابقة الذكر . وعرف أيضاً عن بعض نواب علي بن أبي طالب الخيانة والحرب . فاشتراط العصمة إذاً في الأئمة شرط ليس بمقدور ولا مأمور ولم يحصل منفعة لا في الدين ولا في الدنيا (١٢٢) .

تقييم موقف معاوية رضي الله عنه من الخلافة :

يقول الحلي : « . مع أن رسول الله ﷺ لعن معاوية الطليق بن الطليق اللعين وقال إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه » (١٢٣) .

(١١٩) مجموعة رسائل شيخ الإسلام ابن تيمية : رأس الحسين . ص ٥ .

(١٢٠) الآية رقم ٦ من سورة الحجرات (١٢٢) المصدر السابق : ص ٨٨ .

(١٢١) مباح السنة : ج ٢ ، ص ٨٨ (١٢٣) المصدر السابق : ص ٢٠٦ .

ويبرئ ابن نعيمه بسلاح القل ليكذب الحديث ويفضضه من أساسه ويعطال بمعرفة أسانيدہ ، ثم يستخدم الحجاج العقلية أيضاً في نفيه ، لأنه لو كان النبي ﷺ أمر بقتله لأنه تولى أمر المسلمين وهو لا يصحح له فيسبى أن يقتل كل من تولى الأمر بعد معاوية ، وهذا يخالف المتواتر عن النبي ﷺ من جهة عن قتل ولاية الأمور ، فإنه سيوجب الفس والفساد والسي ﷺ بعيد كل البعد عن أمر المسلمين بما يعود عليهم بالضرر .

أما صفة الطليق بن الطليق التي تتردد في كتب الشيعة ، فليست وصمة لأن الطلقاء هم الذين أسلموا عام فتح مكة وأطلقهم الرسول ﷺ وبلغ عددهم نحواً من ألفي رجل ، وفهم من حسن إسلامه وأصبحوا من حيار المسلمين . ومعاوية ممن حسن إسلامهم ، وهذا ولاه عمر بن الخطاب الشام بعد موت أخيه يزيد بن أبي سفيان ، وعمر م يكن تأخذه في الله لومة لائم وليس هو ممن يحال في الولاية ولا كان ممن يحب أبو سفيان (١٢٤) بل كان عمر من أشد الناس عدواة لأبي سفيان قبل الإسلام ورغب في قتله بعد الإسلام فليس إذاً لتولية معاوية سبب ديبوي لاستحقاقه الإمامة ، إذ أثبت طوال ولايته أنه مستحق لها ، فقد مكث أمراً عشرين سنة وبقي أيضاً خليفة عشرين سنة آخرين ، أحبته خلاطاً رعيته مع معرفتهم بأن علياً أفضل منه وأعلى درجة ، ولكن السبب الذي دفعهم لمعاضدته هو الظن بأن عسكر على يجمع المعتدين ويخشون اعتداءهم عليهم ، كما اعتلوا على عثمان ، وكان معاوية يعترف بأن علياً أفضل منه في مثل قوله : « ومع هذا يا مسور ألك سيئات ؟ قال : نعم ، قال : أترجو أن يغفرها الله ؟ قال : نعم ، قال : فما جعلك لرحمة الله أرجى مني وأنى مع ذلك والله ما خيرت بين الله وبين غيره إلا اخترت الله على غيره والله ما إليه من الجهاد وإقامة الخلود والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أفضل من عملك وأنا على دين يقبل من أهله الحسنات ويتجاوز لهم عن السيئات فما جعلك أرجى لرحمة الله مني » (١٢٥) .

(١٢٤) مهاج السنة : ج ١٢ ص ٢٠٢ .

(١٢٥) المصدر السابق : ص ٢٠٣ .

ومع هذا فإن أهل السنة لا يزعمون معاوية عن الذنوب ، وهذه القاعدة تسرى على معاوية كما تسرى على من هو الفصل منه من سائر الصحابة ، والذنوب لها أسباب تدفع عقوبتها وهي حقيقة عرفها معاوية وأقر بها أمام المنصور بن محزمة - وهو من خيار صفار الصحابة - كما أشرنا فيما تقدم .

ويضع شيخنا معاوية في صفوف المجتهدين عارضا للآراء المختلفة في هذه النقطة ، فمن قائل إن معاوية محطىء وحطاً المجتهد معذور ، ومن الفقهاء من يعد معاوية مجتهداً محطاً له أجر واحد بدلاً من أجرين وهو أجر المجتهد المصيب . « ومنهم من يقول كلاهما مصيب بناء على قوطم كل مجتهد مصيب » وهو قول الأشعري وكثير من الصحابة ، وقالت الكرامية بل كلاهما إمام مصيب ويجوز عقد البيعة لإمامين للحاجة » (١٢٦) .

والآيات القرآنية مثل : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتُلُوا فَأُضِلُّوا فَأُضِلُّوا ﴾ (١٢٧) ومثل : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأُضِلُّوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴾ (١٢٨) ، فهي تعتبر المؤمنين إخوة بالرغم من قتال بعضهم لبعض ، لهذا فإن أهل السنة لم يفسقوا كلا الفريقين المتحاربين .

وينفى ابن تيمية التسمية التي يطلقها بعض أهل السنة على معاوية أي « حال المؤمنين » لأن عبد الله بن عمر كان أحق بهذا المعنى ، مع حبه لعلي ومتابعته له وإمتناعه عن الحرب سواء معه أو مع معاوية ، وعرف أن أباه أفضل من أي معاوية والمسلمون أكثر محبة له وتعظيماً من معاوية ، ومع هذا كله فلم يشتهر عنه أنه حال المؤمنين .

(١٢٦) مساجد السنة ج ٢ ، ص ٢٠٥ . الكرامية أنما محمد بن كرام (٢٥٥ هـ - ٨٦٨ م) والإمامة عندهم تمت بإجماع الأمة ، فلا نص لها ولا تعيين . ويتفقون مع أهل السنة والجماعة في هذه النقطة إلا أنهم يجرون عقد البيعة لإمامين في قصرين في وقت واحد ، وهذا أثبتوا إمام معاوية بالنظام باتفاق جماعة من الصحابة وإمامة علي بالمدينة والرافق باتفاق جماعة من الصحابة (مشاة الفكر : ج ١ ، ص ٦٣٨)

(١٢٧) الآية رقم ٩ من سورة الحجرات .

(١٢٨) الآية رقم ١٠ من سورة الحجرات .

ويسعد ابن تيمية رأى أهل السنة الصحيح في هذه المسألة فهم يفصلون الدين لم يقاتلوا علياً عن قاموا بقتاله وأجمعوا على أن ترك قتال علي خير من قتاله « وهم متفقون على وجوب موالاته ومحبة وهم من أشد الناس ذنباً عنه ورداً على من يطلعن عليه من الخوارج وغيرهم من النواصب » (١٢٩) .

وفي مجال المقارنة بين علي ومعاوية فإن علياً أفضل لأنه من السابقين الأولين المجايين تحت الشجرة ، بل إن علياً أفضل هؤلاء ، إلا الثلاثة الراشدين . والسابقون عند أهل السنة أفضل ممن أسلموا بعد الفتح ، أما الذين قاتلوا مع معاوية ووضعوا له فضائل وصعباً - كما فعل الجاحظ - فقد أخطأوا ، ويظهر في الأحاديث التي يتسبونها إلى الرسول ﷺ في فضائل معاوية ، الوصع والإنتحال ولا يقر ابن تيمية منها إلا بالحديث الذي يدخل معاوية في عناد الملوك مصداقاً للحديث : « تكون نبوة ورحمة ثم تكون خلافة نبوة ورحمة ثم يكون ملك » فيقع معاوية بهذا الحديث في دائرة « خير ملوك الإسلام » (١٣٠) وهو الوصف الذي يطلقه عليه ابن تيمية .

كذلك أخطأ بعض أهل الحديث من البصرة ، والشم ، والأندلس الذين لم يعتبروا علياً خليفة مع ثنائهم عليه ، لأن الخليفة في اعتقادهم ما يجمع عليه الناس وهو شرط غير متحقق أيام علي ، ودأب بعضهم على اعتبار معاوية الخليفة الرابع لأن الناس أجمعت عليه بدليل مبايعة الحسن له . وهذا كله في رأيه خطأ ، فالحديث الصحيح : « الخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم تصير ملكاً » ، فيجعل من حكم معاوية ملكاً وليس خلافة .

ولعل أكثر ما يثير العد في تصرفات معاوية هو أنه لما صار أميراً على جميع المسلمين وأصبح متمكناً من قلة عثمان لم يقتلهم « فإن كان قتلهم واجباً وهو

(١٢٩) منهاج السنة : ج ٢ ، ص ٢٠٦ .

(١٣٠) المصدر السابق : ج ٤ ، ص ١٢١ .

مقلوب له كان فعله بدون قتال المسلمين أو من أن يقاتل علياً وأصحابه لأجل ذلك» (١٣١).

ومن المطاعن التي يوجهها الشيعة على لسان الحلّي إلى معاوية أنه لم يكن من كتاب الوحي فيقول : « فسموه كتاب الوحي ولم يكتب له ولا كلمة واحدة من الوحي » (١٣٢) ولكن ابن تيمية لا يعنى تماماً أو يؤكد وإنما لا يستبعد أن يكون كاتباً للوحي أيضاً ضمن من كتبوه لأن أبا بكر وعمر وعياً وربرد بن ثابت وغيرهم كانوا من كتاب الوحي أيضاً ، ولا يعنى ذلك أن معاوية كتب مثلهم ما دام الحلّي لم يقدم الحجة أو الدليل على أنه لم يكتب كلمة واحدة منه .

أما قول الحلّي بأن معاوية لم يزل مشركاً مدة كون النبي ﷺ مبعوثاً فمردود بأنه لا ريب أنه أسلم مع أبيه وأخيه عام فتح مكة قبل موت الرسول ﷺ بحدود ثلاث سنين . وقد أسلم معاوية مع آخرين ممن كانوا قبل إسلامهم محاربين للنبي ﷺ ثم حسن إسلامهم بعد الفتح واستشهد البعض منهم في موقعة اليرموك . ولم يعرف تاريخياً لمعاوية قبل إسلامه أذى اتبى عليه ﷺ لا بيده ولا بلسانه ، فإذا ثبت حسن إسلام من كانوا أشد قسوة منه ومحاربة للرسول قبل إسلامهم فلا يستبعد أيضاً أن معاوية ممن حسن إسلامهم أيضاً ، مع ثبوت عدم اشتراكه في الأذى إذ كان حين بعث الرسول ﷺ صغيراً « ولولا محاربه لعلى رضى الله عنه وتولية الملك لم يذكره أحد إلا بحير » (١٣٣) فإنه شهد مع النبي ﷺ عدة غزوات كحنين والطائف وتبوك .

ويوضح ابن تيمية ما كان عليه والذى معاوية من شدة العداوة للرسول ﷺ ، بيد أن المودة حلت بعد إسلامهما محل البغضاء والعداوة . ويورد قولاً لأمه حين أسلمت بعه : « والله يا رسول الله ما كان على وجه الأرض أهل خباء أحب إلى أن يذلوا من أهل خيالك وما أصبح اليوم عن طهر الأرض من أهل خباء أحب إلى أن يعزوا من أهل خيالك » (١٣٤) .

(١٣١) المصدر السابق : ج ٢ ، ص ٢٠٩ .

(١٣٢) منهاج السنة : ج ٢ ، ص ٢٠٥ .

(١٣٣) نفس المصدر : ص ٢٠٩ .

(١٣٤) المصدر السابق : ص ٢٠٩ .

وقد جعل الله تعالى بين الذين عادوا الرسول - كآفي سفيان وهند وغيرهما - المودة والمحبة بقوله عز وجل : ﴿ عسى الله أن يجعل بينكم وبين الذين عاديتهم منهم مودة ﴾ (١٣٥) ، فبعد أن صاروا مسلمين فإن الله غفر لهم الشرك بعد توبتهم ودخولهم في صفوف المؤمنين .

ويظهر الموقف الوسط لابن تيمية كما أوضح ما يكون ، عندما يبين لنا أنه ليس لمعاوية أن يقاتل علياً أو يمتنع عن مبايعته وطاعته ، كما أن علياً لم يكن مفروضاً عليه قتال معاوية مجرد الامتناع عن الطاعة ، ويقول : « وإن كان كل من المقتولين متأولين مسلمين مؤمنين ، ولكم يستغفر لهم ، ويترحم عليهم بقوله تعالى : ﴿ والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم ﴾ (١٣٦) .

ولا نريد الاستطراد أكثر مما فعل شيخ الإسلام ، ولكن نرى - إحقاقاً للحق - أن ننظر إلى أعمال معاوية رضي الله عنه بعين الإصاف حيث أدى دوراً تاريخياً في مرحلة التحول للدولة الإسلامية العالمية حينذاك ، هذا النور الذي يفضله كثير من الباحثين عندما ينعمسون في التحليل برؤية متحيزة ، بينما لا يتوقف أحدهم يسأل نفسه : أين عصرنا من عصر معاوية رضي الله عنه ؟ وأين أعمالنا من أعماله ؟ وماذا فعلنا نحن للإسلام والمسلمين ؟

إن الموازنة نجعلنا نعرف قلوبنا الحقيقي وتواري خجلاً !!!

أما التقويم الصحيح فإنه يصدر من عالم معاصر له باع الطويل في حقول السياسة بعلومها وفلسفاتها ونظرياتها .

يقول الدكتور حامد ربيع : « والخلاصة أنه رغم كل ما يمكن أن يوجه إليه من انتقادات فقد نقل المجتمع البدوي إلى مجتمع الدولة الامبراطورية بتقاليد جديدة ومختلفة » .

(١٣٥) الآية رقم ٧ من سورة الممتحنة .

(١٣٦) الآية رقم ١٠ من سورة الحشر ، والنص من مباح اسنة . ج ٢ ، ص ٢١٤ .

وذلك بعد أن يتساءل :

ألم يخرج عن القواعد التي كان يمكن أن توصف بأنها تعبير عن الممارسات الأولى حتى يستطيع أن يعي الدولة القوية ؟

ألم يختلف في سياسته عن سياسة عثمان رضي الله عنه بحيث استطاع أن يجعل الفرقة تحل محلها حقيقة الدعوة الإسلامية وهي تضامن الأمة حول مثالياتها الحركية (١٣٧) ؟

• النتائج :

والآن ، سنخصص النتائج التي وصلنا إليها من واقع بحثنا خلال هذا الفصل إذ نؤكد لما ارتباط ابن تيمية بمنهج السلف . إنه عد إلى النصوص من الكتاب والسنة ، ولكنه أظهرها له - بعد استيعابه لظريات الفقهاء والمتكلمين في ثوب جديد مجنونة بحصيلة الأفكار الفقهية والكلامية ، أو بعبارة أخرى ، أنه أضاع النصوص بعقل المحدث الفقيه المتكلم ، ولكنه تفوق عليهم في متانة الحجج وقوة البرهان ، وأظهر بصورة أكثر وضوحاً المذهب الوسط لأهل السنة والجماعة في موضوع الإمامة ، فضلاً عن واقعيته الملموسة .

ولكن كان إمام أهل السنة والجماعة يقيد من دائرة الخروج على أئمة الجور ، إلا أنه لا يمنعها بتاتاً . ومن هنا ، فإن الفكرة القائلة بأن أهل السنة والجماعة لا يرون الخروج على أئمة الجور يعوزها البرهان (١٣٨) .

(١٣٧) الإسلام والقوى الدولية : ص ٢٣ . ط دار الموقف العربي بالقاهرة سنة ١٩٨١ م .
(١٣٨) يقول الدكتور محمد طه بسوى في كتابه (حق معلومة الحكومات الجائرة) ص ٥١ .
« وجهة القول أن أقرب هذه الفرق جميعاً إلى أحكام الإسلام الحقّة روحاً ونصّاً في مسألة مبنية الحاكم الحاكم
هم الخوارج ومن بعدهم المعتزلة . وأصعبها لشعبة ومن بعدهم علماء السنة والجماعة »
وفي آخر ص ٢٦ من نفس الكتاب يقول :

« إن ولع العرب بفلسفة الإعراف التي تفحص بعين لسياسة ، وحركات معلومة الحكام التي لا رمت
شأن الدولة الإسلامية وظلت تلازمها حتى لا يكاد يمسى حين إسلامي فهل أن يشاهد ثورة على دولة
أو مصرعاً لحكومة . وعناية القرآن دستور الإسلام والمسلمين بشئون السياسة على قدر عنايته بالشؤون المدنية ، =

« فهو مبدل في تلك الشؤون لا ينصب معينه لمن شاء أن يجتهد كل هذه العوامل مجتمعة للعرب بعد الإسلام كانت كهيئة بأن يتخذ علم السياسة في حركتهم العظمى مكاناً بارزاً ولكن ذلك لم يحدث » (١) ومثل هذه النتائج التي وصل إليها الدكتور بنوى أصبحت غير مقبولة أمام النتائج التي وصلت إليها أبحاث أخرى اتخذت موقفاً مخالفاً لمنهجها ، ولعل في بحثنا هذا نجد بعض الردود على مجانبة تلك النتيجة للصواب . أم ارد ، خامس فقد أتى الدكتور الرئيس في كتابه (النظريات السياسية الإسلامية) .

ومع هذا ، فإن المقدمات التي ذكرها الدكتور بنوى - ومنها ما أشار إليها بل عبادة القراء بشؤون السياسة - هذه المقدمة يستطيع أن يستخدمها بدلتها لتصل إلى نتيجة عكسية . فإن معالجة الشريعة للقواعد العامة للحكم كالأمر بالشورى والعدل ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغيرها قد أدت بأهل السنة إلى عدم التوسع في تخصيص أمثاله مسائلها فجاءت عناصر أيمانهم مثبتة في كتب الكلام والفقه والتفسير والتاريخ إن تفكر أهل السنة لا يستطيع أن يخرج عن الدائرة التي رسمها له الشرع ، ويظهر من خلاله ولم يتصور السياسة إلا جزءاً من التشريع وقد أصاب ابن القيم في رأيه أبدي أسلماً توضيحاً في موضعه يصبر لنا تعبيراً واضحاً عن نظرية أهل السنة

ولا مجانب الصواب إذا قلنا أن مشأ رأى الدكتور بنوى - فيما يبدو - يرجع إلى
١ - تأثره بالأفكار النظرية السياسية الحديثة فنظر إلى الفكر الإسلامي السياسي من خلاله وكان ينبغي تقسيم هذا الفكر من واقع نتائج المباحث .

٢ - أن المباح الذي استخدمه لم يستكمل أركانه ، فقد رجع إلى بعض مؤلفات أهل السنة التي لاحظ تخصيصها لأمر السياسة كالأحكام السلطانية للموردى . أما المباح الأدنى الكامل فهو كما يرى الدكتور انشار حيث يقول في كتابه (بشأ الفكر : ج ١ ، ص ٦٦٦) « وأود أن أوجه أنظار الباحثين وبخاصة الناشئين منهم إلى ضرورة تجنب أخير مفكرى الإسلام الأوائل في كتب التاريخ والسور والطبقات وكتب الأدب فهذه الكتب غدت بمعلومات دقيقة عن هؤلاء المفكرين الأوائل وقد أميل لطريق والمسعودى وابن كثير واليعقوبى وغيرهم من مؤرخين بمعلومات دقيقة عن كثير من هؤلاء المفكرين » ١ .

هذا فضلاً عن افتقار بحث الدكتور بنوى لأراء الأشاعرة والسلف المتأخرين ، فإنه لم يتعرض لهم البتة

وسواء بصفة خاصة إلى أن كتاب الموردى قد تعرض لقد إمام الحرمين حيث يقول في كتابه (عباد الأئم في النهي الظلم) - (ووصرح عرضاً في ذلك بعض من بسط القول به ، والشكوى إلى الله تعالى كل محصل غير من تصانيف ألفها مرمون مصمماً ترتيب وتويب ونقل أعيد كلام المهرة الماضين والتصحيح على معب فيه السابقون مع عبط كثير في النقل وتخطيط وإفراط وتفریط ولا يرمى بالتقلب بالتصنيف مع الاكتفاء بالنقل المجرد حصيف ثم لم يمكن في تأليف وتصنيفه عن بصرة لم يتميز له المظنون عن المعلوم ، والحيث عليه مسالك المظنون بمشارك العلوم وإنما حصر هذه الشكاية نظري في كتاب لبعض المستأخرين مترجم بالأحكام السلطانية مشتت عن أحكام المساهب ورواية الآراء والمطالب من غير دراية وهناية » ١ .

وفي عظام هذا التصحيح ملاحظ أن الدكتور طه بنوى يقدم لنا بصوراً هامة قد تدلنا على تأثر الفكر السياسي الغربي ، عند بداية بعثته ، بالفكر السياسي الإسلامي . ومثل ذلك يقول في ص ٧٤ - ٧٥ من =

إننا تتبعنا هذه النظرية منذ الحسن البصري ثم الأشاعرة ثم عبد ابن تيمية ،
وقدنا إن المتفق عليه بينهم هو أن نظرية الخروج ترتبط بمصلحة الجماعة الإسلامية
قبل أى شيء آخر لأن موضوع الإمامة مشكلة عملية . إهم يعتقدون المقارنة بين
المضار الناجمة عن جور الأئمة وبين ما يعود على المجتمع من جراء الخروج عليهم ،
ثم يتبعون الأصلح . ولا نجد مضيقاً للجهل أن نعيد العبارة التي صور فيها الجويني
رأيه ، لتظهر أمامنا الفكرة بوضوح أكبر ، ولنرى مدى ارتباطها مع فكر أهل السنة
المتأخر .

قال إمام الحرمين في معرض تناوله لنظرية الخروج : « ولكن إن اتفق رجل
مطاع ذو أتباع وأشباع ويقوم محتسباً لمعروف ناهياً عن المنكر آمراً وانتصب
بكفاية المسلمين ما دفعوا إليه فليعض في ذلك قدما والله يتصره » (١٣٩) .

ونظريته مطابقة لما ذهب إليه أيضاً ابن تيمية إذ يقول : « وهذا بعينه هو
الحكمة التي رعاها الشارع ﷺ في النهي عن الخروج على الأمراء وندب إلى ترك
القتال في الفتنة . وإن كان الفاعلون لذلك يرون أن مقصودهم الأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر . لكن إذا لم يزل المنكر إلا ما هو أنكر منه صارت إزالته على
هذا الوجه منكراً وإذا لم يحصل المعروف إلا بمنكر مفسدته أعظم من مصلحة ذلك
المعروف كان تحصيل ذلك المعروف على هذا الوجه منكراً » (١٤٠) .

= كتابه (أمهات الأفكار السياسية الحديثة وصددها في نظم الحكم) ما نصه :
« إن لصيحات - كما يخلص من أفكار القديس توما - مباح إن قام ما يبرره على ألا يترتب عليه
اضطراب في حياة جماعة تقام من جرائه أكثر مما تقاسيه من جراء استرسال الحكومة في جورها . إن
معاملة واقعية بين مردها ومصار شق عيب لطاعة على السلطات القائمة هي أهم ما أتت به وما ظلت تنصير به
العصبة النومسية على مر القرون . ليس الجديد في هذه القضية هو الاعتراف بشرعية المقاومة وإنما الجديد هو
هو وضع ضابط لهذه الشرعية . لقد خصص ضابط (الصالح العام) مزولة المقاومة من موصى لتقديرات
الفردية وأصبح حق الثورة خاضعاً في مزولته بشرط معين ١٤٠٠ هـ .

يقول لنا أن يقول إن الجديد لدى اتسمت به الفلسفة النومسية هو في الواقع قديم إذا نظر إليه من
خلال نظرية أهل السنة والجماعة في الخروج التي أوضحناها في بحثنا

(١٣٩) الجويني عياث الأمم في التباين الظلم . تحقيق د . فؤاد عبد المنعم ود . مصطفى حلمي
ط دار الدعوة بالاسكندرية .

(١٤٠) ابن تيمية : مباح السنة . ج ٢ ، ص ٢٤٣ .

وقديما كان موقف الحس البصرى إزاء أئمة الجور لا يختلف عن الإطار العلم نظرية أهل السنة والجماعة ، وحديثا يلذهب السيد/رشيد رضا إلى نفس الرأى فيقول : « وقد تقدم التحقيق فى المسألة ونصوص المحققين فيها وملخصه أن أهل الحل والعقد يجب عليهم مقاومة الظلم والجور والإكثار على أهل الفعل وردالة سلطانهم الجائر ولو بالقتال إذا ثبت عندهم أن المصلحة فى ذلك هى الراحة والمفسدة هى المرجوحة » (١٤١)

أما النتيجة الأخيرة التى ساقها لنا البحث من خلال هذا الفصل فلها تبدو فى تمسك أهل السنة والجماعة بالعقيدة الدينية وإتخاذها مهادا للتطبيق فى أمور الحياة والمعاد ، فليست الدنيا إلا معبراً للآخرة . ومن هذا الفهم لأحكام الشريعة ارتبطت السياسة بقواعد الإسلام العامة والعمل بما جاء بالكتاب والسنة ، وأصبح الإمام مكلفاً بهذا ، واستقرت نظرية أهل السنة فى الإمامة أو الخلافة على هذا الوصف .

• • • • •

• • • • •

• • • • •

• • • • •

• • • • •

• • • • •

• • • • •

• • • • •

• • • • •

• • • • •

• • • • •

• • • • •

• • • • •

• • • • •

• • • • •

• • • • •

• • • • •

(١٤١) رشيد رضا : الخلافة أو الإمامة العظمى . ص ٤٤ .

وتسيلا موضوع كتابنا - وهو يحمل بين دفتيه العقيدة السياسية للمسلمين في المقام الأول - يرى أن نضع بين أيدي القراء فصلا ختاميا يلور حول الخلافة العثمانية في مرحلتها الأخيرة ، وكيف تكاثفت الدول النصرانية مع الخطط اليهودية هدمها وتفتتت كيان الأمة الإسلامية ليسهل استعمار أراضي المسلمين والعمل على ربحهم عن عقائدهم وأخلاقياتهم واستبدالها بعقائد انغرة وأساليب حياتهم وفرض الحضارة الغربية .

ونحن نفعل ذلك لكي نذكر المسلمين دائما بأن عقد كيانهم السياسي قد انفرط ، وأن عودته أمر ممكن بالشروط نفسها التي أقيمت بها الخلافة في سقينة بسى ساعدة ، أي الرعية الحقيقية في حفظ وحدة الأمة ، وتغليب أخلاق الإيثار على الأثرة ، والحرص على المحافظة على الأمة من الدوبان والضياغ في عالم اليوم الذي لا يسمح إلا بالتجمع والتكامل لا سيما أننا إزاء أخطار هائلة لن نستطيع مقاومتها إلا بوحدةنا في ظل الخلافة .

ونظن أنه من حقا التعاؤن في النظر للمستقبل عشية الله تعالى للعوامل الكثيرة الظاهرة أماما ، مثل الصحوة الإسلامية العالمية ، وأن الخلافة الإسلامية حافظت على استمراريتها حتى العصر الحاضر حيث فقدناها فقط في عام ١٩٢٤ م ، وأن الأمة كيان حي موجود يتحرك لتحقيق الوجود مره أخرى واستكمال كيانه السياسي^(١٤٢) .

إننا إذن لا نخلق في آفاق الخيال ، وإلا فما القول في آمال هرتزل الذي قرر في مؤتمر بال سنة ١٨٩٧ إنشاء إسرائيل بعد خمسين عاما ، فجمع شتاتنا متفرقا ظل قرون طويلة على هذا الشكل فكيف بما ، وأمتنا واحدة ، وكيانها موجود ، ونظامها السياسي ظل حيا منذ عصر النبي ﷺ ؟

(١٤٢) والخطوات الأولية لتحقيق هذا الهدف ممكنة ، مثل إنشاء سوق مشتركة على غرار السوق الأوروبية المشتركة ، وتوحيد نظام تسليح وتدريب لجيوش البلاد الإسلامية ، وإنشاء جهاز إعلامي إسلامي يعمل لفكر موحد وعالمية متفق عليها ، وغير ذلك من المؤسسات التي تحشد وحدة الأمة تدريجيا

الفصل الثامن

إعتماد الخلافة الإسلامية في العصر الحديث

● إلغاء الخلافة .

● الوثيقة .

● الفصل بين الخلافة والسلطنة .

● النظريات المعارضة .

● الخلاصة .

● مصادر الأحاديث .

إذن آن لنا في ختام بحثنا أن نتوقف برهة ، بعد أن قطعنا شوطاً طويلاً في الحديث عن الخلافة ، كنظام حكم إسلامي منذ خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، عاش في ظله المسلمون طوال نحو أربعة عشر قرناً من الزمان ، أصابه الوهن في فترات ، وتعاقبت عليه صفوف متعددة من الرجال ، ساسو الأمة تارة بطريق الحكمة ، وانحرفوا أحياناً عن طريق الجادة « وحيثما اتجه نظرنا في عالم الإسلام إلى مطبع العصر الحديث وجدنا أن الجماعة هي الأساس ، وأن النظام السياسي ، سواء أكان سلطة أو محكمة أو نحوها ، لم يكن سوى إطار لهذه الجماعة وقد يكون غير صالح فيؤدي مصالحها ، ولكننا نلاحظ أنه في غالب الأمر كان إطاراً وسطاً^(١) .

ولكن يكفي أن نذكر من محاسن هذا النظام أمراً واحداً لكي نرى ضرورته والحاجة إليه ، ذلك أن الأمة الإسلامية كانت في ظنه تحبس أنها كيان واحد متماسك ، لا بد لها من خليفة يسوسها بشريعة الله .

ولأول مرة في تاريخ هذه الأمة مد خلافة أبي بكر الصديق رضي الله ، يخلع عنها ثوب الخلافة ، ويطرده الخليفة بعد أن برعت عنه السلطة ، وأصبح مجرد شخصية « روحية » أو رمزية كما أراد له الكماليون ، كما سنعرف فيما بعد فكيف حدث هذا ؟

يتبعى بادئ ذي بدء أن ننبه إلى ضروره تخلصنا من الأحكام السابقة التي تأثرنا بها عند نظرنا إلى الخلافة العثمانية بوجهة النظر الغربية التي كانت ، وما زالت تحمل لها الكراهية والحق قد بسبب الحروب العديدة التي خاضتها معها ، وكان من آثارها تلك الحملة المنظمة المدروسة المستهدفة للإساءة إليها ، مستعلة بعض الأخطاء لتشويه سمعتها وطمس دورها في أذهان الأجيال الجديدة المسممة التي لا تعرف تريح أمتها عادة ، لا عن طريق البثر ، أو التشويه ، وحشو الكتب بالأكاذيب والأغلاط .

(١) د . حسين مؤنس : عالم الإسلام - ص ٢٩ .

فمن مزايا الخلافة العثمانية أنها مكثت أكثر من خمسمائة عام وهي تحمل لواء الإسلام وتلود عن المقدسات وتحبى الديار وتحفظها ، وتحارب الاستعمار وتصد غاراته ، فكانت رغم إعلانها رمز قوة الإسلام وشوكته إذ امتدت أطرافها حتى شملت ثلاث قارات من الأرض : آسيا ، وأفريقيا ، وجزءاً من أوربا^(٢) .

ولا يخفى علينا الأصوات التي ترتفع بين حين وآخر فتصف الخلافة العثمانية بعدد من الصعفات المستفزة من لتصورات الغربية فهي دولة استعمارية أخضعت الشعوب بالقسر والقوة ، وكبتت الحريات ، واستخدمت الأساليب الدكتاتورية في سحق أصوات المعارضة ، إلى غير ذلك من المساوئ التي يعددها البعض إما انسياقاً وراء كتاب الغرب ، أو لتجاهل عن عمد للور الأساسي الذي قامت به هذه الخلافة في صد الأعداء .

ولن نعترف بكثير من المساوئ ، التي ترددت ، ولكن من جهة أخرى ينبغي الاعتراف بنورها في صد الحملات العسكرية الأوروبية ، وحمايتها للأمة الإسلامية من السول الاستعمارية الغربية التي ظلت تكيل الضربات للخلافة العثمانية في شكل موجات متتالية ، فرادى ومحتمة ، وكأنها صممت عن استئناف الحروب الصليبية التي اقترنت في الأدهان بالحقن والكراهية للإسلام وأهله . ويقرأ المعارضون أوصاف كتاب العرب وأدبائه وشعرائه وصحفيه لهذه الحملات . وهل نسي عبارة النبي أمام قبر صلاح الدين : « الآن انتهت الحروب الصليبية ؟ » أو كلمة القائد العرسى فورو أيضاً أمام نفس القبر حيث قال : « إننا قد جئنا ثانية ولن نعود ! » فأراد أن يربط بين حركته والحركة الصليبية ويجعل حركته حلقة من حلقات حروبها^(٣) .

الغاء الخلافة :

ألغيت الخلافة في مارس عام ١٩٢٤ م وتحققت توقعات المعارضين لقرار الإلغاء إذ استبج ذلك خطوات متتالية في الاتجاه نحو الفصل بين الإسلام والحكم ،

(٢) محمد محمود لصواف المخططات الاستعمارية لمكالمة الإسلام ص ١٢٣ ، ١٢١

(٣) محمد عزة فويزة : حول الحركة العربية . ص ١٣٥ .

وتحول الدولة إلى عثمانية لا دينية ، فقد ألغيت على إثر إلغاء الخلافة الشريعة الإسلامية من المحاكم ، ورفع التعلم الديني من الكتاتيب والمدارس ، وإجبار النساء على السفور وحلط الإناث والذكور في دور العلم وليس القبة والكتابة بالحروف اللاتينية ، كل ذلك بعد أن حذف من دستور تركيا المادة التي فيها « إن الإسلام هو دين الجمهورية التركية »^(٤) .

وكان إلغاء الخلافة كان إشارة البدء لتحولات عميقة الجذور في كيان الأمة الإسلامية كلها ، إذ انتقلت العلوى رويداً رويداً من تركيا إلى سائر البلاد ، واقتت أثرها في معظم هذه القرارات ، إن لم تكن بقرارات رسمية ، فقد تمت عن طريق التقليد والمحاكاة^(٥) .

والآن ، بعد نحو محسن عاما من صدور هذا القرار ، واتخاذ الإجراءات التابعة له ، نرى أنفسنا في موقف يعرض علينا تحليل وحراسه دوافعه وأسبابه مع معرفة ما نجم عنه من آثار ونتائج ذات بال على المجتمع الإسلامي في العالم بأسره .

وأول ما يراه الدارس من أسباب ودوافع هو الأصابع اليهودية التي ظلت تعمل في الخفاء منذ عصر النبوة ، ثم ظهرت سافرة عندما تمكنت بوسائلها المتعددة من السيطرة وامتلاك أسباب القوة .

ونبدأ بأول الخيط ، إذ تقدم ثلاثة أشخاص للسلطان عبد الحميد بصلح التنازل وكان أحدهم يهوديا وهو قره صوه في أعقاب الثورة التي دبرتها جمعية الاتحاد والترق الهدامة ، والتي كانت تسمرها اليهودية والماسونية والتي بمعاولها هدمت الخلافة العثمانية^(٦) .

وكان السلطان عبد الحميد شوكة في حلقهم ، منعهم الحصول منه على قرار إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين ، فكادوا له في الخفاء وقاموا بهذه الحركة

(٤) تعليق الأمر شكيب أرسلان . ج ٢ ، حاصر لعالم الإسلامي ص ٣٥١ ، ٣٥٣

(٥) ينظر كتاب (الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية) لغدوى .

(٦) المصروف : المخططات الاستعمارية لمكافحة الإسلام ص ١٣٠ .

الثورية التي نظمتها الخلايا السرية في جمعية الاتحاد والترق واستمرت في نشاطها منذ ذلك الحين للقضاء التام على الخلافة الإسلامية على يد مصطفى كمال أتاتورك ، الذي أجمعت المصادر على أنه كان يهودياً من طائفة الدونما^(٧) .

وفيما يلي نص الوثيقة التي نشرها الأستاذ سعيد الأفغاني ، وهي رسالة وجهها السلطان عبد الحميد إلى شيخه ، يوضح فيها أسباب تنازله « مجلة العربي » ص ١٥٠ وما بعدها ، العدد ١٦٩ شوال ١٣٩٢ - ديسمبر سنة ١٩٧٢ » .

(٧) ترجع حركة الماسونية إلى اليهود أنهم يختصرون ، فبعد أن شردهم في العالم ، أسسوا (حركة البعث الحر) ثم تحولت إلى الجمعية الماسونية التي تعمل للسيطرة على العالم . وتعمل هذه الماسونية على بث الإلحاد والفساد ، وتدعى أنها تصمم مختلف الأديان ، وأنها لا تريد أن تترك التواحي الدينية ولكنها في الواقع لا تسلّم المراكز الحساسة فيها إلا لليهود ولا تسمح إلا يوحى اليهود ، حتى أن أتباعها من غير اليهود يطلقون عليهم اسم (المبطلان) أي الذين لا يعرفون حقيقة الأمر .

(محمود شاكر : العالم الإسلامي ص ٥٧)

ومن يريد الاستعادة لمعرفة نشاط هذه الجماعة ودرجاتها وكيفية عملها ، فليرجع إلى المصادر المتعددة التي نشرت عنها ، نذكر منها :

- د . محمد علي الزغبى : الماسونية في العراق . نشر مؤسسة الزغبى - بيروت .
- عبد الله الكل : جئور ابلاء . ط دلة الإرشاد ص ١١٦ وما بعدها .
- محمد محمود الصواب : المخططات الاستعمارية لمكافحة الإسلام ص ٢٠٤ - ٢٠٧ .
- الجنرال جواد رقيب أمتثال : أسرار الماسونية ، ط المختار الإسلامي .
- د . عيسى إبراهيم حسن : الماسونية بين الشيوعية والعشوية . ط دار الخليج للطباعة والنشر .
- صابر طهيم : الماسونية ذلك العالم المجهول . ط القاهرة .
- مقال للدكتور أحمد محمد مخلوف : خطايا الماسونية العلية وبروتوكولات حكماء صهيون . الهلال

فبراير ١٩٧٣

وتحول الدولة إلى علمانية لا دينية ، فقد ألغيت على إثر إلغاء الخلافة الشريعة الإسلامية من المحاكم ، ورفع التعليم الديني من الكتاتيب والمدارس ، وإجبار النساء على السفور وخلط الإناث والذكور في دور العلم وليس القبة والكتابة بالحروف اللاتينية ، كل ذلك بعد أن حذف من دستور تركيا المادة التي فيها : إن الإسلام هو دين الجمهورية التركية (٤) .

وكان إلغاء الخلافة كان إشارة البدء لتحولات عميقة اختلج في كيان الأمة الإسلامية كلها ، إذ انتقلت العدوى رويداً رويداً من تركيا إلى سائر البلاد ، واقتفت أثرها في معظم هذه القرارات ، إن لم تكن بقرارات رسمية ، فقد تمت عن طريق التقليد والمحاكاة (٥) .

والآن ، بعد نحو خمسين عاماً من صدور هذا القرار ، واتخاذ الإجراءات التابعة له ، نرى أنفسنا في موقف يفرض علينا تحليل ودراسة دوافعه وأسبابه مع معرفة ما نجم عنه من آثار ونتائج ذات بال على المجتمع الإسلامي في العالم بأسره .

وأول ما يراه الدارس من أسباب ودوافع هو الأصابع اليهودية التي ظلت تعمل في الخفاء منذ عصر النبوة ، ثم ظهرت سافرة عندما تمكنت بواسطتها المتعبدة من السيطرة وامتلاك أسباب القوة .

ونبدأ بأول الخيط ، إذ تقدم ثلاثة أشخاص لسلطان عبد الحميد بصك التنازل وكان أحدهم يهودي وهو قره صوه في أعقاب الثورة التي دبرتها جمعية الاتحاد والترقي الهدامة ، والتي كانت تسيرها اليهودية والماسونية والتي بمعاولها هدمت الخلافة العثمانية (٦) .

وكان السلطان عبد الحميد شوكة في حلقهم ، منعهم الحصول منه عن قرار إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين ، فكادوا له في الخفاء وقاموا بهذه الحركة

(٤) تعلق الأمر شكيب أرسلان . ج ٢ . حاصر لعالم الإسلامي ص ٢٥١ ، ٢٥٣ .

(٥) ينظر كتاب (الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية) للندوي

(٦) الصواب : المخططات الاستعمارية لمكافحة الإسلام ص ١٣٠ .

الثورية التي نظمها الخلايا السرية في جمعية الاتحاد والترقي واستمررت في نشاطها منذ ذلك الحين للقضاء التام على الخلافة الإسلامية على يد مصطفى كمال أتاتورك ، الذي أجمعت المصادر على أنه كان يهودياً من طائفة الدولما^(٧)

وفيما يلي نص الوثيقة التي نشرها الأستاذ سعيد الأفغاني ، وهي رسالة وجهها السلطان عبد الحميد إلى شيعته ، يوضح فيها أسباب تنازله « مجلة العربي » ص ١٥٠ وما بعدها ، العدد ١٦٩ شوال ١٣٩٢ - ديسمبر سنة ١٩٧٢ :

(٧) ترجع حركة الماسونية إلى اليهود أيام بختنصر ، فبعد أن شردهم في العالم ، أسسوا (حركة البلاء الحرة) ثم تحولت إلى الجمعية الماسونية التي تعمل للسيطرة على العالم ، وتعمل هذه الماسونية على بث الإنقاذ والفساد ، وتدعى أنها تضم مختلف الأديان ، وأنها لا تريد أن تثير التواحي الدينية ولكنها في الواقع لا تسلم المراكز الحساسة فيها إلا لليهود ولا تسير إلا بوحى اليهود ، حتى أن أتباعها من غير اليهود يطلقون عليهم اسم (العتيق) أي الذي لا يعرفون حقيقة الأمر .

(محمود شاكر : العالم الإسلامي ص ٥٧) .

ولس يريد الاستزادة لمعرفة نشاط هذه الجماعة ودرجاتها وكيفية عملها ، فليرجع إلى المصادر المتعددة التي نشرت عنها ، نذكر منها .

- ١ - محمد علي الزغبي : الماسونية في العراق . نشر مؤسسة الزغبي - بيروت .
 - ٢ - عبد الله التل : جنود البلاء . ط دار الإرشاد ص ١١٦ وما بعدها .
 - ٣ - محمد محمود الصواف : المخططات الاستعمارية لمكافحة الإسلام ص ٢٠٤ - ٢٠٧ .
 - ٤ - الجنرال جواد رفعت ألتخل : أسرار الماسونية . ط المختار الإسلامي .
 - ٥ - د . عيسى إبراهيم حس : الماسونية بين الشيوعية والصهيونية . ط دار الخليج للطباعة والنشر .
 - ٦ - صابر طهيم : الماسونية ذلك العالم المجهول . ط القاهرة .
- مقال للدكتور أحمد محمد مخلوف : خطايا الماسونية العلنية وبروتوكولات حكماء صهيون . الهلال

فبراير ١٩٧٢

الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد رسول رب العالمين وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين إلى يوم الدين .

أرفع عريضتي هذه إلى شيخ الطريقة العلية الشاذلية ، إلى مفيض الروح والحياة ، إلى شيخ أهل عصره الشيخ محمود أفندي أفي الشامات ، وأقبل يديه المباركين راجياً دعواته الصالحة .

بعد تقديم احترامي أعرض أننى تنقيت كتابكم المؤرخ في ٢٢ مارس من السنة الحالية وحملت المولى وشكرته أنكم بصحة وسلامة دائمتين .

سيدى ..

إننى يتوفيق الله تعالى مداوم على قراءة الأوراد الشاذلية ليلاً ونهاراً . وأعرض أننى ما زلت محتاجاً لدعواتكم القلبية بصورة دائمة .

بعد هذه المقدمة أعرض لرشادتكم وإلى أمثالكم أصحاب السماحة والعقول السليمة المسألة المهمة الآتية كأمانة في ذمة التاريخ .

أسى لم أخل عن الخلافة الإسلامية لسبب ما ، سوى أننى - بسبب المضايقة من رؤساء جمعية الاتحاد والترقي باسم « جون تورك » وتهديدهم - اضطررت وأجبرت على ترك الخلافة .

إن هؤلاء الاتحاديين قد أصروا وأصرروا على بأن أصادق على تأسيس وطن قومي لليهود في الأرض المقدسة (فلسطين) ورغم إصرارهم فلم أقبل بصورة قطعية هذا التكليف ، وأخيراً وعلوا بتقديم (١٥٠) مئة وخمسين مليون ليرة إنكسارية ذهباً ، مرفضت هذا التكليف بصورة قطعية أيضاً وأجبتهم بهذا الجواب القطعي الآتي :

« إنكم لو دفعتم ملء الدنيا ذهباً - فضلاً عن (١٥٠) مئة وثمانين مليون ليرة إنكليزية ذهباً فمن أقبل بتكليفكم هذا بوجه قطعي . لقد خدمت الإسلام والامة الحمديّة ما يريد على ثلاثين سنة قلم أسود صحائف المسح آباء وأجدادى من اسلاطين والخدماء العثمانيين . لهذا لن أقبل بتكليفكم هـ بوجه قطعي أيضاً » .

وبعد جوائى القطعى اتفقوا على خطى ، وأبلغوني أنهم سيعدونى إلى (سلاتيك) فقبلت بهذا التكليف الأخير .

هذا وحمدت المولى وأحمدته أننى لم أقبل بأن أُلطح الدولة العثمانية والعالم الإسلامى هذا العار الأبدى الناشئ عن تكليفهم بإقامة دولة يهودية فى الأراضى المقدسة : فلسطين وقد كان بعد ذلك ما كان . ولذا فإنى أكرر الحمد والثناء على الله المتعال . وأعتقد أن ما عرضه كاف فى هذا الموضوع لحام ، وبه أنتم رسالتى هذه .

ألتم يدىكم المتاركين ، وأرجو وأسترحم أن تتفضلوا بقبول احترامى سلامى إلى جميع الإخوة والأصدقاء يا أستاذى العظيم .. لقد أطلت عليكم التحية ، ولكن دفعنى بهذه الإحاطة أن تحيط سماحتكم عمماً ، وتحيط جماعتكم بذلك عمماً أيضاً .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

خادم المسلمين

عبد الحميد بن عبد المجيد

فى ٢٢ أيلول ١٣٢٩

وعليها إذن تحليل الاتهامات السائدة في تركيا حينذاك ، والأشخاص الذين اتخذوا القرارات ونفذوها ، فقد بُدئت رسم الخطط في المحافل الماسونية كالآتي :

« رأى المجلس الكوني من مصلحة اليهود تلحق أمن تركيا ، يمحصر إلى ديارهم يهوداً من روسيا ، وليساعد أعداء تركيا الذين يستغلون اضطراباتها الداخلية .

رأى هذا فبلغ المهمة للشرق العثماني ، وهذا جرأها . فألقى نبعة إشاعة الأراجيف على عاتق بعض أمثاله ، وتبعة نقل السلاح على عاتق بعض ، وتفيد الاغتيالات على عاتق آخرين » (٨) .

ويذهب البعض إلى أن قرار فصل الدين (٩) عن الدولة نفسه قرار يهودي إذ ورد ضمن قرارات هرتزل - وهو مؤسس الصهيونية الذي ترفعه كتب شهود يهوه لدرجة المرسلين من الله وتدعوه المبارك من الله - قال :

« نعرف بجميع الأديان ، ثم نضع عليها إشارات استعهام ، فإذا ترعرع معتقوها عدنا وقلنا : لا خائد إلا يوايس موسى ، ولا حصار الطريق ، ندخل أديان الناس ، ونحفظ إسرائيل في قلوبنا ، لإحالة تلك الأديان فرق ومذهب وطوائف ، إذ من فوائد تعددها انتطاحها واقتناها لأن الناس خراف ترعى بأرضها ، وما علينا كي يوقعها بحورتنا ، وبأكل لحمتها ، وننتزع أرضها ، إلا أن نؤجج بينها نار العداوة ، ليسهل إبادتها بأيدينا » (١٠) .

ووراء هذه الخطة تكمن حقيقة الفرق المتطرفة التي نقرأ عنها في كتب الملل والنحل منذ عهد الله بن سبأ (١١) ، وتشير الدراسات الحديثة إلى طائفة « الدوئمة »

(٨) محمد علي الزعبي : الماسونية في العراق . ص ٨٨ .

(٩) أشرنا في الفصل الأول من الكتاب إلى هذا المشروع .

(١٠) نفس المصدر ص ١٠٥ - ١٠٦ وينظر أيضاً ص ١٩٤ .

(١١) أسلفنا الكلام عن السيرة عبد الحميد عن حلاقة عل بر أي طالب رضى الله عنه ، وهي أول الحركات اليهودية المدعاة في تاريخ الحسمين ، ثم تابعها دعاة المذم أمثال القرامطة وخشاشين قندار ، والباية

ودورها في انقلاب الدولة العثمانية الذي قام على عائق جمعية « الاتحاد والترقي »
فقد استطاع يهود الدوعة في هذه الجمعية القضاء على لسيطان عبد الحميد الذي لم
يقبل التنازل عن شيء من فلسطين لليهود رغم الإعراء الشديد ، وأخيراً استطاعوا
القضاء على الخلافة الإسلامية وتفتتت قوى المسلمين^(١٢) .

ولم يعد هناك شك الآن في طبيعة الدوعة وحقيقتها اليهودية ، فقد اعترف
إسحاق برري الرئيس السابق للدولة اليهودية - هذه الحقيقة ، قال .

« هناك طوائف دينية لا تزال تعتبر نفسها جزءاً من بني إسرائيل ، وأعضاء
هذه الطوائف رغم اختلاف أسلوبهم عن مجموع الشعب اليهودي - استمروا
على إقامة شعائر الدين اليهودي ، ومن هؤلاء طائفة السامريين الذين يعتنقون
صراحة الدين الموسوي ، ومهم طائفة هامة أخرى هي طائفة الدوعة ، وهي
مسيحة في الطاهر إلا أنها تقيم سرّاً الشعائر اليهودية »^(١٣) .

وقد قامت على أكتافهم حركة الانقلاب في تركيا وإلغاء الخلافة الإسلامية
لإحلال النظام اللاديني محلها وسلخ تركيا من صلتها بالعالم الإسلامي تماماً حتى
يسهل تفتيت هذا العالم وتجريته ليسهل الانقضاض عليه بغية تحقيق حلم الصهيونية
في إنشاء دولة إسرائيل . وكانت طريقته هي إنشاء حزب « تركيا الفتاة »
ليدفعوا العرب لتأسيس « العربية الفتاة » لشطر الأمة توطئة لنقضها عليها
أو إضعاف شوكتها ، ومن المعروف أن مصطفى كمال أتاتورك كان منهم ، ووضع
ابن ربي السائف الذكر بأنه « قائد الثورة الثقافية التي اجتاحت تركيا وأثرت
استبدال الحروف العربية باللاتينية ، وفرصت إصلاحات جذرية »^(١٤) .

ومعلا ، لا يمكن تصديق الصراوة التي تمت بها حركة إلغاء الخلافة
واجتثاث الإسلام من قلب الشعب التركي إلا إذا عرفنا الأصابع اليهودية وراءها .

وابتهالة وما شاكلها حديثاً ، ولكنها يجمعها هدف واحد هو . هم كيان الإسلام وتخریف قواعده
وأحكامه .

(١٢) محمود شاكر : العالم الإسلامي ومحنة السيطرة عليه ص ٥٩ .

(١٣) نفس المصدر والصفحة ص ٥٩ .

(١٤) الرعي : الماسوية في العراق ص ٥٩ .

لقد كشف الاتحاديون والكماليون النقاب عن وجوههم فظهرت سافرة تهم بقسوة كل ما له صلة بالإسلام ، وربما ظل تأثيرهم قائماً حتى يومنا هذا

وآية ذلك أن الحركة الإسلامية^(١٥) الآخذة في النمو هناك منذ عام ١٩٧٠ ، لا تسمح لها بإعلان خطتها الإسلامية على الملأ ، وإلا عرضت نفسها للحل ، وأعضاءها للمحاكمة والرح بهم في السجون بحجة مخالفتهم للنص الدستوري الذي يحدد شكل الدولة بأنها « لا دينية » ، ولذلك فقد اضطروا تحت هذا التهديد الرهيب إلى استبدال كلمة الإسلام بنصوص أخرى ، كالأخلاق ، والقيم السلوكية والاهتمام بتراث الأمة .. الخ .

الفصل بين الخلافة والسلطة :

كان المخططون لإلغاء الخلافة يعرفون جيداً النتائج المتوقعة لمثل هذا القرار الذي يتخذ لأول مرة في تاريخ الإسلام ، ولكن عن طرق الدهاء وجمع الأبصار وتزييف الانتخابات لتكوين المجلس الوطني ، وتحت التهديد والوعيد الذي نفذه مصطفى كمال أتاتورك الذي كان بمثابة الخلب الذي نفذ المؤامرة الآتمة وصلت اليهودية العالمية إلى تنفيذ مآربها .

ويصف لنا أرمسترونج الواقعة بقوله : « وأدرك مصطفى كمال أنه سواء كان الوقت المناسب حالاً أو لم يكن ينبغي أن يضرب ضربه فوراً ، وقد يستطيع إقناع النواب مخلع وحيد الدين ، وإلغاء السلطة ، لكنه لا يجرؤ على مهاجمة الخلافة ، فذلك من شأنه أن يمس الشعور الديني للشعب جميعه . ثم اقترح أن يفصل بين السلطنة والخلافة ، فتبقى السلطة ويخضع وحيد الدين ، وعندما تنبه النواب لخطر القرار وبدأوا في مناقشته طالب مصطفى كمال يؤيده ثمانون من أتباعه بأخذ الرأي على الاقتراح فوراً ، لكن المجلس أحال الاقتراح إلى لجنة الشؤون القانونية كي تبحثه^(١٦) .

(١٥) والقائم بها الآن حزب السلامة التركي .

(١٦) أرمسترونج/مصطفى كمال ص ١٩٢ ، ١٩٣ . ترجمة حلمي مراد

وأخيراً ، صدر القرار تحت ضغط مصطفى كمال وتهديده ووعيده ، إذ أنه عندما تأكد لديه أن المعارضين للاقتراح يمثلون الأغلبية ، وأهم يدعمون موقفهم بأسايد شرعية بخصوص القرآن والسنة ومثبات الأمثلة المستمدة من اجتهادات علماء الإسلام - هنا تدخل ليرض الاقتراح بالقوة ، فأعس هم أن السلطنة يجب أن تفصل عن الخلافة وتلغى .. وسوء وافقتم أو لم توافقوا فسوف يحدث هذا كل ما في الأمر أن بعض رؤوسكم سوف تسقط في غضون ذلك^(١٧) .

قام المجلس الوطني التركي بإصدار قرار يتضمن انفصل بين الخلافة والسلطنة أي جعل الخليفة مجرداً من السلطات ، واعتباره صاحب منصب ديني وشخصية روحية محاسب ، محولاً سلطة تصريح أمور تركيا السياسية والإدارية للوزراء .

ويلاحظ عند دراسة حيثيات هذا القرار أنه يتضمن عرضاً مستفيضاً لتطورات الخلافة الإسلامية منذ نشأتها حتى آخر مرحلتها ، محاولاً الاستناد إلى آراء الفقهاء والمتكلمين مستعرضاً الأحداث التي تعرضت لها الخلافة في أدوارها المتعاقبة . ويبدو أن الأصوات المعارضة كانت كثيرة إذ قامت تعارض قرار المجلس بما دعاه إلى تدعيم القرار بتفسيرات أصول وقواعد مستمدة من الأحكام الشرعية ، فجاء القرار أشبه بدراسة متخصصة في موضوع الخلافة .

يقول عبد الغنى سى - وهو الذى ترجم القرار إلى اللغة العربية :
« ولكن المجلس الكبير لم يعياً بكل هذه الأقاويل وأصر على قراره ونشر مبادئه التى ارتكن عليها وخطب رجاله وفى مقدمتهم العازى مصطفى كمال باشا موضعين

(١٧) المصدر السابق ص ١٩٣ ، ينظر بالتفصيل و هنا المصدر أيضاً الظروف والملابسات التى دارت فيها المناقشات بالجلسة لئيب قوة صوت المعارضة للقرار ص ١٩٤ ، ١٩٥ .

كما يتضمن الكتاب أصواء تكشف حقيقته المعادية للإسلام وأهله ، ونزعة الدكتاتورية لسلطة التى أدت إلى جعل أعوانه وأصدقائه ينفسون من حوله ، وحتى روحه كانت تنقد دكتاتورته صفحات ٢٠٢ - ٢١١

ماد. فورس، الدكتاتورية المصنفة إن حقد أو باطلا يبعث الخلفاء العثمانيين لظهور الاختلاف بينهما كاختلاف الليل والنهار !!

الأساسات التي بنوا عليها دعائم هذا المظهر .. الخ» (١٨) بينما استندت الآراء المعرصة إلى دراسات فقهية وكلامية أيضاً ، فقد ارتفع صوت السيد رشيد رضا مؤيداً هضة الشعب التركي لقضائه على السلطة العثمانية ولكنه في الوقت نفسه - ظل يطالب بإحياء المدنية الإسلامية وتجديد حكومة الخلافة ، على القواعد المقررة في الكتب الكلامية والفقهية» (١٩)

وينقسم البيان الذي أصدره المجلس الوطني التركي إلى أربعة فصول ، يندرجها مقدمة عامة ، ثم الفصل الأول حاص بتعريف للخلافة وتوضيح شروطها والثاني بكيفية اكتسابها ، والثالث يتعلق بتقسيم الخلافة إلى حقيقية وصورية والرابع بعنوان : تقييد حقوق الخلافة أو تفريق السلطة عن الخلافة ليصل إلى النتيجة التي يرمى إليها من البيان .

وعرض بإيجاز لمضمون القرار :

إنه يبدأ بتعريف الخلافة وإيضاح مفهوم أهل السنة له كأحد المسائل الفرعية الفقهية المتعلقة بالمصالح العامة للأمة وليس مرتبطاً بالعقيدة ، ويرجع بحث مفكرى الإسلام في الخلافة بكتب العقائد لا يعني كونها منها وإنما للرد على ما أحاط بها من أفكار لا ترتبط بها . فالخلافة هي مسألة دنيوية سياسية أكثر منها دينية ، ولذا السبب حلت النصوص الشرعية من إيصاحها بالتفصيل ، بل إن الرسول ﷺ لم يبينها مع حرصه ﷺ على بيان وصاياه بالنسبة لأبسط الآداب والعادات ، فهو دليل يستند عليه القرار لربط الخلافة بالأمور الدنيوية فالرسول ﷺ ترك أمرها للأمة .

وتعرض البيان إلى الأصوات التي ارتفعت تعارض القرار - وهو ما يدل على قوتها - فيذكر في إحدى عباراته . « وحيث أننا نلاق أفكاراً باطلة وتعصباً لا مبرر له في شأن مسألة الخلافة في زماننا ، كما هو الحال في كثير من الأحكام الشرعية سواها شرعنا إلى تحرير هذه الرسالة ، وغرضنا منها تصحيح الأفكار

(١٨) عبد الفتى سنن بك : الخلافة وسلطة الأمة ص ٢

(١٩) السيد محمد رشيد رضا : الخلافة أو الإمامة العظمى ص ٦ .

وتنوير الأذهان بتمهيم جميعه هذه المسألة الشرعية ، وبيان الأحكام الشرعية عيها^(٢٠) . ولكن الأصوات المعارضة بالرغم من قوة حجتها لم تستطع أن تتغلب على مؤيدى حزب مصطفى كمال في المجلس ، والحقيقة التي يشير إليها السيد رشيد رضا هو أن قرار المجلس لا يمثل رأى الأمة التركية التي - لو استعيت - استفتاء حراً « خالفت هذا الحزب في هذه المسألة »^(٢١) .

أما في فصل « تعريف الخلافة وإيضاحها » فيقرر المجلس كلمة الخلافة بالإمامة بهي مرادة لها ، ولكنه يحصر الخلافة وهي الإمامة بالمعنى الأصح كما يذكر البيان - بالخلفاء الراشدين وحدهم مصداقاً للحديث : « الخلافة بعدى ثلاثون عاماً ثم تصير ملكاً عضوياً » .

فخلفاء بعدهم لم يكونوا في حقيقة الأمر سوى « رؤساء جمهور المسمون » لأن ولايتهم سياسية إدارية وليست روحية ، فالخلافة تختلف اختلافا جلياً عن منصب البابا في الدين الكاثوليكي الذي يعد وكيلاً للسيد المسيح عليه السلام أما الإسلام فلا يعطى حقاً أو صلاحية لأحد بعد النبي ﷺ « لا للخليفة ولا لشيوخ الإسلام ولا للمفتى حتى ولا لكبار المجتهدين من مؤسسى المذهب »^(٢٢) .

ونتقل حيثيات القرار بعد هذا إلى عرض ما تطلق عليه اسم « الخلافة الحقيقية والخلافة الصورية أو الحكيمة » . فالأولى هي الكاملة الجامعة للصفات والشروط والتي تمت عن طريق الانتخاب بواسطة الأمة ، بخلاف الثانية وهي العارية عن هذه الشروط لأنها تمت بالتغيب والاستيلاء ، فهي ملك وليست خلافة من جهة ، كما أن صاحبها لا تتوافر فيه الشروط اللازمة لها من ناحية أخرى ، شأن حلفاء الأمويين والعباسيين - ما عدا عمر بن عبد العزيز (١٠١ هـ - ٧١٩ م) الذى اقتضى أثر النبي ﷺ فأخضع البعض بالخلفاء الراشدين .

(٢٠) عبد القى سنى : الخلافة وسلطة الأمة ص ٧ .

(٢١) السيد رشيد رضا : الخلافة ص ١٠٦ .

(٢٢) عبد القى سنى : الخلافة وسلطة الأمة ص ٢١ .

فالحلقة الحقيقية التامة لا بد أن يتوفر فيها عنصران جامعان : أحدهما أن يحررها صاحبها بتوافر شروطها كاملة في شخصه ، وعن طريق بيعة الأمة له . والثاني : أن يسلك سلوك النبي ﷺ في كل أعماله وتصرفاته حيال المسلمين . أما شرط القرشية الذي قصد به الارتباط بقبيلة قريش لكونها أشرف القبائل وأقواها نفوذاً ، فقد أصبح لا حكم له بعد زوال شوكتها ويستند البيان على نص لصاحب المواقف يقول فيه : « إن وحب نصب الإمام على المسلمين إذا وجد شخص مستجمع شروط الإمامة ، وإلا فلا يجب » فيخرج هذا النص تخرجاً يبعد عن مقصده ، ويذهب لبيان في تحليله إلى أن المعنى الذي يهدف إليه الأئمة هو « نصب شخص وتأسيس حكومة ، ولكن لا يقال لهذا خلافة ولا لرئيسها خليفة بمعنى الإمام ، ولا إثم على الأمة الإسلامية لهذا » (٢٣) .

وفي فصل كيفية اكتساب الخلافة وبيان كونها من نوع عقد الوكالة ، ذهب واضعوا القرار إلى أن الخليفة لا يصبح تلقائياً كذلك متى تفرد بالشروط دون سائر المسلمين ، فإن مفكرى أهل السنة اتفقوا على عدم تحويل أحد سلطة التصرف في شئون المسلمين إلا برضايتهم وبخويعهم إياه هذه الصلاحية ، واعتبر الفقهاء البيعة كنوع من أنواع العقود بين الأمة الإسلامية والخليفة

ويصل البيان من هذا إلى أن الخليفة يعد من جهة نائباً عن النبي ﷺ ومن ناحية أخرى نائباً عن الأمة الإسلامية حيث تتضح في الشق الثاني صفة الوكالة فيحق للأمة أن تعزله « ولأن الموكل له حق عزل وكيله إذا أساء التصرف في وطيعته حسب القاعلة يجوز شرعاً عزل الأمة للخليفة إذا أساء العمل في رظيفته ولو لم يكن الخليفة وكيل الأمة لما جاز حله شرعاً » (٢٤) .

أما فيما يتعلق بتقييد حقوق الخلافة وواجباتها ، أو بمعنى أدق - مدى جواز نزع السلطة عن الخليفة فإن الكتب الكلامية والفقهية جاءت خلواً منها

(٢٣) عبد المني منى : الخلافة وسلطة الأمة ص ٢٢ .

(٢٤) نفس المصدر : ص ٢٨ .

ولهذا فإن البيان يستند فيها إلى ما يسميه « التقواعد العمومية » فيعود إلى التقسيم الذي وضعه للخلافة : الكامنة الحقيقية والصورية والحكمية ، ليضع نتيجة البحث في ضوء هذا التقسيم ، الخلافة بالمعنى الأول لا يجوز تقييدها لأنها خلافة نبوة ، بخلاف الشكل الثاني لها وهي الخلافة الصورية ، فإنه يجوز تقييدها ، كما كان كذلك بوجه عام أيام الخنساء الراشدين . فإن عبد الرحمن بن عوف استشار الصحابة الستة الذين احتارهم عمر بن الخطاب لكي تنحصر الخلافة بينهم ، وتفيدهم بضرورة العمل بالكتاب والسنة والصالحين « وإذا جاز تقييد خلافة هؤلاء الربايين وهم رجال الله مخلصين ، ألا يجوز أيضاً تقييد الخلافة الصورية في الأرمسة الأخيرة تقييداً أشد وعلى الوجه المطلوب ؟ » (٢٥) .

فانتيحة المباشرة لكل هذه المقدمات التي ساقها البيان هو أن الخلافة بعد أن أصبحت مرادفة للملك والسيطرة لم تعد إلا من المسائل السياسية ، لهذا بصعها المجلس بحث « لا تضر فيها الأمة والبلاد بتصرفاتها الاستبدادية وأبقى السطنة في يد الأمة التي هي صاحبها الحقيقية » (٢٦)

النظرية المعارضة :

أصدر المجلس الوطني قراره فأحدث دويماً كبيراً في العالم الإسلامي بين مؤيدين ومعارضين فقد هبل له « المتفرنجون » الذين يعتقدون أن الدين لا يتفق مع العصر ، وأنه يمنع الدولة إذ تمسكت به من أن تسير الأمم المتحصرة ، وأكثر هؤلاء ممن تعلموا في أوروبا أو بالمدارس الأجنبية في بلادهم وتشربوا بالعلوم العصرية ، ويرون إلقاء منصب الخلافة الإسلامية واستبدال الرابطة الخنسية أو الوطنية بالرابطة الدينية الإسلامية (٢٧)

أما المعارضة فجاءت من جانب جميع علماء الدين وعامة المسلمين في أنحاء الأرض اللهم إلا الشيخ على عبد الرازق بكتابه (الإسلام وأصول الحكم) -

(٢٥) عبد الفتى سنى : الخلافة وسلطة الأمة ص ٤٤ .

(٢٦) المصدر السابق : ص ٦٦ .

(٢٧) السيد رشيد رضا : الخلافة ص ٦٣ .

لم يعف السيد رشيد رضا علماء مسلمين من مسئولية التقصير في بيان حقيقة الإسلام والدفاع عنه بما تقتضيه حالة العصر ، وعاب عليهم عجزهم عن إظهار كفاية الشريعة وفقدانهم للإنصاف بما اشترطه أئمة الشرع في أهل الحل والعقد .

وبالاختصار فهم مصابون بعدوى جمود التقيد وعصية المذاهب^(٢٨) فانحصر الإسلام بين الجاحدين والجامدين ، والأولون ينادون بإحراج المسلمين والشرقيين بوجه عام من مقومات شخصياتهم وتحويدهم إلى غربيين ونسيان تراث السلف ، ويجعلهم أشبه بالجزء الكيماوى الذى يدخل في تركيب جسم آخر كان بعيداً فينبوب فيه ويفقد هويته^(٢٩) ، وأما الجامدون فهم العاجزون عن الاجتهاد في المسائل الشرعية بما يتفق والحاجات المتجددة للمسلمين .

ومن رأى السيد رشيد رضا أن حضارة الإسلام وحكومة الخلافة وسط بين الجمود وبين حضارة أوروبا الحديثة^(٣٠) .

ومن المعارضين للقرار من اعتبره بمثابة فتح « حصص ابدى من داخله » فتم بذلك إلغاء حكم الدين في شئون الدنيا التى تعد السياسة شأناً من شئونها ، وأن التفرقة بين الخليفة والسلطة لم تكن إلا خطوة نحو إعلان الحكومة « اللادينية » وأنه كان من الضرورى الاكتفاء بمعالجة المساوىء التى أشار إليها القرار بدلاً من هدم نظام الخلافة ، مما يدل على أن المؤيدين له تدبروا بحجة الدفاع عن الإسلام ومبادئه وتعاليمه ، ولم يكشفوا القاب عن حقيقة نواياهم اللادينية إلا بعد ما بدعوا المراد وأصابوا المرمى^(٣١) .

ويتضح ذلك جلياً من الخطاب الذى ألقاه مصطفى كمال فى البرلمان حينما قدم إليه مشروع تحول الدولة علمانية ، قال : « إن الامبراطورية العثمانية قامت

(٢٨) المصدر السابق : ص ٦٤ ، ٦٦

(٢٩) الأمير شكيب أرسلان : لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم ص ٧٧

(٣٠) السيد رشيد رضا : الخلافة ص ٧٦

(٣١) الشيخ مصطفى صبرى : الكفر عن منكبرى لعمدة وبعد كتابه هذا وثيقة هامة معبرة عن نظريته من اسمه في نظام الخلافة (لأسرار الخفية وراء إلغاء الخلافة العثمانية من دار لدعوة بالاسكندرية)

على أسس الإسلام ، إن الإسلام بطبيعته ووصفه عرقى وتطوراته عرقية . وهو ينظم الحياة من ولادة الإنسان إلى وفاته ويصوغها صياغة خاصة ، ويخلق الطموح و نفوس أتباعه ، ويقيدهم روح المعامرة والاقتحام ، والدولة لا تزال في خطر ما دام الإسلام دينها الرسمي « ص ٧٠ .

وربما يسم هذا الرأي عن تعمد المغالطة قبل دلالة على الجهل بالإسلام ومبادئه وعماياته ، وإن صح صدقه فما ذلك إلا تعبيراً عن شخصية قائله - في تحليل المؤرخ الإنجليزي أرمسترونج .

وعلى أية حال ، فقد مضى قدماً في تمهيد مآربه بالرغم من شعوره بصعوبة ذلك ، فقد قال مرة : « انتصرت على العدو وفتح البلاد ، هل أستطيع أن انتصر على الشعب ؟ » وقدم في ٣ مارس ١٩٢٤ م مشروعاً تحولت به الدولة التركية دولة علمانية^(٣٢) .

وسعرض إجمالاً فيما يلي لأهم الأسس التي استند عليها فكر العلماء من أهل السنة ، في معارضة القرار :

أولاً : قد يفهم البعض تحت تأثير ما جاء بقرار فصل السلطة عن الخلافة ، أن هذه الخطوة لا تعنى الانصراف عن تطبيق أحكام الشريعة ، وأنها لا تخرج عن كونها خطوة لوضع سلطة الأمة في يدها استئصالاً لنفوذ شيوخ الإسلام وصحبه الذين يستخدمون نفوذهم الديني على الخليفة لتحقيق مآرب خاصة ، وهذا خطأ فإن كان الغرض هو إصلاح حال الخلافة ومراعاة صالح البلاد لكان الأجدر تبديل شخص الخليفة وشيوخ الإسلام وحدهما دون هر قاعدة الخلافة التي حرص الشرع على مدها بسطة الحكم ، ولم يفرق بينها وبينه وهل غفل الشرع عندما أسس بنيان الخلافة على الحكومة والسلطة عن مصاح بلاد المسلمين ، ثم اتبه الكماليون لما غفل عنه الشرع^(٣٣) ؟

(٣٢) أبو حسن الندوي : الصراع بين الفكرة الإسلامية والعرب ص ٦٩ - ٧٠ .

(٣٣) الشيخ مصطفى صبري التكرم على منكر اسمع الأسرار الخفية وراء إساءة الخلافة العثمانية

ط دار الدعوة بالاسكندرية

فالمخطوطة التي أقدموا عليها هي في حقيقتها إبعاد للدين عن التطبيق في شؤون الحكم ، وما الخلافة في الواقع إلا الحكومة الدينية نابتة عن حكومة الرسول ﷺ . وإذا كانت الحكومة هي القوة العاملة والخلافة عبارة عن اتصاف تلك الحكومة بصفة دينية ، فلا جرم صار إخراج الحكومة عن الخلافة إخراج الحكومة عن الدين^(٣٤) . لأن الأصل هو أن يجتمع في يد الخليفة القوة لإقامة الحدود وتنفيذ أحكام القضاء ، وصيانة الجماعة الإسلامية ، ومن الخطأ تشبيه سلطته بسلطة الكنيسة البابوية لأن الخليفة ليس له أي سلطان إلهي وليس معصوما ولا يستأثر وحده بتفسير الكتاب والسنة . مع اشتراط كونه مجتهدا ، فهو مطاع ما دام قائما في الحكم بتطبيق هذا المنهج ، ولأنه حق حله متى رأت في ذلك مصلحتها^(٣٥) .

وقد طرأ الفساد على نظام الخلافة مد أن جعلت وراثية فحصر أصحابها لعصبة الدم والقوة لا لأهل الحل والعقد الممثلين للأمة الإسلامية ، فبعدت بذلك عن تطبيق القواعد التي سنها الكتاب والسنة ، فالخلافة أصلا هي « ماطر الوحدة ومصدر الاشتراع وسلك النظام وكفالة تنفيذ الأحكام »^(٣٦) ، وليس الخليفة - كما فهم أصحاب القرار - مجرد خليفة روحاني ، وهو ما يرمى إليه الذين يقدمون السياسة على الدين والعلاج الصحيح لهذا الخطأ الذي تردى فيه القائمون بفصل الدين عن الدولة هو « إحياء منصب الإمامة وإقامة الإمام الحق المستجمع للشروط الشرعية ، الذي يقوم مع أهل الحل والعقد بأعباء الخلافة النبوية »^(٣٧) .

ثانيا : إن ما يكشف النقاب عن النوايا المحتبسة وراء القرار - أي قطع تدخل الدين في أمور الدنيا - ما كتبه الجرائد التركية في ذلك الوقت حيث تنمق جيمها في أن القصد هو تأسيس دولة عصرية لا ديمية Laïque مقلدين ما فعلته الثورة الفرنسية بالفصل بين الحكومة والكنيسة . ولكن الخطأ الكبير في هذا العمل يعود أول ما يعود إلى ما سبق أن أوردناه من التصور للاختلاف بين الخلافة

(٣٤) المصدر السابق : ص ١٧

(٣٥) السيد رشيد رضا : الخلافة صفحة ١١٧

(٣٦) المصدر السابق : ص ٩٤

(٣٧) نفس المصدر : ص ١٠٢

والبابوية أو الرياسة الروحية - لأن دور الخليفة مستمد من التعريف الكامل للإسلام كتشريع واجب التطبيق .

ونضيف إلى هذا أن الحكومة اللادينية ستقوم ، بدلا من حكم الخلافة على قوانين مقتبسة من أوروبا ، وهنا الانحراف ، بل والانقياد الأعمى لما يراه أهل أوروبا واعتقاد صحته وسلامته .

والمثال الذي أمامنا هو ما قام به النورد كرومر حين طعن في الشريعة الإسلامية على إثر المحاولة التي جرت لإصلاح المحاكم الشرعية ، وكان اتجاهه غريباً ، عارضه المسمون ، ولكن النورد وقف يدافع عن المحاولة بمثل قوله : « ولكي أعلم أن هذه المقاومات - أي لإصلاح المحاكم - أمور (أكليزية) أي تقاليد لرجال الدين الإسلامي كتقاليد الكنيسة عند النصارى » (٣٨) ، مما أغضب السيد رشيد رضا فكتب إليه مستفسراً عن مقصده وحين له أن هناك فرقاً بين الشريعة التي عمرها أكثر من ألف عام وقوامها الكتاب والسنة ، وبين علم الفقه الذي وضعه الفقهاء أي من صنع البشر ،

والأول يتضمن قواعد عامة تتفق مع مصلحة البشر في كل زمان ومكان ، أما الثاني فقد مرجت فيه آراء الفقهاء بما يأخذونه من الكتاب والسنة فوقع بعضهم في الخطأ ، وهو ما قام به دعاة الإصلاح في كل مذهب . وقد تراجع اللورد وأجاب السيد رشيد رضا بأنه كان يقصد المعنى الثاني . ولكن هناك غريباً آخر - هو لورد كتشير - قد اعترف بالحقيقة وعاد اقتباس القوانين الغربية منهجاً خاطئاً لا ينبغي على المسلمين اتباعه فيقول : « ونحن ما وصت لنا هذه القوانين إلا بعد تربية تدرجية في عدة قرون كما نغير فيها ونبدل بحسب اختلاف الأحوال وأن عندكم أي المسلمين - شريعة عادلة موافقة لعقائدكم ولأحوالكم الاجتماعية » (٣٩) .

(٣٨) نفس المصدر : صفحة ١٢٠

(٣٩) المصدر السابق : صفحة ١٢٢

ويذهب السيد رشيد رضا إلى أن ما قرره الحكومة التركية من إقامة الحكم على القوانين والتقاليد الأوروبية باطل ، بدليل وجود الاشتقاق بين صفوف الشعب التركي بين المؤيدين والمعارضين ، ولن يعيد العالم الإسلامي إلا إقامة خلافة النبوة^(٤٠) ، وليست إقامة الحكومة اللادينية إلا من فعل المقدس لأوروبا الذين يسعون لإماتة الدين فاتهموا الوسائل التي توصلهم إلى تحقيق عرصهم ومها بث دعوى الإلحاد في المدارس الرسمية وخاصة العسكرية بصفة خاصة ، وتأليف الكتب التي تدعو إلى إحلال العنصرية الخنسية محل الوجدان الديني ، وروصع الرجال المفسدين المحرّين مثلاً أعلى للأمة بدلاً من رجال الإسلام الأوائل من السلف الصالح . كما يسلكون أيضاً سبيلاً ثانياً هو التمرج في نحو كل أثر إسلامي من أعمال الحكومة ونزع سلطة المشيخة الإسلامية من رياستها على المحاكم الشرعية ، مع وضع قانون للأحكام الشخصية . هذا إلى جانب التقليل من عدد المتخرجين من المدارس الدينية إلى غير ذلك من الوسائل التي تضعف من شأن الأخلاق الإسلامية وتحل العادات الأجنبية محلها^(٤١) .

قالاً : أن البحث لا ينبغي أن يتجه نحو مدى كفايه شخص معين أو عدم صلاحيته للخلافة حتى تنتقل السلطة منه إلى جماعة ، أو المجلس الوطني ، وإنما يجب أن يكون موضوع البحث والدراسة هو مدى صحة الخطوة التي اتخذت لتجريد الخلافة عن السلطة ، وهي التي أدت إلى إسلاح الحكومة عن لصفة الدينية وجردت الخلافة عن السلطة فأصبح عاطلاً عن العمل .

(٤٠) المصدر السابق : ص ١٠٥ .

(٤١) المصدر السابق : ص ١٣٩ : ١٤٠ .

ويقول بروكلمان في كتابه :

Histoire des Peuples et des Etats Depuis les origines jusqu'à nos jours, Islamiques لتصرفات الحكومة كان يردع بقوة . وبعد وصل الأمر في ١٩٣١ و ١٩٣٢ إلى درجة أخذ من إنشاء المسجد حيث كان لا يسمح إلا بمسجد واحد في كل مصر بطوله ٥ متر . ونقص عدم الوعظ الديني يتقاضون أجرهم من الحكومة إلى ٣٠٠ وكان يهرص عليهم أن يفهموا إلى جانب التوعية لديهم في حطاب الجمعة بعمل الارشادات في مسائل الزراعة وغيره . وقد تحول مسجداً من أشهر مساجد أستانبور إلى أعراس أخرى قرب إقامة اشعائر دينية "أحد من مسجداً أيا صوفي حيث أصبح متحفاً ، وآخر مسجد الطابع لدى تحول إلى مستودع (ص ٣٦٨) .

هكذا افتقدت الدولتان الأموية والعباسية أركان الخلافة الصحيحة ، فإن خلافة ملوكهم قامت على التعهد بفعل الخلفاء من إقامة الأحكام الشرعية « وكانت خلافة هؤلاء الملوك أقرب إلى الصحة من خلافة الخلفاء المارغين عن العمل »^(٤٢) أو عسى أدق جعل الخلافة « مظهرًا مؤقتًا لا أمر لصاحبه ولا سبي ، ولكن يستعد من اسمه في تنفيذ ما لا يقبله الجمهور من غيره »^(٤٣) ، فوقع الاضطراب الكبير بين صفوف المسلمين لأن برع السلطة عن الخليفة أصعب الثقة في إمكان إقامة حكومة إسلامية ، ولما كانت تركيا هي أقوى الحكومات الإسلامية في ذلك الوقت ، فإن روائ الحكم من يد الخليفة يحشى معه أن يزول الحكم الإسلامي من على ظهر الأرض فالمسلمون يعتقدون أنه : « لا بناء للإسلام بدونها » أى السلطة الإسلامية - والحرص على بقائها ممزوج بدم كل مسلم وعصيه ، فهو لا يرى دينه باقيا إلا بوجود دولة إسلامية مستقلة قوية قادرة بداتها على تنفيذ أحكام شرعه »^(٤٤) .

رابعاً : أتاحت عملية فصل السلطة عن الخلافة الفرصة لأعداء الإسلام للتلاعب بنظام الخلافة حتى يمكنهم السيطرة على العلم الإسلامي . فقامت إنجلترا حينئذ بالدعوة إلى مشروع « الخلافة العربية » لهدم الخلافة الإسلامية ونقلها إلى « أيدي رجل يكون تحت وصاية الإنجليز وبمناخ آله في أيديهم »^(٤٥) فكانت تبغى وقوع الشقاق بين المسلمين حول راية الخلافة الإسلامية ليسهل لها تحقيق أغراضها في هدم هذه الخلافة ثم امتلاك السلطة والنفوذ في سائر أنحاء البلاد عن طريق الخليفة المصطنع . وهذا اهتم الإنجليز بتشجيع الثائرين ضد السلطان ، وقدموا لهم المساعدة .

ومن النصوص التي أوردها مصطفى كامل ما يستحق وقعه طويلاً لإمكان النظر في المشاريع التي اتبعتها إحدى دول الغرب ، وما رلنا برقبها عن كئيب من

(٤٢) مصطفى صبرى ، الفكر عن مكرى النعمة الأسرار الخفية وراء إلقاء الخلافة العثمانية ط دار الدعوة بالاسكندرية .

(٤٣) السيد رشيد رضا : الخلافة ص ١٤١ .

(٤٤) المصدر السابق ص ١١٤ (٤٥) مصطفى كامل ، مسألة اشرقية ص ١٦ و ٢٠ .

حلال الأحداث السياسية المعاصرة ، فإن رعيما الشاب كشف النقاب وفتند عن الخطط التي دبرها الانجليز للسيطرة على العالم الإسلامي بأسره مستخدمين فكرة الخلافة لتحقيق مآربهم .

وقد شرح هذا المشروع بتفاصيله أحد الكتاب الانجليز^(٤٦) الذي قدم لنا مصطلحي كامل بعض عباراته .

يقول هذا الكاتب في إحدى عباراته : « إن مركز الخلافة الإسلامية يجب أن يكون مكة وأن الخليفة في المستقبل يجب أن يكون رئيساً دينياً لا ملكاً دنيوياً »^(٤٧) . وتحمي هذه العبارة معنى خطيراً وتشير دون خفاء إلى ما تحقق فعلا على يد مصطفى كمال حين قام برع السلطة من الخليفة توطئة لإعلان سقوط الخلافة . وجاء تعقيب المستر « بلانت » هذا بوضوح لا يشكك سافر هدف الحقيقي من السلاعب بنظرية الخلافة الإسلامية بعد فصلها عن سلطتها واتخاذها رمزا فحسب ، فيقول : « إن خليفة كهذا يكون بالطبع محتاجاً خليف يصره ويساعده وما ذلك الخليف إلا انجلترا »^(٤٨) .

خامساً . لقيت نظرية فصل الخلافة عن السلطة مقاومة من المعارضين لنحكم العثماني أنفسهم ، إذ أنه مع التسليم بالاضطهاد الذي وقع على العرب في ظل الخلافة لعثمانيه ، فإن الجمعيات السرية التي أسسها العرب لم يكن صمم

(٤٦) وهو مستر (بلانت) في كتابه (مستقبل الإسلام) .

(٤٧) المسألة الشرقية ص ٢١ .

ويعمل أيضا (بروكلمان) في كتابه السابق الإشارة إليه أنه عندما أعس الدستور التركي في صياغته جديدة واستبدلت الشريعة الإسلامية التي كانت تطبق حتى ذلك الوقت في علاقات الأسرة بالعائون المسمى الذي وضع على لفظ السويسري ، فإن هذا العمل حدث سخطا شديدا لا سيما بين مسلمي الهند الذين كانوا يصنعون كل آمهم في تركيز خديته لخمانيتم من الاستعمار ابريغان وكان بعض اليهود قد هاجر إلى أنقرة (ص ٣٦٧ و ٣٦٨) .

(٤٨) مصطفى كامل المسألة الشرقية ص ٢١ . ويعلق رعيما الشاب على هذا بقوله ساخرا (وبالجملة فمحضره المؤلف بكتاب « مستقبل الإسلام » يرى وما هو لا مترجم عن آمال أبناء حبه أن الأليق بالإسلام أن يصب إنكلترا دولة له وم يبق للمستر بلانت إلا أن يكون بأن الخليفة يجب أن يكون انجليزيا) .

أغراضها إرادة الخلافة كنظام للحكم ، وإنما كان من أهدافها إصلاح مفاسدها - كما أسلمنا - وكانت الآراء التي نشأت في هذا الصدد ترمى إما إلى إحلال الخلافة العربية بدلاً من العثمانية ، وينسب هذا الرأي إلى العرب المثقفين ثقافة إسلامية ، والرأي لثاني يهدف إلى بقاء الخلافة في آل عثمان مع تدعيم الوحدة الإسلامية . أما الرأي الثالث - الذي يعد متطرفاً في ذلك الوقت وتنبهه القبة المتغربة - فكان يرمى إلى تخليص البلاد العربية من أي شكل من أشكال الحكم الأجنبي ولو كان تركيا أو ربط البلاد العربية بنظام لا مركزي مع الدولة العلية^(٤٩).

(٤٩) الدكتور محمد بدیع شریف : الصراع بين الموالى والعرب من ٧٠٣ - ٢٠٤ .

خاتمة

ونرجو بعد هذا أن يخفف الباحثون من غلواء التفسير السياسي للإسلام والاقتصار عليه ، وطرح الجوانب العقائدية جانبا أو عدم إعطائها نفس القدر من الاهتمام .

إن الرؤية السياسية للإسلام صحيحة في جانبها المتعلق بالمحافظة على كيان الأمة الإسلامية ووحدةها ، ولكن لا بد لكي نستكمل الدراسة والمعرفة الصحيحة من الاهتمام بالقواعد الإيمانية التي لا بد من ترسيخها في قلوب المسلمين عن طريق التوعية والتربية على أساس عقيدة التوحيد ، والارتقاء بالمسلمين إلى مستوى القيم الأخلاقية لأهل لعصور المفصلة ومن تبعهم بإحسان .

ونقصد بالتوحيد العقيدة الحالية من أية شوائب تفوح منها رائحة الشرك بأي صورة من الصور ، وربع الجماهير إلى مستواها بدلا من مجاراتهم في عواطفهم وتصرفاتهم الدالة على الجهل .

إن هذه هي مسئولية العلماء في المقام الأول .

ونرى أنه ينبغي تحرير الجماهير أولا من كل الأفعال التي تقرهم من عقائد الشرك وعلى رأسها الالتجاء إلى لأصراحة والعلو في بدع التصوف « وسلاحظ أن الصلة وثيقة بين التصوف والتشيع » ، والارتقاء بالمسلمين إلى عقيدة التوحيد الخالص وعدم التهاون في الأساس الإسلامي الأول وهي كلمة « لا إله إلا الله » ، مقترنة بطاعة الله عز وجل وطاعة رسوله ﷺ ، فإنه وحده القدوة المعصوم الذي ينبغي صياغة حياتنا وفق سنته ، ثم وضع الخلفاء الرشدين والصحابة رضوان الله عليهم جميعا في مكانتهم اللاتفة وعدم السماح بالظعن فهم حيث نقلوا لنا السنة بأمانة كاملة .

ومح - أهل السنة والجماعة لا تنهون في عقيدتنا على حجاب دعاوى
التقارب التي يعلها بعض الشيعة ، ثم يتضح لنا أنها على سبيل التقية ، وأنها
لا تعبر عن حقيقة عقائدهم .

ولا ننسى أن الانحصار داخل التفسير الشيعي للإسلام والاصرار على بحث
الخصومة التاريخية بين أهل السنة والشيعة من شأنه أن يمنع أو يعرقل حركة اليقظة
الإسلامية التي تبغى إعادة الحياة لمفهوم الأمة الواحدة .

ومما يؤيد ذلك أن التطبيق السياسي الشيعي للإسلام ثبت فشله في
استيعاب الأمة بعاليتهما من أهل السنة ، والدليل أن دولاً قامت على التفسير
الشيعي كالدولة العاتمية والصفوية والبوية لم تعيش إلا على فترات متقطعة بينما
استوعب نظام الخلافة على أساس عقيدة السنة تاريخنا كله .

ومن هنا نقرر أن إقامة الخلافة على قواعد أهل السنة هي الكفيلة بالإحياء
من جديد ، لأنها فضلاً من استمدها من أصول شرعية صحيحة ، فإنها
ترعرعت ونمت على ضوء الخبرة التاريخية .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

- تم الكتاب بعون الله وحده -

إسلام آباد في :

٢٤ ربيع الآخر سنة ١٤٠٨ هـ

١٤ ديسمبر سنة ١٩٨٧

مصادر الأحاديث

« من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له ، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية » .

رواه مسلم (النووي : رياض الصالحين ص ٢٦٨)

« إنما الطاعة في المعروف ، ولا طاعة في معصية ، ولا طاعة لخلق في معصية الخالق » .

رواه أحمد وأبو داود والسنائي (العجلوني : كشف الخفاء .. ج ٢ ، ص ٣٦٥)

« ستكون فئة القاعد فيها خير من القائم ، والقائم فيها خير من الماشي ، والماشي فيها خير من الساعي ، من تشرف لها تشرفه فمن وجد فيها ملجأ أو معاذ فليعذ به » .

رواه البخاري : ج ٨ ، ص ٩٢ .

« ستكون أمراء فتعرفون وتنكرون فمن عرف برىء ومن أنكر سلم ولكن من رضى وتابع . قالوا : يا رسول الله أفلا يقاتلهم ؟ قال : لا ، ما صلوا » .

رواه مسلم : ج ٣ حديث رقم ٤٥

« لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ من أحدهم ولا نصيفه » .

رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي (العجلوني : كشف الخفاء ج ٢ ، ص ٣٥٢)

« إيتوني بدواة وكتب أكتب لأبي بكر كتاباً لا يختلف عليه الثمان » .

رواه البخارى وذكره ابن حزم فى جوامع السيرة ص ٢٦٣

« لو كنت متخذاً خليلاً غير ربي لاتخذت أبا بكر خليلاً ، ولكن أخوة الإسلام ومودته ، لا يقين فى المسجد باب إلا سد إلا باب أبى بكر » .

رواه البخارى : ج ٤ ، ص ١٩١ . ومسلم : ج ٤ ، حديث رقم ٢

« قال على بن أبى طالب لعمر وهو مسجى فى فراش الموت : « ما خلفت أحداً أحب إليّ أن ألقى الله بمثل عمله منك وأيم الله إن كنت لأظن أن يجعلك الله مع صاحبيك وذلك أنى كنت أكثر ما أسمع رسول الله ﷺ يقول : « جئت أنا وأبو بكر وعمر ودخلت أنا وأبو بكر وعمر وخرجت أنا وأبو بكر وعمر » (

رواه مسلم : ج ٤ ، الحديث رقم ١٤

« ومن فضائل عثمان قول الرسول ﷺ : « ألا استحي من رجل تستحي منه الملائكة ؟ »

رواه البخارى ، ورواه مسلم : ج ٤ ، حديث رقم ٣٦ .

« أنت منى بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي » .

البخارى : ج ٥ ، ص ١٢٩ . مسلم : ج ٤ ، حديث رقم ٣٠

« من كنت مولاه فعل مولاه ، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله وأدر الحق معه حيث دار »

رواه الطبرانى وأحمد (العجلونى : كشف الخفاء ج ٢ ، ص ٢٧٤)

« أن رسول الله ﷺ خرج إلى تبوك واستحلف عيماً فقال : أتخفنى فى الصبيان والنساء قال : « ألا ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى إلا أنه ليس نبي بعدي » .

رواه البخارى : ج ٥ ، ص ١٢٩ . ومسلم : ج ٤ ، حديث رقم ٣٠

• تقتل عماراً الفئة الباغية •

الشوكاني : الأحاديث الموضوعة ص ٤٠٠

• يا أبا ذر إسمع وأطع ولو عبداً حبشياً مجذع الأطراف •

البيهقي : مختصر شعب الإيمان ص ١٧٤

وهو جزء من حديث العباس بن سارية وفيه : « عليكم بالسمع والطاعة وإن تأمر عليكم عبد حبشي » رواه أبو داود والترمذي ، وقال النووي : حديث حسن صحيح

(النووي : رياض الصالحين)

• الأئمة من قريش ما بقي منهم الثاني •

البخاري : ج ٨ ، ص ١٠٥ . مسلم : ج ٣ ، حديث رقم ١

• لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة •

البخاري : ج ٨ ، ص ٩٧ .

• والذي نفسى بيده لتأمرن بالمعروف وتنهون عن المنكر أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقاباً منه ثم تدعونه فلا يستجيب لكم •

رواه الترمذي وقال : حديث حسن (النووي : رياض الصالحين ص ٨٣)

• افرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة فهلك سبعون وتخلص فرقة واحدة ، وقوم عيسى افرقوا من بعده إثنان وسبعون فرقة فهلك إحدى وسبعون فرقة وتخلص فرقة واحدة وإن أمتي ستفرق على ثلاثة وسبعين فرقة يهلك إثنان وسبعون فرقة وتخلص فرقة واحدة •

رواه أبو داود والترمذي قال : حديث حسن عريب . (العجلوني : كشف

الغفاء . ج ١ ، ص ١٤٩) .

• من خرج من الطاعة وفارق الجماعة ثم مات ميتة جاهلية •

- رواه ترمذى . (العجلونى : كشف الخفاء . ج ٢ ، ص ٣٩١)
- « غير الناس قرئ ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم » .
- رواه البخارى ومسلم (العجلونى : كشف الخفاء . ج ١ ، ص ٣٩٦)
- « يوشك أن يصرب الناس أكباد الإبل فى طلب العلم فلا يجدون عالماً أعلم - وفى رواية - أفقه من علم المدينة » .
- ابن عبد البر : الانتقاء . ص ١٩
- « إن الله عز وجل يعث هذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها » .
- رواه أبو داود . (العجلونى : كشف الخفاء . ج ١ ، ص ٢٤٣)
- « عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى » .
- جزء من حديث العرياض بن سارية الذى رواه أبو داود والترمذى
- « على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره ، إلا أن يؤتى بمعصية . فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » .
- مسلم ، ج ٣٣ ، حديث رقم ٣٨
- « فى وصف الرسول ﷺ للحسن بن على . « إن أبى هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين » .
- البخارى : ج ٤ ، ص ٢١٦

(١) صحيح البخارى : ط ١٣١٥ هـ - ١٨٩٧ م .
 (٢) صحيح مسلم : ط ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .
 (٣) إسماعيل بن محمد العجوى (١١٦٢ هـ - ١٧٤٨ م) : كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ، ط القدس سنة ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م .
 (٤) النووى : رياض الصالحين ط ١٣٥٩ هـ - ١٩٣٢ م .
 (٥) البيهقى : مختصر شعب الإمام ط ١٢٥٥ هـ - ١٩٤٦ م .

المراجع

- ١ - القرآن الكريم :
- ٢ - أبو بكر الباقلائي : التمهيد في الرد على الملحنة والمعطلة .
تحقيق الدكتور محمد عبد الهادي أبو ريده ، والدكتور محمود الخضيرى . ط
القاهرة ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٧ م .
- ٣ - أبو بكر الباقلائي : الإصناف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز
اجهله به . تحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثرى . ط القاهرة ١٣٧٠ هـ - ١٩٥٠ م .
- ٤ - ابن تيمية (تقي الدين) : مهاج السنة النبوية في نقض كلام
الشيعة والقدرية . ط القاهرة ١٣٢١ هـ - ١٩٣٠ م .
- ٥ - ابن تيمية (تقي الدين) : الصارم المسلول على شاتم
الرسول . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . ط القاهرة ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م .
- ٦ - ابن تيمية (تقي الدين) : اقتضاء الصراط المستقيم في مخالفة
أصحاب الجحيم . تحقيق محمد حامد الفقى . ط القاهرة ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م .
- ٧ - ابن تيمية (تقي الدين) : نظرية العقد . تحقيق محمد حامد
الفقى . ط القاهرة ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م .
- ٨ - ابن تيمية (تقي الدين) : كتاب النبوات . ط القاهرة
١٣٤٦ هـ - ١٩٢٧ م .
- ٩ - ابن تيمية (تقي الدين) : السياسة الشرعية في إصلاح الراعى
والرعية . تحقيق الدكتور على سامى الشار . ط القاهرة ١٣٧١ هـ - ١٩٥١ م .

- ١٠ - ابن تيمية (تقي الدين) : صحة أصول مذهب أهل المدينة .
مطبعة الإمام بمصر بدون تاريخ .
- ١١ - ابن تيمية (تقي الدين) : الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء
الشيطان . ط القاهرة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .
- ١٢ ابن الجوزي (جمال الدين أبو الفرج) : تاريخ عمر بن
الخطاب « أول حاكم ديمقراطي في الإسلام » . مطبعة مصطفى محمد .
- ١٣ أبو المعالي الجويني : الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول
الاعتقاد . تحقيق د . محمد يوسف موسى وعبد العزيز عبد الحق . ط القاهرة
١٣٦٩ هـ - ١٩٤٩ م .
- ١٤ - أبو المعالي الجويني : مع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة
والجماعة . تحقيق د . لوقية حسير . ط القاهرة ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م .
- ١٥ - أبو المعالي الجويني : غياث الأمم في التياث الظلم . تحقيق د .
فؤاد عبد المنعم ود . مصطفى حلمي . ط دار الدعوة بالاسكندرية .
- ١٦ ابن حجر العسقلاني : الإصابة في تمييز الصحابة . ط القاهرة
١٣٢٣ هـ - ١٩٠٥ م .
- ١٧ - ابن حجر الهيتمي : الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع
والزندقة . تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف . ط القاهرة ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥
م .
- ١٨ - أبو حامد الغزالي : فضائح الباطنية . تحقيق الدكتور عبد
الرحمن بلوي ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م .
- ١٩ - أبو حامد الغزالي : إحياء علوم الدين . ط ١٢٩٦ هـ .
١٩٧٨ م .
- ٢٠ - أبو حامد الغزالي : المنقذ من الضلال . ط ١٣٧٥ هـ .
١٩٥٥ م .

- ٢١ - أبو حامد الغزالي : الاقتصاد في الاعتقاد . ط ١٣٢٠ هـ - ١٩٠٢ م .
- ٢٢ - ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد) : الفصل في الملل والأهواء والنحل . ط ١٣٢٠ هـ - ١٩٠٢ م .
- ٢٣ - ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد) : المحلى . ط القاهرة ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م .
- ٢٤ - ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد) : جوامع السيرة والخمس رسائل أخرى - تحقيق د . إحسان عباس ود . ناصر الدين الأسد . ط دار المعارف .
- ٢٥ - ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد) : المقاصد بين الصحابة .
- ٢٦ د . إحسان عباس : الحسن البصري - سيرته ، شخصيته ، تعاليمه وآراؤه . ط القاهرة ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م .
- ٢٧ - أبو حيان التوحيدى : ثلاث رسائل : (١) رسالة السقيفة (٢) في علم الكتابة (٣) رسالة الحياة . تحقيق د . إبراهيم الكيلانى . ط دمشق ١٣٧١ هـ - ١٩٥١ م .
- ٢٨ - ابن خلدون : مقدمة ابن خلدون . ط المكتبة التجارية .
- ٢٩ - ابن خلكان (القاضي أحمد) : وميات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . ط ١٢٧٥ هـ - ١٨٥٨ م .
- ٣٠ - ابن رجبويه (أبو بكر) : الروض الأنيق في إثبات إمامة أبى بكر الصديق . مخطوط رقم ٣٦٠٣ ج . مكتبة بلدية الاسكندرية .
- ٣١ - أرنولد : الدعوة إلى الإسلام . ترجمة حسن إبراهيم وعبد المجيد النحرولى . ط ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٧ م .
- ٣٢ - أبو زهرة (الشيخ محمد أبو زهرة) : المذاهب الإسلامية - سلسلة الألف كتاب (رقم ١٧٧) .

- ٣٣ - أبو زهرة (الشيخ محمد أبو زهرة) : مالك - حياته وعصره وآراؤه وفقهه . ١٣٦٥ هـ - ١٩٤٦ م .
- ٣٤ أبو زهرة (الشيخ محمد أبو زهرة) : الإمام الصادق - حياته وعصره وآراؤه وفقهه .
- ٣٥ أبو زهرة (الشيخ محمد أبو زهرة) : أبو حنيفة - حياته وعصره وآراؤه وفقهه . ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م .
- ٣٦ أبو زهرة (الشيخ محمد أبو زهرة) : ابن تيمية - حياته وعصره وآراؤه وفقهه . ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م .
- ٣٧ - ابن سعد (محمد بن سعد كاتب الواقدي) : كتب الطبقات الكبير .
- ٣٨ أسد حيدر : الإمام الصادق والمذاهب الأربعة . ط النجف ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م .
- ٣٩ ابن الصباغ (علي بن محمد بن أحمد المغربي) : المصول المهمة في معرفة أحوال الأئمة .
- ٤٠ ابن الطقطقي (محمد بن علي بن طباطبا) : الفحري في لأداب السطانية والنو الإسلامية . ط ١٣٤٥ هـ ١٩٢٧ .
- ٤١ - ابن عبد الحكم : سيرة عمر بن عبد العزيز .
- ٤٢ ابن عبد البر : الانتقاء في فضائل الثلاثة أئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة - ط القاهرة ١٣٥١ هـ - ١٩٣٦ م .
- ٤٣ ابن عساكر : تبیین کذب المعتزى فيما نسب إلى الإمام الأشعري . نشر القدس ١٣٤٧ هـ - ١٩٢٨ دمشق .
- ٤٤ - أفلاطون : جمهورية أفلاطون - ترجمة حنا خبار . ط ١٣٤٨ هـ - ١٩٢٩ م .
- ٤٥ أبو النرج الأصفهاى : مقاتل لصالحين .

- ٤٦ - ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم) . الاختلاف في اللفظ والرد على الإهمية والمشبهة . تحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري ١٣٤٩ هـ - ١٩٣٠ م .
- ٤٧ ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم) : الإمامة والسياسة . ط ١٣٢٨ هـ - ١٩١٠ م .
- ٤٨ ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم) : عيون الأخبار . ط ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- ٤٩ ابن القيم الجوزية : أعلام الموقعين عن رب العالمين .
- ٥٠ ابن القيم الجوزية الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ١٣١٧ هـ - ١٨٩٩ م .
- ٥١ ابن كثير (عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير) : البداية والنهاية و التاريخ . مطبعة السعادة بمصر .
- ٥٢ - أبو الحسن الأشعري : مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين . تحقيق هـ . ريتز . ط أستانبول ١٢٤٨ هـ - ١٩٢٩ م .
- ٥٣ - أبو الحسن الأشعري : اللمع في الرد على أهل الزيع والبدع ط ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م
- ٥٤ - ابن المني (أحمد بن يحيى) : باب ذكر معتزلة من كتاب النية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل .
- ٥٥ - أبو المظفر الأسفرايني : التبصير في الدين . تحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري . ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م .
- ٥٦ - د . البير نصري نادر . أهم الفرق الإسلامية السياسية والكلامية . ط بيروت .
- ٥٧ - أمين الخولي : مالك بن نيس . ط ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م .

- ٥٨ - أبو بكر بن العربي : العو صم من القوا صم و تحق ق موا قف
الصحا بة بعد وفاة السي ^{صا لفة} . تحق ق مح الدين الخطيب . ط ١٣٧٥ هـ -
١٩٥٥ م .
- ٥٩ - السيد محمد الخضر . حياة ابن حلدون ، ومثل من فلسفته
الاجتماعية . ط ١٣٤٣ هـ - ١٩٢٤ م .
- ٦٠ - أبو عبد الله محمد بن عبد الهادى : انعقود الدرية من مناقب
شيخ الإسلام ابن تيمية . ط ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٨ م .
- ٦١ - أبو نعيم الأصبهاني : حلية الأولياء وطبقات الأصفياء . ط
١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م .
- ٦٢ - ابن النديم : الفهرست . ط ليسيك ١٨٧١/٧٢ -
٨٩/١٧٢١ هـ .
- ٦٣ - ابن هشام : السيرة النبوية . ط ١٣٧٥ هـ ١٩٥٥ م .
تحق ق مصطفى السقا . إبراهيم الأبيرى
- ٦٤ - أبو يعلى (القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين) : الأحكام
السلطانية . ط ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م .
- ٦٥ - أبو يعلى (القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين) : طبقات
الحبا بة . ط ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م .
- ٦٦ - ابن يحيى : كتاب الأرها ر و فقه الأئمة الأطهار . مخطوط
بمكتبة بندية الاسكندرية تم نسخه و عام ١٠٨٣ هـ - ١٦٧٢ م .
- ٦٧ - الأبيحى (عصف الدين) : المواقف . ط القاهرة ١٣٥٧ هـ -
١٩٣٨ م .
- ٦٨ - باتون (ولترم) : أحمد بن حنبل واهنة ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨
م .
- ٦٩ - البخارى . صحيح البخارى . ط ١٢١٥ هـ ١٨٩٧ م .

٧٠ - بلر الدين بن جماعة : تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام .
مخطوط مكتبة البلدية ٣٦٣٨ ج .

٧١ - برنارد لويس : أصول الإسماعيلية . ط ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧

٠ م

٧٢ - بارنولد : تاريخ الحصار الإسلامية . ترجمة حمزة طاهر . ط
دار المعارف .

٧٣ - البزاري مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة .

٧٤ - البغدادي (أبو منصور عبد القادر) : كتاب أصول الدين
ط أستنبول ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ م .

٧٥ - البغدادي (أبو منصور عبد القادر) : الفرق بين الفرق . ط
المعارف . ضبط وتحقيق محمد بلر .

٧٦ - بروكلمان : الأتراك العثمانيين وحضارتهم . ترجمة د . نيه أمين
فارس ومير البعبيكي . ط بيروت ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م .

٧٧ - الجاحظ العثمانية ، تحقيق عبد السلام هارون ١٣٧٤ هـ -
١٩٥٥ م .

٧٨ - جب ، ماسينيون ، كامبفماير ، برج : وجهة الإسلام .
ترجمة د . أبي رينة ١٣٥٣ هـ - ١٧٢٣ م .

٧٩ - الجرجاني . شرح المواقف . ط القسطنطينية ١٢٣٩ هـ -
١٧٢٣ م .

٨٠ - الجيلاني (علي بن فضل الله) : توفيق التطبيق في إثبات أن
الشيخ الرئيس من الإمامية الإثني عشرية . تحقيق د . محمد مصطفى حمى . ط
١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .

٨١ - حسن إبراهيم حسن : تاريخ الإسلام السياسي . ط
١٣٥٣ هـ - ١٩٣٥ م .

- ٨٢ - الخطيب البغدادي (أبو بكر أحمد بن علي) : تاريخ بغداد
- ٨٣ - الخنيزي (علي أبو الحسن بن حسن المهدي) : الدعوة الإسلامية إلى وحدة أهل السنة والإمامية . ط بيروت ١٣٧٦ هـ = ١٩٥٦ م .
- ٨٤ - الخوارزمي : جامع مسانيد الإمام الأعظم .
- ٨٥ - الحياط الانتصار والرد على ابن الروندي الملحد ، تحقيق نيرج . ط ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٥ م .
- ٨٦ - دائرة المعارف الإسلامية فنسك ، هوتسما ، أرنولد ، هفنج ، بروفسال ، باسيه ، هارتمان وجب : ترجمة محمد ثابت الفلي ، أحمد اشتاوي ، إبراهيم زكي خورشيد وعبد الحميد يونس .
- ٨٧ - دي بور : تاريخ الفسفة في الإسلام . ترجمة د . أني ريده . ط ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م .
- ٨٨ - الدينوري (أبو حنيفة) : الأخبار الطوال . تحقيق د . جمال الدين الشيال . ط ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م .
- ٨٩ - دونلدس : عقيدة الشيعة . تعريف ع م ط ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٦ م .
- ٩٠ - ديلاش أوليري : الفكر العربي ومكانه في التاريخ .
- ٩١ - الذهبي (شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان) : ميراث الاعتدال في نقد الرجال . تحقيق علي محمد البجاوي ١٣١٢ هـ = ١٩٦٣ م .
- ٩٢ - الذهبي (شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان) : المشته في أسماء الرجال . ط لندن ١٣١١ هـ - ١٨٩٣ م .
- ٩٣ - الذهبي (شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان) : ترجمة الإمام أحمد بن حنبل . ط القاهرة ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٦ م .

٩٤ - الرازى (فخر الدين) . محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين .
ط ١٣٢٣ هـ - ١٩٠٩ م .

٩٥ - الرازى (فخر الدين) . معام أصول الدين (هامش الكتاب
السابق) .

٩٦ - الرازى (أبو حاتم) : آداب الشافعى ومواقفه . تحقيق عبد
الغنى عبد الخالق ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٣ م .

٩٧ - الرازى (فخر الدين) : نهاية العقول فى دراية الأصول .
مخطوط بدار الكتب رقم ٧٤٨ توحيد .

٩٨ - روسو : العقد الاجتماعى . سلسلة الألف كتاب . ترجمة عبد
الكريم أحمد .

٩٩ - زاهية مصطفى قدوره : عائشة أم المؤمنين . ط ١٣٦٦ هـ -
١٩٤٧ م .

١٠٠ - زهدى حسن جاد الله : المعتزلة . ط ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧

٠ م

١٠١ - الإمام زيد بن على بن الحسن بن على : « مجموع الفقه »
تأليف أبو القاسم عبد العزيز بن إسحق . تحقيق جرفيسى . ط ميلانو ١٣٣٨ هـ -
١٩١٩ م .

١٠٢ - سعد محمد حسن : المهديّة فى الإسلام منذ أقدم العصور حتى
اليوم . ط ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٣ م .

١٠٣ - سعيد الأفغانى : عائشة والسياسة . ط ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٧

٠ م

١٠٤ - سيد محمد صديق حسن خان بهادر : إكثيل الكرامة فى تبيان
مقاصد الإمامة . ط بيوبال ١٢٩٤ هـ - ١٨٧٧ م .

١٠٥ - السيوطى : تاريخ خلفاء .

- ١٠٦ - السيوطي : الآلاء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م .
- ١٠٧ - الزركشي (الإمام بدر الدين) : الإجابة لأبراد ما أستركته السيدة عائشة على أصحابه . ط دمشق ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م .
- ١٠٨ - الشاطبي (إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي) : الاعتصام . ط ١٣٣٢ هـ - ١٩١٣ م .
- ١٠٩ - شكيب أرسلان : لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم ؟ ط ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م .
- ١١٠ - الشهرستاني : الملل والنحل ، على هامش « الفصل » ط ١٣١٧ هـ - ١٨٩٩ م .
- ١١١ - الشهرستاني (أبو الفتح محمد بن عبد الكريم) : نهاية الأقدام في علم الكلام . تحقيق الفردجيوم . ط لندن ١٣٥٣ هـ - ١٩٣٤ م .
- ١١٢ - الشوكاني (محمد بن علي بن محمد) : نيل الأوطار شرح مستقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار . تحقيق محمد نير عبده أغا الدمشقي ، دار الطباعة المنيرية . ط ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٥ م .
- ١١٣ - طاش كبرى زاده (أحمد بن مصطفى) . مفتاح السعادة . ط حيدر آباد ١٣٢٩ هـ - ١٩١١ م .
- ١١٤ - الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير) : تاريخ الأمم والملوك . ط دار المعارف ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م .
- ١١٥ - الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير) : جامع البيان في تفسير القرآن . المطبعة الميمنية بمصر .
- ١١٦ - الطرطوشي (أبو بكر) : سراج الملوك . ط ١٢٨٩ هـ - ١٨٧٢ م .

- ١١٧ - د . طه حسين : فلسفة ابن خلدون الاجتماعية . ترجمة محمد عبد الله عثمان . ط ١٣٤٣ هـ - ١٩٢٥ م .
- ١١٨ - عبد الحميد بجيت : اخلافة الإسلام . ط ١٣٦٦ هـ ١٩٤٧ م .
- ١١٩ عبد العزيز المصعبي : الأسرار السورانية على المظلومة الرئية ١٣٠٦ هـ - ١٨٨٨ م .
- ١٢٠ عبد الكريم الخطيب : الخلافة والإمامة . ط ١٣٨٣ هـ ١٩٦٣ م .
- ١٢١ - عبد الغني سني : الخلافة وسطوة الأمة مترجم عن التركية ط ١٣٤٢ هـ ١٩٢٤ م .
- ١٢٢ - القاضي عبد الجبار (أبو الحسن) : انعي في أبواب التوحيد والعلل . ج ٢ ، قسم ١ ، ٢ . تحقيق د . عبد الحليم محمود ود . سليمان ديا . ط ١٣٨٦ هـ - ١٨٦٦ م .
- ١٢٣ - القاضي عبد الجبار (أبو الحسن) : شرح الأصول الخمسة ، تعليق أحمد بن الحسين بن أبي هاشم . تحقيق د . عبد الكريم عثمان . ط ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م .
- ١٢٤ - عبد الله لقصيمي : الصراع بين الإسلام والوثنية . ط ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٨ م .
- ١٢٥ د . عبد الرحمن بدوي : الأصول اليونانية لسفريات السياسية في الإسلام . ط ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م .
- ١٢٦ - د . علي سامي البشار : نشأة لفكر الفلسفي في الإسلام ط ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م .
- ١٢٧ - علي عبد ارازق : الإسلام وأصول حكم . ط ١٣٤٤ هـ ١٩٢٥ م .

- ١٢٨ - علي عبد الرازق . الإجماع في الشريعة الإسلامية . ط
١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م .
- ١٢٩ - علي بن الحسين الهاشمي : واقعة الهروان أو الخوارج . ط
طهران ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٣ م .
- ١٣٠ - عمر أبو النصر : الخوارج في الإسلام . ط بيروت
١٣٧٦ هـ - ١٩٥٦ م .
- ١٣١ - د . علي حسني الخربوطلي : النحلة العربية الإسلامية . ط
١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م .
- ١٣٢ - الفارابي : آراء أهل المدينة الفاضلة . ط القاهرة ١٣٢٣ هـ -
١٩٠٥ م .
- ١٣٣ - الفارابي : كتاب السياسات المدنية . ط حيدر آباد
١٣٤٦ هـ - ١٩٢٧ م .
- ١٣٤ - فان فلوطن . السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات في عهد
بني أمية . ترجمة د . حسن إبراهيم ومحمد زكريا إبراهيم ١٣٥٣ هـ - ١٩٣٤ م .
- ١٣٥ - فلهوزن . أحزاب المعارضة السياسية في صدر الإسلام ،
الخوارج والشيعة . ترجمة د . عبد الرحمن بلوي .
- ١٣٦ - الإمام مالك : رسالة إمام أهل اندية إلى أمير المؤمنين هارون
الرشيد وإلى يحيى بن خالد البرمكي . ط ١٣١١ هـ - ١٨٩٣ م .
- ١٣٧ - ماسينيون : حطط الكوفة وشرح حريبتها ومسحق لأهم
حوادث الكوفة في القرنين الأول والثاني ط صيدا ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م .
- ١٣٨ - المارودي (أبو الحسن) : الأحكام السلطانية . ط
١٣٢٧ هـ - ١٩٠٩ م .

١٣٩ المارودى (أبو احسن) : أدب الدنيا والدين . ط
القسطنطينية ١٢٩٩ هـ - ١٨٨١ م .

١٤٠ المبرد . الكامل في اللغة والأدب . ط ١٣٧١ هـ ١٩٥١

- ٢

١٤١ د . محمد حميد الله آبادى : مجموعة الوثائق السياسية في العهد
السوى والخلافة لراشدة . ط ١٩٤١ م .

١٤٢ - د محمد كامل حسين : طائفة الإسماعيلية . ط ١٣٧٩ هـ
١٩٥٩ م .

١٤٣ د . محمد يوسف موسى : ابن تيمية . سلسلة أعلام العرب
١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م .

١٤٤ - محمد الحصرى : تاريخ التشريع الإسلامى . ط ١٣٤٨ هـ -
١٩٣٠ م .

١٤٥ - محمد نجيب المطيعى : حقيقة الإسلام وأصول الحكم
١٣٤٤ هـ - ١٩٢٥ م .

١٤٦ د . محمد عبد الهادى أبو ريده إبراهيم بن سيار : لظام
وآراؤه الكلامية الفلسفية . ط ١٣٥٦ هـ - ١٩٤٦ م .

١٤٧ - د . محمد طه بدوى : أمهات الأفكار لسياسية الحديثة
وصداها في نظم الحكم ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م .

١٤٨ - د . محمد طه بدوى : حق مقاومة الحكومات الجائرة . ط دار
الكتاب العربى .

١٤٩ - د . محمد بدیع شریف : الصراع بين الملوك والعرب . ط
١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م .

١٥٠ محمد عزه قروزه : عصر النبى ﷺ وبعثته قبل البعث
١٣٦٥ هـ - ١٩٤٦ م .

- ١٥١ - محمد الصادق عرجون . رسالة محمد ﷺ منيع عظمته
١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .
- ١٥٢ - محب الدين الخطيب : الخصول العريضة للشريعة الإثني
عشرية . ط ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م .
- ١٥٣ - محمد بن يوسف أطفيش : الذهب الخالص المنوه بالعلم
الخالص . ط ١٣٤٣ هـ - ١٩٢٤ م .
- ١٥٤ - محمد بن مالك بن أبي الفضائل . كشف أسرار الباطنية وأخبار
القرامطة (ملحق بكتب التبصير في الدين للإسماعيليين) .
- ١٥٥ - محمد بن علي الشوكاني . الفوائد المجموعة في الأحاديث
الموصوعة ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م .
- ١٥٦ - محمد الموسوي الكاظمي : أصول المعارف . ط صيدا
١٣٧٠ هـ - ١٩٥٠ م .
- ١٥٧ - محمد رشيد رضا : الخلافة أو الإمامة العظمى . ط لمار
١٤٣١ هـ - ١٩٢٢ م .
- ١٥٨ - د . محمد ضياء الدين الرئيس : النظريات السياسية
الإسلامية . ط ١٣٧١ هـ - ١٩٥٠ م .
- ١٥٩ - د . محمد ضياء الدين الرئيس : تاريخ الشرق العربي والخلافة
العثمانية . ١٢٦٩ هـ - ١٩٥٠ م .
- ١٦٠ - د . محمد عبد المعز نصر : النبوة والمواطن ١٣٧٢ هـ -
١٩٥٢ م .
- ١٦١ - الإمام مسلم : صحيح مسلم ط ١٢٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .
- ١٦٢ - المسعودي : مروج الذهب .

١٦٣ - مصطفى عبد الرازق . تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية ط
١٣٦٣ هـ - ١٩٤٤ م .

١٦٤ مصطفى عبد الرازق : الإمام الشافعي .

١٦٥ - مصطفى كامل : المسألة الشرقية . ط ١٣١٥ هـ - ١٨٩٨

٠ م

١٦٦ - مصطفى صبري التوقادي : السكر على مكري النعمة من
الدين والخلافة والأمة . ط بيروت ١٣٤٢ هـ ١٩٢٣ م .

١٦٧ - د مصطفى الخشاب : النظريات والمذهب السياسية
١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م .

١٦٨ - الشيخ المفيد (محمد بن النعمان) : أوائل المقالات في
المذاهب والمختارات . ط تبريز الثانية ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م

١٦٩ - المقرئ (تقي الدين) : الرأع والتخاصم فيما بين بني أمية
وبني هاشم . ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م .

١٧٠ - المكي (الموفق بن أحمد) : مناقب الإمام الأعظم .

١٧١ - الملطي (أبو الحسن محمد بن أحمد بن عبد الرحمن) : التبيين
والرد على أهل الأهواء والبدع . تحقيق الشيخ محمد راهد الكوثري .
ط ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م .

١٧٢ - موسى جار الله : الوشعة في نقد عقائد الشيعة . ط مصر .

١٧٣ - القلقشندي (أحمد بن عبد الله) : مآثر لإناقة في معالم
الخلافة . التراث العربي ، سلسلة تصدرها وزارة الإرشاد والأساء ، الكويت
ط ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

١٧٤ - محمد الحسين آل كاشف الغطاء : أصل الشيعة وأصولها .
ط ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ .

- ١٧٥ - النفسى : بحر الكلام فى علم التوحيد . ط ١٣٢٩ هـ . ١٩١١ .
- ١٧٦ - نصر بن مزاحم : وقعة صفين . تحقيق عبد السلام هارون .
- ١٧٧ - النوبختى (أبو محمد الحسن بن قنسى) : فرق الشيعة ط النجف ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م .
- ١٧٨ - النووى (أبو زكريا محيى الدين بن شرف) : تهذيب الأسماء واللغات .
- ١٧٩ - هاشم الدفتردار المدنى ومحمد على الزغى : الإسلام بين السنة والشيعة . ط بيروت ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م .
- ١٨٠ - هيئة كبار العلماء : حكم هيئة كبار العلماء فى كتاب « الإسلام وأصول الحكم » ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٥ م .
- ١٨١ - الورجلانى : الديب - لأهل العقول . ط ١٣٠٦ هـ - ١٨٨٨ م .
- ١٨٢ - اليعقوبى : تاريخ اليعقوبى . ط النجف ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م .

183 - Le Califat, A. Sanhoury. Paris, 1926.

184 - The Caliphate, Sir Thomas W. Arnold Oxford, 1924.

185 - The Legacy of Islam, Sir Thomas Arnold and Alfred Guillaume Oxford. 1931.

186 - Moslems on The March, F.W. Fernau (Translated from the German py W.Dickes) New York, 1954.

187 - A Literary History of the Arabs, Reynold A. Nicholson Cambridge, 1962.

188 - Islam In Modern History, Wilfred Cantuelli Smithe. New Jersey 1957.

189 - Essai Sur Les Doctrines Sociales et Politiques de Taki-D-Din Ahmed B Tamiya. Henri Laoust. Le Caire, 1939.

190 - Science Democracy and Islam and other essays, Humayun Kabir (New Delhi) London, 1955.

191 - Mustafa Kamel, by H.C. Armstrong. (Traduit de la l'Anglais par M.M. Souliee & Vaney) Paris, 1933.

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٧	المقدمة
	الفصل الأول :
١١	نظام الحكم في عصر النبوة
١٢	تمهيد
١٨	مذاهب الحق الإلهي وحكم الرسول ﷺ
٢٤	دعامتا حكم الرسول ﷺ
٢٤	اليعة
٢٦	الشورى
	الفصل الثاني :
٣١	خلافة أبى بكر الصديق (١٣ هـ - ٦٣٤ م)
٣٣	تمهيد
٣٣	اجتماع السقيفة -
٣٧	صحة خلافة أبى بكر
٤٣	خطبة أبى بكر : مغزاها وصدناها عند الشيعة
٤٧	الإجماع على يعة أبى بكر
	الفصل الثالث :
٤٩	خلافة عمر بن الخطاب (٢٤ هـ - ٦٤٤ م)
٥١	تمهيد
٥٢	عهد أبى بكر لعمر رضى الله عنهما
٥٣	تفنيد اعتراضات الشيعة على إمامة عمر
٥٧	موقف أهل السنة والشيعة من خلافة عمر
٥٩	تفنيد ورد شيخ الإسلام ابن تيمية على الطعون الموجهة إلى خلافة عمر

الفصل الرابع :

٦٥	خلافة عثمان بن عفان (٢٥ هـ - ٦٥ م)
٦٧	تمهيد
٦٧	كيف تم استخلاف عثمان رضي الله عنه
٦٩	الأدلة على صحة العقد
٧٣	الطعن في إمامة عثمان ورد أهل السنة
٩٧	مقارنة بين موقف أهل السنة والشيعة
٩٩	عثمان ونظرية خلع الإمام
٩٩	الفصل الخامس :

١٠٥	خلافة علي بن أبي طالب (٤٠ هـ - ٦٦٠ م)
١٠٧	تمهيد
١٠٨	الصعوبات التي واجهت استخلاف علي رضي الله عنه
١١٤	البيعة لعلي بن أبي طالب
١٢٠	نظرة تحليلية .. لموقف طلحة والزبير من بيعتهما لعلي بن أبي طالب
١٢٣	السيدة عائشة أم المؤمنين والفتنة
١٢٥	موقعة الجمل .. وانتهائها بندم طلحة والزبير وأم المؤمنين
١٢٩	تناول الفرق الإسلامية للموقعة
١٣٤	الصواب مع علي

الفصل السادس :

١٤٥	موقف أهل السنة والجماعة من النظريات الشيعية في الإمامة
١٤٧	تمهيد
١٤٩	دعوى الشيعة
١٤٩	الإمام علي معين بالنص لا بالاختيار
١٥٦	نشأة التشيع
١٦٥	فرق الشيعة

١٧١	الشيعة الإثني عشرية وفضائل الأئمة
١٧٤	(١) علي بن أبي طالب
١٨٠	(٢) الحسن بن علي
١٨٣	(٣) الحسين بن علي
١٨٩	(٤) علي زين العابدين
١٩٣	(٥) محمد الباقر
١٩٥	(٦) جعفر الصادق
٢٠٢	الزيدية
٢٠٢	(١) الإمام زيد وآراؤه في الإمامة
٢١٢	(٢) الفرق الزيدية
٢٢٠	الإسماعيلية
٢٢٤	تعقيب

الفصل السابع :

المذهب السلفي في صورته الأخيرة عند شيخ الإسلام

٢٢٥	ابن تيمية
٢٢٧	تمهيد
٢٢٩	منهج شيخ الإسلام ابن تيمية
٢٣٧	مسألة الإمامة
٢٤٣	النظرة السياسية الشرعية
٢٤٦	وجوب طاعة ولاة الأمور
٢٤٩	نقض دلائل المذهب الشيعي
٢٥٤	رأى ابن تيمية في الخلفاء الراشدين وآل البيت
٢٥٩	تصحيح نظرة باقي الفرق إلى الإمام علي
٢٦٢	رأى ابن تيمية في الأئمة الإثني عشر والإمامة
٢٦٧	نقض فكرة المهدي الغائب المنتظر عند الشيعة
٢٦٩	تقييم موقف معاوية رضي الله عنه من الخلافة

